



Wasit University
Repository

Wasit University Repository

repository.uowasit.edu.iq

التخصيصات العسكرية في الموازنات العراقية من خلال محاضر مجلس النواب العراقي 1925-1958

Military Allocations in Iraqi Budgets Through the Minutes of the Iraqi Chamber of Deputies
1925–1958

الركابي, أفرح سعيد هليل

إشراف: الأستاذ الدكتور عكاب يوسف عليوي الركابي

جامعة واسط — 2026

<https://repository.uowasit.edu.iq/handle/123456789/247>

<https://doi.org/10.31185/uowasit-91>

حُمِّلَ هذا الملف من مستودع جامعة واسط

Downloaded from the Wasit University Repository — repository.uowasit.edu.iq



جمهورية العراق وزارة التعليم العالي
والبحرث العالهي جامعة واسط كلية
التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

التخصيصات العسكرية في الموازنات العراقية من خلال محاضر مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨

رسالة تقدمت بها الطالبة

أفراح سعيد هليل الركابي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة واسط وهي جزء
من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

بإشراف

الأستاذ الدكتور

عكاب يوسف عليوي الركابي

٢٠٢٦م

١٤٤٧هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ
النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ
سَمِيعًا بَصِيرًا﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النساء / الآية: ٥٨

اقرار المشرف

اشهد بان اعداد الرسالة الموسومة (التخصيصات العسكرية في الموازنات العراقية من خلال محاضر مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨) التي تقدمت بها طالبة الماجستير (افراح سعيد هليل) جرت تحت اشرافي في قسم التاريخ - كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة واسط، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر.



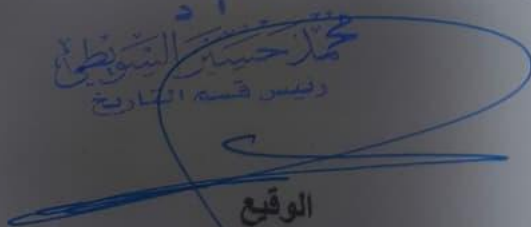
التوقيع:

الاسم: أ.د. عكاب يوسف عليوي

التاريخ: ٢٠٢٦/٥

بناءً على التوصيات المتوافرة، ارشح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د. محمد حسين علي السويطي
رئيس قسم التاريخ



الوقيع

أ.د. محمد حسين علي السويطي

رئيس قسم التاريخ

٢٠٢٦ / ٥ / ٤

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أنني قد قمتُ بتقويم الرسالة الموسومة بـ (التخصيصات العسكرية في الموازنات العراقية من خلال محاضر مجلس النواب العراقي ١٩٢٥ - ١٩٥٨)، للطالبة (افراح سعيد هليل الركابي)، وقد تم تصويبها لغويًا ونحويًا وإملائيًا، وأصبحت سليمة من الأخطاء اللغوية حسب الإمكان.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ: / / ٢٠٢٦



إقرار الخبير العلمي

أشهدُ أنا الخبير العلمي بأنني اطلعتُ على رسالة الماجستير الموسومة بـ (التخصصات العسكرية في الموازنات العراقية من خلال محاضر مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨)، المقدمة من الطالبة أفرح سعيد هليل الركابي إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة واسط، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، وقد اطلعتُ على الرسالة من الناحية العلمية، وأبدتُ ملاحظاتي وتوجيهاتي العلمية بشأنها، وأقرُ بصلاحيتها من الناحية العلمية، بعد الأخذ بالملاحظات والتعديلات المطلوبة.

الخبير العلمي الأول:

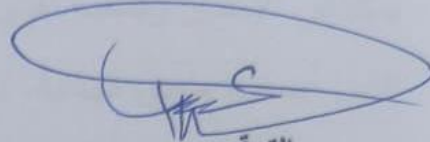
اسم الخبير العلمي الثاني:

اقرار لجنة المناقشة

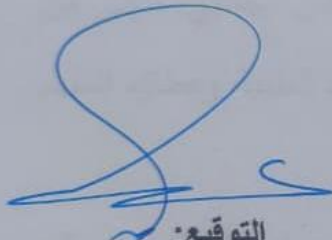
نشهد اننا اعضاء لجنة المناقشة، اطلعنا على الرسالة الموسومة (التخصصات العسكرية في الموازنات العراقية من خلال محاضر مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨) التي تقدمت بها الطالبة (افراح سعيد هليل) لنيل شهادة الماجستير، في التاريخ الحديث والمعاصر، وب تقدير (م. د. عباس فرحان ضاهر).


التوقيع:

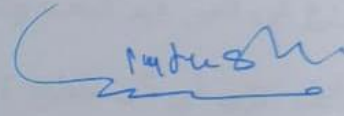
الاسم: أ. د. جواد رضا رزوقي
٢٠٢٦ / ٨ / ١١
عضواً


التوقيع:

الاسم: أ. د. عباس فرحان ضاهر
٢٠٢٦ / ٨ / ١١
رئيس اللجنة


التوقيع:

الاسم: أ. د. عكاب يوسف عليوي
٢٠٢٦ / ٨ / ١١
عضواً ومشرفاً


التوقيع:

الاسم: م. د. فاطمة شال صابون
٢٠٢٦ / ٨ / ١١
عضواً


التوقيع:

الاستاذ الدكتور
محمود حمود عراك القرشي
عميد كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة واسط
٢٠٢٦ / ٩ / ٢٨

الإهداء

بمشاعر الامتتان والمحبة أهدي هذا العمل إلى :
الذين أضاءوا طريق الهداية، وغرسوا في قلوب الأمة نور العلم والفضل،
وعلمونا معاني الرحمة والوفاء: إلى سيد المرسلين (ﷺ)، محمد خاتم النبيين،
وأهل بيته الطيبين الطاهرين.

الذي رحل عني منذ صغري ، وكنت أتمنى لو كان بجانبني ، إلى من
زرع في قلبي قيم الحب والصدق والأمانة ، ستضل ذكراه الطيبة وعطاؤه الملهم
رفيق دربي في كل خطوة ، والذي الحبيب رحمه الله .

نبع الحنان والدعم الذي لا ينضب ، التي كانت دعواتها ترافقني في كل
خطوات حياتي ومسيرتي ، إلى من كانت السند والقوة ، محملة بالامتتان والحب
العميق لكل ما قدمته لي ، والدتي الحبيبة .

رفيق دربي وسندي الدائم في كل خطوة ، الذي تحمل معي مشاق السفر
، وعناء الدراسة وشجعني بلا كلل أو ملل ، وجعل من كل صعوبة فرصة
للاستمرار ، أهدي له خالص حبي وامتتاني ، زوجي العزيز .

زهور حياتي ونور أيامي ، أولادي الأعزاء الذين أضاءوا حياتي بحبهم ،
وكانوا مصدر سعادتي وقوتي علي ، زهراء

أفراح
٢٠٢٢

الشكر والعرفان

قال تعالى ، بسم الله الرحمن الرحيم "وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه انيب " الآية ٨٨ :

سورة هود.

الحمد لله أولاً وآخراً على توفيقه وفضله ، الذي وفقني لإتمام هذا البحث واستكمالته على أكمل وجه ، ونسأل الله ان يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، من بعد الشكر لله تعالى ، أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى أستاذي الكريم الدكتور (عكاب يوسف عليوي الركابي) ، الذي كان لي خير معين وعون، ورفيق الطريق في كل خطوة من خطوات إنجاز هذا العمل ،فقد أغدق علي بتوجيهاته الحكيمة ونصائحه القيمة ، وفتح لي مكتبته الخاصة التي احتوت على كنوز من الكتب والمراجع ، مما ساعدني على إخراج هذا البحث بأفضل صورة ممكنة.

وأنتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى أساتذتي الافاضل في مرحلة التحضيرية ، الذين أفدت كثيراً من خبرتهم العلمية وتوجيهاتهم القيمة ، فقد كانت نصائحهم وإرشاداتهم خير معين لي في بداية مسيرتي الأكاديمية ، فلکم مني كل تقدير وامتنان على دعمكم المتواصل وعطاءكم العلمي المخلص ، أ.د طالب مـيـحـبـس الوائلي ، أ.د رحيم كاظم محمد الهاشمي أ.د عباس فرحان الموسوي ، أ.د حسنين عبد الكاظم الشمري أ.د علي خيرى مطرود ، أ.د جواد رضا رزوقي ، أ.د فهد عويد البعيجي، ورئيس قسم التاريخ أ.د محمد حسين السويطي، والشكر موصول إلى جميع الأساتذة الأفاضل في قسم التاريخ .

وأنتقدم بالشكر الجزيل ألى جميع العاملين في دار الكتب والوثائق الوطنية ببغداد على حسن تعاونهم المستمر ، وكذلك إلى المكتبة المركزية لجامعة بغداد، والمكتبة المركزية للجامعة المستنصرية، ومكتبة العتبة العباسية المقدسة ، والمكتبة المركزية لجامعة ذي قار ، على ما قدموه من دعم ومساعدة وتوفير المصادر والمراجع التي كانت خير معين لي في إنجاز هذا البحث .

والشكر والتقدير والامتنان إلى جميع أفراد عائلتي ، إخوتي وأخواتي على ما قدموه من دعم معنوي مستمر ، وكانوا سنداً لي ورفيقاً في مسيرة الإنجاز .

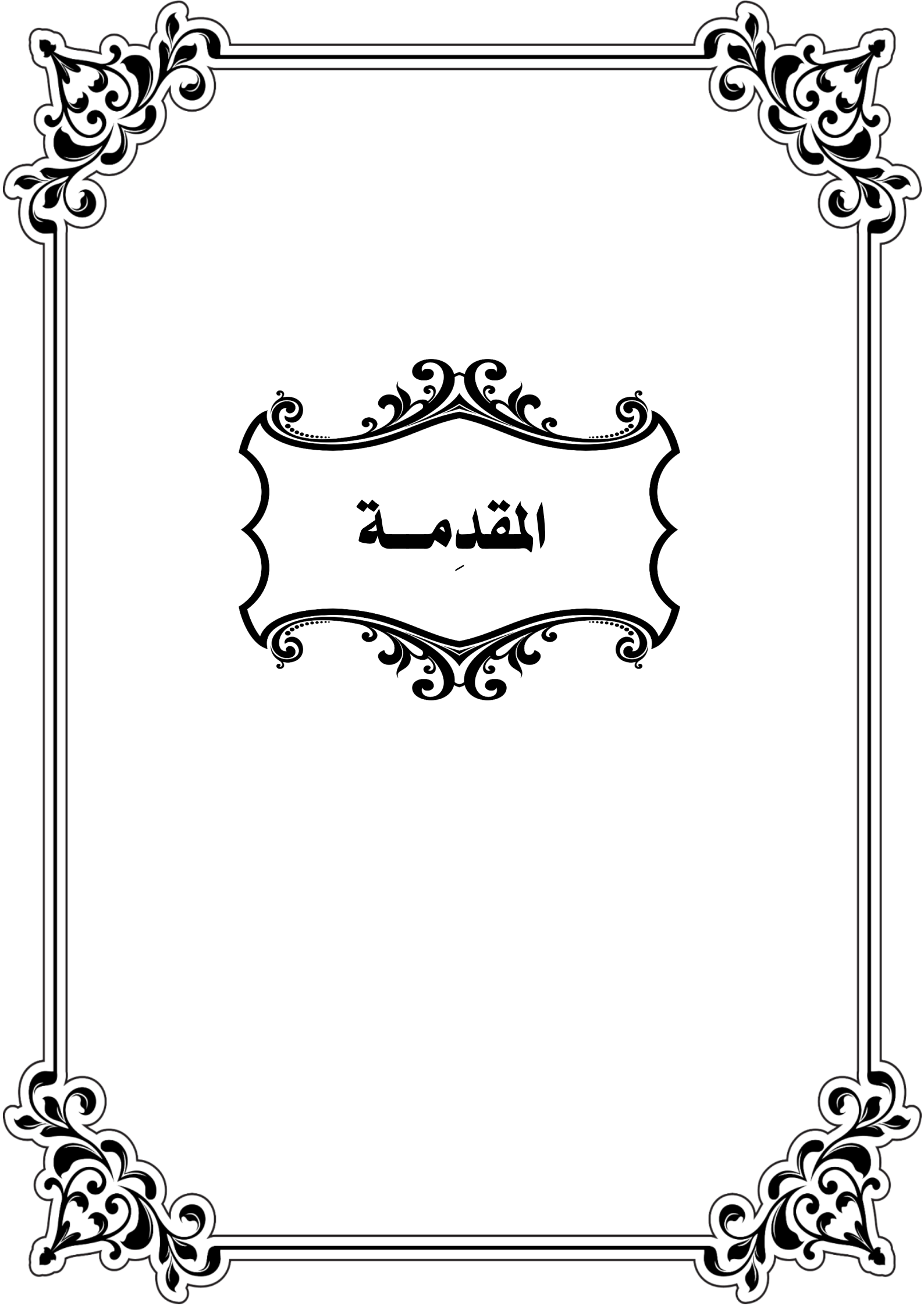
قائمة المختصرات

ت	الكلمة	المختصر
١	محاضر مجلس النواب العراقي	م.م.ن
٢	دار الكتب والوثائق العراقية بغداد	د.ك.و

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	إقرار المشرف
ت	إقرار الخبير اللغوي
ث	إقرار الخبير العلمي
ج	إقرار لجنة المناقشة
ح	الاهداء
خ	الشكر والتقدير
د	قائمة المختصرات
ذ-ر	قائمة المحتويات
٧-١	المقدمة
٤٣-٩	الفصل الأول : البواكير الأولى لتأسيس الجيش العراقي وتطور تشكيلاته ١٩٢١-١٩٢٤
٢١-٩	أولاً: تأسيس الجيش في الدولة العراقية الحديثة حتى تتويج الملك فيصل ٢٣ آب ١٩٢١
٢٧-٢٢	ثانياً: الجيش العراقي في عهد الملك فيصل الأول إلى عام ١٩٢٤
٢٩-٢٧	ثالثاً: أثر المعاهدة البريطانية عام ١٩٢٢ على تطور الجيش العراقي
٣٤-٢٩	رابعاً: العمليات العسكرية في الاراضي العراقية ١٩٢١-١٩٢٤
٤٣-٣٤	خامساً: التخصيصات المالية للجيش العراقي ١٩٢١ - ١٩٢٤
٩٢-٤٥	الفصل الثاني: التخصيصات المالية للجيش العراقي للمدة ١٩٢٥ - ١٩٣٣
٤٩-٤٥	أولاً : تأسيس السلطة التشريعية في العهد الملكي
٧٤-٤٩	ثانياً : مناقشات مجلس النواب وتحديد ميزانية وزارة الدفاع ١٩٢٥-١٩٢٩
٩٢-٧٤	ثالثاً : التخصيصات المالية للجيش العراقي أبان الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣
١٥٠-٩٤	الفصل الثالث : التخصيصات المالية للجيش العراقي ١٩٣٤-١٩٤٥
١٠٦-٩٤	أولاً : الجيش العراقي بين أعادة التنظيم والتخصيصات المالية ١٩٣٤-١٩٣٦
١٢٣-١٠٦	ثانياً : التخصيصات المالية للجيش العراقي في ظل المتغيرات السياسية ١٩٣٧-١٩٣٩

١٣٧-١٢٣	ثالثاً : ميزانية الجيش في ظل الأزمة الدولية والحرب العالمية الثانية ١٩٤٠-١٩٤٢
١٥٠-١٣٧	رابعاً : الانفاق العسكري بين الرقابة النيابية وضغوط الحرب العالمية الثانية ١٩٤٣-١٩٤٥
١٩٨-١٥٢	الفصل الرابع : التخصيصات العسكرية للجيش العراقي في ظل التحولات السياسية والاقتصادية ١٩٤٦-١٩٥٨
١٧٨-١٥٢	اولاً : الحكومات المتعاقبة وأثرها على موازنة الجيش العراقي ١٩٤٦-١٩٥٢
١٨٩-١٧٨	ثانياً : السياسة المالية والعسكرية في عهد الملك فيصل الثاني ١٩٥٣-١٩٥٥
١٩٨-١٨٩	ثالثاً : التخصيصات المالية في ظل تصاعد الانفاق العسكري ١٩٥٦-١٩٥٨
٢٠٢-٢٠٠	الخاتمة
٢٢١-٢٠٤	الملاحق
٢٥٨-٢٢٣	المصادر والمراجع
A-C	الملخص باللغة الإنكليزية



المقدمة

المقدمة

يعدُّ الإنفاق العسكري أحد أبرز مكونات الموازنة العامة في الدول الحديثة، لما يمثله من انعكاس مباشر لأولويات الدولة وتوجهاتها الاستراتيجية في مجالي الأمن والدفاع. فالمخصصات المالية الموجهة للمؤسسة العسكرية لا تُعدُّ أرقاماً ماليةً فحسب، بل تكشف عن طبيعة النظام السياسي ومدى استقراره، ومستوى إدراكه للتحديات الداخلية والخارجية، فضلاً عن كونها مؤشراً مهماً لطبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في إدارة الموارد العامة، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية دراسة التخصيصات العسكرية في الموازنات العراقية من خلال محاضر مجلس النواب العراقي (١٩٢٥-١٩٥٨)، بوصفها مدخلاً لتحليل تطور الدولة العراقية الحديثة، وفهم توازناتها السياسية والاقتصادية، ودور السلطة التشريعية في مناقشة السياسة المالية والعسكرية للدولة.

شهد العراق بعد الحرب العالمية الأولى تحولات سياسية عميقة أفضت إلى قيام الدولة العراقية الحديثة، وتتويج الملك فيصل الأول في (٢٣ آب ١٩٢١)، وقد ارتبطت عملية بناء الدولة بإنشاء مؤسساتها الأساسية، وفي مقدمتها الجيش العراقي الذي عُدَّ أحد أهم أعمدة الكيان السياسي الناشئ، ولم يكن تأسيس الجيش إجراءً تنظيمياً فحسب، بل جاء استجابةً لمتطلبات تثبيت السلطة المركزية، وبسط النفوذ الإداري، وضمان الأمن الداخلي في ظل ظروف سياسية اتسمت بالتعقيد، سواء على صعيد العلاقة مع سلطات الانتداب البريطاني أم على صعيد إدارة التنوع الداخلي.

ومع إقرار دستور عام ١٩٢٥ وتنظيم الحياة النيابية، دخل العراق مرحلة جديدة اتسمت بوجود إطار دستوري ينظم العلاقة بين السلطات، ويحدد آليات إقرار القوانين، وفي مقدمتها قانون الموازنة العامة، وقد أُنيط بمجلس النواب دور مناقشة مشروع الموازنة، الأمر الذي جعل جلساته ساحةً للنقاش حول حجم التخصيصات العسكرية وأوجه صرفها ومبرراتها، وتمثل محاضر المجلس مصدراً تاريخياً مهماً، إذ تعكس اتجاهات النواب ومواقفهم من السياسة الدفاعية، كما تكشف عن طبيعة الرقابة البرلمانية على الإنفاق العسكري، وحدود تأثيرها في القرارات الحكومية.

اكتسبت التخصيصات العسكرية أهمية متزايدة خلال العهد الملكي، نظراً لما شهدته البلاد من تحولات سياسية متلاحقة، تمثلت في تغير الحكومات، والأزمات الوزارية، والانقلابات العسكرية، فضلاً عن التأثيرات الإقليمية والدولية، ولا سيما الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من انعكاسات سياسية

واقتصادية، كما شهدت مرحلة حكم الملك فيصل الثاني (١٩٥٣-١٩٥٨) تصاعداً ملحوظاً في حجم الإنفاق العسكري، في ظل الانخراط في تحالفات إقليمية ودولية، وتنامي التحديات السياسية الداخلية، وقد انعكست هذه المتغيرات على بنية الموازنة العامة، وأثرت في اتجاهات الإنفاق، مما يجعل دراسة التخصيصات العسكرية في سياقها الزمني ضرورة لفهم طبيعة المرحلة.

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى إلى الربط بين ثلاثة أبعاد مترابطة، البعد السياسي المتمثل بطبيعة النظام وتحولاته، والبعد الاقتصادي المرتبط بموارد الدولة وأزماتها المالية، والبعد العسكري المتعلق بتطور المؤسسة العسكرية وبنيتها التنظيمية، فالموازنة العامة تمثل مرآة حقيقية لسياسة الدولة، ومن خلال تحليلها يمكن الكشف عن أولوياتها الفعلية، ومدى توازنها بين متطلبات التنمية المدنية والإنفاق العسكري، كما تسهم هذه الدراسة في سد فراغ نسبي في الكتابات التاريخية التي ركزت غالباً على الجانب السياسي أو العسكري البحت، دون التعمق في البعد المالي بوصفه عاملاً تفسيرياً مهماً في فهم تطور المؤسسة العسكرية، ومن ثم فإن الرسالة تقدم قراءة تكاملية تربط بين التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري، بما يعزز فهم طبيعة الدولة العراقية في العهد الملكي وصولاً إلى نهاية حكم الملك فيصل الثاني عام ١٩٥٨.

تتطلب هذه الرسالة من إشكالية رئيسة تتمثل في التساؤل حول طبيعة العلاقة بين التخصيصات المالية للجيش العراقي والتحولات السياسية والاقتصادية خلال العهد الملكي، وهل كان تصاعد الإنفاق العسكري انعكاساً لضرورات بناء الدولة وتعزيز سيادتها، أم أنه جاء استجابةً لأزمات سياسية وضغوط داخلية وخارجية؟ ويتفرع عن ذلك عدد من التساؤلات، منها: ما المعايير التي استندت إليها الحكومات المتعاقبة في تحديد حجم الموازنة العسكرية؟ وما مدى تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية في إعادة توجيه السياسة المالية؟ وما حدود الدور الرقابي الذي مارسه مجلس النواب في مناقشة ميزانية وزارة الدفاع؟

وتهدف الدراسة إلى تتبع تطور التخصيصات المالية للجيش العراقي للمدة ١٩٢٥-١٩٥٨ ، وتحليل اتجاهات الإنفاق العسكري ومراحلته المختلفة، والكشف عن أثر المتغيرات السياسية مثل المعاهدات، والانقلابات العسكرية، وتبدل الحكومات في رسم السياسة المالية المتعلقة بالمؤسسة العسكرية، كما تسعى إلى دراسة انعكاسات الأزمات الاقتصادية والحروب الدولية في حجم الموازنة

العسكرية وطبيعة توزيعها، وتقويم دور السلطة التشريعية في مناقشة ميزانية وزارة الدفاع وبيان حدود الرقابة البرلمانية على الإنفاق العسكري.

اعتمدت الرسالة المنهج التاريخي التحليلي لمتابعة الأحداث والوقائع وفق تسلسلها الزمني، وربطها بالسياقات السياسية والاقتصادية المحيطة بها، فضلاً عن توظيف المنهج الوصفي في عرض البيانات المالية الواردة في الموازنات العامة، والمنهج المقارن في بيان أوجه التباين في حجم الإنفاق العسكري بين مرحلة وأخرى.

قُسمَت الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول ، فضلاً عن الخاتمة والملاحق ،عالج الفصل الأول البواكير الأولى لتأسيس الجيش العراقي وتطور تشكيلاته ١٩٢١-١٩٢٤ وظروف نشأته في إطار تأسيس الدولة الحديثة بعد تنويع الملك فيصل الأول، مبيناً الأسس التنظيمية والإدارية التي قامت عليها المؤسسة العسكرية في سنواتها الأولى، كما تناول أثر المعاهدة العراقية-البريطانية لعام ١٩٢٢ في رسم ملامح البناء العسكري، والعمليات العسكرية التي شهدتها البلاد خلال تلك المدة، مع تحليل أولي للتخصيصات المالية الممنوحة للجيش في مرحلة التأسيس، بوصفها مؤشراً على أولويات الدولة الناشئة وحدود إمكاناتها المالية.

وجاء الفصل الثاني بعنوان التخصيصات المالية للجيش العراقي للمدة ١٩٢٥-١٩٣٣، ركز هذا الفصل على المرحلة الدستورية بعد إقرار دستور ١٩٢٥ وتنظيم الحياة النيابية، مبيناً دور السلطة التشريعية في مناقشة الموازنة العامة، ولا سيما ميزانية وزارة الدفاع، وتناول مناقشات مجلس النواب بشأن التخصيصات العسكرية، وتحليل اتجاهات الإنفاق في ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية، لا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، للكشف عن مدى تأثير السياسة المالية للدولة بالظروف الاقتصادية الدولية، وانعكاس ذلك على حجم الإنفاق العسكري وأولوياته.

خُصِّصَ الفصل الثالث لدراسة التخصيصات المالية للجيش العراقي ١٩٣٤-١٩٤٥ مرحلة اتسمت بتسارع التحولات السياسية، وظهور الانقلابات العسكرية، وما رافقها من إعادة تنظيم للمؤسسة العسكرية، وقد درس الفصل أثر هذه التطورات في موازنة الجيش، ولا سيما خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، مبيناً طبيعة التغير في حجم الإنفاق العسكري وأوجه توزيعه بين الرواتب والتسليح

والتجهيز، كما بحث حدود الرقابة النيابية في ظل تصاعد الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتنامي الضغوط الدولية والإقليمية.

في حين بحث الفصل الرابع التخصيصات العسكرية للجيش العراقي والتحولت السياسية والاقتصادية ١٩٤٦-١٩٥٨ للمرحلة الأخيرة من العهد الملكي، في ظل حكم الملك فيصل الثاني، والتي شهدت تصاعداً ملحوظاً في الإنفاق العسكري، نتيجة التحديات الإقليمية، والانخراط في الأحلاف الدولية، وتزايد التوترات السياسية الداخلية، وقد ركز الفصل على تحليل اتجاهات الموازنة العسكرية في هذه المرحلة، وبيان مدى ارتباطها بطبيعة النظام السياسي وتوازناته، وصولاً إلى السنوات التي سبقت عام ١٩٥٨، للكشف عما إذا كان تضخم الإنفاق العسكري قد شكّل عاملاً في تعزيز استقرار الدولة أم مؤشراً على اختلال بنيتها السياسية.

ارتكزت الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر والمراجع الأولية والثانوية التي شكلت الأساس العلمي لمادتها البحثية، وفي مقدمة هذه المصادر الوثائق الرسمية المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية، ولا سيما وثائق وزارة المالية ومديرية الحسابات العامة وملفات البلاط الملكي، لما تضمنته من مراسلات وتقارير وبيانات رسمية أسهمت في الكشف عن الجوانب المالية والإدارية المتعلقة بوزارة الدفاع، وآليات إعداد الموازنات العامة وتنفيذها، فضلاً عن توضيح طبيعة العلاقة بين مؤسسات الدولة ودورها في رسم السياسات المالية والعسكرية خلال مدة الدراسة.

اعتمدت الدراسة على الوثائق المنشورة، وفي مقدمتها الموازنات العامة للدولة العراقية وتقارير مراقب الحسابات العام الصادرة عن وزارة المالية، لما وفرته من بيانات وإحصاءات دقيقة تتعلق بحجم التخصيصات المالية الممنوحة لوزارة الدفاع وأوجه الإنفاق الفعلي، الأمر الذي أسهم في تتبع تطور السياسة المالية للدولة وتحليل اتجاهاتها تجاه المؤسسة العسكرية، فضلاً عن محاضر مجلس النواب العراقي التي تُعد من أهم المصادر الأساسية للدراسة، لكونها وثّقت بصورة مباشرة مناقشات النواب ومواقفهم من موازنات وزارة الدفاع، وكشفت طبيعة الجدل النيابي بشأن حجم التخصيصات العسكرية وأوجه إنفاقها، إضافة إلى إبراز دور السلطة التشريعية في الرقابة على الأداء المالي للحكومة، وهو ما أسهم في تقديم صورة أكثر دقة عن تفاعل المؤسسة التشريعية مع السياسة المالية للدولة خلال مدة الدراسة.

كذلك أفادت الدراسة من منشورات وزارة الدفاع العراقية، ولا سيما سلسلة تاريخ القوات المسلحة العراقية بأجزائها الأربعة، والجزء السابع عشر الموسوم تأسيس القوة الجوية العراقية وتطورها، لما تضمنته من معلومات توثيقية مهمة عن نشأة القوات المسلحة العراقية وتطور تشكيلاتها وصنوفها المختلفة والمتطلبات التنظيمية والعسكرية التي رافقت تطورها.

واعتمدت الدراسة أيضاً على مجموعة القوانين والأنظمة العراقية ذات الصلة بالشؤون المالية والعسكرية، لما لها من أهمية في بيان الإطار القانوني الذي نظم عمل المؤسسات الرسمية وحدد صلاحياتها وآليات الإنفاق العام والتخصيصات المالية الخاصة بوزارة الدفاع

وفيما يتعلق بالرسائل والأطاريح الجامعية، فقد أفادت الدراسة من عدد من الدراسات الأكاديمية ذات الصلة بموضوع البحث، وفي مقدمتها رسالة الماجستير الموسومة "المؤسسة العسكرية والأمنية في مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨" للباحث أسامة كاظم مغتاض، لما قدمته من معلومات مهمة حول مناقشات مجلس النواب المتعلقة بالمؤسسة العسكرية والأمنية، كما استفادت الدراسة من أطروحة الدكتوراه الموسومة "موقف المجلس النيابي من الموازنة العامة ١٩٢٥-١٩٣٢" للباحثة أثمار عبد الحسين مطلق الموسوي، ورسالة الماجستير الموسومة "الميزانية العامة في مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٣٣-١٩٣٩" للباحث حسن غانم ردن، لما تناولته من جوانب تتعلق بالموازنات العامة ومناقشات المجلس النيابي بشأنها، كذلك أفادت الدراسة من أطروحة الدكتوراه الموسومة "الميزانية العامة للدولة العراقية في العهد الملكي ١٩٣٩-١٩٥٨" للباحث أحمد حسن حردان، وأطروحة الدكتوراه الموسومة "وزارة المالية دراسة في تشكيلاتها الإدارية ودورها في تطوير العراق المعاصر ١٩٢١-١٩٥٨" للباحث حسن ظاري سبع الدليمي، فضلاً عن رسالة الماجستير الموسومة "الجيش العراقي تطوره وأثره السياسي ١٩٤١-١٩٥٨" للباحث مهدي كاظم رشيد البديري، وقد أسهمت هذه الدراسات في رفد البحث بخلفية علمية مهمة حول تطور المؤسسة العسكرية والمالية، والموازنات العامة، ودور مجلس النواب في مناقشتها، فضلاً عن بيان العلاقة بين التطورات السياسية والمالية والعسكرية في العراق خلال العهد الملكي

أما الكتب، فقد اعتمدت الدراسة على كتب عديدة في مقدمتها على مؤلفات عبد الرزاق الحسيني، ولا سيما "موسوعته تاريخ الوزارات العراقية" بأجزائها المختلفة، لما تتميز به من توثيق دقيق لتاريخ الحكومات العراقية وتطور تشكيلاتها وأوضاعها السياسية والإدارية، كما أفادت الدراسة من

مؤلفات رجاء حسين حسني الخطاب، ومنها "تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ١٩٢١-١٩٤١"، "وتطور تشكيلات الجيش العراقي خلال مرحلة الانتداب ١٩٢١-١٩٣٢"، و"تطور تشكيلات الجيش العراقي خلال مرحلة الاستقلال ١٩٣٢-١٩٥٨"، إذ أسهمت هذه المؤلفات في توفير معلومات مهمة حول نشأة الجيش العراقي وتطور تشكيلاته خلال مراحل الانتداب والاستقلال، فضلاً عن توضيح طبيعة علاقته بالسلطة السياسية والتطورات التي شهدتها المؤسسة العسكرية خلال العهد الملكي، مما أفاد الدراسة في تحليل تطور التخصيصات المالية للجيش في ضوء التطورات العسكرية والسياسية التي شهدتها العراق.

كما اعتمدت الدراسة على كتاب معن القيسي "وزارة الدفاع العراقية ١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تاريخية"، الذي يُعد من المصادر المهمة في تتبع تطور وزارة الدفاع من حيث التنظيم والمهام والارتباطات السياسية والاقتصادية، إضافة إلى كتاب ناجي خليفة جاسم الدهان "الدفاع الجوي العراقي دراسة تاريخية وثائقية لتطوره ودوره القومي والوطني ١٩٣٩-١٩٩٣"، لما يحتويه من مادة وثائقية وتحليلية حول أحد أهم تشكيلات الجيش العراقي، وبذلك أسهمت هذه المؤلفات مجتمعة في توفير قاعدة معرفية مهمة ساعدت في تحليل تطور القوات المسلحة العراقية وعلاقتها بالتطورات السياسية والاقتصادية والمالية خلال المدة المدروسة.

أفادت الدراسة من مجموعة من البحوث المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة، والتي أسهمت في تعزيز الجانب التحليلي وتوسيع قاعدة المعلومات، ومن أبرز هذه البحوث دراسة أثمار عبد الحسين مطلق الموسوي حول "الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها في الميزانية العامة للدولة العراقية"، إذ أفادت الدراسة منها في التعرف على انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية في الوضع المالي للدولة العراقية وأثرها في الموازنة العامة والتخصيصات المالية، كما استفادت من بحث حسن ظاري سبع الدليمي ومحمد هليل الجابري الموسوم "وزارة المالية والسلطة التشريعية"، في توضيح طبيعة العلاقة بين وزارة المالية والسلطة التشريعية ودور الأخيرة في مناقشة الشؤون المالية للدولة، وأفاد بحث علي رياض كوبر الموسوم "وزراء المالية ودورهم في بناء الدولة العراقية ١٩٢٠-١٩٣٢" في التعرف على دور وزراء المالية في إدارة السياسة المالية للدولة خلال مرحلة التأسيس، وانعكاس توجهاتهم على بناء مؤسساتها المالية، كذلك استفادت الدراسة من بحث قحطان حميد كاظم العنبيكي الموسوم "القوة الجوية العراقية مرحلة التأسيس واستحداث التشكيلات ومهام العمل التعرضي ٢٢ نيسان ١٩٣١-

١٩٣٩"، في التعرف على مراحل تطور القوة الجوية العراقية واستحداث تشكيلاتها، وما رافق ذلك من متطلبات عسكرية ومالية، وبذلك أسهمت هذه البحوث في رفق الدراسة بمعلومات وتحليلات ساعدت في تفسير تطور التخصيصات المالية للجيش العراقي وربطها بالظروف الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي شهدتها العراق خلال مدة البحث.

كما اعتمدت الدراسة على عدد من الموسوعات المهمة، وفي مقدمتها موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين لحميد المطبعي، وموسوعة كبار ساسة العراق الملكي وموسوعة وزراء الدفاع في العراق لخالد أحمد الجوال، لما توفره من معلومات تراجمية وسياقية عن الشخصيات السياسية والعسكرية البارزة، الأمر الذي أسهم في توضيح أدوارها في مجرى الأحداث.

كما أفادت الدراسة من الصحف والمجلات والمذكرات المعاصرة بوصفها مصادر أولية مهمة، إذ عكست الأوضاع السياسية والاقتصادية في تلك المرحلة، وسجلت النقاشات العامة المتعلقة بالموازنات والتخصيصات العسكرية، مما أسهم في ربط النصوص الرسمية بالسياق التاريخي الفعلي وتعزيز الجانب التحليلي للدراسة.

وقد واجهت الباحثة جملة من الصعوبات، تمثلت في صعوبة الوصول إلى بعض الوثائق الأصلية، وضخامة محاضر جلسات مجلس النواب التي تضمنت آلاف الصفحات، الأمر الذي تطلب جهداً كبيراً في الانتقاء والتحليل، فضلاً عن تحديات التحقق من دقة البيانات المالية وتنسيقها، غير أن الدراسة حاولت معالجة هذه الصعوبات من خلال تصنيف محاضر الجلسات بحسب السنوات والموضوعات ومقارنة البيانات المالية الواردة فيها بالموازنات العامة الرسمية.

الفصل الاول

البواكير الأولى لتأسيس الجيش العراقي وتطور

تشكيلاته ١٩٢١ - ١٩٢٤

الفصل الأول

البواكير الأولى لتأسيس الجيش العراقي وتطور تشكيلاته ١٩٢١ - ١٩٢٤

أولاً: تأسيس الجيش في الدولة العراقية الحديثة حتى تتويج الملك فيصل ٢٣ آب

١٩٢١

تعود البدايات الأولى لتأسيس الجيش العراقي إلى أواخر العهد العثماني، إذ كان الجيش متمثلاً بالفليق السادس في ولاية بغداد، وهذا الجيش يقوم بمهام كثيرة منها جمع الضرائب وفرض الأمن والاستقرار في المناطق التي تقع ضمن مسؤولياتها، وبما أن العراق مقراً للجيش العثماني كانت قيادته تخضع للوزارة الحربية في اسطنبول مباشرة، وقد اسهم ذلك في فرض سيطرة الدولة والحيولة دون قيام حركات استقلاله وكان لقائد الجيش العثماني في العراق مكانه مهمة في إسطنبول^(١).

كما حظي العراق باهتمام الدولة العثمانية فأُنشئت فيه المدارس بقسميها الرشدي والاعدادي فضلاً عن المدارس الأخرى، وبسبب هذا الاهتمام قبل الكثير من أبناء الولايات العراقية الثلاث في المدارس الحربية في اسطنبول، وقد وضع الجنرال الألماني كولمار فريهير فون در غولتز (Colmar Freiherr von der Goltz)، المعروف في المصادر العربية باسم غولتز باشا عام ١٨٨٣ نظاماً خاصاً بالتعليم العسكري وتم تأسيس مدارس رشدية عسكرية منها اثنين في بغداد وواحدة في السليمانية وكان يقبل فيها خريجي المدارس الابتدائية، مدة الدراسة أربع سنوات يتلقون فيها العلوم العسكرية التي تؤهلهم الى الانتساب للإعدادية العسكرية ثم الدخول في المدارس العسكرية العليا في إسطنبول^(٢) وبلغ عدد منتسبي تلك المدرسة قبل الحرب العالمية الأولى قرابة ١٣٣٨ طالباً في الإعدادية العسكرية وكانت حصة العراق هي الأكبر مقارنة بالأمصار الأخرى إذ كان عدد الذين درسوا في المدارس العليا حوالي ٦٠-٧٠ طالباً، ليتخرجوا منها ضباطاً في الجيش العثماني وبلغ عدد الضباط الذين تخرجوا عشية الحرب العالمية الأولى قرابة ١٠٠٠ ضابط أسهموا بمختلف فعاليات الجيش العثماني وساحات نشاطه العسكري^(٣).

(١) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١، ص ٨٠.

(٢) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧، بغداد، ١٩٥٩، ص ١٦٤.

(٣) عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٢٨.

في أواخر أيام الدولة العثمانية انضم عدد من الضباط للجمعية القحطانية ثم شكلوا جمعية ذات طابع عسكري هي جمعية العهد التي كانت لها فروع عديدة في أمصار عربية مختلفة ، من جهة أخرى لابد لنا من القول أن بعد انقلاب ١٩٠٨ الذي قاده جمعية الاتحاد والترقي فإن الضباط العرب قد عانوا كثيراً من عدم العدالة في الترقيات والنياشين العسكرية ومعاملتهم بعنصرية من بعض أعضاء الجمعية الذين اضطهدوا الضباط العرب^(١).

اندلعت الحرب العالمية الأولى إثر اغتيال ولي عهد النمسا والمجر الأرشيدوق فرانز فرديناند في ٢٨ حزيران ١٩١٤، الأمر الذي أدى إلى تصاعد التوترات السياسية والعسكرية بين القوى الأوروبية، فأعلنت النمسا والمجر الحرب على صربيا في ٢٨ تموز ١٩١٤، ثم أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا في آب من العام نفسه، في حين أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا في ٤ آب ١٩١٤، ومع اتساع نطاق الحرب، دخلت الدولة العثمانية إلى جانب دول الوسط ، وأعلنت الحرب على دول الحلفاء في ٥ تشرين الثاني ١٩١٤^(٢).

اتجهت بريطانيا إلى توسيع نفوذها في منطقة الخليج والعراق، فأنزلت قواتها في الخليج العربي في ٢ تشرين الثاني ١٩١٤، ثم تقدمت باتجاه الفاو ووصلت إليها في ٦ تشرين الثاني، قبل أن تواصل تقدمها نحو البصرة التي تمكنت من احتلالها في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤، وبعد ذلك اتجهت القوات البريطانية شمالاً، وتمكنت من احتلال القرنة في ٩ كانون الأول ١٩١٤، لتصبح العمليات العسكرية في العراق جزءاً مهماً من الصراع بين بريطانيا والدولة العثمانية، واستمرت المواجهات بين الطرفين، وكان من أبرزها معركة الشعيبية التي جرت في المدة من ١٢-١٤ نيسان ١٩١٥، وأسهمت نتائجها في تعزيز الموقف العسكري البريطاني في جنوب العراق ومواصلة تقدمه نحو المناطق الشمالية^(٣).

يعد إعلان الشريف حسين^(٤) الثورة العربية^(٥) عام ١٩١٦، ضد الوجود العثماني انتقالة جديدة في تاريخ الضباط العرب عموماً والعراقيين خصوصاً، فقد التحق عدد كبير من الضباط بالجيش العربي في

(١) ايناس سعدي عبد الله ، تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨-١٩١٨، مكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٤، ص ٥٨١.

(٢) قحطان حميد كاظم العنبيكي، وأحمد محمد جاسم عبد، الوجيز في تاريخ أوروبا في القرن العشرين من الحرب العالمية الأولى إلى التدخل التركي في قبرص، المطبعة المركزية، ديالى، ٢٠١٥، ص ١٧.

(٣) محمد عصفور سلمان، تاريخ العراق المعاصر ١٩٢١-١٩٦٨، دراسة في الجانب السياسي، المطبعة المركزية، ديالى، ٢٠١٥، ص ١٥.

(٤) الشريف حسين بن علي (١٨٥٣-١٩٣١) هو من أسرة يرجع نسبها الى الامام الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام كان رجلاً متديناً ورعاً ، ولد في الاستانة حيث كان والده منفيّاً ثم انتقل الى مكة المكرمة وعمره ثلاث سنوات ، تولى شرافة مكة في الاول من تشرين الثاني ١٩٠٨ ، اعلن الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ توفي في ٤ حزيران عام ١٩٣١. للمزيد ينظر: خير الدين الزركلي، ما رأيت وما سمعت، المطبعة العربية، مصر، ١٩٦٥ ، ص ١١١.

الحجاز بقيادة الشريف حسين، وأصبح الجيش العربي يحتوي على عدد كبير من الضباط العراقيين وكان من بينهم الفريق جعفر العسكري^(١)، شجعت تلك الأحداث القيادة البريطانية على مواصلة تقدمها شمالاً، وتعرضت القوات البريطانية في مدينة الكوت بقيادة الجنرال السير تشارلز تاونسند (Charles Townshend)^(٢) إلى مواجهه شرسة من قبل القوات العثمانية إذ حدث بما يعرف بحصار مدينة الكوت استمر لمدة ١٤٣ يوماً من ٧ كانون الأول ١٩١٥، حتى ٢٩ نيسان عام ١٩١٦^(٣)، وكانت النتيجة ان وقع في الأسر عدد كبير من الضباط والجنود لذلك عدت بريطانيا ذلك الحصار بمثابة الهزيمة التي حلت بهم ولم تمر بها قواتهم منذ زمن طويل ولكي تمحو بريطانيا الهزيمة ارسلت قوات بلغ عددها ٤٠٠٠٠ مقاتلاً وأسندت قيادتها إلى الجنرال فردريك استانلي مود Frederick Stanley Maude^(٤) والتي واصلت تقدمها نحو بغداد وتم احتلالها في ١١ اذار ١٩١٧، وحينها انطلقت باتجاه الموصل وعلى بعد ١٢ ميل منها، عُقِدَت الهدنة المعروف بهدنة مودروس^(٥) ودخلت القوات البريطانية إلى الموصل بتاريخ ٣ تشرين الثاني عام ١٩١٨^(٦).

(٥) الثورة العربية: التي اندلعت في الحجاز في العاشر من حزيران عام ١٩١٦، بقيادة الشريف حسين ومعاونة بريطانيا نتيجة اتفاق حسين كمهاون بتكوين دولة عربية تضم الجزيرة والعراق وبلاد الشام، فبعد ان تمت السيطرة على الحجاز اتجهت القوات العربية بقيادة الامير فيصل باتجاه بلاد الشام واصبحت العقبة مركزاً له ولجيشه. للمزيد ينظر: اميرة اسماعيل محمد العبيدي، العلاقات السورية-التركية ١٩٢٣-١٩٣٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص ١٦.

(١) جعفر العسكري (١٨٨٥-١٩٣٦) ولد جعفر العسكري في بغداد وهو اول وزير دفاع في الحكومة العراقية المؤقتة التي شكلت في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠، أصبح رئيساً لمجلس النواب العراق في الدورة الانتخابية الثالثة الاولى من إلى تشرين الثاني ١٩٣٠، قتل في انقلاب بكر صدقي ١٩٣٦. للمزيد ينظر: علاء جاسم محمد الحربي، جعفر العسكري ودوره السياسي في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦، مكتبة البقطة العربية، بغداد ١٩٨٧.

(٢) طاوزند (١٨٦٧-١٩٢٤) هو قائد بريطاني شن هجوم على مدينة الكوت في ٢٧ ايلول ١٩١٥، حيث جرت معركة عنيفة مع القوات العثمانية بقيادة نور الدين بك، وبعد حصار دام خمسة أشهر وقع في الأسر بيد الاتراك. للمزيد ينظر: مذكرات الفريق طاوزند، تقديم وتعليق حامد أحمد الورد، ط ٢، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٦٨، ص ٤.

(٣) نخبة من المؤلفين، العراق في التاريخ، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٣، ص ١٧١.

(٤) ستانلي مود (١٨٦٤-١٩١٧) ولد في جبل طارق، جاء إلى العراق لإنقاذ الجنرال طاوزند، واستطاع فك الحصار عنه، وصار خلفاً له بعد وفاته واحتل بغداد ودخلها في ١١ اذار ١٩١٧، وتوفي بمرض الكوليرا. للمزيد ينظر: رنا عبد الجبار حسين، الجنرال ستاليني مود والاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٦-١٩١٧، بيت الحكمة، مجلد ٢٠١٨، العدد ٤٧، ٣١ كانون الأول ٢٠١٨، ص ١٩.

(٥) هدنة مودروس: وقعت بين الدولة العثمانية والحلفاء في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ في ميناء مودروس الواقع في جزيرة ليمنوس في بحر ايجة. للمزيد ينظر: كمال مظهر احمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، دار الثقافة والنشر الكردية، بغداد، ٢٠١١، ص ٣٢٥.

(٦) محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس، لبنان، ص ١٣٠.

وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها عام ١٩١٨، كان من نتائجها انتصار كتلة دول الوفاق على كتله الوسط بقياده المانيا ، كما شهد مؤتمر الصلح المنعقد في باريس ١٨ كانون الثاني ١٩١٩، تضارب الأطماع والمصالح الاستعمارية تجاه الأمم المنسلخة عن الدولة العثمانية المهزومة^(١)، ودُكر في المؤتمر بعض الآراء التي شملت تقرير المصير او وضع وصايا لتحقيق هذا الطموح القومي للدول المنتصرة، حتى اتفق الجميع على الأخذ بالمقترح الذي قدمه الجنرال سمطس smuts ممثل جنوب أفريقيا والقائل بوضع الدول المنسلخة تحت الانتداب، مما أدى إلى وقوع العراق والمنطقة العربية تحت انتداب بريطانيا والدول المنتصرة ،أما بما يخص الجيش وقوات حفظ الامن واستخدام الطرق والمرافى، حرصت بريطانيا على بقائها في يدها^(٢)، وفي السياق ذاته ، يتضح أنه حتى نهاية عام ١٩١٨ لم تكن هناك ميزانية مفصلة للإدارة المدنية في العراق، الأمر الذي أدى إلى اعتماد كبير على الموارد العسكرية لتغطية النفقات العامة، وبسبب محدودية إيرادات الإدارة المدنية مقارنة بالمصاريف التي كانت تتحملها القوات البريطانية، ازداد الضغط المالي على ميزانية الجيش، مما كشف عن خلل في تنظيم الموارد وأبرز الحاجة إلى إدارة أدق للإنفاق وتحديد أولويات واضحة للموارد المالية، بما ينسجم مع طبيعة المرحلة الانتقالية التي شهدتها العراق تحت الإدارة البريطانية^(٣).

اختلف الساسة البريطانيون في آلية إدارة العراق^(٤) ، ففي الوقت الذي كانت فيه مسألة الانتداب^(٥)، تتبلور في السياسة الدولية كان وكيل الحاكم العام السير ارنولد ولسن Arnold Wilson^(٦) يخطط في بغداد لمستقبل العراق، وانتقال الإدارة الملكية في عهد الاحتلال العسكري لحكومة مدنية

(1) Charles Tripp, A History of Iraq, 3rd ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2007, p. 41.

(٢) رجاء حسين حسني الخطاب، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧ دراسة في تطوير العلاقات العراقية-البريطانية واثراها، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، ١٩٧٦، ص ١٩.

(3) Hewett, J. P. 1919. Report for the Army Council on Mesopotamia. British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/MIL/55.15.17, in Qatar Digital Library. P. 32 .

(٤) مسز ثورت إرسكين، فيصل ملك العراق، ترجمة: عمر ابو النصر، مطبوعات المكتبة الاهلية، بيروت، ١٩٣٤، ص ١٣٦.

(٥) الانتداب: احدى الصيغ الاستعمارية وصاحب الفكرة هو القائد الأعلى للقوات البريطانية في جنوب أفريقيا الجنرال جان كريستيان سموتس، وضمن معنى الانتداب في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم وهو "تكليف دولة تدعى الدولة المنتدبة مساعدة البلدان الضعيفة المتأخرة على النهوض وتدريبها على الحكم حتى تصبح قادرة على أن تستقل وتحكم نفسها". للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج ١، بيروت، ١٩٧٤، ج ١، ص ٣٤٢.

(٦) ارنولد ولسن (١٨٨٤-١٩٤٠) ولد في بريطانيا، عين وكيلا للحاكم المدني في العراق عام ١٩١٨ خلفا لبرسي كوكس، كان من المهتمين بالمصالح البريطانية الإدارية، فشل في ادارة الحملة البريطانية ضد الثورة العراقية الكبرى، فعزل

تدار بنظام دستوري إلا أن تلك الجهود تلاشت مع فرض بريطانيا نظام الانتداب على العراق بموجب مقررات مؤتمر سان ريمو في إيطاليا ٢٥ نيسان ١٩٢٠، ويمكن القول أن الانتداب اعترف ولو بطريقة شكلية بأن العراق دولة مستقلة، وأن الانتداب قيد مؤقت سيزول مع حصول العراق على الاستقلال، وكان هناك مدرستان مدرسة الهند التي توصي بضرورة حكم العراق بصورة مباشرة بدون قيام أي نزعه استقلالية، أما المدرسة الثانية فهي مدرسة القاهرة والتي كانت تعتقد أن العراقيين يختلفون عن الهنود، إذ أكدت على اعطاء الحكم المستقل وربما وجدت ضرورة منح البلاد فرصه في تأليف حكومة وطنيه خاضعة للإدارة البريطانية بصورة غير مباشرة^(١).

كان رأي وزارة الحربية، المتمثلة بونستون تشرشل Winston Churchill^(٢) يقضي بتحويل الأراضي الخاضعة للانتداب إلى دائرة المستعمرات، ونقل المسؤولية العسكرية عن حفظ النظام في بلاد ما بين النهرين إلى وزارة الطيران، مع تقليص منطقة الاحتلال البريطاني، وقد بين تشرشل أن اتساع مساحة انتشار الجيش البريطاني أدى إلى تحميل الحكومة نفقات باهظة، كما اقترح تشكيل قوات طيران إضافية لإنقاص تلك النفقات^(٣)، إذ تكبدت الحكومة البريطانية أعباءً مالية كبيرة نتيجة تمويل القوات البريطانية في العراق والحفاظ على وجودها العسكري والإداري في البلاد، وبلغ إجمالي الإنفاق البريطاني المخصص للعراق في السنة المالية ١٩٢٠ نحو ٣٢ مليون جنيه إسترليني، وهو ما شمل تكاليف العمليات العسكرية، وصيانة القوات، ونفقات الإدارة المدنية المرتبطة بالسيطرة البريطانية على البلاد^(٤).

نشطت الحركة الوطنية في العراق، وظهرت جمعيات وأحزاب سرية، كان من أبرزها جمعية العهد في بغداد والموصل والبصرة، التي انضم إليها العديد من الضباط، ثم جمعية حرس الاستقلال، وعملت تلك الجمعيات على التنسيق فيما بينها لإعداد الجماهير وتهيئتهم للقيام بالثورة، وأثناء ذلك اندلعت ثورة العشرين التحررية في العراق في ٣٠ حزيران ١٩٢٠، وشاركت فيها الجماهير العراقية

=من منصبه في ١١ تشرين الأول ١٩٢٠ ليعود برسي كوكس مره اخرى إلى العراق. للمزيد ينظر: سؤدد كاظم مهدي، ارنولد ولسن ودوره في السياسة العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٢٢.

(١) جريدة العراق بغداد، العدد ٣٠٢، في ٢١ حزيران ١٩٢١.

(٢) وينستون تشرشل (١٨٧٤-١٩٦٥) سياسي بريطاني اصبح وزير للحربية عام ١٩١١ ولمدة اربع سنوات ثم وزيرا للتموين عام ١٩١٧ تولى إدارة المستعمرات البريطانية ١٩٢١-١٩٢٢ وفي عام ١٩٤٠ اصبح رئيسا للوزراء ولمدة خمس سنوات للمزيد ينظر: محمد يوسف إبراهيم وينستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى ١٩٤١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

(٣) رجاء حسين حسني الخطاب، مؤتمر القاهرة وتأثيره على تطور الوضع السياسي في العراق ، بغداد ، ٢٠٠١، ص ٢.

(4) UK Parliament. 1925, December 21. Commons debates: Iraq Vol. 189, p.104.

بمختلف شرائحها، وقام عدد من العراقيين بقطع خط سكة الحديد الواقع بين بغداد والحلة ، وانتشرت الثورة في معظم المدن العراقية، واستمرت لمدة خمسة أشهر تقريباً، تكبدت خلالها القوات البريطانية خسائر كبيرة في الأموال والأرواح ^(١) ، ومن ثم أصبح واضحاً لبريطانيا أن سياسته الحكم المباشر لم تُجِدْ نفعاً بعد تعرضها إلى خسائر مادية وبشرية، حيث وقعت بالجيش البريطاني حوالي ٢٠٠٠ إصابة بين قاتل وجريح، وكلفتهم حوالي ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ مليون جنيه^(٢)، وإن استمرارها بتلك السياسة سيكلفها نفقات باهظة ترهق ميزانيتها فضلاً عن تعرضها لانتقادات الصحافة والبرلمان في لندن الأمر الذي دفعها إلى إنشاء حكومة وطنية مؤقتة في العراق تضم وزراء عراقيين بإشراف بريطانيا وإنهاء الإدارة العسكرية البريطانية الجائرة في العراق ^(٣).

من جانبه سارع برسي كوكس Percy Cox ^(٤) للقضاء على تلك الثورة وتشكيل حكومة مؤقتة، حيث أعلنت حكومة بريطانيا تكوين مؤتمر عام منتخب من العراقيين ^(٥)، وتمت دعوة الأشراف من مختلف المدن العراقية وكان أبرزهم عبد الرحمن النقيب^(٦) الذي أصبح رئيساً للحكومة المؤقتة في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ ^(٧).

(١) عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، مطبعة الرشاد، بغداد، ١٩٦٣، ص ٣٨٥؛ عبد الكريم العلوي، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الأمريكي ، دار النهضة ، ٢٠٠٧، ص ١٥ .

(2) Tripp, A History of Iraq, p.51.

(٣) المس بيل، اربع فصول من تاريخ العراق القريب بين سنتي ١٩١٤-١٩٣٠، مطبعة العرفان، صيدا، ٢٠١٣، ص ٤٧٥.

(٤) برسي كوكس (١٨٦٤-١٩٣٧) وُلِدَ برسي كوكس زخريا في العشرين من تشرين الأول من هيرونت جنوب شرق إنجلترا دخل المعتزك السياسي ١٨٩٠ عندما تعينه مساعدا لرئيس الحكومة الهندية في بومباي ، واصبح مفوضا حكومة بريطاني في حزيران عام ١٩١٨ ، وعند احتلال القوات البريطانية العراق اصبح حاكما سياسيا للمزيد ينظر: منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤-١٩٣٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥.

(٥) صحيفة الشرق ، العدد ٤٢، ايلول ١٩٢٠ .

(٦) عبد الرحمن النقيب (١٨٤٥-١٩٢٧): هو عبد الرحمن بن علي بن سليمان بن مصطفى من ذرية الشيخ عبد العزيز عبد القادر الكيلاني، ولد في بغداد محلة باب الشيخ، درس علوم اللغة والدين تقلد منصب نقابة الاشراف في عام ١٨٩٨ وقد كان معارضا لإعلان الدستور العثماني ١٩٠٨، اصبح رئيساً للحكومة العراقية المؤقتة ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ ، ألف ثلاث وزارات، وكان من ضمن الموقعين على المعاهدة العراقية البريطانية الأولى في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢. للمزيد ينظر: رجاء حسين حسني الخطاب ، عبد الرحمن النقيب حياته الخاصة وآراؤه السياسية وعلاقة بمعاصريه ، ط١ ، منشورات المكتبة العالمية ، بغداد ، ١٩٨٥؛ مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج ١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٥-٦٩ .

(٧) المس بيل ، المصدر السابق، ص ٤٧٦ .

اجتمع مجلس الوزراء في دار النقيب في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٠، وحضر برسي كوكس ذلك الاجتماع واحتفظ بحق نقض أي قرار يتخذ، كان هدف برسي كوكس من تشكيل الحكومة العراقية تهدئة الأوضاع المضطربة في البلاد ولكي تأخذ على عاتقها إرجاع الضباط إلى العراق لتشكيل حكومة مؤقتة وتنظيم الإدارة العامة، اسند عبد الرحمن النقيب حقيبة وزارة الدفاع لجعفر العسكري كونه أرفع الضباط العراقيين رتبة إذ مُنح رتبة فريق في الجيش الحجازي ومن ثم الجيش العربي أبان حكومة فيصل في سوريا^(١).

أظهر جعفر العسكري رغبة شديدة في الحاق رفاقه من الضباط العراقيين للعمل معه في تأسيس نواة الجيش العراقي وقد عبر عن رغبته للمندوب السامي الذي أبرق بدوره للحكومة البريطانية طالباً إليهم تسهيل عودة أولئك الضباط ، وأخذ جعفر العسكري على عاتقه الاستفادة من زملاءه الضباط في العراق واستدعاء الآخرين من خارج البلد^(٢) وكان موزعين على النحو التالي:

- ١- المجموعة الأولى: الضباط الموجودين في العراق ممن قاتلوا مع الدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى في العراق فلما انسحب الجيش العثماني عادوا الى بيوتهم او أسروا فهربوا من الاسر عادوا الى ارض الوطن.
- ٢- المجموعة الثانية الضباط اللذين تركوا الجيش العثماني والتحقوا مع جيش الثورة العربية في سوريا أو الحجاز^(٣).

لذلك قام بطرح فكره أنشاء جيش عراقي وطني أثناء اجتماع مجلس الوزراء وناقش الفكرة بحضور المندوب السامي البريطاني، كان هناك تناقضا بين وجهتي نظر العراق وبريطانيا حول دور الجيش العراقي المزمع تشكيله، حيث لم ترغب بريطانيا بتكوين قوة حقيقية تشكل نواة خطر للجيش البريطاني، وكان العراقيون يتطلعون الى تأسيس جيش وطني يعزز الوحدة الوطنية ويدفع عن الحكومة العراقية الأخطار الخارجية^(٤)، وفي نهاية الاجتماع تم التوصل إلى تشكيل لجنة لدراسة الوضع العسكري في العراق ومن مهماتها:

(١) رجاء حسين حسني الخطاب، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧ دراسة في تطور العلاقات العراقية-البريطانية وأثرها، ص ٢١.

(٢) معن فيصل القيسي ، وزارة الدفاع العراقية ١٩٢٠-١٩٥٨ ، ط ٢ ، دار البيارق ، ٢٠٢٣ ، بغداد ، ص ٦٠.

(٣) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات المسلحة العراقية، الجيش العراقي أبان العهد الملكي، ج ٢ ، بغداد، ١٩٨٧، ص ٣٥١ .

(٤) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، الدور السياسي للقوات المسلحة في الثلاثينيات ، مجلة دراسات تاريخية ، العام الرابع ، العدد ٤ ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٣.

١- ترتيب القوانين والنظم العسكرية .

٢- معرفة ما يحتاج اليه العراق من العدة والعدد .

٣- اخطار الخطط اللازمة التي توضح حالة العراق العسكرية ^(١).

أخذ مجلس الوزراء بتلك الفكرة وألقت لجنة مؤقتة من جعفر العسكري وساسون حسقي (٢) بإشراف الاستخبارات العسكرية البريطانية، ووضعت اللجنة منهاجاً لتأسيس الجيش وتنظيمه وتدريبه وتجهيزه على غرار الجيش البريطاني، وكان الجانب البريطاني يرى أن يؤلف العراق جيشاً صغيراً من قوات الاحتلال البريطاني وقوة محلية تحل محل الدرك العثماني مدعومة بقوات مسلحة لتساعد في حماية المصالح البريطانية، أما الجانب العراقي فكان يرى انه لا بد من تأليف جيش وطني يعزز تماسك الدولة العراقية ويضطلع بمهمة حماية حدودها من الأخطار الخارجية ^(٣)، وقد رُشَّحَ نوري السعيد ^(٤) لمنصب رئيس أركان الجيش ، كون السعيد من خريجي المدرسة الحربية في استانبول ودخل لمدرسة الأركان منذ عام ١٩١١، وعمل مع المنظمات السرية المعارضة للحكم العثماني ^(٥).

تم اختيار دار عبد القادر الخضير المظلة على نهر دجلة بالقرب من الباب الشرقي لتكون مقراً لوزارة الدفاع بعد ذلك انتقلت إلى القشلة، وبعد أن اتخذ جعفر العسكري مقراً للوزارة ، شكلت في ٦ كانون الثاني ١٩٢١ لجنة تابعة لوزارة الدفاع العراقية، عقدت اجتماعها الرسمي الأول برئاسة الفريق

(١)وزارة الدفاع ، تاريخ القوات المسلحة ، تأسيس الجيش العراقي، ج ١ ، بغداد، ١٩٨٦، ص ١٨١.

(٢) ساسون حسقي (١٨٦٠-١٩٣٢) ولد في بغداد من اسرة يهودية عرفت بالتجارة والثروة، انتخب نائباً عن بغداد ١٩٠٨، اصبح مستشاراً لنضارة التجارة والزراعة ١٩١٣ عين وزيراً للمالية في حكومة عبد الرحمن النقيب ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٠ واحتفظ بذلك المنصب خمس مرات ، سافر الى أوروبا للاستشفاء وتوفي هناك ١٩٣٢. للمزيد ينظر: نور محمود عبد المجيد العبدلي، ساسون حسقي ودوره السياسي والاقتصادي في العراق ١٨٦٠-١٩٣٢، دار النهضة العربية بيروت، ٢٠١٧.

(٣)وزارة الدفاع ، تاريخ القوات المسلحة ، ج ١ ، ص ١٨٢ .

(٤) نوري السعيد (١٨٨٨-١٩٥٨) ولد في بغداد، درس في الكتائب، ثم التحق بالمدرسة الرشيدية العسكرية فالإعدادية العسكرية وتخرج من المدرسة الحربية بإسطنبول عام ١٩٠٦، ثم التحق بكلية الأركان عام ١٩١١، تولى العديد من المناصب في الدولة العراقية بعد عام ١٩٢١. للمزيد ينظر: عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، الیقظة العربيّة، بغداد، ١٩٨٨؛ سعاد رؤوف شير محمد ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢-١٩٤٥ ، مكتبة الیقظة العربيّة ، بغداد ، ١٩٨٨.

(٥) وزارة الدفاع، تأسيس الجيش العراقي ، ج ١ ، ص ١٨٨.

جعفر العسكري كونه وزيراً للدفاع^(١)، وقد هدف الاجتماع إلى افتتاح دوائر المقر العام للجيش العراقي كما حضر إلى جانب جعفر العسكري الميجر جورج فريدريك إيدي George Frederick Eadie^(٢)، والقائد محي الدين عمر^(٣)، وعدد من الضباط وهم عبد الحميد بن أحمد وعبد الرزاق بن ياسين وشاكر بن عبد الوهاب وسعيد حقي بن محمد وبكر صدقي بن شوقي وحسن تحسين بن مصطفى العسكري ويوسف الباجه جي ومحسن بن علوش وتوفيق وهبي بن معروف ومحي الدين بن سليم وتقرر في الاجتماع تأليف المقر العام للجيش وطلب من مدير السجل العام للوزارة تشغيل جميع الأمراء والضباط وأصبح اليوم السادس من كانون الثاني يوماً خالداً في تاريخ العراق الحديث^(٤).

شمل الاجتماع مناقشة مواضيع عدة من أهمها تثبيت الزي العسكري للضباط والجنود والرتب وعلاماتها فضلاً عن الملاكات والرواتب وإن يكون تأليف المقر العام للجيش العراقي من أربع دوائر رئيسية هي الحركات، الإدارة واللوازم، الطبابة والمحاسبة هذه الدوائر تضاف إلى ديوان وزارة الدفاع الذي كان يضم أمانة السر، وتوزع الحضور في ثلاث دوائر ماعدا دائرة الطبابة فلم يكن بينهم من امتنح الطب، وصدر الأمر للرائد عبد الرزاق حلمي وكان مديراً للتسجيل العام في الوزارة أن يبدأ بتسجيل جميع الأمراء والضباط والعسكريين وطالبي الخدمة في الجيش العراقي الجديد وبذلك أصبح السادس من كانون الثاني اليوم الرسمي لتأسيس الجيش العراقي^(٥).

(١) ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ت. سليم طه التكريتي، ج ١، منشورات الفجر، بغداد ١٩٨٨، ص ٢٢٣.

(٢) الميجر إيدي مستشار بريطاني عين مشاوراً للإدارة في وزارة الدفاع العراقية ١ كانون الثاني ١٩٢١، عمل مع جعفر العسكري على تشكيل نواة الجيش العراقي، شارك في الاجتماع الأول لتأسيس المقر العام للجيش في ٦ كانون الثاني ١٩٢١. للمزيد ينظر: وزارة الدفاع، تاريخ القوات المسلحة، ج ١، ص ١٨٢؛ الوقائع العراقية بغداد، العدد ٨٢٣، في ٦ كانون الثاني ١٩٣٠.

(٣) محي الدين بن عمر (١٨٨١-١٩٥١) ولد في بغداد ودرس في المدرسة الرشيدية العسكرية ثم التحق في المدرسة الحربية في إسطنبول، أشتبك في الحرب العالمية الأولى في جيش العراق حتى سقوط بغداد ١٩١٧ فأسر وأُرسل إلى الهند وبقي فيها ثلاث سنوات انضم إلى الجيش العربي ثم غادر دمشق، عينه جعفر العسكري في وزارة الدفاع برتبة وكيل قائد رائد فكان أول ضابط عراقي يعمل في تأليف الجيش، شغل عدة مناصب عسكرية وأحيل على التقاعد عام ١٩٣٠، للمزيد ينظر: وزارة الدفاع، تاريخ القوات المسلحة، ج ١، ص ١٨٣.

(٤) إبراهيم خليل العلاف، تاريخ الجيش العراقي وتطوره دوره الوطني، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٣، ص ٣؛ معن فيصل القيسي، المصدر السابق، ص ٥٠.

(٥) مهندس كاظم رشيد البديري، الجيش العراقي، تطوره واثره السياسي، ١٩٤١-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١١، ص ٦٤؛ صحيفة الاستقلال، العدد ٣٥ في ١٤ كانون الثاني ١٩٢١.

من جانب آخر، اقترح وزير المستعمرات البريطاني وينستون تشرشل، عقد مؤتمر في القاهرة لرسم ملامح السياسة البريطانية الجديدة، عُقدت الجلسة الأولى في ١٢ آذار ١٩٢١، انضم للمؤتمر لجنتين سياسية وعسكرية، واجتمع أعضاء المؤتمر للمرة الأولى في فندق سميراميس بالقاهرة بتاريخ ١٢ آذار من العام نفسه، شرح تشرشل برنامج المؤتمر بإيجاز وكان الهدف الأول كيفية تحقيق أمن بريطانيا في الشرق، وقد حضر المؤتمر ٤٠ خبيراً عسكرياً ومدنياً من بريطانيا والعراق وفلسطين والخليج العربي وعدن والصومال، بيد أن الوفد الذي قَدِمَ من بريطانيا كان الأعلى مقاماً، ترأسه وزير المستعمرات ونستون تشرشل وضم المؤتمر أعضاء من وزارات المستعمرات في الهند، أما وفد العراق فجاء في المرتبة الثانية حيث حضر المقيم السياسي البريطاني برسي كوكس، ناقشت اللجنة السياسية فيما يخص العراق تقليل التزامات بريطانية عسكرية فيه وفيما إذا كان بالإمكان تخفيض القوات البريطانية الى الثلث قبل حلول الصيف^(١).

ناقشت اللجنة العسكرية في المؤتمر أي الحاميات التي سيتم تخفيضها وما هو الأسلوب المتبع لذلك، وكان هناك ثلاث اقتراحات ممكن تنفيذها، الأول تخفيض القوات التي في نهر الفرات بين البصرة مسيب هيت، والثاني تخفيض القوات في الموصل، أما الثالث فكان يهدف إلى تخفيض القوات بصورة كاملة في البلاد مع توازن الوجود العسكري للمحميات وما يتعلق بالدفاع الخارجي والجيش على اعتبار أن بريطانيا دولة مندوبة ولها الحق في الدفاع عن العراق مع التأكيد ان القيادة العراقية العامة غير مسؤولة عن أي اعتداء خارجي منظم او اضطرابات داخلية غير طبيعية^(٢).

من الواضح أن فكرة تطور الجيش العراقي تبلورت في مؤتمر القاهرة الذي عقد خلال المدة من ١٢ إلى ٣٠ آذار ١٩٢١، ويبدو أن من الأسباب المهمة التي دفعت البريطانيين إلى إنشاء جيش عراقي هو السبب الاقتصادي إذ وجدت بريطانيا أن وجود قوات عراقية يقلل مستقبلاً من حجم النفقات العسكرية التي تحملها الجانب البريطاني للدفاع عن العراق^(٣)، كما ان هناك سبباً آخر لتأسيس الجيش، إذ أدركت بريطانيا أن بقائها في العراق وطبيعة السيطرة العسكرية على البلاد غير مقبولة عند العراقيين^(٤).

(١) رجاء الخطاب، مؤتمر القاهرة وتأثيره على تطور الوضع السياسي في العراق، بغداد، ٢٠٠١، ص ٣.

(2) UK Parliament. 1925, December 21. Commons debates: Iraq Vol. 189, P.105.

(٣) جعفر العسكري، مذكرات جعفر العسكري، تحقيق: نجدة فتحي صفوة، دار السلام، لندن، ١٩٨٨، ص ١٧٧.

(٤) رجاء الخطاب، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧ دراسة في تطور العلاقات العراقية-البريطانية وأثرها، ص ٦١.

عهد جعفر العسكري الى العقيد عبد الحميد أحمد لتكوين ملاك فوج المشاة بمساعدة مستشارين بريطانيين، وتم تشكيل فوج المشاة العراقي الاول يوم ٢٨ تموز سنة ١٩٢١، في الثكنة الشمالية ببغداد والذي سمي بفوج الإمام موسى الكاظم^(١) ثم انتقل إلى خان الكابولي في الكاظمية لازدحام الثكنة بالمتطوعين، ومن ثم إلى الحلة ليحل محل الحامية البريطانية التي تقرر سحبها وفق خطة تخفيض القوات البريطانية في العراق، وكان الفوج يتكون من مقر واربع سرايا^(٢).

شكل الفوج الثاني في يوم ١٠ آب ١٩٢١ في بغداد، حيث شكلت قطاعات عسكرية مكونة من بطرية جبلية وسرية ثقيلة وكتيبتي خيالة ونقلت جميعا إلى الموصل^(٣)، وتم العمل على تشكيل فوج ثالث ومع نهاية العام نفسه بلغت تشكيلات الجيش ما يقارب ٤٠٠٠ متطوع، وبهذا اصبح هناك ثلاث حاميات عسكرية تأسس منها الجيش العراقي موزعة في بغداد والموصل والحلة^(٤).

من جانب آخر تم انشاء المدرسة العسكرية العراقية في ٩ أيار ١٩٢١، وكان الغرض منها تدريب ٥٠ ضابطاً سبقت لهم الخدمة في الجيش العثماني كانت مده التدريب في المدرسة ثلاثة اشهر للقادة وست أشهر للمراتب وكان ملاك المدرسة يتألف من قسمين أحدهما بريطاني وضم اربعة ضباط وبعض ضباط الصف واخر عراقي وضباط الرواتب واربعه معلمين فضلا عن مراتب ووظائف جاءت تكميلية للمناطق التابعة للمدرسة^(٥).

كانت مناهج المدرسة مؤلفه من دورات عسكرية نظرية شملت الجوانب الإدارية والموضوعات العلمية والنشاط والخيالة البدنية والرمائية وقد التحق بالدورة ١٥٦ ضابطاً، اختلفت الرتب المشاركة واختلفت اعدادها فكان عدد الضباط برتبة مقدم ٧ و ٢٦ ضابطاً برتبة رائد و ٣٤ ضابطاً برتبة ملازم اول و ١٧ نقيباً و ٧٢ ضابطاً برتبة ملازم ثاني^(٦)، وكان من بينهم الملازم الأول كامل شبيب^(٧) ومحمد

(١) جريدة العراق، العدد ٤١٧، ٦ تشرين الأول ١٩٢١؛ وزارة الدفاع، تاريخ القوات المسلحة العراقية، ج ٢، ص ٢٠١.

(٢) وزارة الدفاع، الجيش العراقي الذكرى الستون ٦ كانون الثاني ١٩٢١-١٩٨١، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١، ص ٢٠.

(٣) رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور تشكيلاته خلال مرحلة الانتداب ١٩٢١-١٩٣٢، مكتبة رضا التميمي، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٣٧.

(٤) رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ١٩٢١-١٩٤١، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٩، ص ٢٨.

(٥) رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي، ص ٣٢؛ معن فيصل القيسي، المصدر السابق، ١٢٦.

(٦) تاريخ القوات العراقية المسلحة، تأسيس الجيش العراقي، ج ١، ص ١٨٨؛ مهدي كاظم رشيد البديري، المصدر السابق، ص ٨٣.

فهومي سعيد^(١) وصلاح الدين الصباغ^(٢) والذي أصبح معلماً في المدرسة نفسها وعد أول معلم فروسية في تاريخ الجيش العراقي، كما اخفق ١٣ ضابطاً وتم اخراجهم من الدورة وتعينهم في الخدمة المدنية، إلا أن المدرسة اغلقت بتاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٢٣، بسبب تردي الوضع المالي وزيادة النفقات، ثم برزت الحاجة إلى إنشاء مؤسسات تدريبية تعمل على تزويد الجيش بالمعارف والمهارات العسكرية اللازمة، وعلى هذا الأساس فتحت دار التدريب في ١٢ أيار ١٩٢٣ في مبنى المدرسة العسكرية الملغاة في الثكنة الشمالية، وكان الهدف الأساسي منها تدريب ضباط الصف في الجيش وإعدادهم ليكونوا بمستوى المعلمين القادرين على تدريب الجنود داخل الوحدات العسكرية^(٣).

أن التطور الحاصل في المؤسسة العسكرية وازياد الطلب على وجود ضباط لإدارة تلك الوحدات تم إصدار أمر بإنشاء المدرسة العسكرية الملكية في ١ نيسان ١٩٢٤، في الثكنة الشمالية مدة التدريب فيها ثلاث سنوات وتعطل المدرسة ثلاث اشهر من كل سنة، يكون التدريب فيها ليلاً ونهاراً كما تتعهد المدرسة بإطعام التلميذ واكسائه وأن راتب التلميذ الشهري فيها ٣٠ روبية^(٤)، ونشرت وزارة الدفاع إعلان عن التطوع في المدرسة العسكرية وفق الشروط التالية :

١- أن يكون المتقدم عراقياً.

(٧) كامل شبيب (١٨٩٥-١٩٤٤) ولد في بغداد، شارك مع الجيش العثماني خلال الحرب العالمية الأولى، عاد الى بغداد مع بداية تشكيل الجيش العراقي انضم الى المدرسة العسكرية العراقية حيث وصل الى رتبة عقيد، تسلم قيادة الفرقة الثالثة وبعد الحرب البريطانية العراقية عام ١٩٤١ فر الى إيران ثم سلم الى الحكومة العراقية ونفذ فيه حكم الإعدام ٢٠ اب ١٩٤٤ للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة سنة ١٩٤١ التحريرية، ط ٤، دار الكتب، بيروت، ١٩٧٦، ص ٥٨؛ مير بصري اعلام السياسة في العراق الحديث، ج ٢، دار الحكمة للطباعة والنشر، ٢٠٠٤، ص ٦١٨.

(١) محمد فهومي سعيد (١٨٩٨-١٩٤٢) ولد في السليمانية، اشترك في الحرب العالمية الأولى بجانب القوات العثمانية انضم الى المدرسة العسكرية ووصل الى رتبة عقيد وفي الحرب البريطانية العراقية ١٩٤١ تسلم قيادة الفرقة الثالثة التي حاصرت القوات البريطانية في الحباية، نفذ به حكم الإعدام في أيار ١٩٤٢ للمزيد ينظر، علي امين الشريف محمد فهومي سعيد ودوره العسكري والسياسي في تاريخ، العراق المعاصر، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.

(٢) صلاح الدين الصباغ (١٨٩٩-١٩٤٥) ولد في الموصل ودرس في المدرسة الرشيدية في الموصل، انضم الى الجيش العربي في الحجاز ثم انضم الى جيش العراق وصل الى رتبة عقيد، شارك في الحرب العراقية البريطانية، نفذ به حكم الإعدام في تشرين الأول ١٩٤٥. للمزيد ينظر: مذكرات صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، تقديم: سمير السعيد، تانيت للنشر والتوزيع، المغرب، ١٩٩٤ ص ١٨-٢٠.

(٣) معن فيصل القيسي، المصدر السابق، ص ١٣٢؛ وزارة الدفاع، تاريخ القوات العراقية المسلحة، ج ٢، ص ٣٥١.

(٤) اميرة حسن جفات عزيز، المدرسة العسكرية الملكية العراقية ١٩٢٤-١٩٣٩ رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٢٠ ص ٣٦؛ وزارة الدفاع، تاريخ القوات المسلحة، ج ٢، ص ٣٥٦.

٢- أن يتراوح عمره ما بين ١٧ - ٢٤ سنة.

٣- أن يكون قوي البنية سالمًا من الأمراض والعلل .

٤- أن يكون حسن الخلق والسيرة والسلوك.

٦- أن يكون حائزًا على شهادة الثانوية او ما يعادلها.

٧- أن لا يكون متزوج ^(١).

وفي صبيحة ١٢ أيار ١٩٢٤ فتحت الدورة الأولى على أن تلتحق إلى المدرسة دورة جديدة في بداية كل سنة دراسية، ليكون في المدرسة ثلاث صفوف سميت (المستجد، المتوسط ، المتقدم) وتخرج في السنة الواحدة دورة واحدة لتحل محلها دورة جديدة ، وتستمر الدورات بالتخرج والقبول لتغطي حاجة الجيش من الضباط ^(٢).

أسهمت المدرسة بشكل كبير في تحسين وتطوير قدرات الضباط ،وأعلنت وزاره الدفاع تواجد الامراء والضباط والموظفين المسجلين ونسبت حضورهم ذلك من أجل الاطلاع على شروط الدوام في المدرسة ، وعملت وزاره الدفاع على نشر اعلان في الصحف المحلية لمن يرغب في الانضمام الى المدرسة العسكرية العراقية ^(٣).

تبين مما تقدم أن تأسيس الجيش العراقي لم يكن مجرد خطوة لتنظيم القوة العسكرية، بل ارتبط بعملية بناء الدولة العراقية الحديثة في ظل الانتداب البريطاني، فقد سعت بريطانيا إلى إنشاء جيش محدود يحقق الأمن الداخلي ويخفف من أعباء وجود قواتها، في حين عملت القيادات العراقية، وفي مقدمتها جعفر العسكري، على تأسيس جيش وطني يكون ركيزة لحماية الدولة وتعزيز وحدتها، كما أسهمت عملية تشكيل الأفواج العسكرية الأولى وإنشاء المؤسسات التعليمية، وفي مقدمتها المدرسة العسكرية، في إعداد الملاكات العسكرية ووضع الأسس التنظيمية والإدارية للجيش.

(١)أميره حسن جفات عزيز ،المصدر السابق ، ص ٤١ ؛ وزارة الدفاع ، تاريخ القوات المسلحة ، ج ٢ ، ص ٣٥٧ .

(٢)معن فيصل القيسي ، المصدر السابق ، ص ١٣٩ .

(٣)صحيفة العراق، العدد ٢٦٩ ، ١٨ ايلول ١٩٢١ .

ثانياً: الجيش العراقي في عهد الملك فيصل الاول حتى عام ١٩٢٤

تبلورت مسألة تولي الأمير فيصل بن الحسين^(١) عرش العراق في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٠، حين كان مقيماً في إيطاليا، إذ تلقى رسالةً من اللورد كيرزون يدعوه فيها إلى زيارة لندن للتباحث بشأن تولّيه عرش العراق، ومن الملفت للنظر تلك الرسالة التي بعثها جعفر العسكري بعد انتهاء مؤتمر القاهرة بمدة وجيزة، خاطب العسكري الأمير فيصل بن الحسين بسيدى وملكى، وهذا يدل على عمق العلاقة بين الإثنين لاسيما وأن جعفر العسكري كان قد عمل تحت إمرة فيصل أبان الثورة العربية الكبرى، وكان جعفر العسكري من العراقيين المتحمسين بتولي الأمير فيصل مملكة العراق، حيث جاء في نص الرسالة التي وجها وزير الدفاع في الحكومة العراقية المؤقتة جعفر العسكري الى فيصل بن حسين بتاريخ ٢٥ اذار ١٩٢١، والتي جاء فيها: "سيدي وملكى:

"اعرض لجلالة مولاي ان الحالة اخذت بالتحسن فقد تقرر مع تشرشل وكوكس تشكيل الجيش الوطني بسرعة كاملة، وان يكون مركبا من ٢٤ فوجا مشاة ٦ ألوية خياله ٦ بطاريات مدفعية ٦ ارهاط رشاش وقطعات فنية وبرق وتلفون الخ، وكذلك تقرر عرض دعوة الجلالة ملكينا والدكم نصره الله بخصوص ارسال جلالتم للعراق، وكذلك منشور مناسب من جلالتم اسأل الله ان ينصركم ويعينكم امين، مولاي استرحم الفات نظركم العالي على توفيق أفندي مفرج واحضاره الى العراق بركاب جلالتم لأنه من المخلصين ونحن في حاجة لأمثاله ونصركم اعلى سيدي وسندي.

تحركت هذا اليوم نحو بغداد أسأل الله النجاح عبيدكم جعفر العسكري"^(٢)

(١) فيصل بن الحسين (١٨٨٣-١٩٣٣) ولد في مكة المكرمة، وعندما تم تعيين والده الشريف حسين شريفاً على مكة كلفه والده بمهمة اخضاع القبائل، وفي عام ١٩٠٩ عين نائباً عن جدة في مجلس المبعوثان العثماني، قاد الجيش العربي لتحرير سوريا من السيطرة العثمانية، رشّح في المؤتمر السوري الأمير فيصل بن الحسين لعرش سوريا، ورشّح المؤتمر العراقي في دمشق الأمير عبد الله بن الحسين لعرش العراق، وفي ٧ آذار ١٩٢٠ أعلن فيصل ملكاً على سوريا، غير أن الحكم الفيصلي انتهى عقب معركة ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠، ثم أعيد طرح اسم فيصل لعرش العراق، فتوج ملكاً عليه في ٢٣ آب ١٩٢١. للمزيد ينظر: علاء جاسم محمد، الملك فيصل الاول حياته ودوره السياسي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠؛ عبد المجيد كامل، الملك فيصل الاول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩١.

(٢) نقلا عن: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، ط ٢، مركز الابجدية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٣، ص ٣٥.

أبحر الملك فيصل من ميناء جدة في ١٢ حزيران ١٩٢١، على متن الباخرة البريطانية نورث بروك (North brook) ووصل الى البصرة يوم الخميس ٢٣ حزيران من العام نفسه، فاستقبل استقبالا كبيرا وبلغ بغداد يوم الأربعاء ٢٩ حزيران من العام نفسه (١).

من جانبه عقد مجلس الوزراء جلسته في ١١ تموز ١٩٢١ قرر فيها المناداة بفيصل ملكا على العراق على أن تكون حكومته دستورية نيابية مقيدة بالقانون وقد برز اتفاق في المؤتمر على تشكيل حكومة محلية لإعادة الأوضاع الطبيعية إلى العراق وظهر اتجاه واضح على تسمية فيصل بن الحسين بشرط أن يعلن فيصل انه مستعد لقبول شروط الانتداب وأن يقبل بعقد معاهدة بين بريطانيا والعراق، كانت بريطانيا قد مهدت لتولي فيصل الحكم، وعملت على إسكات الأصوات القليلة المعارضة لتوليّه، إلا أنها رغبت في إضفاء صبغة الرغبة الشعبية على تنصيبه، لذلك أُجري استفتاء في جميع الألوية، وأسفرت نتائجه عن تأييد الأغلبية، إذ بلغت نسبة المؤيدين ٩٧٪ من أصوات المشاركين، واعتمدت الحكومة على نتائج الاستفتاء العام، وكان رئيس الحكومة المؤقتة عبد الرحمن النقيب، قد قرر مبايعة فيصل بن الحسين من قبل مجلس الوزراء، فوافق المجلس بالإجماع على إعلان فيصل ملكاً على العراق، وأقيم حفل التتويج، وأعلن فيصل بن الحسين ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١، وأسهمت في مراسم التتويج قوات من حرس الشرف العراقية التابعة للفوج الأول، الذي كان قد تألف قبل التتويج بمدة، وجاء في الصحف البريطانية أن جميع الصحف العراقية عبرت عن سعادة أبناء الشعب باختيار الأمير فيصل ملكاً على العراق (٢)، وكان من الطبيعي أن يُعاد تشكيل حكومة جديدة في ظل قيام النظام الملكي، فتشكلت الوزارة الجديدة في ١٢ أيلول من العام نفسه، ونالت موافقة الملك فيصل (٣).

ومع وصول بقية الضباط العراقيين من رفاق فيصل بن الحسين في الحجاز إلى العراق، ازداد عدد الضباط في الجيش العراقي بعد تتويجه ملكاً على العراق، وفي أثناء ذلك، كان الجيش العراقي قد قطع مرحلة مهمة في تأسيس القواعد الأساسية لبناء جيش وطني، إذ ازداد عدد أفرادهِ مقارنةً بالسابق، وأصبح أكثر تطوراً من الناحية الفنية والتنظيمية، وكانت وزارة الدفاع العراقية تتألف في بداياتها من عشرة ضباط فقط، ثم ازداد عددهم بعد انضمام عددٍ من الشخصيات العسكرية المهمة، فضلاً عن

(١) جمال مصطفى مردان، ملوك العراق، فيصل الأول - غازي - فيصل الثاني، اسرار وخفايا، المكتبة الشرقية، بغداد، ١٩٩٠، ص ٢١؛ وزارة الدفاع، تاريخ القوات المسلحة، ج ٢، ص ٢٠٧.

(٢) جريدة العراق، العدد ٢٩١، ٣ أيلول ١٩٢١.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، ص ٣٧.

العديد من المراتب الذين سبق لهم العمل في حكومة فيصل أثناء إعلان دولة سوريا الكبرى، وقد استفادت الحكومة العراقية من خبرات هؤلاء في تعزيز قواتها وإمكاناتها البشرية، فضلاً عن سدّ حاجتها في مجال تدريب الضباط الجدد في الإعدادية العسكرية^(١).

كما تشكلت كتيبه الخيالة العراقية الأولى في بغداد، وفي ٩ أيلول ١٩٢١، صدرت الإدارة الملكية بتسميتها كتيبه الهاشمي، وتشكلت سرية النقلية الأولى في بغداد ثم انتقلت إلى الموصل وبعدها تشكلت البطرية الأولى في الثكنة الشمالية في بغداد، وانتقلت إلى الكاظمية مع الفوج الأول ثم إلى الموصل^(٢).

وفي تشرين الثاني ١٩٢١، أصبح التطوع أساس الخدمة في الجيش العراقي وتم تحديد شروط الخدمة للمتطوعين:

١. لكل عراقي يتراوح عمره من ١٨-٤٠ سنة أن يتطوع في الجيش العراقي.
٢. ويلتزم المتطوع بالخدمة لمدة سنتين لصنف المشاة وثلاث سنوات للصنوف الأخرى.
٣. عدم ارسال الجنود إلى ما وراء الحدود العراقية^(٣).

من الجدير بالذكر أن دوائر التجنيد كانت قد فتحت أبوابها في جميع المحافظات العراقية بتاريخ ١ حزيران ١٩٢١، إذ بلغ عدد المتطوعين ٢٨٠٩ من بغداد والموصل وكركوك والرمادي والبصرة والناصرية وكربلاء والديوانية والكويت والعمارة وسامراء والحلة والنجف، ومع نهاية عام ١٩٢١ أصبح الجيش العراقي يتألف من ١١١ ضابط و ٢٥٠٥ من ضباط الصف والجنود، ثم أخذت أعداد المتطوعين بالازدياد بصورة ملحوظة، ليلبلغ عدد الجنود عام ١٩٢٢ نحو ٤٢٨٩ جندياً^(٤).

أدرك الملك فيصل أن هناك معوقات سياسية وإدارية حالت دون إقرار قانون التجنيد الإلزامي، تمثلت في معارضة بعض الأحزاب السياسية، ومنها حزب التقدم برئاسة عبد المحسن السعدون^(٥)

(١) جمال مردان ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٢) إبراهيم خليل العلاف ، المصدر السابق ، ص ٤ .

(٣) عقيل الناصري ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٤) جريدة العراق، العدد ٤٩٨ ، ١ كانون الأول ١٩٢٢؛ جريدة العراق ، العدد ٤٩٩ ، ٢ كانون الأول ١٩٢٢؛ إبراهيم خليل العلاف ، المصدر السابق ، ص ٤ .

(٥) عبد المحسن السعدون (١٨١٩-١٩٢٩) ولد في الناصرية شكل اربع وزارات عراقية الأولى ٢٠ أيار ١٩٢٢-٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ والثانية ٢٦ حزيران ١٩٢٥ - ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ والثالثة ١ كانون الثاني ١٩٢٨ -

وحزب الإخاء الوطني برئاسة ياسين الهاشمي^(١) وكتل الوسط برئاسة رشيد عالي الكيلاني^(٢) كما ساندت تلك الأحزاب بعض الشخصيات في الألوية الشمالية، التي رفضت تجنيد العراقيين خشية أن تستغلهم بريطانيا لتحقيق مصالحها، وبسبب تلك التطورات، كلف الملك فيصل جعفر العسكري بتشكيل الوزارة الجديدة، التي تولت مهامها للفترة من ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ إلى ٢ آب ١٩٢٤، وقد تضمن منهاجها الوزاري ضرورة تقوية القوات المسلحة العراقية للحفاظ على كيان المملكة وصيانة استقلالها، وارتفع عدد الجنود من ٥٠٠٠ جندي إلى ٦٠٠٠ خلال الأشهر الأولى من عمر الوزارة، وكان لحوادث كركوك^(٣) أثر واضح في تعزيز الجيش وزيادة أعداد الأفواج، كما حاول جعفر العسكري تعديل بعض بنود معاهدة عام ١٩٢٢، ولا سيما ما يتعلق بحرية الحكومة العراقية في تحريك القطعات العسكرية، إلا أن السلطات البريطانية عارضت ذلك، وأصررت على بقاء القطعات العسكرية تحت إشراف المندوب السامي والقائد العام للقوات البريطانية في العراق، وعندما حاولت الحكومة عرض مشروع قانون قانون التجنيد الإلزامي

=نيسان ١٩٢٩ والأخيرة ١٩ أيلول ١٩٢٩-١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ للمزيد ينظر: لطفي جعفر فرج ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٨ .

(١) ياسين الهاشمي (١٨٨٤-١٩٣٧) هو ياسين حلمي بن سليمان الهاشمي ولد في بغداد دخل المدرسة الرشيدية العسكرية ١٨٩٩ ثم التحق بالكلية الحربية وتخرج منها برتبة ملازم ثان عام ١٩٠٢، أصبح رئيس جمعية العهد العراقية، تولى عدة مناصب في العهد الملكي منها وزيرا للأشغال والمواصلات عام ١٩٢٢ ومنصب وزير المعارف ١٩٢٧، شكل وزارته الأولى في ١٢ اب ١٩٢٤ والتي عرفت بالوزارة الهاشمية الأولى تولى فيها منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، تولى وزارة المالية في ١٩٢٩ و ١٩٣٣ توفي في بيروت ودفن في دمشق. للمزيد ينظر :سامي عبد الحافظ القيسي ،ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٦ ،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب ،جامعة بغداد ، ١٩٧٤ ؛ حميد المطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج ١، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٥ ، ص ٣٢ .

(٢) رشيد عالي الكيلاني (١٨٩٢-١٩٦٥) وُلِدَ في بغداد دخل مدرسة الحقوق، اصبح وزيرا للعدل في وزارة عبد المحسن السعدون الاولى وشغل منصب رئيس وزراء في العهد الملكي لثلاث مرات آخرها عام ١٩٤١. للمزيد ينظر: قيس جواد علي الغريبي، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة بغداد، ١٩٨٩ .

(٣) في ٤ آذار ١٩٢٤ حضر مجموعة من جنود الليفي في سوق مدينة كركوك وسرعان ما حدث شجار بينهم وبين أصحاب محال تجارية أكثرهم تركمانيين فتحشد الجنود في الثكنة العسكرية وخرجوا الي السوق مدجين بالسلاح وبدأ بأطلاق النار على كل من يصادفهم وعلى أثر ذلك قتل ٥٠ شخصا وجرح ٢٠٠ آخرين وفي ٥ آذار ١٩٢٤ أصدر المندوب السامي هنري دوبس بترحيل جنود الليفي من كركوك إلى جمجمال. للمزيد ينظر: باسم ياسين مجيد، الدور السياسي المعاصر للعراقيين التركمان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧، ص ٨٥ .

رفضت بريطانيا ذلك، وهددت بأنها لن تقدم أي مساعدة للعراق في حال تشريعه، الأمر الذي دفع حكومة جعفر العسكري إلى تقديم استقالته^(١).

شهدت تلك المرحلة إدخال صنوف جديدة وتطوير قدرات الجيش العراقي، حيث تشكل صنف المدفعية وفي كانون الثاني ١٩٢٢ تشكلت البطرية الجبلية، وبتاريخ ١٩ حزيران ١٩٢٣ تشكل الفوج الرابع في الموصل، كانت خطة الحكومة العراقية في عام ١٩٢٣، تهدف إلى زيادة حجم القوات العراقية إلى ٦٠٠٠ مقاتل لتأمين قوة كافية في شمال العراق، بعد قرب سحب القوات البريطانية منها وفق قرار التخفيض^(٢). ويبدو أن الحكومة البريطانية أدركت حجم الحرج الذي كان يمكن أن يواجهه الجيش العراقي، لذلك سمحت بزيادة عدد القوات العراقية وتطوير قدراتها.

وفي عام ١٩٢٤ شُكِلت مجموعة من الوحدات العسكرية، من بينها السريتان الأولى والثانية للفوج الخامس بتاريخ ٢١ أيار ١٩٢٤، والبطرية الجبلية الثالثة بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٢٤، كما أنشئت في كركوك دائرة أمر موقع كركوك في ٢٧ أيلول من العام نفسه، إضافة إلى تشكيل فوج الركائب في الموصل الذي يضم وحدات الخيالة، ومع نهاية عام ١٩٢٤ بلغت قوة الجيش العراقي (٤٠٥) ضباط و ٦٨٣٥ من الضباط الصف والجنود، إلى جانب تشكيل سرية الحدود^(٣).

مع ازدياد حجم التشكيلات العسكرية واتساع نطاقها، وما رافق ذلك من تعقّد في قدرة القيادة العسكرية على إدارتها وتنظيمها بصورة فعّالة، عبّرت الحكومة العراقية عن رغبتها في إنشاء قوة جوية مستقلة ضمن الجيش العراقي، غير أن هذا التوجّه قوبل برفضٍ من الجانب البريطاني، فقد كان التصوّر العراقي يقوم على أن القوة الجوية تمثّل عنصراً أساسياً ومسانداً للجيش، وتُسهم في رفع كفاءته وتعزيز قدراته القتالية، في حين رأت بريطانيا أن العراق ينبغي أن يعتمد على القوة الجوية البريطانية في تأمين الأمن الداخلي والخارجي، مع تقليص الاهتمام بتطوير صنف المدفعية، وعلى الرغم من ذلك، ظلّ الموقف العراقي ثابتاً في التأكيد على أهمية القوة الجوية بوصفها صنفاً داعماً لبقية صنوف الجيش ومكملاً لها^(٤).

(١) انوار ناصر حسين، موقف العشائر العراقية من قانون التجنيد الاجباري، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٠٢، ٢٠١٢، ص ١٧٢.

(2) Ibrahim Al-Marashi & Sammy Salama, Iraq's Armed Forces: An Analytical History London: Routledge, 2008, p.26.

(٣) وزارة الدفاع، الجيش الذكرى الستون، ص ٢٦؛ رجاء حسين حسني الخطاب، مؤتمر القاهرة، ص ١٥٧.

(٤) رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي، ص ٦٤.

أن فكرة إنشاء القوة الجوية كانت تقوم على تمركز عدد من الطائرات في المواقع الاستراتيجية بما يتيح السيطرة على مختلف أنحاء العراق، وقد أُقِرَّ هذا التوجّه في مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١، على أن تتمركز هذه القوات في المواقع الحيوية، وأن تضطلع بمهام تنفيذ طلعات جوية تغطي جميع المناطق العراقية، فضلاً عن مرافقة ومتابعة المسؤولين السياسيين والزائرين للبلاد، كما تعرّز هذا التوجّه في ضوء الاتفاقيات اللاحقة، ولا سيما معاهدة ١٩٢٢ والاتفاقيات الملحة بها لعام ١٩٢٤، التي تضمنت بنوداً تتعلق بتجهيز الجيش العراقي بالأسلحة والطائرات، وتقديم الخبرات البريطانية للحكومة العراقية عند الطلب، إضافة إلى تدريب الضباط العراقيين في المملكة المتحدة على الفنون العسكرية الجوية^(١).

تبين مما تقدم أن عهد الملك فيصل الأول مثّل مرحلة التحول الحقيقية في بناء المؤسسة العسكرية العراقية، إذ انتقل الجيش من مجرد نواة محدودة إلى مؤسسة عسكرية أخذت تتوسع تدريجياً في تنظيمها وتشكيلاتها وقدراتها البشرية، وعلى الرغم من أن بريطانيا دعمت عملية إنشاء الجيش، فإن هذا الدعم كان محكوماً باعتبارات سياسية واقتصادية هدفت إلى ضمان استمرار نفوذها وتقليل كلفة وجود قواتها في العراق، الأمر الذي انعكس على حجم الجيش وتسليحه وتنظيمه، وفي المقابل، سعت الحكومة العراقية، بقيادة الملك فيصل الأول وجعفر العسكري، إلى ترسيخ جيش وطني قادر على حماية الدولة وتعزيز سيادتها، إلا أن هذه التوجهات اصطدمت بالقيود التي فرضتها سلطات الانتداب، ولا سيما في قضايا التجنيد الإلزامي، والتسليح، وإنشاء القوة الجوية. وبذلك، أسهمت هذه المرحلة في إرساء الأسس التنظيمية والعسكرية للجيش العراقي، لكنها كشفت في الوقت نفسه عن استمرار التنافس بين الإرادة الوطنية والسياسة البريطانية في رسم ملامح المؤسسة العسكرية العراقية.

ثالثاً: أثر المعاهدة البريطانية العراقية لعام ١٩٢٢ على تطور الجيش العراقي

بعد قيام الحكم الملكي في العراق بدأت المفاوضات لعقد معاهدة تنظم العلاقات بين الطرفين وكان مشروع المعاهدة البريطانية العراقية^(٢) التي صادقها مجلس الوزراء العراقي في حكومة عبد الرحمن النقيب الثالثة بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٢، احتوت على ثلاثة عشر مادة تضمنت مساعدة بريطانية للعراق في حفظ الامن الداخلي والخارجي، وتقيد العراق بالشؤون المالية ما دامت بريطانية تتحمل عبء المصروفات في العراق^(٣)، وفي عام ١٩٢٤ تم التوقيع على الاتفاقية العسكرية وجاء في المادة الثانية

(١) محمد عبد الله، العراق في مؤتمر القاهرة ١٢-٣٠ مارس ١٩٢١، مجلة روزنامة، العدد ١٢، ٢٠١٤، ص ٢٣٨.

(٢) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية - البريطانية واثارها السياسية الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، منشورات وزارة الاعلام، بغداد، ١٩٧٧، ص ٣١.

(3) Tripp, A History of Iraq, p. 62.

منها تدريب الجيش العراقي وتثقيف ضباط الجيش بالعلوم العسكرية فضلاً عن تجهيز الجيش بالأسلحة والطائرات وبالمقابل تفتيش الجيش العراقي والقوات المحلية من قبل القائد البريطاني والتشاور بكل ما يخص الأمور العسكرية كما ان أي تحرك للجيش في العراق يكون خاضعاً للمندوب السامي^(١) وتكون قيادة القوات المشتركة بريطانية في حال اخماد أي تحرك داخلي او خارجي، وتم وضع ملحق مقترح بالاتفاقية العسكرية لتوسيع الجيش العراقي خلال ١٩٢٤-١٩٢٨ وتأسيس كلية للضباط وقوة جوية، واصبحت المعاهدة نافذة لمدة ٢٥ عاماً^(٢).

من الواضح ان المسؤولية الامنية البريطانية في العراق، ووفقاً لميثاق عصبة الامم تحولت المادة الثانية من صك الانتداب الى المادة السابعة من المعاهدة، والتي وضحت باتفاقية مرفقة، كما انها ارتبطت بالاتفاقية المالية ارتباطاً واضحاً، على ان تكون المساعدات المالية على شكل احتفاظ بريطانيا بحامية عسكرية او قوات محلية تتولى قيادتها الحكومة البريطانية وانققت بريطانيا على تخفيض المساعدات العسكرية بشكل تدريجي بعد تعهد العراق بتوفير ٣٥٪ من ميزانية الدولة للأغراض العسكرية، وكان الاتفاق بوضع جميع القوات في العراق تحت ادارة قائد القوات الجوية الملكية والتي فرضتها الاستراتيجية الجديدة للدفاع عن العراق بعد الحرب العالمية الاولى^(٣).

أما الجدول الرابع من المعاهدة فقد خصص استخدام العسكريين من البريطانيين مع وضع نظام لذلك الاستخدام كان يختلف اختلافاً بسيطاً في مدة خدمة عن نظام الموظفين وان تشابه النظام في معظم الامتيازات وعُدَّت بريطانيا وجود قواتها في العراق من المساعدة الداخلية نضراً لإعتقادها بعدم قدرة القوات العراقية على حفظ الحدود او قمع الاضطرابات العشائرية، كما أن بريطانيا كانت بحاجة الى أراضي لقواتها العسكرية فاتجهت نحو الاراضي الاميرية العراقية وطالبت بمنح تلك الاراضي لها بالمجان على ان تبقى وما ينشأ عليها من مباني للحكومة البريطانية حتى انتهاء المعاهدة، أما اذا

(١) عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، دار الكتب ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ٣٢.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٢، ط ٧، مطبعة الرافدين، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٧٨؛ محمد عبد الرحمن نايل، المعاهدة البريطانية - العراقية ١٩٢٢ والمعاهدة الاردنية - البريطانية ١٩٢٨ دراسة مقارنة، المجلة الاردنية للتاريخ والاثار، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠١٦، ص ٥٥-٦٠.

(٣) فاروق صالح العمر، المصدر السابق ، ص ٤٤.

احتاجت بريطانيا الى بعض الاملاك الخاصة لأغراض عسكرية فعلى الحكومة العراقية أن تقوم بدور الوسيط بتأجيرها او استملاكها وتقطع بعدئذ من الديون المتراكمة على العراق^(١).

يُستنتج مما تقدّم أن المعاهدة البريطانية-العراقية لعام ١٩٢٢ كان لها أثراً بالغاً في توجيه مسار تطور الجيش العراقي ضمن إطار من التبعية العسكرية والسياسية لبريطانيا، إذ كرّست الوجود العسكري البريطاني في العراق تحت ذريعة المساعدة الداخلية نتيجة الادعاء بعدم قدرة القوات العراقية على حفظ الأمن الداخلي وحماية الحدود، كما أتاح الجدول الرابع من المعاهدة لبريطانيا استخدام العسكريين البريطانيين وفق نظام خاص منحهم امتيازات واسعة وقارب في طبيعته نظام الموظفين، بما عزّز نفوذها داخل المؤسسة العسكرية العراقية، فضلاً عن ذلك، أسهمت المعاهدة في تمكين بريطانيا من السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الأميرية العراقية لاستخدامها لأغراض عسكرية دون مقابل، مع تحميل الحكومة العراقية مسؤولية توفير الأراضي الخاصة عند الحاجة، سواء عبر الاستئجار أو الاستملاك، وما يترتب على ذلك من أعباء مالية إضافية، وعليه، يمكن القول إن هذه الترتيبات حدّت من استقلالية القرار العسكري العراقي، وأخّرت عملية بناء جيش وطني قادر على أداء مهامه الدفاعية بصورة مستقلة، كما انعكست سلباً على السيادة المالية والإدارية للدولة العراقية خلال مرحلة الانتداب وما بعدها.

رابعاً: العمليات العسكرية في الاراضي العراقية ١٩٢١ - ١٩٢٤

فيما يخص العمليات العسكرية للجيش العراقي ١٩٢١-١٩٢٤، لم يكن الجيش العراقي دوراً مهماً في العمليات العسكرية خلال العشر سنوات الأولى وإنما نُفّذت هذه العمليات من قبل القوات الجوية الملكية البريطانية وقوات الليفي^(٢) العراقية، وجاء ذكرها هنا لنبين للقارئ الكريم انه لم يكن للجيش العراقي أي دور في مواجهة وضرب حركات المعارضة الوطنية وغيرها على حدا سواء، وكانت العمليات كالاتي:

(١) فاروق صالح العمر ، المصدر السابق ، ص ٥٤.

(٢) قوات الليفي وهي قوة عسكرية خاضعة لقيادة بريطانية وكانوا من الاشوريين ، استخدمت في القضاء على بعض الاضطرابات في العراق وحماية المناطق الحدودية وبلغ تعدادها في عام ١٩٢١ ٤٠٠ جندي. للمزيد ينظر: رياض رشيد ناجي ، الاشوريين في العراق ١٩١٨-١٩٣٦، مطبعة الجيلاوي ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٠ .

تناسست القبائل العربية كل ما عانتها في ظل الاحتلال العثماني وجور الولاة بعد إطلاق العفو العام قبيل الحرب العالمية الأولى حيث بدأت جهود حثيثة في جميع أقاليم الدولة لحث المسلمين وإثارتهم للجهاد، فأجاب علماء الشيعة وتحركوا بهذا الاتجاه وافتوا بالجهاد دفاعاً عن الاسلام ضد العدو الكافر، وساعد نشاط رجل الدين محمد سعيد الحبوبى بشحن الهمم للقيام بتجمعات عشائرية قوية في جنوب العراق لمقاومة الجيش البريطاني^(١).

تجلى عداً شيوخ مدينة النجف للاحتلال البريطاني في ١ تشرين الثاني ١٩١٧، اذ ارتفعت الأسعار وشحت سلع المعيشة مع وصول قافلة من قبيلة عنزة قوامها ١٢٠٠ جمل، وفي ٢٠ تشرين الثاني نظمت القبائل حملات عنف ضد قوات الاحتلال البريطاني أدت الى تدمير السراي في النجف والكوفة وأبو صخير، هاجمت القبائل في النجف القوة الهندية التي وصلت حديثاً إلى الكوفة، وفي ٩ اذار ١٩١٨، خطط زعماء القبائل وهم كل من نجم البقال والشيخ مرزوك العواد ورايح العطية وسلمان الفاضل ووادي ال علي لقتل مساعد الحاكم السياسي في النجف الكابتن وليام موريس مارشال William Maurice Marshall^(٢)، حيث دخلت مجموعة من القبائل مقر الادارة البريطانية في النجف متتكرين بزي الشبانة وقتلوا الكابتن مارشال^(٣).

من جانب آخر، كانت العلاقة العراقية السعودية يشوبها التوتر على الرغم من تأسيس الحكومة العراقية وتوقيع فيصل ملكاً عليها وكان سبب التوتر الاعتداءات المستمرة بين عشائر العراق ونجد وكان فيصل يعتقد أن ابن سعود يطمح بأراضي العراق وعشائرها^(٤)، وعندما قام الإخوان^(٥) بهجومهم على

(١) علاء عباس كاظم القصير، انتفاضة عشائر الفرات الاوسط واثرها على الاحداث السياسية في العراق ١٩٣٣-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٧، ص ٣٢-٦٥.

(٢) الكابتن مارشال (١٨٣٢-١٩١٨) عين معاون للحاكم السياسي في النجف يوم اشباط ١٩١٨، قتل في ١٩ آذار ١٩١٨، على يد نجم البقال وبعض افراد القبائل الثائرين عندما تنكروا ودخلوا فاطلقوا عليه النار وارادوه قتيلاً. للمزيد ينظر: علي ناصر حسن، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١: دراسة في تاريخ العراق الحديث، دار ومؤسسة ثائر العصامي، بغداد، ٢٠٢٣، ص ١٩٩.

(٣) عمار يوسف عبد الله العكدي، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص ١٨٥.

(٤) محمد سعيد احمد حمدان، العلاقات العراقية السعودية بين ١٩١٤-١٩٥٣، دار يافا، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٣٠.

(٥) الإخوان: جماعة دينية قبلية ظهرت في نجد في أوائل القرن العشرين، تحت مسمى إخوان من طاع الله وتكونت بصورة أساسية من أبناء القبائل البدوية الذين استقروا في تجمعات عُرفت بالهجر، متأثرين بالدعوة الوهابية ذات التوجه السلفي، وقد أصبحت الجماعة قوة عسكرية مهمة للملك عبد العزيز آل سعود، وأسهمت في حروبه لتوحيد أجزاء واسعة من شبه

القبائل العراقية في ١١ آذار ١٩٢٢، ازدادت الأوضاع الداخلية تعقيداً، ولا سيما في مناطق الفرات الأوسط المحاذية للبادية، وكان هناك اعتقادٌ شعبي بأن بريطانيا هي التي دبّرت الهجوم، وأن الإنكليز هم من أوعزوا إلى جماعة الإخوان بمهاجمة العراق، وقد عزّز هذه الفناعة ما ذكرته جريدة الاستقلال، إذ حملت السلطات البريطانية مسؤولية الحادثة واتهمتها باتباع سياسة الإيقاع بين الجيران لتحويل أنظار العراقيين عن معارضة قضية الانتداب، وإشعارهم بالحاجة إلى وجود قوات بريطانية تتولى حمايتهم وأصبح الوضع أكثر خطورة عام ١٩٢٤ عندما ثار الوهابيون على آل سعود، في الوقت الذي كانت فيه الهجمات على العشائر العراقية الجنوبية مستمرة، وقد حاولت الحكومة العراقية معالجة القضية بالطرق السلمية، وقررت إنشاء قوة عسكرية وإرسالها إلى المنطقة، إلا أن البريطانيين رفضوا ذلك^(١).

أما في شمال العراق حصلت بين عامي (١٩١٩-١٩٢٢)، سلسلة من الانتفاضات ضد الاحتلال البريطاني وكان عصبها القبائل الكردية^(٢)، ومن المهم أن نميز بين نوعين من تلك الانتفاضات أولها المنعزلة التي حدثت في مناطق زاخو والعمادية وعقرة والثانية ما وقع في السليمانية وتميزت الأخيرة بقوة قيادتها بوضوح أهدافها واتساع تأثيرها واختلافها عن الحركات الأخرى^(٣)، إذ لا يخفى أن الشيخ محمود^(٤)، قام بعدة اتصالات مع السلطة البريطانية المحتلة، وتم الاتفاق بين الجانبين حول نوع الإدارة التي سيتم العمل بها في منطقة السليمانية، ووصل المندوب السامي إلى شمال العراق للتشاور مع الأكراد لتحقيق هذا الغرض، ومع تولي

= الجزيرة العربية. ثم اتجه بعض أفرادها إلى تنفيذ غارات خارج الحدود السعودية، ولا سيما على العراق والكويت، الأمر الذي أدى إلى حدوث صدامات بينهم وبين السلطات العراقية والبريطانية، ومن أبرزها غارتهم على مناطق جنوب العراق سنة ١٩٢٢. للمزيد ينظر: لي الورد، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٦، من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٤، ط ١، دار الوراق للنشر، لندن، ٢٠٠٧، ص ١٣٩.

(١) صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية السعودية ١٩٢٠-١٩٣١، بغداد ١٩٧٦، ص ٢٨.

(٢) سعد ناجي - العراق والمسألة الكردية، دار السلام، لندن، ١٩٩٠، ص ٢٢.

(٣) كاظم حبيب، لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق، ط ٢، دار ثاراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠٥، ص ٨٠.

(٤) الشيخ محمود (١٨٧٨-١٩٥٦) هو محمود بن الشيخ سعيد بن كاكّا بن أحمد بن الشيخ معروف البرزنجي، ولد في السليمانية، سعى إلى التخلص من السيطرة العثمانية على كردستان خلال الحرب العالمية الأولى، تعاون مع البريطانيين فسلم لواء السليمانية لهم والقوات العثمانية الموجودة فيه، كافأه البريطانيون بتعيينه حاكماً على السليمانية وممثلاً للحكومة البريطانية، طالب بحكم ذاتي للکرد، وأعلن الاستقلال في أيار ١٩١٩. للمزيد ينظر: كامران اورحمان مجيد، جهود الشيخ محمود في التمهيد لثورة العشرين الكبرى، مجلة حضارة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة السليمانية، العدد ٢٤، ٢٠١٢، ص ٤٥.

الميجر نويل Major Noel^(١) السلطة في السليمانية حاكماً عاماً، تم تخصيص مبلغ قدره ١٥٠٠ روبية للشيخ محمود وتعيينه مستشاراً سياسياً، ومن الملاحظ أن البريطانيين كانوا يهدفون إلى الاستفادة من الشيخ محمود لتنشيط نفوذهم هناك، حتى قررت الإدارة المركزية في بغداد تغيير سياستها في المنطقة الكردية وذلك بإدخال إدارة مباشرة على غرار المناطق الأخرى فتم استبدال الميجر نويل بالميجر سوان Major Soane^(٢)، والمعروف بعناده وانفراده في قراراته، حيث بدأ بتقليص نفوذ الشيخ محمود وإغراق الدوائر بموظفين بريطانيين وهنود^(٣).

أدرك الشيخ محمود طبيعة السياسات البريطانية التي كانت تُحاك ضده، فقرّر اللجوء إلى المواجهة المسلحة بهدف طرد القوات البريطانية من شمال العراق، وفي هذا الإطار، شرع بالاتصال بشيوخ القبائل المواليين له، وتم تحديد يوم ٢٠ أيار ١٩١٩ موعداً لبدء الحركة، ومع وصول تعزيزات عسكرية بريطانية إلى المنطقة، طلب الشيخ محمود من أحد حلفائه، محمود خان دزلي، الحضور مع قواته، وهو ما أثار قلق سلطات الاحتلال التي طالبت الشيخ بمغادرة السليمانية، إلا أنه رفض ذلك بعد أن كان قد أنهى ترتيباته مع عدد من رؤساء القبائل والضباط الأكراد لإطلاق الانتفاضة المسلحة، وقد اندلعت المواجهات مع القوات البريطانية، وتمكن الثوار من إلحاق خسائر بها في بعض المواقع، وأعلن خلال تلك الأحداث عن قيام كيان سياسي كردي، وفي المقابل، اضطر الميجر سوان إلى الانسحاب إلى كركوك في ٢١ أيار من العام نفسه^(٤)، وقد وصلت أنباء الانتفاضة إلى ويلسون، وكيل الحاكم المدني، الذي لجأ إلى استخدام الطائرات لإلقاء منشورات تدعو الشيخ محمود إلى التوجه إلى بغداد،

(١) نويل (١٨٨٠-١٩٧٤) هو إدوارد وليم جارلز، ولد في لندن وتلقى تعليمه في جامعة برمنكهام، عين بمنصب الحاكم السياسي في كركوك ١ تشرين الثاني ١٩١٨، تم تخويله للذهاب إلى السليمانية للاعتراف بالشيخ محمود، تم تعيينه مستشار له ١٩٢٠ وقام بتنظيم الإدارة فيها. للمزيد ينظر: عادل مدلول علي، سيسيل جون ادموندز ودوره السياسي تجاه اكراد العراق ١٩١٨ - ١٩٢٩، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، كلية التربية، جامعة القادسية، مجلد ٢٩، العدد ١١، ٢٠٢١، ص ٥٤.

(٢) سون (١٨٨١-١٩٢٣) ضابط بريطاني كان له دور كبير في شمال العراق بعد احتلالها عام ١٩١٨، حيث أصبح حاكماً للسليمانية، مؤلف كتاب إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان متنكراً. للمزيد ينظر: عمار يوسف عبد الله، بريطانيا والانتفاضات الكردية في العراق ١٩١٩-١٩٣٣، مجلة الدراسات الانسانية، كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، مجلد ٧، العدد ٣، ٢٠١٢، ص ١.

(٣) نائر جاسم محمد السعدي، القضية الكردية الصحافة البغدادية ١٩٤٥-١٩٥٨ رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٤، ص ٤٢-٤٥؛ عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، الموسوعة العربية للنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٢٠.

(٤) كمال حمد مصطفى، الفقيه الكردي، المنتدى الوافي - الياباني، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، ص ٨.

ومع اتساع نطاق المواجهات، حقق الثوار نجاحات في عدد من المناطق، الأمر الذي أثار خشية البريطانيين من امتداد الحركة إلى مناطق وقبائل أخرى، فتمت تعبئة القوات بشكل مكثف للقضاء عليها، وبقيادة السير ثيودور فرايزر Sir Theodore Fraser^(١)، شنت القوات البريطانية هجوماً واسعاً انتهى بإجبار الثوار على الانسحاب، وفي أعقاب معركة عنيفة قُتل فيها عدد كبير من الطرفين، أُصيب الشيخ محمود وجُرح وتم أسره في ٢٥ حزيران من العام نفسه، ثم نُقل إلى بغداد لمحاكمته، وبعد دخول القوات البريطانية إلى السليمانية، أُفرج عن الجنود البريطانيين الذين كان الشيخ قد احتجزهم، وصدر بحقه حكم بالإعدام، ثم خُفف لاحقاً إلى السجن عشر سنوات مع النفي إلى إحدى جزر الهند^(٢)، ومن المهم قوله هنا ان القوات العراقية التي بدأت بالتشكيل حديثاً لم يكن لها أي دور في الوقوف مع أو ضد أي حركة من الحركات التي حدثت في الجنوب أو الشمال على حدا سواء .

في منغاه، واصل الشيخ محمود التواصل مع أنصاره، وحصل على دعم بعض العشائر، كما وردت إشارات إلى مساندة تركية في إطار السعي للسيطرة على الموصل، وقد دفعت هذه التطورات بريطانيا إلى إعادة النظر في موقفها، فعادت وأعدت الشيخ محمود إلى المنطقة بعد تعهده بمنع التقدم التركي نحو الموصل، وبعد عودته، حاول توسيع نفوذه باتجاه كركوك، الأمر الذي دفع القوات البريطانية إلى تنفيذ عمليات عسكرية وقصف عدد من المناطق، من بينها الموصل، دون أن تتمكن من إنهاء وجوده بصورة نهائية، ما اضطرها لاحقاً إلى الدخول في تفاهمات معه، إلا أنه لم يلتزم بها بشكل مستمر، وفي مرحلة لاحقة لجأ الشيخ محمود إلى الحدود الإيرانية عام ١٩٢٤^(٣).

خلال هذه الفترة مارست بريطانيا ضغوطاً على الحكومة العراقية من أجل معالجة الاضطرابات في المناطق الشمالية^(٤)، واستخدمت ورقة الشيخ محمود كوسيلة ضغط سياسي، عبر التلويح بإعادة تنشيط تحركاته في شمال العراق في حال عدم التوصل إلى تسوية بشأن

(١) ثيودور فرايزر جنرال بريطاني تولى قيادة القوات البريطانية التي حشدتها الإدارة البريطانية في منطقة جعجال في حزيران ١٩١٩، وقاد العمليات العسكرية ضد حركة الشيخ محمود الحفيد في السليمانية، ولاسيما معارك دربند بازيان التي انتهت بهزيمة القوات الكردية وأسر الشيخ محمود الحفيد. للمزيد ينظر : محمود عبد الواحد ذنون، حركة الشيخ محمود الحفيد في السليمانية ١٩١٨-١٩٢٣، مجلة أبحاث ميسان، المجلد ١٣، العدد ٢٦، ٢٠١٧، ص ٢٣٨.

(٢) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي ١٩١٤-٢٠٠٤، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٦٩.

(٣) حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص ٨٩.

(٤) عمر محمد مكي، القضية الكردية في سياسات الحكومات العراقية ١٩٢٥-١٩٣٢، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة سانت كلمنتش، ٢٠٠٩، ص ٤٥ .

القضية الكردية^(١)، إضافة إلى تنظيم أوضاع القوات المحلية واستمرت حالة التوتر^(٢) لفترة لاحقة قبل أن يتم التوصل إلى تفاهات أدت إلى عودة الهدوء إلى السليمانية حيث استقر الشيخ محمود فيها حتى وفاته ١٩٥٦^(٣)، وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن الاعتقاد بأن ما قام به الأكراد بزعامة الشيخ محمود هي مطالب وطنية تسعى إلى إخراج المحتل وتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية، بل كانت اغلب الصراعات نابعة من مطالب شخصية لبعض القوى الكردية، ولعل ما يثبت هذا سياسة بريطانيا التي اتبعتها فيما بعد عندما عمدت إلى تهديد الحكومة العراقية بإعادة نشاط الشيخ محمود في شمال العراق إذا لم يوقعوا على الاتفاقية عام ١٩٢٤.

خامساً: التخصيصات المالية للجيش العراقي ١٩٢١-١٩٢٤

من الجدير بالذكر أن الدولة العراقية عانت في بداية تكوينها من نقص واضح في خزينة المالية وذلك لأقدام السلطة البريطانية على سحب الموجودات النقدية من العراق وتحويلها إلى ميزانية حكومة الهند وعليه تقيدت أدوات الحكومة العراقية^(٤)، بدأ الجيش العراقي بمستويات متواضعة من حيث الإعداد والتسليح والقدرات العسكرية، إذ اقتصر تنظيمه في مراحله الأولى على عدد محدود من أفواج المشاة ووحدات الإسناد الصغيرة، وذلك في إطار السعي إلى تقليل الاعتماد على العناصر الأجنبية على المدى البعيد، وقد تمثلت المهام الرئيسة لهذه التشكيلات في حماية المدن الرئيسة، وفرض الأمن في المناطق الريفية، ودعم سلطة الدولة المركزية، وفي الوقت نفسه، كانت الموارد المالية للدولة العراقية محدودة للغاية، إذ اعتمدت بصورة أساسية على الضرائب والرسوم الكمركية^(٥) في حين لم يكن النفط قد أصبح بعدُ مصدراً رئيساً للإيرادات العامة^(٦)، لذا واجهت الحكومة تحدياً يتمثل في تحقيق التوازن بين متطلبات

(١) احمد محمد امين قادر، موقف مجلس النواب العراقي من القضية الكردية ١٩٢٥-١٩٤٥، مطبعة مؤسسة سردم، السليمانية، ٢٠٠٧، ص ١٤٢؛ عزيز الحاج، المصدر السابق، ص ٧٣.

(٢) توماس بوا، تاريخ الأكراد، ترجمه: محمد تيسير ميرخان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠٠١، ص ٧٣.

(٣) وليد حمدي، الكرد و كردستان في الوثائق البريطانية دراسة وثائقية، مطابع سجل العرب، اربيل، ١٩٩٢، ص ١٥٩.

(٤) هشام محمد صفوت، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة، ١٩٨٦، ص ٤٣٠.

(5) British Government, Report on the Administration of Iraq, 1924-1925, London: HMSO, 1926, p. 71.

(٦) لم يكن النفط مورداً مهماً من موارد الإيرادات العامة للدولة العراقية سنة ١٩٢١، إذ لم يكن قد دخل مرحلة الإنتاج التجاري آنذاك، على الرغم من وجود المؤشرات النفطية؛ فقد اكتُشف النفط بكميات تجارية في حقل بابا كركر سنة ١٩٢٧، وبدأ تصديره تجارياً سنة ١٩٣٤، ثم ازدادت أهميته في إيرادات الدولة تدريجياً، ولاسيما بعد تعديل اتفاقية

بناء الدولة الحديثة وتخصيص الموارد اللازمة لتطوير القوات المسلحة، من خلال دعم وزارة الدفاع، وتوفير الأسلحة والعتاد العسكري، فضلاً عن تأمين بعض القطع الحربية والبحرية اللازمة لتعزيز القدرات الدفاعية^(١).

وُضِعَتْ أول موازنة عراقية عام ١٩٢١، وكان إعداد الموازنات في بداية الأمر يتم وفقاً لقانون أصول المحاسبات العثماني الصادر سنة ١٩١١، وفي عام ١٩٢٤ صدر نظام السلطة في الأمور المالية رقم (٧٥١)، واستمر العمل به إلى حين صدور قانون أصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠، الذي ألغى قانون أصول المحاسبات العثماني ونظام السلطة في الأمور المالية، وحلّ محلها في تنظيم الشؤون المالية والمحاسبية للدولة^(٢) وقد بلغت موازنة الحكومة العراقية للسنة المالية ١٩٢١-١٩٢٢، التي قدمتها وزارة المالية إلى مجلس الوزراء، ٩٢٥٧٨ لك و ٦٩٨ روبية^(٣)، إلا أن تقديمها إلى المجلس تأخر مدةً طويلة بسبب الصعوبات الإدارية والفنية التي رافقت إعدادها، لكونها تمثل أول تجربة مالية ومحاسبية لمؤسسات الدولة العراقية الناشئة، وقد حُدِدت السنة المالية لهذه الموازنة بالمدة الممتدة من ١ نيسان ١٩٢١ إلى ٣١ آذار ١٩٢٢^(٤).

من المواضيع التي تدعوا إلى الدهشة أن تقدم وزارة المالية ميزانيتها وتكون المصروفات مساوية للمدخلات، والمثير للاستغراب أكثر أن تلك الأرقام تتطابق حتى في حساب الأعداد العشرية، وبعد ظهور العجز المالي في ميزانيته عام ١٩٢١-١٩٢٢، حاولت الحكومة أن تقوم بأجراء وقائي لتقليل مخاطر العجز في ميزانية ١٩٢٢-١٩٢٣^(٥)، ولا سيما أن احتمال ظهور عجز في الموازنة كان وارداً، فقد عمدت الحكومة إلى تشكيل لجنة للتوفير برئاسة وزير المالية، تولت دراسة السبل الكفيلة بخفض

=الامتياز سنة ١٩٥٠ وتطبيق مبدأ مناصفة الأرباح مع شركة نفط العراق سنة ١٩٥٢. للمزيد ينظر: زيد رحمان عبود، الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٢١-١٩٤٥م، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠٢٣.

(١) محمد حلمي مراد، الميزانية العامة وقواعد إعدادها وتطبيقها في بعض الدول العربية، محاضرات القاها على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠، جامعة الدول العربية، ص ١١٦. (٢) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٣) روبية عمله هندية أدخلها البريطانيون إلى العراق لتحل محل العملة العثمانية، وضلت مستخدمه حتى عام ١٩٣٢، وتعادل ٧٥ فلساً، واستخدم مصطلح لك روبية بمعنى ١٠٠,٠٠٠ روبية. للمزيد ينظر: يعقوب سركيس، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد، القسم الثالث، جمع وتحقيق: معن حمدان علي، بغداد، ١٩٨١، ص ٤٥.

(٤) سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق، مطبعة القضاء، النجف، ١٩٧٦، ص ٤٥؛ وزارة الدفاع، تاريخ القوات المسلحة، ج ١، ص ١٨٦-١٩٩.

(٥) سعيد حماده، النظام الاقتصادي في العراق، بيروت، ١٩٣٨، ص ٤٧٤.

النفقات العامة، وقد انقسمت أعمال اللجنة إلى قسمين رئيسيين، تناول القسم الأول إدخال تعديلات على إدارة شؤون الدولة، من بينها المطالبة بالتخفيض التدريجي لأعداد الموظفين العراقيين المشمولين بقانون التقاعد، وتقليل رواتب الضباط من ذوي الرتب الصغيرة في الجيش، فضلاً عن إجراء تخفيضات أخرى شملت بعض المخصصات ونفقات النقل والسيارات، أما القسم الثاني من أعمال اللجنة، فقد ركز على تخفيض النفقات في موازنات الدوائر الحكومية المختلفة، وتمكنت اللجنة من تحقيق قدر من التوفير في الإنفاق العام، الأمر الذي أسهم في تعزيز الاستقرار المالي، إذ شهدت السنوات اللاحقة قدراً من الثبات النسبي في الوضع المالي للدولة (١)

خصصت الحكومة العراقية خلال المدة ١٩٢١-١٩٢٤ ما نسبته ٥٦٪ من موازنتها العامة للإنفاق على الجيش العراقي، وبمبلغ بلغ ٧٣/٣٣٣ ألف روبية وقد انسجم ذلك مع رؤية السير برسي كوكس، الذي دعا إلى تخصيص ما نسبته ١٥٪ من الإيرادات العامة للعراق للجيش المحلي، على أن ترتفع هذه النسبة تدريجياً إلى ٢٥٪، بما يضمن المحافظة على أمن العراق وحماية حدوده (٢)، وتزامن ذلك مع تعيين عدد من الضباط والمستشارين البريطانيين للإشراف على تنظيم الجيش العراقي ومتابعة شؤونه الإدارية والعسكرية، فضلاً عن مراقبة مختلف مراحل بنائه وتطويره، كما استدعى تأسيس المؤسسة العسكرية إصدار مجموعة من القوانين والضوابط والتعليمات المتعلقة بتطوع الجنود، وتنظيم الخدمة العسكرية، ووضع الأسس الإدارية اللازمة لإدارة الجيش العراقي الناشئ (٣)، وسنوجز فيما يلي من الصفحات طبيعة الموازنات لمرحلة ما بين عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٢٤، وطبيعة الرصد المالي للمؤسسة العسكرية العراقية.

بدأت المسؤولية المالية للحكومة العراقية في ١ نيسان ١٩٢١، ومنذ ذلك التاريخ جرى تدوير المبالغ المسجلة ضمن أبواب الديون والإرسالات حتى نهاية أيار من العام نفسه، ونظراً لإمكانية ظهور مصروفات أو إيرادات يعود منشؤها إلى فترة سابقة لهذا التاريخ، فقد تقرر إدراج هذه القيود ضمن

(١) اسماعيل نوري مسير الربيعي، تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ١٧٣.

(٢) عبد المجيد كامل عبد اللطيف، حوليات العراق في العهد الملكي ١٩١٤-١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢٦٧.

(٣) ستار علك الطفيلي، التطورات الاقتصادية في العراق في فترة الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢، بحث منشور في مجلة كلية التربية، جامعة بابل، مجلد ١، العدد ٩ في ٣١ آذار ٢٠١٢، ص ٥٤٢.

حسابات الحكومة العراقية تحت بند الأمانات الخاصة في حسابات الديون والإرسالات، من دون أن يترتب على ذلك أي تأثير مباشر في أبواب الموازنة العامة، وفي السنة المالية ١٩٢١-١٩٢٢ كانت الخزينة العراقية مسؤولة عن توفير المبالغ اللازمة لتغطية النفقات البريطانية وتخصيصها للخدمات المختلفة، إلا أن هذا الإجراء لم ينعكس إيجاباً على أبواب الموازنة، بل أدى إلى اتساع حجم حسابات الديون والإرسالات بصورة ملحوظة، إذ بلغت قيمتها مستوى يفوق أبواب الموازنة بنحو عشرة أضعاف، الأمر الذي عكس حجم الالتزامات المالية التي تحملتها الدولة العراقية في مراحلها الأولى^(١).

أن تخمينات ميزانيه سنة ١٩٢١ كانت ٦٩٨/٩٢ لك^(٢) للواردات والمبلغ نفسه للمصروفات غير أنه يجب تنزيل مبلغ ٥٢/٦٠ لك من الإيرادات و ٥١/٥٠ لك من المصروفات وذلك عن المبالغ العائدة لدائرة ميناء البصرة بوصفها ميزانيه ملحقه^(٣) وعدم إدخالها في الميزانية العامة فيصبح حينئذ مبلغ الواردات ٦٤٦/٣٢ لك والمصروفات ٦٤٧/٣٨ لك والعجز ١/٠٦ لك، وكانت هذه المبالغ تخمينية صرفه لم تحقق لا في المصروفات ولا في الإيرادات ، وبلغ مجموع إيرادات السنه المالية ٥٢٨/٢٥ لك والمصروفات ٥٧٣/١٣ لك، وبلغت المصروفات الحقيقية بالنسبة إلى وزارة الدفاع ٥٥/٢٧ اما التخمينات ٥٥/٢٥ وبذلك فكانت خلاصة المصروفات لوزارة الدفاع ٥٥٢٧٢٣٢^(٤)، وفيما يلي جدول رقم (١) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٢١^(٥).

(١) د. ك. و، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومية العراقية لسنة ٢١-١٩٢٢، مطبعة دار السلام، بغداد، ص ١؛ سعيد حمادة ، المصدر السابق ص ٤٧٥ .

(٢) أوردت الأرقام كما وردت في التقرير الأصلي، مع ملاحظة أن الآلاف لم تدخل في الأرقام المبينة فيه، وأن العلامات (-) و(+) و(/) استُخدمت للفصل بين أجزاء الأعداد والمبالغ وفق طريقة التدوين المحاسبي المتبعة آنذاك، ولا تعني إضافة مراتب الآلاف أو الإشارة إلى كسور عشرية. للمزيد ينظر: د. ك. و، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومية العراقية لسنة ٢١-١٩٢٢، ص ١.

(٣) يقصد بالميزانية الملحقه الميزانية التي تُفصل عن الميزانية العامة للدولة، وتخصص لإحدى المصالح العامة، فتُدرج إيراداتها ومصروفاتها بصورة مستقلة، مع خضوعها للقواعد المالية العامة للدولة، ومن أمثلتها ميزانية ميناء البصرة، التي أُلحقت بالميزانية العامة للعراق سنة ١٩٢٣. للمزيد ينظر: محمد حلمي مراد ، المصدر السابق ، ص ٢٠.

(٤) د. ك. و، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومية العراقية لسنة ٢١-١٩٢٢، ص ٣.

(٥) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: د. ك. و ، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية ، حسابات الحكومة العراقية لسنة ٢١-١٩٢٢ ، ص ٤٦-٤٩ (ينظر ملحق رقم ١) .

وزارة الدفاع	المجموع بالروبية	النسبة بالمائة
القسم الاول : قلم الوزارة	٢٠٠,٦١٠	%٣.٦٣
القسم الثاني والثالث: قوات الجيش المحارب	٤,٤٢٨,٧٧٥	%٨٠.١٦
القسم الرابع : المدرسة الحربية	٦٢٠,٥١٠	%١١.٢٣
القسم الخامس : الاعمال العسكرية	١٧٥,٠٠٠	%٣.١٦
مجموع الباب السابع	٥,٥٢٤,٨٩٥	%٩

يتضح من الجدول أن التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة عام ١٩٢١ تركزت بصورة أساسية على قوات الجيش المحارب، إذ بلغت تخصيصاتها ٤,٤٢٨,٧٧٥ روبية ونسبة ٨٠.١٦٪ من مجموع التخصيصات، مما يعكس أولوية دعم القوات العسكرية في ظل الظروف السياسية والأمنية التي شهدتها العراق آنذاك، وجاءت المدرسة الحربية بالمرتبة الثانية بتخصيصات بلغت ٦٢٠,٥١٠ روبية ونسبة ١١.٢٣٪، بينما بلغت تخصيصات قلم الوزارة ٢٠٠,٦١٠ روبية بنسبة ٣.٦٣٪، والأعمال العسكرية ١٧٥,٠٠٠ روبية بنسبة ٣.١٦٪، وبذلك يتضح أن الإنفاق العسكري في عام ١٩٢١ كان موجهاً بدرجة كبيرة نحو القوات الفعلية، مع تخصيص نسب أقل للجوانب الإدارية والتدريبية.

لم يُنشر قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٢٢ إلا في ٢٣ شباط ١٩٢٢، وقد قُدرت إيرادات الموازنة بمبلغ ٥٠,٥٠٣,٧٣٤ روبية، في حين قُدرت النفقات بمبلغ ٥٤,٤٠٢,٠٣٨ روبية، وقد أظهرت هذه الموازنة تحسناً ملحوظاً في أسس إعداد الموازنات مقارنة بالسنة السابقة، إذ أصبح الفارق بين التقديرات والأرقام الفعلية أقل اتساعاً مما كان عليه في السابق، وبالمقارنة مع السنة المالية ١٩٢١-١٩٢٢، يتضح أن الإيرادات العامة قد ارتفعت بزيادة مقدارها ٥,٣١٦,٢٣٩ روبية، ويُعزى ذلك إلى تحسن بعض موارد الإيرادات العامة، أما النفقات العامة فقد انخفضت من ٦٤,٧٣٤,٨٣٨ روبية إلى ٥٤,٤٠٢,٠٣٨ روبية، أي بانخفاض قدره ١٠,٣٣٢,٨٠٠ روبية، ويعود ذلك إلى سياسة التخفيض العام التي شملت مخصصات معظم الدوائر الحكومية، ولا سيما وزارة الدفاع، نتيجة إعادة تنظيم الجيش العراقي وترشيد نفقاته^(١).

بلغت المصروفات الفعلية لوزارة الدفاع ٣٣-٧٦ لك، في حين قُدرت التخمينات بـ ٨٥-٩١ لك، وسُجّلت وفورات مقدارها ٥٢-١٥ لك، ويُعزى هذا التوفير إلى انخفاض الإنفاق الفعلي على القوات

(1) Iraq, Ministry of Finance, Budget of the 'Iraq Government for the Year 1922-23 Baghdad: Government Press, 1923, p.1.

المحاربة، إذ لم تُرصد مبالغ كافية لهذه القوات خلال السنة محل الدراسة، وعند مقارنة مصروفات السنة الحالية بسنة ١٩٢١، يتبين أن المصروفات كانت ٢٧-٥٥ لك في سنة ١٩٢١، مقابل ٣٣-٧٦ لك في سنة ١٩٢٢، أي بزيادة مقدارها ٠٦-٢١ لك، كما أن مصروفات معظم الدوائر والوزارات قد انخفضت مقارنة بسنة ١٩٢١، باستثناء وزارة الدفاع التي شهدت زيادة في الإنفاق بلغت ٠٦-٢١ لك^(١) وبذلك فكانت خلاصة مصروفات وزارة الدفاع ٧٦٣٣٤٣١ روبية^(٢)، وفيما يلي جدول رقم (٢) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع العراقية في موازنة ١٩٢٢^(٣).

وزارة الدفاع	المجموع بالروبية	النسبة بالمائة
القسم الاول : قلم الوزارة	٢٢٨٠٥٨	%٢.٤٨
القسم الثاني : اركان الحرب والاقسام الادارية	٩٦٩٣١٣	%١٠.٥٥
القسم الثالث : قوات الجيش المحارب	٥٣٤٧٣٢٦	%٥٨.٢٢
القسم الرابع : المدرسة الحربية	٣٣٧٤٣٤	%٣.٦٧
القسم الخامس : الاعمال العسكرية	٢١٠٠٠٠٠	%٢٢.٨٦
مجموع الباب السابع	٩١٨٤٥٣١	%١٦.٨٨

يتضح أن التخصيصات المالية لوزارة الدفاع والجيش العراقي خلال المدة (١٩٢١-١٩٢٢) عكست طبيعة الأزمة المالية التي واجهت الدولة العراقية الناشئة، نتيجة ضعف الموارد والتدخل البريطاني في السياسة المالية والعسكرية، فضلاً عن ضعف التخطيط المالي وظهور العجز في الموازنة، ورغم استحواذ وزارة الدفاع على نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي لأهمية الجيش في تثبيت الأمن، فإن ذلك لم يسهم في بناء قوة عسكرية متكاملة بسبب القيود التي فرضها الانتداب البريطاني، مما دفع الحكومة إلى اتباع إجراءات تقشفية للحد من العجز المالي.

أظهرت الحسابات النهائية لسنة ١٩٢٣ تحسناً ملحوظاً في الوضع المالي للحكومة العراقية، إذ بلغ مجموع الإيرادات ٤١-٥٠٩ لك، في حين بلغت المصروفات ٣٧-٤٢٤ لك، مما أسفر عن زيادة أولية مقدارها ١٤-٨٥ لك، كما بينت الحسابات النهائية لسنتي ١٩٢١ و ١٩٢٢ وجود عجز بلغ ٨٨-٤٣ لك و ١٤-١١ لك على التوالي، إلا أن مراجعة الحسابات أظهرت إدخال مبلغ بصورة سهوية ضمن

(١) د. ك. و، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٢-٢٣، مطبعة الفلاح، بغداد، د. ت، ص ٤.

(٢) (ملحق رقم ٢) ينظر Budget of the 'Iraq Government, 1922-23, p.17.

(٣) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : د. ك. و، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٢-٢٣، ص ٣٩-٤٢.

مصرفات سنة ١٩٢٣، الأمر الذي استوجب تنزيله من المصروفات، وبذلك أصبحت المصروفات الفعلية ٨٥-٤٣٠ لك، وارتفعت الزيادة المتحققة إلى ٧٨-٥٦ لك، وأشار التقرير إلى أن الأرقام المذكورة شهدت بعض التعديلات بعد نشره، كما أوضح أن تخمينات ميزانية سنة ١٩٢٣ قدرت الإيرادات بمبلغ ٤٨٨-٣٤ لك، والمصروفات بمبلغ ٩١-٤٨٥ لك، غير أن اعتمادات إضافية مُنحت خلال السنة، فأصبحت المصروفات المقدرة ٥٣-٥٢٤ لك، وبالاستناد إلى الإيرادات المخمّنة، كان العجز التخميني المتوقع يبلغ ١٩-٣٦ لك، إلا أن الحسابات النهائية جاءت مغايرة بصورة واضحة للتقديرات الأولية، إذ حققت زيادة فعلية بلغت ١٤-٨٥ لك، وبذلك بلغ الفرق بين التخمينات المالية والنتائج الفعلية ٣٣-١٢١.^(١)

ويُعزى ذلك الفرق بين التقديرات والنتائج الفعلية، الذي بلغ ٣٣-١٢١ لك، إلى الفارق بين الزيادة في الإيرادات المتحققة والوفورات في النفقات، فقد تحقق فائض في جانب الإيرادات التخمينية بلغ ٢١-٠٦ لك نتيجة ارتفاع الإيرادات الجمركية^(٢)، في حين سُجلت وفورات في جانب المصروفات بلغت ٢٧-١٠٠ لك، ويعود ذلك إلى عدم صرف بعض المبالغ المخصصة للديون العمومية، وعدم تنفيذ كامل الاعتمادات المقررة لشراء العتاد لحساب وزارة الدفاع خلال السنة المالية نفسها، فضلاً عن تحقيق وفورات عامة في موازنات مختلف الدوائر الحكومية^(٣).

كما أظهرت البيانات أن النفقات الفعلية اتسمت بالانخفاض مقارنة بالتقديرات، حيث بلغت المصروفات الفعلية لوزارة الدفاع العراقية ٨٤-٦٤ لك، في حين كانت تقديراتها ٦٤-٨٠ لك، مما أسفر عن تحقيق وفورات مقدارها ٨٠-١٥ لك، ويُلاحظ أن الإنفاق العسكري خلال هذه السنة كان أقل نسبياً مقارنة بالسنوات السابقة، إذ بلغت مصروفات وزارة الدفاع ٢٧-٥٥ لك في سنة ١٩٢١-١٩٢٢، و٣٢-٧٦ لك في سنة ١٩٢٢-١٩٢٣، مقابل ٨٤-٦٤ لك في سنة ١٩٢٣-١٩٢٤، وهو ما يعكس التغير التدريجي في حجم الإنفاق العسكري وفقاً للظروف المالية والتنظيمية للدولة العراقية في تلك المرحلة، وكانت^(٤) وكانت خلاصة المصروفات لسنة ١٩٢٣ لوزارة الدفاع العراقية ٨٣,٨٥٣,٤٨٣ روبية^(٥)، وفيما يلي جدول رقم (٣) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٢٣ المالية^(٦).

(١) د. ك. و، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٣-٢٤، المطبعة الوطنية، بغداد، ص ١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢.

(٣) سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق، ص ٥٠.

(٤) د. ك. و، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٣-٢٤، ص ٣.

وزارة الدفاع	المجموع بالروبية	النسبة بالمائة
القسم الاول : قلم الوزارة	١٢٥,٦٧٦	%١.٥٥
القسم الثاني : اركان الحرب والاقسام الادارية	١,١٨٨,٤٠٨	%١٤.٧٣
القسم الثالث : قوات الجيش المحارب	٤,٩٨٢,٠٩٠	%٦١.٧٧
القسم الرابع : الاعمال العسكرية	١١٠,٠٠٠	%١.٣٦
القسم الخامس : لوازم وتجهيزات	١,٦٥٨١٩٤	%٢٠.٥٦
مجموع الباب السابع	٨,٠٦٤٣٦٨	%١٧

أما فيما يتعلق بميزانية سنة ١٩٢٤، فلم تُنشر إلا في كانون الأول من السنة نفسها، وقد أظهرت الحسابات النهائية عدم حدوث تغيير في تبويب المصروفات، في حين طرأ تنقيح على أسلوب تبويب الواردات، إذ صُنِّفَت بصورة أكثر دقة وتنظيماً مما كانت عليه في السنوات السابقة^(١)، وبلغ مجموع واردات السنة ٥٠٩٩٧٢٠٠ روبية، في حين بلغت المصروفات ٥٧٥٥٩٠٤٠ روبية^(٢)، إلا أن المبلغ الأخير خُفِّض نتيجة أوامر المناقلة والتخصيصات الإضافية ليصبح ٥٧٥,٤٩ لك، الأمر الذي أدى إلى توقع عجز قدره ٦٥,٥٢ لك، غير أن الحسابات النهائية جاءت مخالفة للتقديرات الأولية، إذ أظهرت زيادة فعلية بلغت ٦٢,٤٧ لك، وهو ما يعكس تحسناً واضحاً في الأداء المالي مقارنة بما كان متوقعاً عند إعداد الميزانية^(٣).

فيما يخص وزارة الدفاع، فقد خُصص لها مبلغ قدره ١١٨٣٥٩٨٠ روبية، في حين بلغت المصروفات الحقيقية ٩٧,٧٤ لك، وبلغت التوفيرات ٢٠,٥٢ لك، ويُعزى التوفير المتحقق في وزارة الدفاع الوزارة، إلى عدم صرف كامل المخصصات المرصودة لابتياح اللوازم والذخائر الحربية والمصدق عليها ضمن الفصل ١٠٧ من الميزانية خلال السنة المالية المذكورة، مما أسهم في تقليل حجم الإنفاق

(٥) جريدة العراق ، العدد ٩٦٧، ٢٠ تموز ١٩٢٣ .

(٦) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : د. ك. و، وزارة المالية ، ميزانية الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٣ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، د. ت ، ص ٣٩-٤٣ ؛ د. ك. و، وزارة المالية ، دائرة المحاسبات العمومية ، حسابات الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٣-٢٤ ، ص ٤٦-٤٩ .

(١) د. ك. و، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية العراقية لسنة ١٩٢٤-١٩٢٥، دار الطباعة الحديثة، بغداد، ص ١.

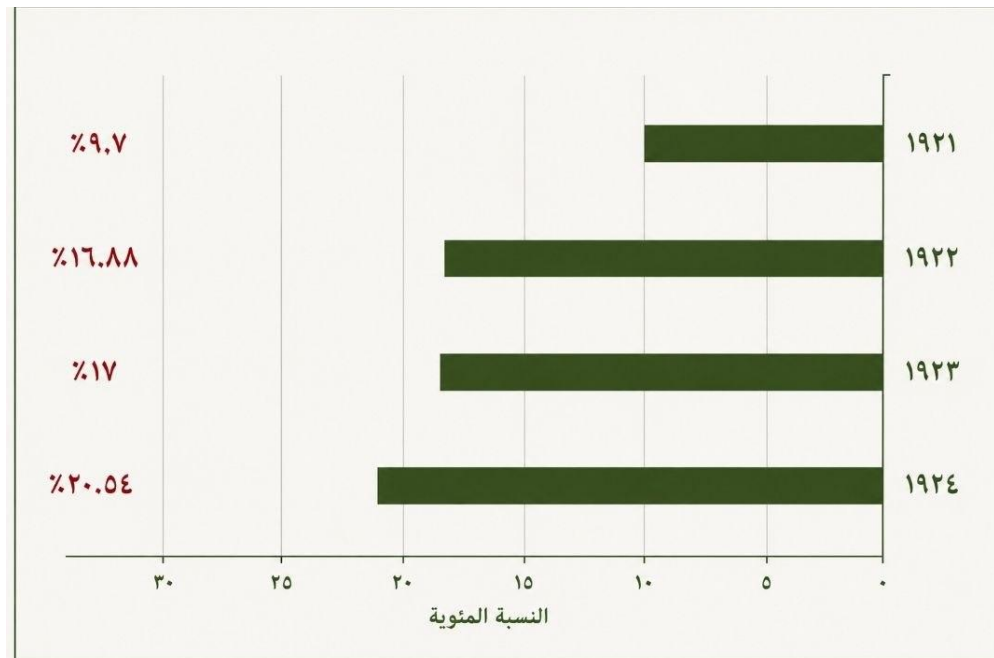
(٢) د. ك. و، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية العراقية لسنة ١٩٢٤-١٩٢٥ ، ص ٢؛ جريدة العالم العربي ، العدد ١٩٦، ١١ تشرين الثاني ١٩٢٤.

(٣) جريدة العالم العربي ، العدد ١٩٨ ، ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٤ .

الفعلي عن المبالغ المخصصة ^(١)، وفيما يلي جدول رقم (٤) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٢٤ ^(٢).

وزارة الدفاع	المجموع بالروبية	النسبة بالمائة
القسم الأول: قلم الوزارة	١١,٠٤٤٠	%٠.٩٣
القسم الثاني: دائرة اركان الحرب	٧٠,١٩٥٠	%٥.٩٣
القسم الثالث: هيئة المناطق	٨٦,١٩٠	%٠.٧٢
القسم الرابع: القوات المحاربة	٦,٧٢٨,٩٥٠	%٥٦.٨٩
القسم الخامس: مصروفات متنوعة	٤,١٩٨,٤٥٠	%٣٥.٥٠
مجموع الباب السابع	١١,٨٢٥,٩٨٠	%٢٠.٥٤

شكل (١) نسبة تخصيصات وزارة الدفاع من إجمالي الميزانية العامة العراقية ١٩٢١-١٩٢٤ ^(٣)



يتبين من مقارنة مصروفات وزارة الدفاع للسنوات الأربع المذكورة وجود اتجاه عام نحو التزايد، باستثناء سنة ١٩٢٣ التي شهدت انخفاضاً في مصروفات الوزارة مقارنةً بالسنتين السابقتين، ويُعزى ذلك

(١) د.ك. و، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية العراقية لسنة ١٩٢٤-١٩٢٥، ص ٣.

(٢) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: د.ك. و، وزارة المالية، ميزانية الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٤ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، د.ت، ص ٥٩-٦٣؛ د.ك. و، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٤-١٩٢٥، ص ٤٠-٤٣ (ينظر ملحق رقم ٣).

(٣) الشكل رقم (١) من عمل الباحثة وسيصري ذلك على جميع الأشكال والإحصائيات البيانية التي سترد لاحقاً في جميع ثنايا الرسالة.

إلى العجز المالي الذي واجهته الإدارة في تلك المرحلة، فضلاً عن ارتفاع النفقات التي تحملتها السلطة البريطانية على بقية الوزارات، أما نسبة تخصيصات وزارة الدفاع من الميزانية العامة، فقد شهدت ارتفاعاً خلال السنوات الأربع، إذ ارتفعت من (٩.٧٪) سنة ١٩٢١ إلى (١٦.٨٨٪) سنة ١٩٢٢، ثم (١٧٪) سنة ١٩٢٣، وصولاً إلى (٢٠.٥٤٪) سنة ١٩٢٤، ويُعزى التفاوت بين حجم المصروفات ونسبتها من الميزانية العامة إلى عدم انتظام الصرف، وعدم صرف بعض المبالغ المخصصة للديون العمومية، فضلاً عن عدم استكمال تمويل عمليات شراء العتاد لحساب الوزارة في السنة نفسها، الأمر الذي أدى إلى ظهور وفر مالي عام انعكس على ميزانيات الدوائر والوزارات كافة.

يتضح مما سبق، أن نشأة الجيش العراقي وتطوره خلال المدة ١٩٢١-١٩٢٤ لم يكن مساراً مؤسسياً مستقلاً بقدر ما كان نتاجاً مباشراً لتوازنات سياسية واقتصادية فرضتها ظروف قيام الدولة العراقية الحديثة، فقد ارتبط تأسيس الجيش منذ بداياته بوظيفة أمنية وسياسية محددة، تمثلت في تثبيت سلطة الدولة الناشئة أكثر من كونه مشروعاً لبناء قوة عسكرية وطنية متكاملة، ويُظهر التحليل أن الدور البريطاني شكّل عاملاً حاسماً في رسم ملامح الجيش من حيث الحجم والتنظيم والقدرة، إذ جرى توجيه المؤسسة العسكرية ضمن حدود مالية وتنظيمية مقصودة، حالت دون تطورها خارج الإطار الذي يخدم متطلبات الانتداب، وقد انعكس ذلك في استمرار الإشراف البريطاني، وفي طبيعة التخصيصات المالية التي قيّدت إمكانات الجيش، رغم ارتفاع نسبتها من الموازنة العامة.

أن الإشكالية المالية كانت أحد أبرز محددات ضعف التطور العسكري، إذ اتسمت الموازنات بعدم الدقة والتذبذب بين التخمين والصرف الفعلي، فضلاً عن لجوء الحكومة إلى سياسات تقشفية وتأجيل الالتزامات، ولا سيما في مجالات التسليح والتجهيز، وقد أسهم ذلك في بقاء الجيش مؤسسة محدودة الفاعلية، تؤدي مهامها في حفظ الأمن الداخلي دون امتلاك مقومات القوة العسكرية المستدامة، وعليه، فإن هذا الفصل يثبت أن الجيش العراقي في سنواته الأولى تشكّل ضمن معادلة معقّدة جمعت بين الطموح الوطني والقيود المفروضة سياسياً ومالياً، الأمر الذي جعل تطوره يسير بوتيرة بطيئة ومحكومة، وأسّس لأنماط من الإشكالات البنوية التي استمرت في التأثير على مسار المؤسسة العسكرية العراقية في المراحل اللاحقة.

الفصل الثاني

التخصيصات المالية للجيش العراقي للمدة

١٩٣٣-١٩٢٥

الفصل الثاني

التخصيصات المالية للجيش العراقي خلال المدة ١٩٢٥-١٩٣٣

اولا: تأسيس السلطة التشريعية في العهد الملكي

ازدادت مطالب الحركة الوطنية العراقية بإقامة النظام الديمقراطي ومؤسساته بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وأخذت تطالب بانتخاب جمعية تأسيسية لسن دستور للبلاد بهدف إقامة المؤسسات المنبثقة عن إرادة الأمة^(١)، واستناداً لما سبق تألفت في أوائل نيسان ١٩٢١، لجنة خاصة لوضع لائحة القانون الأساسي من الرائد هيربرت يونك (Hurbert Yong) والسيد ادون دراور (Edwin Drower) بإشراف المستر نجيل دافيدسون (Nigel Davison)^(٢)، استمدت اللجنة نصوص لائحة القانون الأساسي العراقي المقترح من دساتير استراليا ونيوزلندا وتركيا وإيران وغيرها^(٣)، وعرضت اللائحة على الملك فيصل الأول فقبلها مبدئياً وأحالها إلى لجنة عراقية تألفت من ناجي السويدي^(٤)، وزير العدلية وساسون حسيقل وزير المالية^(٥)، وتوفيق الخالدي^(٦)، ومحمد رستم حيدر^(٧).

(١) حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠، دار السلام، لندن، ١٩٨٧، ص ٣٧؛ فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٨، ص ٥٠؛ محمود العبطة، الديمقراطية في العراق، ج ١، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٦٠، ص ص ١٨-٢٠.

(٢) مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، ترجمة المؤلف مع فيصل نجم الدين الأطرقجي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦، ص ٢٨؛ فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص ٨٩-٩١.

(٣) محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، دراسة وثائقية في التاريخ السياسي العراقي لمقدمات وانتخابات ومناقشات أول مؤسسة تشريعية في العراق، الانتخابات والمناقشات، ١٩٢٢-١٩٢٤، ج ٢، ط ٢، بغداد، ١٩٨٩، ص ٢٤٩.

(٤) ناجي السويدي (١٨٨٢-١٩٤٢) ولد إبراهيم بن ناجي يوسف السويدي في بغداد، شغل عدة مناصب منها منصب رئيس الوزراء في الفترة الممتدة ما بين ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ الى ٢٣ آذار ١٩٣٠ كما شغل منصب وزير المالية عامي ١٩٣٤ و ١٩٤٠. للمزيد ينظر: سعيد شخير سوادي، ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢١-١٩٤٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٠.

(٥) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ٢٨.

(٦) توفيق الخالدي (١٨٧٨-١٩٢٤) ولد في بغداد ودرس في المدارس الرشيدية العسكرية، ثم ارسل لإسطنبول وتخرج من الكلية العسكرية برتبة ملازم أول، اسند اليه الملك فيصل وزارة الداخلية عام ١٩٢٢، واعين وزيرا للعدلية في ٢٠ ايلول عام ١٩٢٢، ولم يتولى بعجها اي منصب الى ان اغتيل في ٢٢ شباط ١٩٢٤. للمزيد ينظر: خالد احمد الجوال، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي ١٩٢٠-١٩٥٨، ج ٢، وزارة الثقافة، بغداد، ٢٠١٣، ص ٧٦.

(٧) رستم حيدر (١٨٩٦-١٩٤٠) هو محمد بن رستم بن علي بن حيدر ولد في لبنان ودرس في دمشق ثم التحق بالمدرسة الشاهنشينية في اسطنبول، وبعد تخرجه اصبح ضابطا في الجيش العثماني، ولما تولى فيصل عرش العراق جعله سكرتيرا خاصة له، تنقل بعدة مناصب في الدولة العراقية الحديثة حتى اصبح وزيرا للمالية عام ١٩٣٠، ووزيرا الاشغال والمواصلات عام ١٩٣٣، حتى عاد إلى وزارة المالية عام ١٩٣٨، اغتيل وعمره ثلاث وستون. للمزيد ينظر: عباس

من جهة أخرى، الف عبد المحسن السعدون^(١) وزارته الأولى (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ - ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣)^(٢) وبدأت الوزارة عملها بعدد من الاجراءات لتحقيق الانتخابات التي أوكلت إليها مهمة إنجازها، وفي تلك المرحلة كانت السلطة البريطانية تعاني من ثقل الأعباء المالية بسبب النفقات العسكرية، فأخذت تسعى من اجل حمل الحكومة العراقية لتوقيع معاهدة ١٩٢٢، لكن حدث ما لم يكن في الحسبان عندما قدمت وزارة السعدون استقالته فعهد الملك إلى جعفر العسكري بتأليف وزارته الأولى في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣، فأخذت على عاتقها إكمال المرحلة الثانية من انتخابات المجلس التأسيسي في أسرع وقت ممكن^(٣).

وبناءً على ذلك أصدرت وزارة الداخلية بلاغاً في ٩ شباط ١٩٢٤، تضمن جدولاً لتقسيم النواب على الأولوية بحسب قرار ديوان الانتخابات في جلسته المنعقدة في ٧ شباط ١٩٢٤، كما بينت فيه عدد أعضاء المجلس التأسيسي الواجب انتخابهم عن المدن والعشائر والطوائف غير المسلمة^(٤)، هذا وقد قررت وزارة الداخلية إجراء الانتخابات في ٢٥ شباط ١٩٢٤، وأوصت الموظفين بعدم التدخل فيها، إلا أن الحكومة بذلت جهوداً واسعة لفوز مرشحها بالمجلس^(٥)، وعلى الرغم من الاحتجاجات والاستكارات في مختلف أنحاء العراق مما يدل على تدخلها المباشر في الانتخابات لتمرير المعاهدة العراقية البريطانية^(٦)، كما بدأت الانتخابات الثانوية في ٢٥ شباط ١٩٢٤ وأُعلنت النتائج في آذار من العام نفسه^(٧).

=فرحان ظاهر الزامل، رستم حيدر ودوره السياسي في العراق ١٨٩٦-١٩٤٠، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية بن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٧؛ توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١١، ص ٩٥.

(١) عبد المحسن السعدون (١٨٧٩-١٩٢٩) ينتمي إلى اسرة ال السعدون ذات النفوذ القبلي والمكانية الاجتماعية في جنوب العراق ، تلقى تعليمه في اسطنبول ، كان له دور كبير في القانون الاساسي العراقي ١٩٢٥ ، تولى رئاسة المجلس التأسيسي ، كما اصبح رئيساً للوزراء لعدة مرات . للمزيد ينظر : لطفي جعفر فرج عبد الله ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٨ .

(٢) عبد المجيد عبد اللطيف ، حوليات العراق في العهد الملكي ، ص ٣٨ .

(٣) علاء جاسم محمد ، جعفر العسكري ودوره السياسي ، ص ٨٧ .

(٤) علي يوسف الشكري ، الحياة النيابية في العراق تاريخ وتجربة ، منشورات زين الحقوقية ، لبنان ، ٢٠٢٢ ، ص ٤٢ .

(٥) سحر كامل خليل ، المؤسسات البرلمانية العراقية بين العهدين الملكي والجمهوري ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ٥١ .

(٦) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١ ، ص ٢٩١ .

(٧) علاء جاسم محمد الحربي ، جعفر العسكري ودوره السياسي ، ص ٨٨ .

سمح مجلس الوزراء لرجال العشائر بالاشتراك في الانتخابات بشكل اعتيادي وأعطى ممثلين عشائريين لكل لواء^(١)، هذا وقد تم انتخاب العشائر بصورة صورية إذ تضمنت قائمة المجلس التأسيسي ٢٦ شيخ من العشائر^(٢)، كما بلغ عدد الناخبين الأولين للمجلس التأسيسي في جميع أنحاء العراق من العشائر والمدن ٧٩٦٩٢٤^(٣)، وبذلك اكتملت انتخابات المجلس التأسيسي، لجميع الألوية العراقية وترشيح ٩٥ عضواً كان ثلثهم من شيوخ العشائر^(٤).

صدرت الإرادة الملكية بأفتتاح المجلس التأسيسي في ٢٧ آذار ١٩٢٤^(٥)، وفي اليوم نفسه افتتح الملك الجلسة الأولى للمجلس، إذ يُعدّ ذلك اليوم حدثاً تاريخياً مهماً في تاريخ العراق المعاصر، كونه شهد انعقاد أول مجلس منتخب في بغداد، ومثل أول خطوة نحو إرساء الحياة الديمقراطية في البلاد، وفي خطبته الافتتاحية، التي حضرها ٨٤ نائباً من أصل ١٠٠ نائب، أكد الملك فيصل الأول على المهام الرئيسة التي تأسس المجلس من أجلها^(٦)، وبعد ذلك جرى انتخاب هيئة رئاسة المجلس، ففاز عبد المحسن السعدون بمنصب الرئيس بعد حصوله على ٥٠ صوتاً، كما انتُخب كل من داوود الحيدري^(٧) نائب أربيل، وياسين الهاشمي نائب بغداد نائبين لرئيس المجلس^(٨).

صادق المجلس التأسيسي العراقي، بعد ست عشرة جلسة، على مشروع القانون الأساسي العراقي في ١٠ تموز ١٩٢٤، وذلك بعد إدخال تعديلات طفيفة عليه^(٩)، ومع إقرار القانون الأساسي بدأت

(١) نقلاً عن: محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، ج ١، ص ١٤٤.

(٢) محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، ج ٢، ص ٣٠٩.

(٣) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملفه سير الانتخابات في المجلس التأسيسي، تسلسل ١١٠٨، ٣١١ / ملفه د. ٢/٦، جدول تفصيلي بمجموع الناخبين الأولين لجميع ألوية العراق، ص ١٢-٢٠.

(٤) محمد مظفر الأدهمي، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٣٢؛ ٣٠٩.

(٥) عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج ١، ص ٦٥؛ عبد المجيد كامل عبد اللطيف، حوليات العراق في العهد الملكي، ص ٤٠.

(٦) م. م. ن، الدورة الانتخابية الأولى، الجلسة الأولى، بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٢٤، ج ١، ص ٦-٧؛ جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد ١٥١، ٣١ آذار ١٩٢٤.

(٩) داوود الحيدري (١٨٨٦-١٩٦٥) هو ابن ابراهيم افندي الحيدري شيخ الاسلام في الدولة العثمانية، ولد في اربيل، تولى العديد من المناصب في الدولة العراقية منها وزيراً للعدل لثلاث مرات ووزيراً للخارجية ووزيراً للشؤون الاجتماعية، انتخب نائباً عن أربيل في الدورة الانتخابية الثانية. للمزيد ينظر: خالد أحمد الجوال، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي ١٩٢٠-١٩٥٨، ج ١ منشورات وزارة الثقافة، بغداد، ٢٠١٣، ص ٢١٧.

(٨) م. م. ن، الدورة الانتخابية الأولى، الجلسة الأولى، بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٢٤، ص ٨.

(٩) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، ص ٢٩١.

ملاح الحياة النيابية في العراق خلال العهد الملكي بالتبلور، ولا سيما بعد تشريع قانون انتخاب مجلس النواب لسنة ١٩٢٤^(١)، الذي أقره المجلس التأسيسي العراقي في ٢ آب ١٩٢٤^(٢)، وقد تألف القانون من اثنتين وخمسين مادة نظمت العملية الانتخابية بمختلف جوانبها، إذ تناولت شروط المنتخب الأول والمنتخب الثانوي، وتقسيم الدوائر الانتخابية، وتحديد حصة الأقليات المسيحية من المقاعد النيابية، فضلاً عن تنظيم القوائم الانتخابية وتشكيل الهيئات التقنيسية، كما بينت شروط العضوية في مجلس النواب والإجراءات الخاصة بعملية الانتخاب^(٣).

نظم القانون الأساسي العراقي الجوانب المتعلقة بمجلس النواب واختصاصاته، إذ حددت المادة ٣٠ شروط العضوية في المجلس، في حين بينت المادة ٣٧ طريقة انتخاب النواب، كما تناولت المواد ٣٩ و ٤٠ و ٤١ عدداً من المسائل التنظيمية المتعلقة بعمل المجلس، من بينها تحديد مكان انعقاده، وحق الملك في حله، ودعوته إلى الاجتماع خارج المدة الاعتيادية لانعقاده، فضلاً عن بيان الإجراءات الخاصة بإجراء الانتخابات النيابية^(٤).

حدد القانون الأساسي العراقي السلطة التشريعية بمجلس الأمة بالاشتراك مع الملك، ويتألف مجلس الأمة من مجلسي النواب والأعيان^(٥)، ولم تكن فكرة وجود مجلس معين إلى جانب المجلس المنتخب جديدة، إذ ظهرت منذ عام ١٩٢١ عندما طُرح مشروع إنشاء هيئة أُطلق عليها اسم مجلس الملك، وقد أكدت المادة ١/٣١ من القانون الأساسي مبدأ تعيين أعضاء مجلس الأعيان من قبل الملك، الأمر الذي أثار انتقادات عديدة، لكون التعيين المطلق لا ينسجم مع المبادئ الديمقراطية السائدة آنذاك، وفي هذا السياق، اقترح بعض المهتمين بالشؤون الدستورية أن يكون التعيين محدوداً، على غرار ما كان معمولاً به في الدستور الإيطالي، بما يتيح إدخال بعض الشخصيات الكفوءة التي لم يحالفها الحظ في الوصول إلى مجلس النواب^(٦)، في حين رأى آخرون أن وجود مجلس أعيان معين من قبل الملك

(١) محمد مظفر الأدهمي، تأسيس النظام الملكي وتجربة البرلمانية تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢، مكتبة الذاكرة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٨١.

(٢) محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، ص ١٢٥.

(٣) قانون انتخاب مجلس النواب لسنة ١٩٢٤، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٤.

(٤) ينظر: المواد ٣٩، ٤٠، ٤١، لائحة القانون الأساس عام ١٩٢٥.

(٥) المادة ٢٨، لائحة القانون الأساسي العراقي مع تعديلاته لعام ١٩٢٥.

(٦) حسين جميل، دعوة إلى إصلاح دستوري، مطبعة الرابطة، ١٩٥١، ص ٩.

يتعارض مع قواعد التمثيل الشعبي الحر^(١)، وأن اعتماد مبدأ التعيين يفقد المجلس صفته النيابية، لأنه لا يعبر عن إرادة الناخبين بقدر ما يعكس إرادة السلطة المتمثلة بالملك والحكومة^(٢).

لم يباشر العمل بالقانون الأساسي العراقي إلا في ٢١ آذار ١٩٢٥، وقد عزت الحكومة هذا التأخير إلى أسباب إجرائية وتشريعية^(٣)، غير أن العامل الأساس في تأخير نفاذه يتمثل في رغبة الحكومة البريطانية في أن يتولى مجلس الوزراء منح شركة النفط التركية امتياز استخراج النفط في العراق، بدلاً من عرضه على المجلس النيابي، خشية من اعتراضات محتملة داخل المجلس، الأمر الذي أسهم في تأخير نشر الدستور^(٤)، وبعد استكمال الإجراءات اللازمة، تأسس مجلس الأمة العراقي المؤلف من مجلسي النواب والأعيان، وعقد أول اجتماع له في ١٦ تموز ١٩٢٥، إيماناً ببدء الحياة النيابية في العراق^(٥).

ثانياً: مناقشات مجلس النواب وتحديد ميزانية وزارة الدفاع العراقية ١٩٢٥-١٩٢٩

واجهت الدولة العراقية، التي نشأت تحت إشراف سلطة الانتداب البريطاني، ظروفًا مالية صعبة تمثلت في التزامات مالية متعددة، من بينها تسديد الديون العمومية^(٦) إلى سلطة الانتداب البريطاني سنوياً بموجب معاهدة لوزان، فضلاً عن دفع مبالغ مالية أخرى لقاء استلام مشاريع الطرق والجسور ومؤسسات

(١) عبد الرحمن البزاز، صفحات من أمس القريب، ثورة العراق هل كانت حتمية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠، ص ٨٩.

(٢) إحسان حميد المفرجي وآخرون، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، ط ٤، القاهرة، ٢٠١١، ص ٣٣٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٥.

(٤) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، بغداد، ١٩٨٠، ص ١٠٧.

(٥) محمد رشيد عباس، مجلس الأعيان العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية بن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص ١٨.

(٦) الديون العمومية: يرجع تاريخ الديون العمومية العثمانية الى عام ١٨٥٣، وفيها استقرضت الحكومة العثمانية مبلغ من المال لسد نفقات حرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦، واخذت بعد ذلك قروض عدة أخرى، وفي عام ١٨٧٤ م بلغ مقدار الدين العثماني نحو ١٣٠ مليون ليرة عثمانية، غير انه لم تتمكن الخزينة العثمانية من تسديد تلك الديون، وأعلنت ١٨٧٥ بأنها ستدفع نصف الاقساط المذكورة نقدا والنصف الثاني بأسهم قصدها على الخزينة، ودام الحال هكذا حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، إذ أن القاعدة الدولية تقتضي بانتقال الديون العمومية العائدة للدولة المتجزئة إلى الاراضي المنسلخة عنها كل حسب ما يصيبها. للمزيد ينظر: الوقائع العراقية، العدد ٣٤٤، ١٥ أيلول ١٩٢٥، م.م. ن، الدورة الانتخابية. الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥، الجلسة الثانية والعشرون، بتاريخ ٣ ايلول ١٩٢٥، ص ١١٨؛ امل مخلص عبد الوهاب، سياسة العراق المالية في مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٣٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المثنى، ٢٠٢٢، ص ١٧١.

البريد والبرق وغيرها من المرافق التي نُقلت ملكيتها إلى الحكومة العراقية حديثاً، كما خُصص ما لا يقل عن ربع واردات الدولة لتغطية نفقات وزارة الدفاع، وفي المقابل، اتسمت الموارد المالية للدولة بالضعف وعدم الاستقرار، إذ اعتمدت في الأساس على نظام ضريبي غير منظم وموارد اقتصادية محدودة، في ظل ضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية، وقد ورثت الدولة اقتصاداً زراعياً وحيوانياً تقليدياً شكّل المصدر الرئيس للدخل القومي، إلا أن هذا الدخل لم يكن كافياً لتلبية الاحتياجات المتزايدة للدولة العراقية الحديثة، وخلال السنوات الأولى من عهد الانتداب، كانت الجهات الرسمية تشير بصورة عامة إلى ضآلة التخصيصات المالية في الموازنة العامة وصعوبة تلبية متطلبات الإنفاق الحكومي^(١).

تُعَدّ الموازنة العامة لسنة ١٩٢٥ أول موازنة مالية نوقشت في المجلس النيابي العراقي، وقد اشتملت على تقديرات مالية بلغت ٥٣,٩٢٠,٦٦٥ روبية، وجاء انعقاد المجلس والمصادقة على الموازنة استجابةً للحاجة إلى إقرار الإطار المالي اللازم لبدء أعمال الحكومة، فضلاً عن تلبية الرغبة العامة في مباشرة الدولة لمهامها بصورة رسمية ومنظمة^(٢).

نوقشت ميزانية وزارة الدفاع في مجلس النواب، وذلك بعد أن قدّم وزير المالية رؤوف الجادرجي^(٣) إيضاحاته بشأنها، كما عقدت لجنة الأمور العسكرية اجتماعها في ٣١ كانون الثاني ١٩٢٥، حيث تليت لائحتي قانون نوط الشجاعة وقانون نوط الخدمة العامة، وتمت مناقشتهما، وقد قررت اللجنة إعادة اللائحتين إلى الحكومة مرفقتين باستفسار موجه إلى وزير العدلية بشأن إمكانية منح الضابط رتبة أقدمية

(١) هشام محمد صفوة ، المصدر السابق ، ص ٤٣١.

(٢) اثمار عبد الحسين مطلق الموسوي، موقف المجلس النيابي العراقي من الموازنة العامة ١٩٢٥-١٩٣٢، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٨، ص ٥٥؛ جريدة العراق، السنة الخامسة، العدد ١٤١٩، ٥ كانون الثاني ١٩٢٥.

(٣) رؤوف الجادرجي (١٨٨٢-١٩٥٩) هو محمد رؤوف رفعت محمود محمد أمين من أسرة ال الجادرجي ولد في بغداد وتعلم في الكتاتيب تخرج الأول على زملاءه من مدرسة الاعدادي الملكي عام ١٩٠٢، تقلد عدة مناصب في عهد الدولة العثمانية ثم غادر بغداد قبل دخول القوات البريطانية إليها، تولى التدريس في مدرسة الحقوق وأصبح مديراً للمدرسة ١٩٢٢-١٩٢٣ كان أحد أعضاء المجلس التأسيسي ومجلس النواب، تقلد منصب وزير المالية في حزيران ١٩٢٥ إلا أنه استقاله في السنة ذاتها ثم وزيراً للعدلية عام ١٩٢٦ عين وزيراً لمفاوضا للعراق في انقرة تشرين الثاني ١٩٢٩ ثم وزيراً لمفاوضا في طهران ١٩٣٠ ووزيراً لمفاوضا في لندن عام ١٩٣٧ وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية ترك المنصب وعاش في العاصمة البريطانية ولم يعد الى العراق الا في عام ١٩٤٦. للمزيد ينظر: عقيل عماد حسين، رؤوف الجادرجي ودوره السياسي الدبلوماسي في العراق ١٨٨٢-١٩٥٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية ٢٠٢١،

ممتازة أو مسبوقة، وما إذا كان لهذا الإجراء سوابق مماثلة وما طبيعة تلك السوابق، وخُتم الكتاب باسم رئيس اللجنة ياسين الهاشمي^(١).

أوصى مجلس النواب في دورته الانتخابية الأولى بتطبيق قانون الدفاع الوطني، وذلك في جلسته المنعقدة في ٨ تشرين الأول عام ١٩٢٥، أثناء مناقشة لائحة قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٢٥، ولا سيما الفصل الخاص بالقوات المحاربة، وقد تضمن تقرير لجنة المحاربين توصية بتطبيق قانون الدفاع الوطني، لما في ذلك من إمكانية تحقيق وفر مالي يُقدر بنحو ٢٠٪ من نفقات الجيش، غير أن هذه التوصية واجهت معارضة شديدة من بعض النواب، إذ أوضح عبد المهدي المنتفكي^(٢)، أن الجيش يمثل المؤسسة الأساسية في حفظ حدود الوطن والدفاع عنه، إلا أنه أبدى تحفظه على تشكيل جيش عراقي في ظل استمرار الانتداب البريطاني، معتبراً أن وجود الجيش ينبغي أن يرتبط بتحقيق الاستقلال، بحيث يشعر أفرادهم بأنهم يخدمون وطنهم ويصونون استقلاله لا أن يخدموا بقاء الوجود البريطاني^(٣). ويلاحظ أن الأوضاع السياسية السائدة في العراق آنذاك، وما رافقها من ازدواجية في السلطة، قد أسهما في الحد من الإقبال على تنفيذ مثل هذه التوجهات.

من جانبه أشار النائب باقر الشبيبي^(٤)، إلى أن توجهات الوزارة تسعى إلى إضفاء طابع عسكري على البلاد على غرار ما فعله الاتحاديون في تركيا، معتبراً أن ذلك يتمثل في التوسع في سياسة التجنيد الإجباري، وما يرافقها من مظاهر عسكرية متعددة، وأوضح أن هذه السياسة قد تؤدي إلى إضعاف الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ يضطر الفلاحون إلى ترك أراضيهم ومزارعهم للالتحاق بالثكنات العسكرية،

(١) اثمار عبد الحسين مطلق الموسوي، موقف المجلس النيابي العراقي من الموازنة العامة، ص ٥٨.

(٢) عبد المهدي المنتفكي (١٨٨٩-١٩٧١) هو عبد المهدي بن حسن بن عيسى، ولد في مدينة الشطرة ثم انتقل الى النجف الأشرف لدراسة العلوم الدينية، انتخب نائباً عن المنتفك في عدة دورات انتخابية وشغل عدة مناصب وزارية منها المعارف مرتين ١٩٢٦-١٩٢٨ ووزيراً للاقتصاد والاشغال العامة ١٩٤٢. للمزيد ينظر: مؤيد شاکر کاظم الطائي، السيد عبد المهدي ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية. ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠. حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ج ٣، ص ٤٦.

(٣) رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي، ص ٩٥؛ مؤيد شاکر کاظم الطائي، المصدر السابق، ص ٥٨.

(٤) باقر الشبيبي (١٨٨٩-١٩٦٠) هو محمد باقر بن شيخ جواد ولد في النجف الاشرف وترى في بيت عرف بالعلم والادب، انتخب نائباً عن المنتفك في اربع دورات انتخابية، وانتخب رئيساً لمجلس الاعيان ١٩٣٥، وشغل عدة مناصب وزارية في الدولة العراقية. للمزيد ينظر: عبد الرزاق الهلالي، الشاعر الثائر الشيخ محمد باقر الشبيبي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٥، ص ٢٢-٣١.

الأمر الذي قد ينعكس سلباً على الإنتاج الزراعي واستقرار البلاد، محذراً من أن استمرار ذلك النهج قد يقود إلى نتائج غير مرغوبة، وفي المقابل، دعا إلى توجيه اهتمام الحكومة نحو المشاريع العمرانية والتنمية بدلاً من التركيز على التوسع في الشؤون العسكرية^(١)، ويُفهم من ذلك أن معارضة بعض النواب لزيادة ميزانية الجيش كانت مرتبطة بضعف قدرة الحكومة على تلبية الاحتياجات الأساسية، وبما اعتُبر تقصيراً في تنفيذ المشاريع الحيوية اللازمة لتطوير البلاد.

اجتمعت لجنة الأمور المالية في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٦ للنظر في إضافة مبالغ إلى ميزانية سنة ١٩٢٥، إذ بلغ مجموع المبالغ المضافة ٧٨٢٣٥٠ روبية، كان من بينها تخصيص ٢٥٠٠٠٠ روبية لتوفير اللوازم والتجهيزات اللازمة للجيش العراقي، وقد تمت الموافقة على هذه الإضافة^(٢).

شهد الجيش العراقي خلال عام ١٩٢٥ توسعاً ملحوظاً في تشكيلاته العسكرية، إذ أصبح يتألف من خمس مناطق ومواقع عسكرية، وسرية للحرس الملكي، وثلاث كتائب خيالة، وستة أفواج، وأربع بطاريات مدفعية، وثلاثة مستودعات للتدريب، وسرية حدود واحدة، وأربعة مستشفيات، وثلاث سرايا نقلية، فضلاً عن معمل عسكري ومستودعات لتجهيز الجيش، ومدرسة للخيالة مع مستودعها، ومدرسة عسكرية، ودار للتدريب، وقد بلغت القوة العامة للجيش في تشرين الأول ١٩٢٥ نحو ٧٩٩٤ من الضباط وضباط الصف والجنود، يضاف إليهم ٤٢٢ تابعاً^(٣).

تُعد ميزانية سنة ١٩٢٥، التي قدمتها حكومة عبد المحسن السعدون الثانية ٢٦ حزيران ١٩٢٥ - ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦، أول ميزانية صادقة عليها المجلس النيابي، وقد بلغت تخميناتها المالية ٥٣,٩٢٠,٦٦٥ روبية، إلا أن نشرها تأخر لأسباب متعددة، ولم يصدر قانون الميزانية إلا بعد انقضاء نصف السنة المالية^(٤)، أما فيما يخص وزارة الدفاع العراقية، فقد بلغت تخمينات نفقاتها ٨٤-١٤٣ لك، بينما بلغت المصروفات الفعلية ٠٩-١٤٢ لك، الأمر الذي أدى إلى نسبة توفير بلغت ١,٢٢٪، في حين

(١) فاطمه فالح جاسم، دور نواب المنتفك في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٤٥ رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠٠٩، ص ٦٩.

(٢) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٢٥، ص ١٧٧.

(٣) وزارة الدفاع، تاريخ القوات المسلحة، ج ٢، ص ١٨٢.

(٤) علي رياض كوبر، وزراء المالية ودورهم في بناء الدولة العراقية ١٩٢٠-١٩٣٢، مجلة دراسات في الانسانيات والعلوم التربوية، العدد ٥، ايار، ٢٠٢٤، ص ٧٢٤.

سُجل تجاوز في بعض بنود المصروفات بلغ ١,٧٥ لك، وبلغت الزيادة النهائية في مصروفات وزارة الدفاع ٣٥,٤٤ لك^(١).

عند تدقيق حسابات وزارة الدفاع العراقية، تبين وجود تجاوزات في الفصيلين ٥٨ و ٥٩، وقد عُزي ذلك إلى استلام ذخائر كانت متوقعة الوصول في عام ١٩٢٦، لكنها وصلت فعلياً في عام ١٩٢٥، كما أن بعض المدخرات قد طُلبت في سياق إعادة تنظيم الجيش، أما الزيادة في الفصل الآخر فقد نتجت عن نفقات نقلات الجيش ودفع مستحقات علف الحيوانات، في حين سُجل تجاوز في الفصل ٦٠ بسبب الحركات العسكرية غير المتوقعة التي شهدتها بعض المناطق، وقد اتخذت وزارة الدفاع التدابير اللازمة لضمان استمرار هذه المدفوعات وعدم توقفها ضمن موازنة عام ١٩٢٦^(٢)، وفي ما يلي الجدول رقم (٥) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٢٥^(٣).

وزارة الدفاع	المجموع بالروبية	النسبة بالمائة
القسم الاول: ديوان الوزارة	٥٢٢,٣٢٢	٣.٦٩ %
القسم الثاني: القوات المحاربة	٩,٣٥٤,٥٨٢	٦٦.١٨ %
القسم الثالث: مصروفات متنوعة	٤,٢٥٧,٥٠٠	٣٠.١٢ %
مجموع الباب السابع	١٤,١٣٤,٤٠٤	٢٦.١ %

يتضح لنا أن وزارة الدفاع استحوذت على ١٤,١٣٤,٤٠٤ روبية، أي بنسبة ٢٦.١% من إجمالي الموازنة العامة، مما يعكس أهمية الإنفاق العسكري في مالية الدولة العراقية الناشئة، وقد تركزت التخصيصات بصورة أساسية على القوات المحاربة التي بلغت ٩,٣٥٤,٥٨٢ روبية وبنسبة ٦٦.١٨%، تلتها المصروفات المتنوعة بمبلغ ٤,٢٥٧,٥٠٠ روبية وبنسبة ٣٠.١٢%، في حين بلغت تخصيصات ديوان الوزارة ٥٢٢,٣٢٢ روبية وبنسبة ٣.٦٩%، ويشير هذا التوزيع إلى أن الأولوية كانت لدعم القوات

(١) د. ك. و، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية للسنة المالية ١٩٢٥، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٧، ص ٣؛ د. ك. و، مديرية الميزانية العامة، ميزانية الحكومة العراقية للسنة المالية ١٩٢٥، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٧، ص ٣٩.

(٢) د. ك. و، مراقب الحسابات العام، تقرير مراقب الحسابات العام، تدقيق حسابات وزارة الدفاع لسنة ١٩٢٥-٢٦، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٨، ص ٢.

(٣) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : د. ك. و، وزارة المالية مديرية الميزانية العامة، ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٢٥، ص ٣٨-٤١؛ د. ك. و، وزارة المالية، مراقب الحسابات العام تدقيق حسابات وزارة الدفاع لسنة ١٩٢٥-١٩٢٦، ص ٤ (ينظر ملحق رقم ٤).

المحاربة وتوفير مستلزماتها، أكثر من الإنفاق الإداري، بما يتفق مع توسع تشكيلات الجيش العراقي خلال عام ١٩٢٥.

قدمت حكومة عبد المحسن السعدون الثانية مشروع قانون الميزانية العامة، حيث انطلقت التخصيصات المالية للموازنة العامة لعام ١٩٢٦، وذلك بعد أن أبدى وزير المالية صبيح نشأت^(١) ارتياحه في المجلس النيابي تجاه الموازنة، مؤكداً وجود توازن بين إيرادات الدولة ومصروفاتها، كما أشارت اللجنة المالية النيابية إلى تحقق هذا التوازن في الموازنة، وقد خُمنَت المصروفات العامة بمبلغ قدره ٥٤٩٦٢٦٢٠ روبية، ومن جانبه، انتقد النائب ثابت عبد النور^(٢) ما ورد في تصريح وزير المالية، مبيناً أن العجز ما يزال قائماً في السياسة المالية للدولة، نتيجة كثرة الضرائب المفروضة على الفلاحين وعدم تقديم الدعم الكافي لهم، واصفاً الموازنة بأنها لا تلبي حاجات البلاد المتزايدة^(٣).

تأخر قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٢٦ وعملاً بأحكام المادة ١٠٧^(٤) من القانون الأساسي، اجتمع المجلس النيابي في ٢٥ آذار ١٩٢٦ لإقرار قانون الميزانية الوقي لشهر نيسان ١٩٢٦، حيث رُصد مبلغ قدره ٤,٦٣٥,٠٠٠ روبية لتغطية نفقات الدولة خلال ذلك الشهر، وقد خُصص من هذا المبلغ ١,٤٩٧,٠٠٠ روبية لوزارة الدفاع^(٥)، وقد بلغت واردات السنة ٥٦٧٠٠ لك، في حين بلغت المصروفات

(١) صبيح نشأت (١٨٨٣-١٩٢٩) ولد في بغداد وتعلم في دارسها تخرج من الكلية الحربية في إسطنبول برتبة ملازم في الجيش العثماني عام ١٩٠١، عين وزيراً للأشغال والمواصلات ثلاث مرات الأولى في ١٠ ايلول ١٩٢٢ والثانية في ١٩ تشرين الثاني من السنة ذاتها والثالثة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ والأخيرة عام ١٩٢٥ بالإضافة إلى عضويته في مجلس النواب وفي السنة ذاتها أصبح وزيراً للدفاع وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٥ أصبح وزيراً للمالية. ينظر: خالد أحمد الجوال، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق، ج٢، ص ٦٧؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، ص ٨٥.

(٢) ثابت عبد النور (١٨٩٠-١٩٥٧) هو ثابت عبد العزيز عبد الاحد، اسمه نيقولا وغيره بعد اعلان اسلامه ولد في الموصل من اسرة مسيحية، درس في كلية الحقوق كان ضابط في الجيش العثماني، شغل عدة مناصب في الدولة العراقية منها مدير لشؤون النفط في وزارة الاقتصاد والمواصلات، انتخب مرتين لعضوية مجلس النواب العراقي لتمثيل المكون المسيحي. للمزيد ينظر: اسامه مهدي ابراهيم، ثابت عبد النور ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٥.

(٣) اسامه مهدي ابراهيم، المصدر السابق، ص ٨٦.

(٤) تضمنت المادة (١٠٧) من القانون الأساسي إذا وقعت ظروف تحول دون صدور قانون الميزانية العامة في بداية السنة المالية يجب على وزير المالية ان يقدم لائحة قانونية تتضمن تخصيصات مؤقتة لمدة لا تتجاوز شهرين، وإذا انتهت هذه المدة ولم يصدر قانون الميزانية العامة يجوز لوزير المالية أن يقدم لائحة أخرى من هذا القبيل وتعتبر الميزانيات المؤقتة جزءاً من الميزانية العامة عند صدورها. للمزيد ينظر: أحمد عبد الباقي، ميزانية الدولة العراقية تحليلها وتحضيرها، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط ١، ١٩٤٧، ص ١٥٦.

(٥) م.م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٢٥، ص ١٤٩.

١٣٦/٧٢ لك، مما أسفر عن فائض مقداره ٣٠/٢٨ لك، أما المصروفات الفعلية لوزارة الدفاع العراقية فقد بلغت ١٣٥,٨٩ لك، وفي ٢٦ آذار ١٩٢٦، اجتمعت لجنة الأمور المالية لإقرار قانون الميزانية الوتية لشهر حزيران ١٩٢٦، حيث رُصد مبلغ قدره ٤,٣٢٤,٨٣٠ روبية لتغطية نفقات الدولة لذلك الشهر، وُخصص منه ١,١٩٣,٠٠٠ روبية لوزارة الدفاع^(١).

عند مناقشة ميزانية وزارة الدفاع لسنة ١٩٢٦، أشار النائب محمود رامز^(٢) إلى طلب وزير الدفاع المتعلق بانضمام الفوج الأول من الليفي إلى الجيش العراقي، موضحاً أن لدى الوزارة رغبة في الاستفادة من الضباط الذين خدموا في هذا التشكيل إلى جانب القوات البريطانية، بهدف الاستفادة من خبراتهم العسكرية، كما أُشير إلى أهمية إلحاق ضباط الصف ببرامج تعليمية لرفع مستواهم، ولا سيما في مجالي القراءة والكتابة، وقد أثنى النائب على اهتمام وزير الدفاع بشؤون الوحدات العسكرية، مستفسراً عن مواعيد منح الحصص والرواتب التقاعدية للملاكات العسكرية، فأجاب الوزير بأن قانون التقاعد العسكري يختلف عن قانون التقاعد المدني^(٣)، وفي السياق ذاته، طالب النائب محمود رامز بزيادة رواتب جميع الموظفين والأطباء في الجيش، وهو ما أيده النائب داوود الحيدري، الذي شدد على ضرورة اهتمام الحكومة بالجيش وتوفير الدعم اللازم له من حيث الأسلحة والعتاد والتنظيم الإداري^(٤).

وبانتهاء عام ١٩٢٦، ازداد عدد أفراد الجيش العراقي ليصل إلى ٤٢٤ ضابطاً و ٨٢٥١ من المراتب، وشهدت المؤسسة العسكرية في تلك المرحلة إستحداث عدد من التشكيلات والوحدات الجديدة، من بينها موقع لواء المدفعية الجبلية، وفصيل اللاسلكي، ومقر آرمية مستودعات المشاة، كما أُعيد تنظيم بعض الوحدات، إذ حُوّلت كتيبة الخيالة الثالثة وفوج المشاة الأول (فوج موسى الكاظم) وفوج المشاة الثاني إلى وحدات نموذجية، خضعت لإشراف ضباط بريطانيين^(٥).

(١) اثمار عبد الحسين مطلق الموسوي، موقف المجلس النيابي من الميزانية العامة، ص ٦١.

(٢) محمود رامز (١٨٧٥-١٩٥٨) هو محمود محمد سعدون ولد في بغداد، تعلم في الكتاتيب ثم في المدرسة الرشيدية العسكرية وتخرج من المدرسة الحربية في استانبول عام ١٩٠١، وكان له دور بارز في ثورة العشرين فأثار حفيظة البريطانيون وهاجر حتى عاد مع الملك فيصل الأول انتخب لمدة ست دورات انتخابية، توفي عن عمر ناهز ١٠٥ عاماً. للمزيد ينظر : علاء كاظم جاسم سلطان الوائلي، محمود رامز ودوره السياسي في العراق ١٨٧٥-١٨٥٧ رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣.

(٣) اسامة كاظم مغتاض، المؤسسة العسكرية والامنية في مناقشات مجلس النواب ١٩٢٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣، ص ٢٧.

(٤) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦، الجلسة السادسة والاربعون، بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٢٦، ص ٧٨٩.

(٥) مهندس كاظم رشيد البديري، الجيش العراقي تطوره، ص ٧١؛ وزارة الدفاع، تاريخ القوات المسلحة، ج ٢، ص ٢٨٤.

استحوذت وزارة الدفاع على نسبة بلغت نحو ٢٦٪ من إجمالي المصروفات الحكومية العامة في موازنة عام ١٩٢٦، وهو ما يعكس مركزية الدور العسكري في بنية الدولة آنذاك، وبلغت المصروفات الفعلية للوزارة ١٣,٥٨٨,٦٣٧ روبية، في حين بلغ مقدار التوفيرات ١,٠١١,٣٦٣ روبية، مما يشير إلى وجود فائض ناتج عن الفرق بين التخصيصات المقدرة والإنفاق الفعلي^(١)، وفي ما يلي جدول رقم (٦) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٢٦^(٢).

وزارة الدفاع	المجموع بالروبية	النسبة بالمائة
القسم الاول: ديوان الوزارة	٦٧٠,٢٤٠	٤.٦ %
القسم الثاني: القوات المحاربة	١٠,٧٧٤,٢٣٠	٧٣.٨ %
القسم الثالث: مصروفات متنوعة	٣,١٥٥,٥٣٠	٢١.٦ %
مجموع الباب السابع	١٤,٦٠٠,٠٠٠	٢٦.٥ %

يُلاحظ من خلال الموازنة المرصودة لوزارة الدفاع أن تخصيصاتها المالية كانت مرتفعة مقارنة ببقية الوزارات، ويُعزى ذلك إلى التوسعات العسكرية التي شهدتها الوزارة خلال تلك المرحلة، وما رافقها من استحداث تشكيلات ووحدات جديدة وزيادة في المتطلبات الإدارية والتسليحية، ويمكن تفسير ذلك بأن السياسة المالية العامة للدولة في تلك الفترة كانت تميل إلى تعزيز الجانب العسكري بوصفه أحد ركائز الاستقرار وبناء مؤسسات الدولة.

قدمت حكومة جعفر العسكري الثانية (٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ - ١١ كانون الثاني ١٩٢٨) مشروع قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٢٧، وفي ٢٨ نيسان ١٩٢٧ قدم وزير المالية ياسين الهاشمي إلى مجلس النواب تقريراً تفصيلياً بشأن مشروع هذا القانون، وقد قُدرت تخمينات الموازنة العامة بمبلغ ٥٧,٠٧٨,٥٢٨ روبية، وخلال مناقشات المجلس النيابي، أشار النائب داود الحيدري إلى أن موازنة وزارة الدفاع جاءت مرتفعة بصورة ملحوظة قياساً بالموازنات العامة، مبيّناً أن حجم النفقات المخصصة للأمن العام من شأنه أن يحد من قدرة الدولة على تعزيز الإنفاق في القطاعات الخدمية وتوسيعها، وقد أيد

(١) د.ك. و، وزارة المالية، دائرة الحسابات العمومية، حسابات الحكومة العراقية للسنة ١٩٢٦، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٧، ص ١٥.

(٢) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٢٦، قسم القانون، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٢٦، ص ١١٨؛ د.ك. و، وزارة المالية، دائرة الحسابات العمومية، حسابات الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٦، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٨، ص ١٤.

النائب ثابت عبد النور هذا الاتجاه، منتقداً ارتفاع النفقات العسكرية، ومعتبراً أنها تمثل عبئاً على الموازنة العامة على حساب متطلبات التنمية والخدمات الأخرى^(١).

عند مناقشة ميزانية وزارة الدفاع لعام ١٩٢٧، علّق النائب محمود رامز على أن الجيش القائم آنذاك يُعد أفضل من حيث التنظيم والكفاءة مقارنة بما كان عليه في العهد العثماني، مطالباً وزارة الدفاع بضرورة سنّ القوانين والأنظمة الكفيلة بتحديد حقوق وواجبات أفراد الجيش بصورة واضحة، بما يضمن معرفة كل فرد بما له وما عليه، كما دعا إلى إصدار قانون لإصلاح نظام التجنيد القائم، وإعادة النظر في إعداد الضباط، فضلاً عن وضع تشريعات جديدة تنظم عمل المدرسة الحربية، وأبدى ملاحظات بشأن آلية إرسال الضباط إلى المدارس العسكرية في لندن، متسائلاً عن المعايير المعتمدة في اختيار الموفدين، ومعبّراً عن أسفه لعودة بعضهم دون تحقيق مستوى علمي أو تدريبي ملموس، الأمر الذي دفعه إلى المطالبة بتشكيل لجنة مختصة لتقييمهم بعد عودتهم، وفي هذا الإطار، تناول النائب الجوانب العامة لميزانية وزارة الدفاع، مشجعاً على الاستفادة من معمل الغزل والنسيج في تجهيز الجيش من خلال استيراد الآلات والمعدات وإبرام مقاولات محلية لتأمين بعض المستلزمات بدلاً من الاعتماد على الاستيراد الخارجي^(٢)، أما النائب نشأت إبراهيم، فقد أبدى ملاحظات حول رواتب الضباط الواردة في الموازنة، معتبراً أنها مرتفعة مقارنة بالوضع الاقتصادي العام، إذ رُصدت في فترة كانت فيها الأسعار مرتفعة، في حين أن انخفاض الأسعار لاحقاً يستوجب إعادة النظر في مستويات تلك الرواتب^(٣).

استعرض وزير الدفاع نوري السعيد مواد ميزانية الجيش وتصنيفاتها، وهي تتكون من ثلاث مواد: الأولى السلاح، والثانية التدريب، والثالثة الجيش. وقال: "حينما نقيس الجيش يجب أن نسأل هل هو جيش جيد أم لا، ونقيس هذا الجيش بهذه المواد الثلاثة، فإذا قسم الجيش العراقي الحاضر بالمادة الأولى فتجدون أنه مجهز بأحدث طراز من السلاح، وهذا السلاح الحديث موجود بيد هذا الجيش، وأظن أن هذا السلاح يفوق نوعاً ما الأسلحة الموجودة في بعض الدول المجاورة، أما الأمر الثاني أي التدريب فأظن أنه لا بأس به، ونحن سائرون إلى الأمام في تدريب الضباط وتدريب ضباط الصنف وتدريب الجنود، فهناك مدارس ومعاهد في ميزانية هذه السنة، إن الميزانية الحاضرة تحتوي على ١٥٠

(١) اسامه مهدي ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .

(٢) م.م. ن، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة العاشرة ، بتاريخ ١٤ اذار ١٩٢٧، ص ١٠٠٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٠١.

لك روبية، وهذه الأرقام ليست حقيقية بل وهمية، لأن ١٠ الكاك من هذه المبالغ تذهب كضريبة جمارك، ويبقى بعد هذا ١٤٠ لكا " (١).

علق النائب محمود رامز على كلام وزير الدفاع بأنه يوجد في المدرسة العسكرية نظام، وتساءل عن هذا النظام وهل هناك قانون أو برنامج، وهل إن المبايعات للجيش تجري بواسطة أشخاص غير موجودين في العراق، وودّ النائب أن تجري المبايعات داخل العراق (٢)، وهنا تدخل نوري السعيد وزير الدفاع قائلاً: "أما بخصوص المبايعات فقد رد وزير المالية ياسين الهاشمي أنني مسؤول عن الأمور المالية، فقد ذكر أن وكالة التاج (٣) قد تقاضت ١٥٠ لكا سلفاً لأجل تجهيز بعض اللوازم، فأنا كنت أتمنى أن أحصل على مئة وخمسين لكا وأرسلها سلفاً إلى وكالة التاج لشراء المدافع والذخائر الأخرى، ولكن مع الأسف ضيق الميزانية لا يساعد، أما مسألة المبيعات فقد كان موضع التدقيق من قبل اللجنة المالية، وإن وزارة الدفاع استقدمت أشخاصاً من التجار وقدموا لها ما تحتاجه من اللوازم، وبعد فحصها ظهرت أنها لوازم حربية قد استعملت من قبل الجيش البريطاني، فظاهرها لا يبان عليه شيء، ولكن بعد مرور أربعة أشهر على استعمالها فلا تقاوم ولا تبقى أبداً لأنها بالية، أما المصنوعات الوطنية فيجب أن تشجعها وزارة الدفاع، وقدمت الكثير من النماذج وبعد فحصها فنياً ظهرت أنها ليست جيدة، أما البضائع التي ترسل بواسطة وكالة التاج فهي جيدة ومكفولة من الغش، أما الرواتب التي يتقاضاها الضباط العراقيون نجد أن رواتب بعض الموظفين غير العراقيين أكثر منها" (٤).

من جانب آخر، سأل النائب محمود رامز وزير الدفاع عن طبيعة الأسلحة التي تم شرائها وما إذا كانت تُعد من الأسلحة الحديثة التي يمتلكها الجيش حالياً، فأجاب الوزير بأن الحكومة مضطرة إلى شراء الأسلحة من بريطانيا، وتسعى في الوقت ذاته إلى الحصول من السلطات البريطانية على ما تحتاجه الوزارة من تسليح بأقل التكاليف الممكنة، وبما ينسجم مع تجهيزات الجيش البريطاني، كما أشار إلى

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة العاشرة، ص ١٠٠٣.

(٢) علاء جاسم كاظم، المصدر السابق، ص ٦١.

(٣) وكالة التاج: مؤسسة بريطانية كانت تتولى بالنيابة عن الحكومات الخاضعة للإدارة البريطانية عدداً من المهام المالية والتجارية، ولاسيما الحصول على القروض والتمويل، وشراء التجهيزات والمستلزمات من الأسواق الخارجية، وإدارة بعض المعاملات المالية والمشروعات، وكانت حكومة العراق تتعامل معها في عدد من شؤونها المالية والتجهيزية. للمزيد ينظر: نوري عبد الحميد خليل، خدمات وكلاء التاج للحكومة العراقية ١٩٢٩-١٩٤١، المؤرخ العربي، العدد ٢٢، اتحاد المؤرخين العرب، ١٩٨٢، ص ١٧٣.

(٤) م. م. ن، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة العاشرة، ص ١٠٠٥.

المدافع من نوع أبوس، واصفاً إياها بالمدافع الميدانية الصالحة للقتال في المناطق الصحراوية، ومؤكداً كفاءتها في الخدمة، وأضاف أن بعض المدافع القديمة قُدمت كهدية ولم تُسدد أثمانها، في حين أن الأسلحة الحالية تُستورد مباشرة من المصانع^(١).

من جهة أخرى، انتقد النائب ثابت عبد النور التوجه نحو تخفيض رواتب الضباط، وعدّ ذلك إجراءً لا ينسجم مع حجم التضحيات التي بذلوها في الدفاع عن الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره. كما أشار إلى أن التخصيصات المرصودة لوزارة الدفاع في ميزانية ذلك العام لم تكن كافية لتغطية احتياجات الجيش ومتطلبات تطويره^(٢).

صدر قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٢٧، وبلغت نفقاتها الإجمالية ٥٧,٠٧٨,٥٢٨ روبية، وقد خُصص الباب السابع منها لوزارة الدفاع بمبلغ إجمالي قدره ١٥,٠٠٠,٠٠٠ روبية^(٣)، وفقد تضمن القسم الأول ديوان الوزارة، إذ شهد الفصل ٥٤ الخاص بالرواتب زيادةً مقدارها ٣٤٤٠١ روبية، ويعود ذلك إلى استحداث وظائف جديدة، ومنح العلاوات المستحقة للضباط البريطانيين، فضلاً عن زيادة رواتب الضباط الذين رُفعت درجاتهم، أما الفصل ٥٥ الخاص بالمخصصات والخدمات، فقد ارتفعت مخصصاته بمقدار ٧٧١٥٠ روبية عن سنة ١٩٢٦، نتيجة زيادة نفقات السفر والنقل بمبلغ ٦٠٠٠ روبية بسبب عدم كفاية التخصيصات السابقة، ولا سيما ما يتعلق بسفر الضباط البريطانيين لأغراض التفتيش، فضلاً عن تخصيص مبالغ لإجازاتهم وفقاً لشروط عقودهم، كما تضمنت الزيادة مبلغ ١٠٠٠٠ روبية خُصص لتوسيع برامج التدريب واستحداث بعض التشكيلات الجديدة وطباعة عدد من كتب التدريب المترجمة إلى اللغة العربية، ولا سيما تلك المتعلقة بضباط الرشاشات وغيرها من الصنوف العسكرية، كذلك شهد بند القرضية والاستثمارات الرسمية زيادةً مقدارها ٢٠٠٠ روبية لتغطية احتياجات مقر الجيش وشراء طابعة عربية، في حين ارتبطت بقية الزيادات بالتشكيلات العسكرية المستحدثة، أما القسم الثاني الخاص بالقوات المحاربة، فقد تضمن الفصل ٥٦ الخاص بالرواتب، إذ خفضت اللجنة المختصة مخصصاته بمقدار ٣٥,٠٠٠ روبية تمثل رواتب ثلاثة ضباط بريطانيين لم يُتخذ قرار بإدخالهم إلى الخدمة العسكرية بعد، ومع ذلك بقيت زيادة مقدارها ٤٩٥,١٤٩ روبية ناجمة عن استحداث تشكيلات جديدة ومنح العلاوات المستحقة للموظفين البريطانيين، وفي الفصل ٥٧ الخاص بالمخصصات والخدمات، ارتفعت مخصصات

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة العاشرة، ص ١٠٠٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠١٢.

(٣) م. م. ن، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع الاعتيادي ١٩٢٦، بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٢٧، ص ٣١.

السفر والنقل بمقدار ٧٣,١٧٠ روبية مقارنة بسنة ١٩٢٦، ويُعزى ذلك إلى عدم كفاية تخصيصات السنة السابقة، واستحداث تشكيلات جديدة شملت الفوج السابع ومدرسة المدفعية ومدرسة الأسلحة الخفيفة، فضلاً عن تخصيص مبالغ لسفر الضباط البريطانيين إلى إنكلترا، وزيادة عدد أفراد البعثات من الضباط والتلاميذ الموفدين إلى إنكلترا لتلقي علوم الطيران وإلى الهند للاطلاع على الفنون العسكرية الحديثة^(١)، أما بقية الزيادات في مواد هذا الفصل فقد ارتبطت بالتشكيلات الجديدة وتوسيع برامج التدريب في مختلف الوحدات العسكرية، كما أُدرجت مخصصات خاصة بنقلات الجيش بالاتفاق مع وزارة المالية، وذلك لمواكبة التوسع في تشكيلات الجيش وحركة التنقلات العسكرية، فضلاً عن تعويض النقص الذي ظهر في تخصيصات السنة السابقة^(٢).

تضمن القسم الثالث من موازنة وزارة الدفاع الفصل ٥٨، المتعلق بالمصروفات المتنوعة، إذ اشتمل على نفقات لوازم الجيش، وسُجلت فيه زيادة تُعزى إلى التوسع المزمع في تشكيلات الجيش، فضلاً عن استبدال المعدات والتجهيزات المستهلكة بأخرى حديثة، إلى جانب تزويد مدرسة المدفعية وتشكيلات سرايا الاستحكام بالأسلحة والعتاد اللازم، أما الفصل ٦٠ من القسم نفسه، فقد أوصت اللجنة بزيادة الاهتمام بالأبنية العسكرية مقارنةً بما هو معمول به، بما يضمن توفير الثكنات الملائمة والمجهزة بوسائل الصحة والسلامة، وبلغت النفقات الفعلية لسنة ١٩٢٧ مقدار ١٥,٠٠٠,٠٠٠ روبية، فيما قُدرت كلفة الجندي الواحد في الجيش العراقي بنحو ١٦٠٠ روبية سنوياً، بما يشمل العتاد والأسلحة ورواتب الضباط والنفقات الإدارية، أن مخصصات الجيش في تلك السنة قد تجاوزت ربع الميزانية العامة، مما يعكس حجم الإنفاق العسكري قياساً بإجمالي النفقات العامة للدولة^(٣).

أسهمت التخصيصات المالية بشكل فاعل في تطوير الجيش العراقي وتوسيع تشكيلاته العسكرية، إذ مكنت من استحداث عدد من الوحدات والتشكيلات الجديدة، من بينها

(١) وافقت الحكومة البريطانية، استجابةً لإلحاح وزارة الدفاع العراقية، على تدريب ستة طلاب عراقيين في مجال الطيران، وهم: أكرم مشتاق، وموسى علي، وحافظ عزيز، ومحمد علي جواد، وناطق الطائي، ونميري يعقوب، وقد شكّل هؤلاء النواة الأولى لتأسيس القوة الجوية العراقية. وفي السياق ذاته، وافقت كذلك على تدريب ستة عشر عاملاً في مجال إقامة الطائرات وصيانتها داخل معسكر القوة الجوية في الرشيد، بهدف إعداد كوادر فنية متخصصة لدعم هذا الصنف العسكري الناشئ. للمزيد ينظر: نسرین نعمه عبد الأمير الحساوي، حركة البعثات العلمية العراقية في العهد الملكي ١٩٢٢-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة كربلاء، ٢٠٢٤، ص ١٠٣.

(٢) م. م. ن، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع الاعتيادي ١٩٢٦، بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٢٧، ص ٣٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٥.

فوج المشاة السابع، وبطرية الصحراء الثانية، فضلاً عن تأسيس مدرسة المدفعية ومستودعها، ومدرسة الأسلحة الخفيفة، ومدرسة المخابرة، ومدرسة الأركان، وبانتهاء عام ١٩٢٧ ارتفع عدد أفراد الجيش إلى ٥٢٦ ضابطاً و ٩١٦٨ من المراتب، الأمر الذي عكس حجم التوسع الذي شهدته المؤسسة العسكرية خلال تلك المرحلة (١).

أخيراً، صدرت ميزانية السنة ١٩٢٧ المالية بتاريخ ٢٠ أيار ١٩٢٧، بعد أن صودق على تخصيصات مؤقتة لمدة شهرين فقط، وبلغ مجموع الواردات ٥٩٠،٩٧ لك، في حين بلغت المصروفات ٥٥٣،٢٢ لك، أما المصروفات الحقيقية لوزارة الدفاع العراقية فقد بلغت ١٤٧،٢١ لك، وعند النظر إلى خلاصة مصروفات وزارة الدفاع، فقد بلغت التخمينات ١٤،٨٧٥،٥١٠، بينما بلغت المصروفات الفعلية ١٤٧٢٠،٨٠١، في حين سجلت التوفيرات مقدار ١٥٤،٧٠٩، ويُعزى ذلك إلى عدم بلوغ الوحدات العسكرية العدد المقرر، فضلاً عن تحقق وفورات في أسعار أرزاق الجيش التي تبين أنها أقل مما كان متوقعاً، إضافة إلى عدم تنفيذ منهاج التدريب بصورة كاملة، وكذلك تحقيق اقتصاد في قسم المصروفات المتنوعة بعد التنقيح الذي أُجري على اعتماداتها (٢)، وفي ما يلي جدول رقم (٧) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٢٧ (٣).

النسبة بالمائة	المجموع بالروبية	وزارة الدفاع
٤.٨٤ %	٧٢٦,٧٩١	القسم الاول: ديوان الوزارة
٧١.٥٦ %	١٠,٧٣٤,٢٠٩	القسم الثاني: القوات المحاربة
٢٣.٥٩ %	٣,٥٣٩,٠٠٠	القسم الثالث: مصروفات متنوعة
٢٦.٢ %	١٥,٠٠٠,٠٠٠	مجموع الباب السابع

نستنتج مما سبق أن وزارة الدفاع حظيت بتخصيصات مرتفعة بلغت ١٥,٠٠٠,٠٠٠ روبية، أي بنسبة ٢٦.٢ % من إجمالي الموازنة العامة لسنة ١٩٢٧، مما يعكس استمرار أولوية الإنفاق العسكري

(١) رجاء حسني حسين الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ، ص ٤٦ ؛ رجاء حسني حسين الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور تشكيلاته خلال مرحلة الانتداب ص ١٣٤ .

(٢) د. ك. و. وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية للسنة ١٩٢٧، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٢٨، ص ١٠.

(٣) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: د. ك. و. وزارة المالية مديرية الميزانية العامة، الدولة العراقية لسنة ١٩٢٧، ص ١٧ ؛ د. ك. و. وزارة المالية ، دائرة المحاسبات العمومية ، حسابات الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٧ المالية، ص ٢٢؛ م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة العاشرة ، ص ١١٢-١١٤ (ينظر ملحق رقم ٥).

في المالية العراقية، وقد تركزت النسبة الأكبر من موازنة الوزارة في القوات المحاربة بنسبة ٧١.٥٦٪، تلتها المصروفات المتنوعة بنسبة ٢٣.٥٩٪، في حين بلغت حصة ديوان الوزارة ٤.٨٤٪، ويشير هذا التوزيع إلى أن الأولوية كانت موجهة نحو القوات المحاربة وتوسيع تشكيلات الجيش وتسليحه وتدريبه، الأمر الذي أسهم في تطوير المؤسسة العسكرية واستحداث عدد من الوحدات ، كما يؤكد استمرار ارتفاع الإنفاق العسكري رغم الانتقادات النيابية بشأن تأثيره في الإنفاق على القطاعات الخدمية والتنمية.

برزت في السنوات الأولى من العهد الملكي العراقي ظاهرة سياسية تمثلت في حلّ المجلس النيابي، وقد ارتبطت هذه الظاهرة بسياسة التدخل الحكومي في الانتخابات النيابية، حتى غدت سمة بارزة من سمات الحياة البرلمانية، ونهجاً اتبعته الوزارات المتعاقبة لضمان الحصول على أغلبية نيابية مواتية وإضعاف قوى المعارضة، واستناداً إلى الفقرة الثانية من المادة (٢٦) من القانون الأساسي العراقي، صدرت الإرادة الملكية في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٨ بحل مجلس النواب والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة، بحجة عدم تحقق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إلا أن الدافع الحقيقي تمثل في افتقار الوزارة إلى أغلبية نيابية تساندها داخل المجلس، الأمر الذي دفعها إلى السعي لتأمين فوز مرشحها في الانتخابات^(١).

في كانون الثاني ١٩٢٨ أصدرت وزارة الداخلية التعليمات الخاصة بإجراء الانتخابات، وشهدت العملية الانتخابية مظاهر متعددة من الترغيب والترهيب بهدف ضمان نجاح المرشحين المؤيدين للحكومة ، كما وُجّهت في ٢٢ كانون الثاني تعليمات إلى متصرفي الألوية للاستعداد للانتخابات، الأمر الذي أثار العديد من الشكاوى بشأن تدخل السلطات الإدارية في سير العملية الانتخابية^(٢)، ونظمت قوى المعارضة تظاهرات احتجاجية شارك فيها عدد من طلبة المدارس للتأثير في مجريات الانتخابات، إلا أنها قوبلت بإجراءات قمعية من قبل الشرطة، وأسفرت نتائج الانتخابات عن فوز حزب التقدم، الموالي للحكومة، بـ ٦٦ مقعداً من أصل ٨٨ مقعداً، في حين حصلت المعارضة على ١٠ مقاعد، ونال المستقلون ١٢ مقعداً، وفي ٩ أيار ١٩٢٨ جرى انتخاب أعضاء مجلس النواب الجديد، الذي ضم ٣٦ نائباً من أعضاء المجلس

(١) عبد المجيد كامل عبد اللطيف ، حوليات العراق في العهد الملكي، ص ٤٤ .

(٢) محمد مضفر الادهمي، تأسيس النظام الملكي، ص ٢٥٨.

السابق، كما حصل شيوخ العشائر على ١٦ مقعداً، والأكراد على ١٣ مقعداً، والمسيحيون على ٤ مقاعد، واليهود على ٤ مقاعد، وفي ١٣ أيار من العام نفسه صدرت الإرادة الملكية بدعوة مجلس النواب إلى عقد اجتماع غير اعتيادي، فافتتح المجلس أعماله وفق المراسيم والإجراءات الدستورية المتبعة^(١).

منذ ذلك الحين دخل مشروع قانون الموازنة العامة في فترة من التعطيل، انتهت بانعقاد الدورة الانتخابية الثانية في ١٩ أيار ١٩٢٨، أي بعد مرور نحو أربعة أشهر على تشكيل وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة، التي نصّ منهاجها على ضرورة إقرار قانون الموازنة، وبسبب تأخر إقرار الموازنة، رُصد مبلغ مقداره ٩,٦٧٣,١٠٠ روبية على حساب ميزانية سنة ١٩٢٨ لتغطية نفقات الدولة لشهري أيار وحزيران، وقد خُصص لوزارة الدفاع مبلغ ٣٧٥,٠٠٠ روبية^(٢)، كما رُصد مبلغ آخر مقداره ٥,١٣٤,٨١١ روبية على حساب ميزانية سنة ١٩٢٨ لتغطية نفقات الدولة لشهر تموز، وخُصص منه ١,٢١٤,٠٠٠ روبية لنفقات الدفاع^(٣)، وفي السياق نفسه، رُصد مبلغ مقداره ٥,٠٩٥,٠٧٤ روبية على حساب ميزانية سنة ١٩٢٨ لتغطية نفقات شهر آب ١٩٢٨، وبعد التدقيق تبين أن حاجة الشرطة بلغت ٧ لك بدلاً من ٨ لك، ليصبح المجموع ٤,٩٩٥,٠٧٤ روبية، فيما خُصص لوزارة الدفاع ١,١٩٠,٠٠٠ روبية، وتمت الموافقة على اللائحة بإجماع الآراء^(٤). وتشير هذه المعطيات إلى أن تأخر إقرار قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٢٨ أدى إلى لجوء الحكومة إلى اعتماد تخصيصات مالية مؤقتة لضمان استمرار عمل مؤسسات الدولة وتغطية نفقاتها الجارية.

في ١٨ آب عام ١٩٢٨ قدم وزير المالية يوسف غنيمه إلى المجلس النيابي تقريراً مفصلاً بشأن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٢٨^(٥)، والتي قُدرت فيها المصروفات بمبلغ ٥٧,٤٩٨,٥٧٧ روبية

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٢، ط ٧، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٨٨، ص ١٥٥؛ محمد مضر الادهمي، تأسيس النظام الملكي، ص ٢٥٩.

(٢) م.م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٢٨، الجلسة الثانية، بتاريخ ٣١ اذار ١٩٢٨، ص ١٢.

(٣) م.م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٢٨، الجلسة الثانية عشر، بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٢٨، ص ٥٧٦.

(٤) م.م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٢٨، الجلسة الحادية والعشرون، بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٢٨، ص ٤٨٢.

(٥) علي رياض كوير، المصدر السابق، ص ٧٢٧.

والمدخلات بمبلغ ٥٧,٥٠١,٤٧٠ روبية، وقد درست اللجنة المالية اللائحة وأوصت بإعادة النظر في بعض التقديرات المالية، سواء من حيث المخصصات أو تقديرات الإيرادات، وبناءً على ذلك، أُجريت تعديلات على اللائحة، فارتفعت المصروفات إلى ٥٧,٩٥٧,٥٧٧ روبية، والمدخلات إلى ٥٧,٩٦٥,٤٧٠ روبية في الصيغة النهائية للميزانية العامة لسنة ١٩٢٨^(١).

خلال مناقشة المجلس لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٢٨، اعتلى جعفر أبو التمن منصة الخطابة، وألقى خطاباً تناول فيه تكرار الغزوات النجدية على الأراضي العراقية، منتقداً أداء الوزارة وما وصفه بضعف الجاهزية العسكرية، وتطرق النائب إلى التخصيصات المرصودة لوزارة الدفاع والبالغة ١٤,٢٥٠,٠٠٠ روبية، مشيراً إلى ما تمتلكه الوزارة من دوائر واسعة وتجهيزات وآلات فنية وغير فنية، فضلاً عن الموجودات المخزونة في المستودعات، وكتائب الخيالة، وقوات المدفعية، وأفواج المشاة، وعدد كبير من الضباط والمدربين، غير أنه تساءل عن الجدوى الفعلية لهذا الجيش في ظل عدم قدرته على التصدي للهجمات المتكررة التي تشنها قوات الإخوان على القرى العراقية، وما يرافقها من عمليات نهب وقتل للمدنيين الأبرياء^(٢).

فيما يخص وزارة الدفاع، نقل النائب عن وزير المالية يوسف غنيمه قوله إنه لم يتمكن من تقديم ميزانية الدفاع بالشكل الكامل، مبرراً ذلك بعبارة مفادها "أن حالة البلاد حرجية وضيقة"، كما أشار إلى أن مشروع ميزانية الدفاع بلغ ١٤٤ لك و ٥٠ ألف روبية، متسائلاً عن الأساس الذي اعتمد في إعداد هذه التقديرات، لاسيما وأنها تمثل ما يقارب ربع ميزانية الدولة، وأعرب عن استغرابه من التصريحات التي تفيد بعدم قدرة الجيش على حفظ كرامة البلاد، في الوقت الذي تُطلب فيه المصادقة على هذه الاعتمادات المالية، وطالب المجلس بعدم إقرار ميزانية الدفاع ما لم تُبين التعديلات المرتبطة بالاتفاقيات العسكرية، وتحمل الحكومة لمسؤولياتها في الدفاع عن البلاد، مؤكداً أن القانون الأساسي يمنح المجلس صلاحية رفض الميزانية أو تعديلها^(٣).

(١) م.م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير اعتيادي سنة ١٩٢٨، الجلسة الثامنة والعشرون، بتاريخ ١٨ اب سنة ١٩٢٨، ص ٦٥١.

(٢) كاظم جواد احمد، دور نواب بغداد في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٣٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص ١٥٤.

(٣) م.م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير اعتيادي سنة ١٩٢٨، الجلسة الثامنة والعشرون، ص ٦٥٤.

بسبب تأخر إقرار الموازنة، اضطر المجلس النيابي إلى الموافقة على رصد مبلغ مقداره ٤٩٦١٣٢٧ روبية على حساب ميزانية سنة ١٩٢٨ لتغطية نفقات الدولة لشهر أيلول، وقد خُصص لوزارة الدفاع مبلغ ١١٨٢٥٠٠ روبية (١).

من جانب آخر، استمر المجلس في مناقشة أبواب الموازنة والتصويت عليها، حيث جرت مناقشة ميزانية وزارة الدفاع لسنة ١٩٢٨، وفي هذا السياق، اعترض النائب ناجي السويدي على حجم المخصصات المرصودة، مبيناً أن قوام الجيش آنذاك يبلغ نحو ٩٨٧٦ جندياً من الضباط والمراتب وأفراد الجيش العامة، في حين يرى أن المخصصات المقررة تتجاوز احتياجات هذا الحجم من القوات، وأوضح أن توزيع القوة العسكرية يشير إلى وجود نحو ٥٠٠٠ فرد في الثكنات و ١٠٠٠ في المستودعات، ليكون مجموع القوات المحاربة قرابة ٦٠٠٠ فرد، يضاف إليهم نحو ٣٠٠٠ من المستخدمين في الخدمات والمستشفيات وغيرها، فضلاً عن ما يقارب ٧٠٠ من الضباط وأمرأ وأركان الجيش، وبناءً على ذلك، اعتبر أن ما أدرج في هذا الباب من اعتمادات مالية يفوق الحاجة الفعلية للجيش قياساً بمتطلبات البلاد (٢).

أما وزير الدفاع نوري السعيد، فقد ردّ على الانتقادات الموجهة إلى موازنة الجيش، مبيناً أن إجمالي الميزانية لسنة ١٩٢٨ يبلغ ١٤٤ لك ونصف لك من الروبيات، وتشمل زيادات قدرها ٩ لك مقدمة من الحكومة البريطانية تُصرف في معظمها على الضباط البريطانيين، وأوضح أنه في حال استبعاد هذه المبالغ فإن المتبقي من الميزانية يبلغ نحو ١٣٥ لك، كما تُستقطع خمسة الكاك للرسوم الكمركية، وهو ما قد يُفهم على أنه زيادة في بعض بنود النفقات، وأضاف أن أي جيش في العالم لا يُلزم بدفع رسوم كمركية على المدافع والقنابل والذخائر والتجهيزات واللوازم، مشيراً إلى أنه في حال استبعاد هذه الرسوم ينخفض المبلغ إلى نحو ١٣٠ لك، كما أوضح أنه في حال تطبيق نظام الخدمة العامة يمكن أن تنخفض النفقات بما لا يقل عن ٢٠ لك، وبين كذلك أن الجيش يخصص سنوياً ما يقارب ٦٠ لك لشراء الملابس والعتاد والذخائر، وأن عمليات التوريد مقيدة بجهة واحدة، الأمر الذي يحدّ من إمكانية الحصول على أسعار أقل من أسواق أخرى (٣).

(١) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٢٨، الجلسة الرابعة والثلاثون، بتاريخ ٢٩ اب ١٩٢٨، ص ٤٠٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤١٠.

عقب النائب جعفر أبو التمن على موازنة وزارة الدفاع، مبيناً أن حجم التخصيصات المرصودة للجيش لا يتناسب مع قوته الفعلية وقدراته العسكرية، وأشار إلى أن عدد الجنود المقاتلين بلغ ٤٨٩ ضابطاً غير ضباط الصف، في حين تضم المؤسسة العسكرية أعداداً كبيرة من المنتسبين غير المقاتلين تتراوح الفين، منهم ٣٤٠ ضابطاً، عدا ضباط الصف الصغار، كما لفت الانتباه إلى أن الجيش يضم ٦٤ ضابطاً بريطانياً كانت الحكومة تتحمل دفع رواتبهم التي تراوحت بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ روبية، ورأى أبو التمن أن هذه الأرقام تعكس تضخماً في النفقات العسكرية مقارنة بحجم القوة القتالية الحقيقية للجيش، الأمر الذي أثار تساؤلات بشأن كفاءة إدارة الموارد المالية المخصصة لوزارة الدفاع ومدى انعكاسها على تعزيز القدرة الدفاعية للبلاد، وانتهى إلى أن هذا الواقع دفع العديد من أعضاء المجلس إلى التشكيك في مقدرة الجيش على الاضطلاع بواجباته الدفاعية بالقدر الذي يتناسب مع حجم الأموال المخصصة له (١).

خلال الجلسة المنعقدة في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٩، انتقد النائب رضا الشبيبي (٢) إضافة مبالغ إلى موازنة سنة ١٩٢٨ لتغطية نفقات المحافظة على الأمن في الحدود الغربية والجنوبية، مشيراً إلى أن تلك التخصيصات المالية لم تحقق النتائج المرجوة منها، إذ استمرت الغزوات الحدودية على الرغم من الأموال التي أنفقت لهذا الغرض، ورأى أن استمرار هذه الاعتداءات أدى إلى زعزعة شعور العشائر بالأمن والطمأنينة، ولا سيما العشائر التي كانت ترتاد المراعي الواقعة في تلك المناطق، واستشهد الشبيبي بتعرض الحدود العراقية الغربية والجنوبية لعدد من الغزوات خلال شهر واحد، كان آخرها الهجوم الذي وقع في ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٩، وأسفر عن مقتل عدد من أبناء العشائر العراقية ونهب كميات من الأموال والممتلكات، وفي معرض الرد على هذه الانتقادات، أوضح النائب ناجي السويدي أن اللجنة النيابية المختصة كانت على قناعة تامة بضرورة المبالغ المطلوبة، استناداً إلى المبررات والإيضاحات التي قدمتها الجهات المعنية، وأضاف أن اللجنة لا تمانع في إعادة النظر في تلك التخصيصات إذا ما توفرت مبررات موضوعية تتعلق بزيادة النفقات أو تخفيضها، مؤكداً استعدادها لإعادة دراسة الموضوع وتمحيصه بصورة شاملة عند الحاجة، وعقب المناقشات، أوصت اللجنة بفتح فصل خاص في موازنة

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٢٨، الجلسة التاسعة والثلاثون، بتاريخ ٦ ايلول سنة ١٩٢٨، ص ٩٥٠.

(٢) رضا الشبيبي (١٨٨٩-١٩٦٥) هو محمد رضا بن جواد ولد في النجف الأشرف وتعلم علوم اللغة العربية وله بحوث سياسية وأدبية، تولى عدة مناصب في الدولة العراقية وانتخب رئيساً لمجلس الاعيان ١٩٣٥، ورئيساً لمجلس النواب ١٩٤٤، وكان عضواً لمجلس النواب لعدة دورات انتخابية. للمزيد ينظر: مذكرات الشيخ محمد رضا الشبيبي ورحلاته، تقديم كامل سليمان الحيدري، الرافدين، ٢٠١١، ص ١٣-١٩.

السنة المالية ١٩٢٨ تحت (عنوان نفقات الدفاع عن الحدود) ضمن الباب التاسع الخاص بوزارة الدفاع، ورصد مبلغ قدره ٤٤٦٠٠٠ روبية لهذا الغرض، وبعد تلاوة المادة جرى التصويت عليها وحظيت بموافقة المجلس^(١).

وفي سياق انتقاده لآلية إدارة الأموال المخصصة لوزارة الدفاع ومتابعة أوجه إنفاقها، تطرق النائب محمود رامز إلى قضية الكابتن براش E.L.Bras^(٢)، مستنداً إلى ما ورد في التقارير المالية والتحقيقية المتعلقة بأدائه، إذ قال: "إن وزير المالية قال إن ذلك الرجل لم يقم بواجبه، فإذا كان رجل بريطاني مستخدماً في الوزارة، وحسب الكشوفات المعطاة تبين أنه لم يقم بواجبه، فمن أين بعد ذلك يقوم الوزير ويعطي تقريراً ويقول: قام بواجبه؟ فإذا قال ذلك وزير الدفاع، فأنا آسف جداً، قلت إن هذا الرجل لو لم يأخذ الخمسين ألف روبية لما قُطعت من العتاد، فهذا الرجل الذي وافق الأجنبي وساعده، وهذه المساعدة هي حرام ثم حرام، نجد الارتباك ظاهراً عليه، إذ ننتظر إلى الحوادث التي حوّلها هذا الرجل والصرفيات التي صرفها، فنجد الارتباك فيها، وإن مراقب الحسابات العام بيّن في تقريره أن وزير الدفاع شكّل مجلساً تحقيقياً، وحاكم الرجل، واتهمه بالإهمال، وطرده من الجيش، وقطع راتبه لمدة شهرين"^(٣).

في معرض رده على الانتقادات التي أثّرت بشأن قضية الكابتن براش، سعى وزير الدفاع نوري السعيد إلى توضيح جميع جوانب القضية أمام المجلس النيابي، مؤكداً ضرورة الإحاطة بكامل تفاصيلها

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الثالثة عشرة، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني لسنة ١٩٢٩، ص ٦١٦.

(٢) براش: ضابط بريطاني استخدم من جانب وزارة الدفاع العراقية منذ تشكيلها، وشغل فيها وظائف مهمة، منها كضابط حسابات، ومدير عينة، وسكرتير مالي لوزير الدفاع، وقد منحته الحكومة العراقية عقداً لمدة عشر سنوات، وعندما دقق المراقب العام لميزانية وزارة الدفاع في أعماله، وجد أن هناك مسائل تستوجب التحقيق، فشكّلت هيئة تحقيقية وحاكمت الرجل، وانتهت إلى عدم مسؤوليته، إلا أنها اتهمته بالإهمال، وبناءً على ذلك قرر مجلس الوزراء إنهاء خدمته باتفاق الآراء، ثم شكّلت هيئة نظامية للنظر في القضايا الخاصة، ولا سيما فيما يتعلق باستحقاق الموظف للرواتب المعينة له في العقد، وما إذا كان يستحق استرداد المبلغ الذي دفعه إلى صندوق التقاعد، وانتهت الهيئة إلى إعطائه جميع مستحقاته. للمزيد ينظر: سندس حسن علي، دور المستشارين البريطانيين في وزارتي الدفاع والمالية في العراق ١٩٢٠-١٩٣٢، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص ٢٣٩.

(٣) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الثالثة عشرة، ص ٦٥١-٦٥٤؛ سندس حسن علي، المصدر السابق، ص ٢٤٠.

وعدم الاقتصار على بعض جوانبها دون الأخرى^(١)، وأوضح أن التحقيق في القضية أُجري من خلال مجلس تحقيقي شُكِّل من ضباط بريطانيين، وأن نتائج التحقيق كشفت عدداً من المخالفات المتعلقة بالأموال المخصصة لشراء احتياجات الدوائر الحكومية، وبين السعيد أن الكابتن براش تسلم من الحكومة العراقية مبلغ ٨٤ ألف روبية لشراء مفروشات وتجهيزات لوزارة الدفاع، فضلاً عن مبالغ أخرى مخصصة لوزارة المالية، إلا أن مراجعة الحسابات أظهرت وجود نقص مالي قُدِّر بنحو ١٠ آلاف روبية من مخصصات وزارة الدفاع، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً داخل المجلس النيابي ودفع عدداً من النواب إلى المطالبة بمزيد من التدقيق في أوجه الإنفاق والإجراءات المتخذة بحق المسؤولين عن تلك المخالفات^(٢).

في الوقت نفسه، شهد الجيش العراقي خلال سنة ١٩٢٨ توسعاً ملحوظاً في تشكيلاته ووحداته العسكرية، في إطار مساعي الحكومة إلى تطوير المؤسسة العسكرية وتعزيز قدراتها التنظيمية والفنية، فقد جرى استحداث سرية الرشاشات الآلية، ووحدة المخابرة، وسرية النقلية الآلية، ومدرسة الأعوان، فضلاً عن إنشاء فرع للانضباط العسكري في مدينة السماوة، وهو ما عكس توجه الدولة نحو تعزيز البنية التنظيمية للجيش ورفع مستوى جاهزيته لأداء مهامه العسكرية والأمنية^(٣).

من الجدير بالذكر أن الميزانية العامة صدرت بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٢٨، وذلك بعد المصادقة على أربع ميزانيات وقتية، وقد بلغ مجموع واردات السنة ٥٩٤،٤٤ لك، في حين بلغت المصروفات الاعتيادية ٥٨٦،١٧ لك، وبذلك تحققت فصلة مالية مقدارها ٨،٢٧ لك، أما فيما يتعلق بوزارة الدفاع العراقية، فقد بلغت تخمينات موازنتها ١٤،٠٤٢،٤٥٢ روبية، في حين بلغت المصروفات الفعلية ١٤،٠٤٢،٤٥٢، الأمر الذي يعكس وجود فرق بين المبالغ المقدرة والنفقات التي أنفقت فعلياً خلال السنة المالية^(٤)، وفيما يلي جدول رقم (٨) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٢٨^(٥).

(١) د.ك. و، تقرير مراقب الحساب العام، عن تدقيق حسابات وزارة الدفاع ١٩٢٥-١٩٢٦، مطبعة الحكومة، ١٩٢٨، ص ٤.

(٢) م.م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الثامنة والأربعون، بتاريخ ٢٩ ايار سنة ١٩٢٩، ص ٦٥٥.

(٣) وزارة الدفاع، تاريخ القوات المسلحة، ج ٢، ص ١٨٦.

(٤) د.ك. و، وزارة المالية، دائرة الحسابات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٢٨ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ص ٣.

(٥) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: د.ك. و، وزارة المالية، دائرة الحسابات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٢٨ المالية، ص ٢٢ (ينظر ملحق رقم ٦).

وزارة الدفاع	المجموع بالروبية	النسبة بالمائة
القسم الاول: ديوان الوزارة	٦٥٧,٠٥٦	% ٤.٥٤
القسم الثاني: القوات المحاربة	٩,٩٩٢,٨٣٨	% ٦٩.١٨
القسم الثالث: مصروفات متنوعة	٣,٧٩٤,٧٦٠	% ٢٦.٢٧
مجموع الباب التاسع	١٤,٤٤٤,٦٥٤	% ٢٥.١

في عهد وزارة توفيق السويدي^(١) الأولى ٢٨ نيسان ١٩٢٩ - ٢٥ آب ١٩٢٩ ، جرت مناقشات واسعة بشأن مشروع قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٢٩ ، والتي قُدرت تخميناتها المالية بـ ٥٨,٥٤٢,٠٨٤ روبية^(٢) وخلال مناقشة القسم الخاص بوزارة الدفاع، اعتلى النائب محمود رازم منبر الخطابة موجهاً انتقادات إلى الوزارة على خلفية ما اعتبره إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات هذه الوزارة، وأوضح أن مقارنة بنود الإنفاق في الوزارات المختلفة، ولا سيما ما يتعلق برواتب العناصر الأجنبية، تُظهر تضخماً في الكتلة المالية للرواتب، نتيجة إدراج رواتب الضباط البريطانيين العاملين في الجيش العراقي، الأمر الذي أسهم في زيادة الأعباء المالية على الوزارة، وأشار رازم إلى أن الاستعانة بالضباط البريطانيين كانت تهدف إلى تدريب الضباط العراقيين لفترة مؤقتة تمتد لثلاث سنوات، كان من المفترض بعدها إنهاء خدماتهم، إلا أن استمرارهم في الخدمة أسهم في تضخم النفقات، وفي هذا السياق، ذكر " إن فشل تطبيق الخطة الإجبارية للجيش لا يجيز للوزارة إجراء هذه التنزيلات، لان التخفيض في هذه الوزارة يجعل الدولة العراقية لا شأن لها بين الدول"^(٣).

كما أوضح ياسين الهاشمي أن أسباب التذمر داخل المجلس تعود إلى تباين واضح بين الرؤى العراقية والبريطانية بشأن سياسة الدفاع، إذ كانت السياسة البريطانية تميل إلى الإبقاء على قوات محدودة تقتصر على حفظ الأمن الداخلي، في حين اتجهت الآراء العراقية إلى ضرورة امتلاك قوة عسكرية أكثر فاعلية لمواجهة الأخطار الخارجية، ومن جانبه، بيّن النائب ناجي السويدي أن الأرقام المتعلقة بالموازنة خضعت لدراسة دقيقة من قبل اللجنة

(١) توفيق السويدي (١٨١٩-١٩٦٨) سياسي عراقي ولد في بغداد درس في كلية الحقوق في استانبول واكمل دراسة القانون في باريس، ومثل العراق في مؤتمر باريس ١٩١٣، استلم العديد من المناصب منها وزيراً للمعارف عام ١٩٢٧، ورئيساً للوزراء عام ١٩٢٩. للمزيد ينظر : زيد نافع الفهد، توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة البصرة، ١٩٩٠؛ توفيق السويدي ، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، ط ٣ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠١١، ص ١٥.

(٢) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الثالثة والخمسون ، بتاريخ ٤ حزيران ١٩٢٩، ص ٧٥٨.

(٣) علاء كاظم جاسم، المصدر السابق، ص ٦٣.

المختصة، التي تابعت أوجه الصرف والتغيرات التي طرأت عليها، وأشار إلى أن لجنة مشتركة، ضمت رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير المالية والمندوب السامي البريطاني، قد ناقشت حجم التخصيصات، حيث رأت اللجنة أن مبلغ ٦٠ لك روبية كافٍ، في حين كانت التقديرات البريطانية تشير إلى الحاجة إلى ١٣٠ لك، بينما قدر الجانب العراقي الحاجة بـ ٩٠ لك، واستقر القرار النهائي على ٦٠ لك روبية، وتم اعتماد هذا الأساس في إعداد الميزانية، مع الإشارة إلى أن عدد أفراد الجيش آنذاك لم يتجاوز ٤٤٤٨ جندياً، موزعين بين الضباط والعرفاء والخيالة والمشاة وغيرهم^(١).

كما أوضح السويدي أن مراجعة مفردات الميزانية تُظهر تغيرات في هيكل الجيش، إذ ارتفع عدد الجنود إلى ٥١٧٠، وضباط الصنف إلى ١١٢٠، والملحقين إلى ٢٦١٠، في حين ارتفع عدد الضباط من ٣٥٠ إلى نحو ٥٧٠ وفق بعض التقديرات، مع ازدياد القوة المقاتلة لتصل إلى ما يقارب ٧٠٠٠ إلى ٧٥٠٠ جندي، وأشار كذلك إلى أن الرواتب المخصصة لهذه التشكيلات ارتفعت من ٦٠ لك إلى ١٤٠ لك روبية، موزعة على مختلف الفئات، بما في ذلك الضباط البريطانيون والجنود والملحقون، مع تسجيل تفاوت واضح في بنود الإنفاق^(٢).

علّق النائب جعفر أبو التمن على هذه التقديرات، مشيراً إلى أن حجم القوة العسكرية وتشكيلاتها، في ضوء هذه التوسعات، لا يتناسب إلا مع جيوش الدول الكبرى ذات الإمكانيات الواسعة. وأكد أن كلفة الجندي الواحد في العراق تُقدّر بنحو ٢٩٠٠ روبية، مع الإشارة إلى وجود ٤٨ ضابطاً بريطانياً يتقاضون رواتب تقارب ٨ لك من الروبيات، في وقت تتناقص فيه المساعدات المالية المخصصة للجيش، كما أشار إلى ما ورد في الاتفاقية العسكرية بشأن عدد الكتائب، مبيناً أن تقديرات عامي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ كانت تشير إلى وجود ١١ كتيبة مشاة، وفي المقابل، برر وزير الدفاع أمين زكي^(٣) ذلك بأن الوزارة

(١) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الثالثة والخمسون، ص ٧٦٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٦٧.

(٣) أمين زكي (١٨٨٠-١٩٤٨) هو محمد أمين زكي بن عبد الرحمن محمد صادق ولد في السليمانية، تعلم في الكتائب وعندما بلغ الثانية عشر من العمر دخل المدرسة وبعد سنة واحد التحق بالمدرسة الرشيدية العسكرية، وفي عام ١٩٠٢ تخرج من المدرسة العسكرية في اسطنبول برتبة ملازم ثاني، أصبح وزيراً للدفاع في وزارة توفيق السويدي الأولى ٢٨ نيسان ١٩٢٩-٢٥ اب ١٩٢٩ وعلى الرغم من انه بقي في المنصب أربعة أشهر واسبوعاً واحداً الا انه اصطلح بمهمة بالمستوى المتوقع منه من حيث المتابعة والحرص الا ان الفترة القصيرة التي قضاها في المنصب كانت دون مستوى طموحاته بسبب

حديثه العهد بتولي مسؤولياتها، وأنها تعمل على مراجعة شاملة لمفاصل الموازنة العسكرية بهدف إدخال إصلاحات في التشكيلات والوحدات والتجهيزات. كما أوضح، في ردّه على ملاحظات النائب أبو التمن بشأن كلفة الجندي، أن الكلفة الفعلية للجندي العراقي لا تتجاوز في الوقت الحاضر ١٥٨٠ روبية، وفق ما ورد في تقرير الوزارة^(١).

تدخل رئيس الوزراء توفيق السويدي في أثناء المناقشات، مشيراً إلى أن كلفة الجندي تُقدّر بنحو ١٥٨٠ روبية كما ورد في بعض المداخلات، في حين استندت تقديرات أخرى إلى آلية توزيع إجمالي مخصصات وزارة الدفاع، والتي قُدرت بما يقارب ١٤٥ و ٤٠ ليرة، وعند تقسيمها على نحو ٥٠٠٠ جندي تظهر كلفة تقديرية تبلغ حوالي ٢٩٠٠ روبية للجندي الواحد، وهو ما عُدّ في سياق النقاش مؤشراً على تفاوت واضح في أسس الاحتساب المالي داخل المؤسسة العسكرية، وفي سياق الجدول حول حجم التشكيلات العسكرية والوجود البريطاني في الجيش، أوضح السويدي أن الاعتراضات على تقليص التشكيلات ارتبطت بضرورة إعادة تقييم حجم الكادر الأجنبي، ولا سيما الضباط البريطانيين العاملين في مواقع التدريب والإدارة، إذ رأى أن استمرار هذا العدد يتجاوز الحاجة الفعلية، وأكد أن الجيش يتكون من سبعة أفواج، وأن الحاجة العملية تقتضي وجود مدرب واحد لكل فوج فقط، أي ما مجموعه سبعة مدربين، في حين أن العدد القائم يتجاوز ذلك، مما يجعل الفائض غير مبرر من الناحية التنظيمية، كما أشار إلى أن مقر القيادة يضم ثلاثة عشر ضابطاً، في حين يمكن الاكتفاء بضابط واحد لتسيير المهام الأساسية، فضلاً عن وجود مستشارين في هيئة الأركان يمكن الاعتماد عليهم في تنظيم العمل العسكري ضمن إطار أكثر كفاءة، وبيّن كذلك أن بعض المهام الفنية والإدارية والصيانة يمكن أن تُدار بواسطة ضابط واحد، الأمر الذي يجعل بقاء أكثر من ضابط في هذه المواقع غير ضروري، ويستدعي إعادة النظر في هيكيلة التشكيلات العسكرية بما يحقق تقليص الفائض ويحد من الأعباء المالية على الدولة^(٢).

عند مناقشة الفصل ٦٥ الخاص بالرواتب، أشار النائب محمود رامز إلى أن القوات المحاربة، على محدودية عددها، تستنزف مبالغ كبيرة من خزينة الدولة، مرجعاً ذلك بالدرجة الأساس إلى ارتفاع رواتب العناصر الأجنبية العاملة ضمن الجيش، والتي وصفها بأنها تشكل عبئاً مالياً واضحاً على

قصر = عمر الوزارة. للمزيد ينظر: دارا جمال عصفور، محمد أمين زكي ودوره السياسي والإداري في العراق ١٩٢٤-١٩٤٨، مطبعة شيفان، السليمانية، ٢٠٠٨.

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الثالثة والخمسون، ص ٧٧٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٧٥.

الموازنة العامة، وبيّن أن التباين في تقدير كلفة الجندي الواحد بين ما ذهب إليه بعض النواب، إذ قُدّرت بنحو ٢٩٠٠ روبية، وبين ما ذكره وزير الدفاع والذي قدرها بنحو ١٥٨٠ روبية، يعكس وجود مبالغة في تقدير النفقات الفعلية وتضارباً في أسس الاحتساب المالي^(١)، واستناداً إلى هذه الملاحظات وما رافقها من نقاشات داخل المجلس النيابي، جرى إعادة النظر في تقديرات الميزانية، الأمر الذي أفضى إلى اعتماد رقم إجمالي للموازنة قدره ٥٨٥٤٢٠٨٤ روبية^(٢).

أوضح أمين زكي الحاجة الملحة لوزارته إلى تخصيصات مالية تتعلق بالمباني والمنشآت العسكرية، مبيناً أن الوزارة تقدمت بطلب إدراج هذه الاعتمادات ضمن الموازنة استجابة لمتطلبات تنظيمية وإنشائية ضرورية، وبيّن أن هذه التخصيصات توزعت على ثلاثة محاور رئيسية، شملت إنشاء مباني جديدة، وترميم وإعادة تأهيل المباني القائمة، فضلاً عن توسيع ميادين ومرافق التدريب والرمي والتمارين العسكرية، بما ينسجم مع متطلبات التطوير الفني للجيش، وأكد أن الوزارة أخذت بنظر الاعتبار، عند إعداد مشروع الموازنة، جملة من الاحتياجات الميدانية، من بينها توفير مساكن مناسبة للخيالة، وتخصيص مواقع لوحدة المدفعية في الموصل، وإنشاء مستودعات للرقابة في العاصمة، إلى جانب تخصيص اعتمادات إضافية لأغراض التدريب، كما شملت هذه التخصيصات إنشاء مخازن للعتاد في منطقة الوشاش، بما يساهم في تعزيز البنية التحتية اللوجستية للجيش وتطوير قدراته الإدارية والقتالية^(٣).

أعلنت وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة (١٩٢٩-١٣ أيلول ١٩٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٩) في إطار منهاجها الحكومي تبنيها سياسة تهدف إلى إنهاء الدور البريطاني في إدارة شؤون الدفاع في العراق، والعمل على تفعيل قانون الدفاع الوطني بوصفه الأساس القانوني لبناء مؤسسة عسكرية وطنية مستقلة. غير أن هذا التوجه اصطدم بمعارضة بريطانية حادة، ترافقت مع ضغوط سياسية داخل مجلس النواب، الأمر الذي أسهم في تفاقم الأزمة السياسية وانتهى باستقالة السعدون، ثم انتحاره في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩، في ظل ظروف سياسية معقدة^(٤) وعقب ذلك، ومع نهاية عام ١٩٢٩، شهدت المؤسسة

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الثالثة والخمسون، ص ٧٧٦.

(٢) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الخامسة والخمسون، بتاريخ ٦ حزيران ١٩٢٩، ص ٨١٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨١٤.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٢، ص ٢٣٩؛ ايناس حمزة الجبلاوي، الموظفون البريطانيون في العراق خلال فترتي الاحتلال البريطاني والانتداب ١٩١٤-١٩٣٢، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، العدد ٧، ايار، ص ١٧.

العسكرية العراقية سلسلة من الإجراءات التنظيمية التي تمثلت بإلغاء لواء المدفعية الجبلية، فضلاً عن إنهاء عمل مقر أممية مستودعات المشاة، ضمن مسار إعادة هيكلة بعض التشكيلات وتقليصها، وبموجب هذه التغييرات، أصبح إجمالي قوام الجيش ٥٨٧ ضابطاً و ٩٨٦٤ من المراتب، في إشارة إلى إعادة ضبط الهيكل العسكري وتوزيع موارده البشرية^(١). ويُستدل من هذه التطورات أن الموقف البريطاني من تطوير الجيش العراقي كان ذا بعدٍ استراتيجي، هدف إلى إبقاء قدر من الاعتماد على القوات البريطانية، بما حدّ من استقلالية الجيش العراقي وأعاق تحوله إلى قوة عسكرية وطنية مكتملة القدرات، وفي ما يلي جدول رقم (٩) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٢٩^(٢).

وزارة الدفاع	المجموع بالروبية	النسبة بالمائة
القسم الاول: ديوان الوزارة	٨٥٠,٠٠٠	% ٦.٥٣
القسم الثاني: القوات المحاربة	٩,٤٣٧,٠٠٠	% ٧٢.٥٩
القسم الثالث: مصروفات متنوعة	٢,٧١٣,٠٠٠	% ٢٠.٨٦
مجموع الباب التاسع	١٣,٠٠٠,٠٠٠	% ٢٢.٢

يبدو إن الوقائع السياسية والمالية خلال المدة ١٩٢٨-١٩٢٩ تكشف عن ترسخ ظاهرة حلّ المجلس النيابي والتدخل الحكومي في الانتخابات بوصفها أداة منهجية لضمان الأغلبية البرلمانية وتمير السياسات الحكومية، ولا سيما المتعلقة بإقرار الموازنات العامة والتخصيصات العسكرية، وقد أسهم هذا النهج في إضعاف الدور الرقابي والتشريعي للمجلس النيابي، وتحويله في كثير من الأحيان إلى أداة شكلية للمصادقة على قرارات السلطة التنفيذية، كما أدّى عدم الاستقرار النيابي وتكرار حلّ المجالس إلى تعطيل إقرار قوانين الموازنة في مواعيدها الدستورية، الأمر الذي اضطر الحكومة إلى اللجوء المتكرر إلى الموازنات الوقتية، بما عكس ارتباكاً بنيوياً في الإدارة المالية للدولة، وأظهرت مناقشات النواب بشأن ميزانية وزارة الدفاع وجود فجوة واضحة بين حجم الإنفاق العسكري وكفاءة ، إذ تركز جانب كبير منه على الرواتب، ولا سيما رواتب الضباط البريطانيين، دون تحقيق مردود فعلي في حماية الحدود أو ردّ الاعتداءات الخارجية، ويُستدل من ذلك أن السياسة المالية والعسكرية خلال تلك المرحلة لم تُبنَ على أسس وطنية مستقلة أو تخطيط اقتصادي متوازن، بل خضعت إلى حدّ كبير لاعتبارات الانتداب

(١) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات المسلحة ، ج٢ ، ص ٢١٨.

(٢) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٢٩، قسم القانون، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٢٩، ص ١٦١؛ د. ك. و، وزارة المالية، دائرة الحسابات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٢٩، مطبعة دنكور، د.ت، ص ١٧.

البريطاني، مما أسهم في تضخم النفقات العسكرية على حساب الاستقرار السياسي والانتظام الدستوري والتنمية الاقتصادية للدولة العراقية .

ثالثاً: التخصيصات المالية للجيش العراقي أبان الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ - ١٩٣٣

وقعت الأزمة الاقتصادية العالمية في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٩ إثر انهيار سوق الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وسرعان ما امتدت آثارها إلى مختلف اقتصادات العالم، وتمثلت أبرز تداعياتها في تراجع حجم التجارة الدولية، وانخفاض مستويات الأسعار، وإغلاق عدد من المصانع، فضلاً عن تراجع النشاط الاقتصادي بصورة عامة، وبحكم ارتباط الاقتصاد العراقي بالأسواق العالمية، لم يكن بمنأى عن هذه الأزمة، إذ بدأت آثارها بالظهور تدريجياً منذ أواخر عام ١٩٢٩، وبرزت بصورة أوضح في السنوات اللاحقة، حيث واجهت البلاد ضغوطاً اقتصادية ومالية انعكست على السياسة المالية للدولة^(١).

خلال وزارة ناجي السويدي (١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ - ٢٣ آذار ١٩٣٠)، كُلف ياسين الهاشمي بتولي حقيبة وزارة المالية، ووجه إليه إعداد منهاج اقتصادي في ظل تزايد المؤشرات الأولى للأزمة الاقتصادية في البلاد، وقد تضمن هذا المنهاج جملة من الإجراءات الإصلاحية، تمثلت في ترشيد النفقات العامة، وتنقية الموازنة من المصروفات غير الضرورية، وتقليص أوجه الإنفاق المختلفة، إلى جانب اعتماد الكادر الوطني في الوظائف الحكومية والحد من الاعتماد على العناصر الأجنبية^(٢)، كما شمل البرنامج الاقتصادي توجهات تهدف إلى تنشيط الإنتاج المحلي وتطويره، وتشجيع النشاط الصناعي بمختلف الوسائل الممكنة، بما يسهم في خلق فرص عمل داخل البلاد وتعزيز مواردها الاقتصادية، غير أن هذا المنهاج لم يُكتب له التطبيق الفعلي على أرض الواقع، نتيجة ضعف الحكومة من جهة، واستمرار

(١) اثمار عبد الحسين مطلق الموسوي، الازمة الاقتصادية العالمية واثرها على الميزانية العامة للدولة العراقية، مجلة كلية التربية، جامعة ذي قار، المجلد ٩، العدد ٣، ٢٠١٣، ص ٢٠٦؛ بشرى عاشور، خلف عمار مصير، الاقتصاد العراقي بين ازمة الكساد ١٩٢٩-١٩٣٢ والازمة المالية العالمية الآثار والمعالجات، الجامعة المستنصرية، د.ت، ص ٣.

(٢) علي خليل احمد البياتي، الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٢-١٩٣٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٦٩؛ جريدة الفرات، العدد ١، ٧ آذار ١٩٣٠.

تأثير الهيمنة البريطانية على القرارين السياسي والاقتصادي من جهة أخرى، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تعثر تنفيذ الإصلاحات المطروحة وانتهاء الوزارة بتقديم استقالتها^(١).

استدعى الملك فيصل الأول نوري السعيد وأسند إليه منصب رئاسة الوزراء، حيث شكّل الوزارة الجديدة مع عدد من زملائه في ٢٣ آذار ١٩٣٠^(٢)، وقد تولت هذه الوزارة التوقيع على المعاهدة العراقية البريطانية في ٣٠ حزيران ١٩٣٠، بعد عرضها على البرلمان، إذ جرى التصويت عليها بأغلبية بلغت ٦٩ صوتاً من أصل ٨٨، وفي ١ تموز من السنة ذاتها صدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب، والشروع في إجراء انتخابات نيابية جديدة حُدد لها ١٠ تموز ١٩٣٠ موعداً للبدء، حيث أصدرت وزارة الداخلية تعليماتها إلى متصرفي الألوية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإجرائها على أن تُستكمل في ١٠ أيلول ١٩٣٠، وفي هذا السياق، بدأت قوى المعارضة في بغداد والألوية بالتكتل والاستعداد لخوض غمار المنافسة الانتخابية، في حين حُدد ٢٠ تشرين الأول ١٩٣٠ موعداً لانتخاب النواب، وتولى نوري السعيد منصب وزير الداخلية بالوكالة لإدارة العملية الانتخابية بصورة مباشرة، وفي ١ تشرين الثاني ١٩٣٠ افتتح المجلس النيابي الجديد، وألقى الملك فيصل خطاب العرش أمامه^(٣)، وفي ٢ تشرين الثاني قدم تقريراً مفصلاً إلى المجلس النيابي تناول فيه أسباب تفاقم الأزمة الاقتصادية في العراق، ولمعالجة آثار هذه الأزمة، عُقد اجتماع في رئاسة الوزراء انتهى إلى قرار يقضي بإلغاء وزارتي الزراعة والري، وتخويل وزير الأشغال والمواصلات بإدارة شؤونهما، ضمن توجه يهدف إلى تقليص النفقات وإعادة تنظيم الجهاز الإداري للدولة^(٤).

عند التحضير لموازنة عام ١٩٣٠، واجهت وزارة المالية عجزاً واضحاً في تغطية المصروفات العامة، في ظل التراجع الحاد في أسعار الحاصلات الزراعية وانخفاض قيم الاستيراد والتصدير، الأمر الذي انعكس سلباً على الوضع المالي للدولة وأدى إلى تعثر الميزانية^(٥)، وأمام ذلك الوضع، لجأت

(١) بشري عاشور، خلف عمار مصير، المصدر السابق، ص ٣؛ أثمار عبد الحسين مطلق الموسوي، الأزمة الاقتصادية وأثرها على الميزانية العامة للدولة العراقية، ص ٣٣.

(٢) جريدة الفرات، العدد ١٣، ٢٦ آذار ١٩٣٠.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٢، ط ٧، مطبعة الرافدين، لبنان، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٢٦؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٣، ط ٢، مطبعة العرفان، لبنان، صيدا، ١٩٥٣، ص ١٥.

(٤) اسماعيل نوري الربيعي، العراق والأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) قراءة وثائقية في تقارير الملك فيصل الأول، مجلة اتحاد الجامعات العربية، مجلد التاسع، ص ٢٢٤؛ فيان حسن احمد، تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ في المجتمع العراقي وأهم ما تناولته الصحف الوطنية عنها، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة المستنصرية، المجلد ٦، العدد ٤، ٢٠٢١، ص ٢٧٣.

(5) British Reports Submitted to the League of Nations on the Progress of the British Administration in Iraq in the years of the Mandate, 1930, p.16.

الحكومة العراقية إلى الاستعانة بلجنة هلتن-يونغ البريطانية لدراسة الحالة المالية وتقديم المعالجات المناسبة، حيث أوصت اللجنة بضرورة تقليص النفقات غير المنتجة، ولا سيما نفقات الجيش، إلى جانب زيادة رسوم الاستيراد ورفع ضريبة المواشي، فضلاً عن تقليص أعداد الموظفين وتخفيض الرواتب بنسبة ٢٥٪^(١)، ونتيجة لهذه الظروف والإجراءات المقترحة، تأخر إقرار قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٣٠، وجرى، استناداً إلى المادة ١٠٧ من القانون الأساسي، العمل بقانون الموازنة الوقتية لمدة شهرين (تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٣٠)، إذ رُصد مبلغ مقداره ٩٣٣٣٥٤٠ روبية لتغطية نفقات الدولة خلال تلك المدة، خُصص منها ١٩٨٦٠٠٠ روبية لوزارة الدفاع^(٢).

من الجدير بالذكر الإشارة إلى أن تلك الميزانية تضمنت تخصيصات مالية لدعم القوة الجوية العراقية، وهو ما يعكس اهتمام الدولة بتطوير ذلك الصنف من القوات ضمن المؤسسة العسكرية، ويمكن توضيح ذلك من خلال لائحة قانون الصرف الخاصة بسنة ١٩٣٠، كما وردت في القانون المعد من قبل اللجنة المالية، وجاء فيه: "مرسوم ٢٢ المؤرخ ٢٣ حزيران سنة ١٩٣٠، المتضمن تخصيص مبلغ لفصل ٦٥ أ الجديد الرواتب وفصل رقم ٦٦ الجديد المخصصات والخدمات وقسم ٣ نفقات القوة الجوية العراقية ونصه تمنح لسنة ١٩٣٠ المالية تخصيصات قدرها ٨٧٠٠٠ روبية إلى الفصل ٦٥ أ الجديد رواتب تحت قسم ٣ أ نفقات القوة الجوية العراقية من الباب التاسع وزارة الدفاع وتخصيصات قدرها ٣,٩٠٠,٠٠٠ روبية نفقات القوة الجوية العراقية"^(٣).

قدمت وزارة نوري السعيد مشروع الميزانية العامة، التي بلغت تخميناتها المالية ٥٣,٢٥٧,٨٣٠ روبية^(٤)، وقد أثارت موازنة وزارة الدفاع لسنة ١٩٣٠ نقاشات واسعة داخل مجلس النواب، ولا سيما فيما يتعلق بأوجه الإنفاق العسكري وإمكانية ترشيد النفقات دون الإضرار بكفاءة الجيش، وفي هذا السياق،

(١) مشتاق طالب حسن، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠١، ص ٢٨٨؛ ياسين طه ياسين، اثر الأزمة الاقتصادية العالمية بين عامي ١٩٢٩-١٩٣٣ على الحياة الاجتماعية في العراق، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد ٥٣، ٢٠١٠، ص ١٨٠؛ علي خليل احمد البياتي، المصدر السابق، ص ٧٠؛ جريدة الفرات، العدد ٣، ٩ آذار ١٩٣٠.

(٢) م.م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة الثانية، بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص ١٤.

(٣) م.م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة، الجلسة العشرون، بتاريخ ٢٩ كانون الاول ١٩٣٠، ص ١٠٣.

(٤) اثمار عبد الحسين مطلق الموسوي، موقف المجلس النيابي من الميزانية العامة، ص ٢٤٠.

انتقد النائب سليمان فتاح^(١) بعض بنود الصرف في وزارة الدفاع، معتبراً أن هناك تشكيلات ومرافق يمكن الاستغناء عن جزء منها أو تقليصها بما يحقق وفورات مالية يمكن توجيهها إلى الجوانب العسكرية الأكثر أهمية، إذ قال: "لا نحتاج إلا للخل وتنظيم بسيط، كان عندنا معامل العينية وفيها تشكيلات زائدة يمكن إنقاصها، ومع كثرة الخيالة يوجد مستودع للخيالة، وهذا زائد أيضاً، ولدينا مقياس للملابس، فعندما تعطي الحكومة للجنود ملابس تعطيها بإسراف، فضلاً عن إعطاء علاوات للمحافظة على الملابس، فالحكومة تعطي الجندي بدلتين شتويتين في السنتين، فلا أعتقد أن الجندي يمكن أن يمزقهما خلال هذه المدة، وعلاوة أربع ربيات للمحافظة على ملابسه، وهذا يكلف الحكومة سنوياً أكثر من لकिन ونصف لك ربية، وكذلك حُدد عمر البطانية بثلاث سنوات والبساط الأرضي، فإذا أُطيلت أعمارها تحصل وفرة غير قليلة، ويمكن التوفير في المواد الموجودة في المستودعات والاستغناء عن الخيول المستخدمة في المسابقات، ويمكن للحكومة من هذه الوفورات أن تشكل فرقة عسكرية بزيادة عدد أفرادها إلى التسعة، وتخصيص مقادير كافية للقيام بالمناورات وشراء العتاد الذي يتمكن الجيش بواسطته من الوصول إلى الكفاءة المطلوبة"^(٢).

من جانبه، أيد النائب ياسين الهاشمي ما طرحه النائب سليمان فتاح بشأن ضرورة إعادة النظر في أوجه الإنفاق العسكري، منتقداً ما عدّه مظاهر إسراف وتبذير في إدارة بعض التخصيصات المالية لوزارة الدفاع، وفي المقابل، أوضح وزير الدفاع جميل الراوي^(٣)، أن الوزارة كانت قد أوصت اللجنة المالية

(١) سليمان الفتاح (١٨٩١ - ١٩٦٠) هو سليمان بن الفتاح سليمان بن محمود ولد في بغداد درس في الكتاتيب ثم المدرسة الرشيدية العسكرية ، التحق بالكلية الحربية وتخرج ضابطاً في الجيش العثماني عام ١٩١١ ، اشترك في ثورة العشرين عدد الاحتلال البريطاني ابعده بعد ذلك الى جزيره فنجان، عاد الى العراق بعد تشكيل الدولة العراقية الحديثة واصبح ضابطاً في الجيش العراقي ،كان نائبا لعهده دورات الانتخابية توفي وهو في طريقه العراق في مؤتمر منطقة العمل الدولي. للمزيد ينظر: هيو زعيم نجم الدين، سليمان فتاح باشا دراسة بحياتهم ونشاطه العسكري والسياسي والاقتصادي رساله ماجستير) غير منشورة) كلية الآداب، جامعه كركوك ٢٠٢٤.

(٢) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة الثالثة والثلاثون ، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٣١، ص ٤١٩-٤٢٠؛ هيو زعيم نجم الدين ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .

(٣) جميل الراوي (١٨٩٢-١٩٥٠) ولد في بغداد وتخرج من المدرسة الحربية في إسطنبول ضابطاً في الجيش العثماني، عاد الى العراق عام ١٩٢٥ أصبح عضواً في مجلس النواب العراقي في الدورة الانتخابية الثانية والثالثة والسابعة وعين وزيراً للمواصلات و الأشغال في وزارة نوري السعيد الأولى ٢٣ اذار ١٩٣٠-١٩٣١ تشرين الأول ١٩٣١، تولى منصب وزير الدفاع في ٥ كانون الثاني ١٩٣١ وبقي في المنصب حتى ١٩ تشرين الأول ١٩٣١ وكان وزير العراق المفوض في عمان أيام حرب الجيش العراقي في فلسطين ١٩٤٨. للمزيد ينظر: خالد أحمد الجوال، موسوعة وزراء الدفاع في العراق من الاحتلال البريطاني إلى ما بعد الاحتلال الأمريكي، دار البيارق، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٩٢-٩٣.

بضرورة تعزيز قدرات الجيش بما يمكنه من حفظ الأمن الداخلي والاضطلاع مستقبلاً بمسؤولية الدفاع الخارجي، مؤكداً أن لجنة الدفاع النيابية تبنت هذا التوجه وسعت إلى تحقيقه من خلال إعادة تنظيم التشكيلات العسكرية، وأشار الراوي إلى أن اللجنة اقترحت إلغاء إحدى كتائب الخيالة خلال تلك السنة والاستعاضة عنها بوحدة مدرعة، فضلاً عن العمل على استكمال تنظيم الجيش ضمن إطار فرقة عسكرية متكاملة، على أن يُعاد النظر في استكمال تشكيلاتها بعد تطبيق نظام الدفاع الوطني، كما أوصت اللجنة بإلغاء مستودع الموصل ضمن الإجراءات الرامية إلى إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية وترشيد نفقاتها^(١)، وفي ضوء هذه التوصيات، أُلغيت دائرة ركائب الموصل، واستُحدث معمل سرية الرشاشات الآلية، في حين بلغ قوام الجيش ٥٦٩ ضابطاً و ٨٥٣٩ من المراتب، الأمر الذي يعكس استمرار مساعي الحكومة لتحقيق التوازن بين متطلبات التطوير العسكري والظروف المالية التي كانت تمر بها البلاد^(٢).

وفي سياق المناقشات ذاتها، شدد النائب معروف الرصافي على الأهمية الاستراتيجية للجيش في بناء الدولة وتعزيز استقلالها، مستشهداً بقول المتنبي: "أعلى الممالك ما يُبنى على الأمل"، معتبراً أن هذا المعنى ينسجم مع ضرورة الأخذ بمبدأ التجنيد الإجباري بوصفه وسيلة لتقوية الجيش وترسيخ دعائم الدولة، كما أكد أن نجاح المؤسسة العسكرية لا يقاس بحجم الإنفاق أو المظاهر الشكلية، وإنما بقدرتها على إعداد جنود يمتلكون الكفاءة والخبرة القتالية، داعياً إلى توجيه الجهود نحو التدريب العسكري الفعال والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة بما يضمن رفع مستوى الجاهزية القتالية للجيش^(٣).

نتيجة تعذر المصادقة على قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٣٠، أقرّ المجلس النيابي قانون الميزانية العامة الوقتية لشهر كانون الثاني ١٩٣١، ورُصد بموجبه مبلغ ٤٥٥٩٨١٠ روبية على حساب موازنة سنة ١٩٣٠ لتغطية نفقات الدولة خلال ذلك الشهر، فيما بلغت تخصيصات وزارة الدفاع ٩٨٧٠٠٠ روبية^(٤).

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة الثالثة والثلاثون، ص ٤٢٢.

(٤) وزارة الدفاع، تاريخ القوات المسلحة، ج ٢، ص ٢١٨؛ رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي، ص ٥٣.

(٣) عمار كريم جبار، دور نواب لواء العمارة في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٣٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٢، ص ٩٧.

(٤) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة العشرون، بتاريخ ٢٩ كانون الاول ١٩٣٠، ص ٢٣٧-٢٣٨.

من الجدير بالذكر إلى أن موازنة سنة ١٩٣٠ شهدت تأخيراً غير مسبوق في صدورها، إذ لم تُنشر الميزانية المالية إلا بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٣١، على الرغم من أن السنة المالية كانت قد بدأت من ١ نيسان ١٩٣٠ - ٣١ تشرين الأول ١٩٣٠، وخلال تلك المدة جرت النفقات على أساس موازنة السنة السابقة، استناداً إلى أحكام المادة ١٠٧ من القانون الأساسي، نتيجة حل مجلس النواب. أما المدة الواقعة بين ١ تشرين الثاني ١٩٣٠ و ٣١ كانون الثاني ١٩٣١، فقد أُديرت بموجب اعتمادات وقتية أقرت بقانون خاص، الأمر الذي جعل تلك الحالة سابقة في تاريخ المالية العراقية، إذ لم يسبق أن تأخر صدور الموازنة العامة إلى هذا الحد بعد مضي عشرة أشهر من العمل بالموازنات الوقتية ^(١)، وقد رافق إعداد موازنة سنة ١٩٣٠ عدد من التغييرات الإدارية والتنظيمية، كان أبرزها إلغاء وزارتي الري والزراعة وتوزيع مهامهما على وزارة الاقتصاد والمواصلات ^(٢)، فضلاً عن فصل دائرة الأملاك الأميرية عن وزارة الري والزراعة وإلحاقها بوزارة المالية، ودمج دائرتي التقاعد وضريبة الدخل بوزارة المالية مباشرة، كما فُصلت مدرسة الزراعة عن وزارة المعارف وأُلحقت بدائرة الزراعة قبل أن تُغلق نهائياً، وفيما يتعلق بوزارة الدفاع، استُحدثت فصول جديدة في ^(٣) شملت البعثة البريطانية العسكرية ^(٤) والقوة الجوية العراقية، في دلالة على تنامي الاهتمام بالتنظيم العسكري والتخصصات الحديثة داخل المؤسسة العسكرية، وفي إطار سياسة النقشف التي فرضتها الظروف الاقتصادية، تقرر تخفيض الرواتب اعتباراً من ١ تشرين الثاني ١٩٣٠ وفق نسب متفاوتة، إذ خُفضت الرواتب والمخصصات التي لا تتجاوز ١٠٠ روبية شهرياً بنسبة ٥٪، أما الرواتب التي تزيد على ١٠٠ روبية ولا تتجاوز ٢٠٠ روبية فقد خضعت لتخفيض بنسبة ٥٪. أما الرواتب الأولى و ٦٪ لما يزيد عليها، في حين خُفضت الرواتب التي تتجاوز ٢٠٠ روبية شهرياً بنسبة ٥٪ و ٦٪ و ٨٪ تبعاً لشرائحها المختلفة، وتكتسب موازنة سنة ١٩٣٠ أهمية خاصة لكونها أول موازنة تُعد بعد اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية، التي انعكست آثارها بصورة مباشرة على الاقتصاد العراقي، فقد

(١) د. ك. و، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٣٠ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٢، ص ١ .

(٢) جريدة الفرات ، العدد ٢٠ ، ٤ حزيران ١٩٣٠ .

(٣) د. ك. و، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٣٠ المالية، ص ١٦.

(٤) نصت المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٠ وملحقها العسكري على طلب الضباط البريطانيين للخدمة بصفة استشارية او مدربين في الجيش العراقي ، كما تضمن نظام وزارة الدفاع الصادر في ١١ تشرين الثاني ١٩٣٠ في المادة السابعة الخاصة بالضباط البريطانيين الذين تستخدمهم الحكومة العراقية والتي اطلقت عليهم اسم البعثة العسكرية البريطانية، ويرأس هذه البعثة مفقش عام ومستشار، ولم تمنح سلطة تنفيذية ، وكانت واجباتها استشارية وتفتيشية . للمزيد ينظر : وزارة الدفاع ، تاريخ القوات المسلحة ، ج ٢ ، ص ١٢٩ .

شهدت إيرادات الدولة ومواردها العامة تراجعاً كبيراً، إذ بلغ مجموع الواردات ٤٦٤،٥٧ لك، في حين بلغت المصروفات ٥١١،٥٨ لك، ليتحقق عجز مالي مقداره ٤٧،٠١ لك، وهو أول عجز تسجله المالية العراقية منذ سنة ١٩٢٣، ويُعزى هذا العجز إلى انخفاض الواردات الحقيقية مقارنة بالتخمينات المقررة، فضلاً عن عمليات الشطب التي طالت بعض الواردات المحصلة وغير المحصلة^(١).

أما فيما يتعلق بوزارة الدفاع، فقد بلغت المصروفات الحقيقية ١٠٤،٢٧ لك، في حين بلغت التخمينات ١٠٨،٤٣ لك، محققة وفاقاً مقداره ١٦،٢ لك، وقد تحقق التوفير في الفصل ٦٥ الخاص برواتب القوات المحاربة نتيجة بقاء ملاكات الجيش دون الأعداد المقررة، فضلاً عن تخفيض الرواتب لمدة خمسة أشهر، كما تحقق وفر آخر في الفصل ٦٦ الخاص بالمخصصات والخدمات للقوات المحاربة بسبب عدم تنفيذ المناورات العسكرية الواسعة التي كانت مقررة سابقاً، في حين نتج التوفير في الفصل ٦٧ الخاص بلوازم الحيوانات عن اتباع سياسة الاقتصاد في الإنفاق وتأجيل تجهيز بعض اللوازم والاحتياجات إلى سنة ١٩٣١^(٢)، يمكن القول أن العراق استفاد من سياسة هلتن من الناحية المالية على المدى القصير، إلا أن هذه الاستفادة كانت محدودة الأثر، إذ رافقتها أعباء اقتصادية واجتماعية حالت دون تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة أو حماية حقيقية للإنتاج الوطني^(٣)، وفي ما يلي جدول رقم (١٠) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٣٠^(٤).

وزارة الدفاع	المجموع بالروبية	النسبة بالمائة
القسم الاول: ديوان الوزارة	١,٢٥٤,٢٠٠	% ١١.٥٦
القسم الثاني: القوات المحاربة	٨,١٥٠,٠٤٥	% ٧٥.١٦
القسم الثالث: مصروفات متنوعة	١,٤٣٩,٠٠٠	% ١٣.٢٧
مجموع الباب التاسع	١٠,٨٤٣,٢٤٥	% ٢٠.٤

(١) د. ك. و، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٣٠ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٢، ص ١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢.

(3) Ernest Main, Iraq From Mandate to Independence, with an introduction by Lord Lloyd of Dolobran London: George Allen , Unwin Ltd., n.d., p.113.

(٤) الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على: م. م. ن.، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة الثالثة والثلاثون، ص ٤٢٣؛ د. ك. و، وزارة المالية، دائرة الحسابات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة المالية ١٩٣٠، ص ١٩ (ينظر ملحق رقم ٧).

يتضح من دراسة موازنة سنة ١٩٣٠ أن الأزمة الاقتصادية العالمية انعكست بوضوح على المالية العامة العراقية، إذ تراجعت الإيرادات وازدادت الضغوط على النفقات، مما دفع الحكومة إلى اتباع سياسة التقشف وتأخير إقرار الموازنة واللجوء إلى الاعتمادات الوقتية، وبلغت تخمينات وزارة الدفاع ١٠,٨٤٣,٢٤٥ روبية، أي ما نسبته ٢٠.٤٪ من إجمالي الموازنة العامة، بانخفاض عن سنة ١٩٢٩ التي بلغت فيها النسبة ٢٢.٢٪، ويعكس ذلك تأثر الإنفاق العسكري بالظروف المالية، مع سعي الحكومة إلى تحقيق الوفورات مع المحافظة على المتطلبات الأساسية للمؤسسة العسكرية.

قدمت حكومة نوري السعيد مشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٣١، التي بلغت تخميناتها المالية ٤٧,٥٧١,٩٨٠ روبية^(١)، وقد شهدت مناقشة موازنة وزارة الدفاع داخل المجلس النيابي انتقادات واضحة، إذ رأى النائب صالح جبر^(٢) أن حجم الإنفاق العسكري مرتفع ولا ينسجم مع الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، مؤكداً أن استمرار هذا الإنفاق بهذا المستوى لا يحقق مردوداً يتناسب مع حجم المبالغ المصروفة، وأشار إلى أن جزءاً من هذه الموارد كان الأجدر أن يُوجَّه نحو مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مثل العمران والصحة والتعليم، بما يسهم في تحسين الأوضاع العامة للبلاد، كما لفت إلى أن كلفة الجندي الواحد تعكس خللاً في هيكل الإنفاق العسكري، نتيجة تضخم النفقات مقارنة بحجم القوات الفعلية، وهو ما يستدعي إعادة النظر في أولويات الصرف العام وتحقيق توازن بين متطلبات الدفاع واحتياجات التنمية^(٣).

أيد النائب سعد صالح^(٤) ما ذهب إليه النائب صالح جبر في مداخلته، مشيراً إلى أن حجم الإنفاق العسكري في جميع الأحوال يُعدّ كبيراً جداً في بلد محدود الموارد مثل العراق، وكان من الأجدر توجيهه

(١) ائثار عبد الحسين مطلق الموسوي ، موقف المجلس النيابي من الميزانية العامة ، ص ٢٥١ .

(٢) صالح جبر (١٩٠٠-١٩٥٧) ولد في الناصرية وكان والده نجار، درس في المدرسة الرشيدية العثمانية ثم تركها وانظم الى المدرسة الجعفرية وتخرج من كلية الحقوق ١٩٢٥، استلم العديد في المملكة العراقية عمل وزيراً للمعارف ثم وزيراً للعدلية عام ١٩٣٦، ألف وزارته الوحيدة عام ١٩٤٨ ، توفي على كرسيه في جلسة مجلس الاعيان. للمزيد ينظر: فاطمه صادق عباس، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ٢٠٠٨ .

(٣) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة الخمسون، بتاريخ ٣٠ اذار ١٩٣١، ص ٧١١.

(٤) سعد صالح (١٨٩٤-١٩٤٩) هو سعد بن صالح بن جبر ولد في النجف الأشرف درس العلوم في معاهدها دخل كلية الحقوق وتخرج منها ١٩٢٥، انتخب نائباً عن لواء الديوانية لعدة دورات انتخابية كان اخرها الدورة النيابية الثالث عشر الا انه توفي خلالها. للمزيد ينظر: ستار جبار حسن الجابري ، سعد صالح ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧،

نحو مشاريع ذات مردود اقتصادي وتنموي، كما أعرب عن اعتقاده بأن فكرة الجيش منذ تأسيسه وحتى تلك المرحلة قد أسهمت في استنزاف موارد الدولة المالية، بحيث تحولت إلى عبء مستمر يحد من قدرة الحكومة على الاستثمار في مجالات العمران والتنمية، وأشار إلى أن جانباً كبيراً من هذه النفقات كان يُخصص لمعالجة الاضطرابات والحركات المسلحة في بعض مناطق الشمال، الأمر الذي يستلزم تجهيز الجيش باستمرار وصرف مبالغ كبيرة عليه بهدف احتواء تلك الأوضاع، وخلص إلى أن استمرار تخصيص مبالغ طائلة سنوياً للمؤسسة العسكرية لم يحقق، من وجهة نظره، الفائدة المرجوة مقارنة بما يمكن أن تحقّقه هذه الأموال في مشاريع التنمية الاقتصادية (١).

أكد النائب سليمان فتاح أهمية دعم الجيش باعتباره ضرورة وطنية، مشيراً إلى أن النفقات العسكرية، ولا سيما ما يتعلق بالتدريب، تُعدّ استثماراً أساسياً في بناء قوة قادرة على أداء مهامها، وفي الوقت نفسه، رأى أن مخصصات التدريب لا تزال غير كافية وتحتاج إلى زيادة لتعزيز كفاءة القوات المسلحة، وأشار إلى أن اعتمادات الجيش في السنة السابقة بلغت ١٠٩ لك روبية، لكنها انخفضت في هذه السنة بمقدار ٧ الكاك رغم توسع التشكيلات وزيادة عدد الطائرات، مع تنفيذ بعض إجراءات الترشيد في مختلف الفروع، وخلص إلى أنه لا يمكن المطالبة بتخفيض إضافي في النفقات في ظل تلك الظروف، نظراً لحاجة الجيش إلى مزيد من التطوير والتجهيز (٢).

أيد النائب إبراهيم يوسف (٣) جهود الإصلاح داخل الجيش، مشيداً بإجراءات الترشيد التي قام بها كبار الضباط ورئاسة الأركان ووزارة الدفاع، والتي أسهمت في تقليل النفقات والحد من مظاهر الإسراف. وأشار إلى أن من أبرز مجالات الإصلاح مسألة علف الخيول، موضحاً أن عددها يقارب ٦٠٠٠ حصان بين الجيش والشرطة، مع وجود فروق في كلفة الإنفاق عليها بين المؤسستين، وهو ما عُدّ من نقاط الترشيد التي ناقشتها اللجنة المالية، وأكد أهمية استمرار تلك الإصلاحات، مع الانتقال التدريجي في

=رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ ، حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية، شركة العارف، ٢٠١٣، ص ٢٩٧.

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة الخمسون، ص ٧١٠ .

(٢) هيو زعيم نجم ، المصدر السابق ، ص ٦٤ .

(٣) إبراهيم يوسف (١٨٩٧-١٩٧١) هو ابراهيم بن يوسف بن عثمان بن او بكر ولد في الموصل وانتخب وانتخب عضواً لمجلس النواب عن لواء اربيل لأربع دورات نيابية. للمزيد ينظر :محمد عبد الله، احمد صابرين عبد المحمد، مشاركة الكرد في الحياة النيابية ١٩٢٤-١٩٣٣ في العراق مجلة قهل اي زانست العلمية، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، المجلد ٩، العدد ٢٢ ، ٢٠٢٢ .

القيادة إلى ضباط جدد ضمن النظام العسكري، معتبراً أن ذلك يمثل جزءاً من تطور المؤسسة العسكرية وتنظيمها^(١).

أثار النائب ثابت عبد النور ملاحظات حول الفصل الخاص بالرواتب، مبيناً أن وجود السكرتير المالي ومدير المحاسبات يمثل تضخيماً إدارياً غير مبرر، ولا سيما مع تشابه مهامهما وإمكان الاكتفاء بموظف واحد لتسيير الأعمال المالية، كما هو معمول به في بعض الدوائر الأخرى كجهاز الشرطة،^(٢) في المقابل، أوضح وزير الدفاع جميل الراوي أن إعادة تنظيم الدائرة جاءت لمعالجة حالات سابقة من التلاعب المالي، وأن هيكلتها الحالية تهدف إلى تعزيز الرقابة على الأموال العامة وضبط عمليات الصرف، بما يسهم في حماية خزينة الدولة وتحسين إدارة الموارد المالية^(٣).

في الجلسة ذاتها، اقترح وزير المالية رستم حيدر الموافقة على اعتماد الفصل ٦٥ كما ورد من الحكومة، مع إضافة مبلغ قدره ٧٧٠٠٠ روبية، ليصبح مجموع الفصل ٥٣٣٩٠٠٠ روبية، وفي المقابل، أوضح وزير الدفاع جميل الراوي أن تلك الزيادة جاءت نتيجة إعادة احتساب قامت بها وزارة المالية عند تطبيق قانون تخفيض الرواتب بنسبة ٥٪، إذ تبين أن احتساب التخفيض شمل رواتب الجنود رغم كونها معفاة، الأمر الذي استدعى إعادة النظر في التقديرات وإضافة المبلغ لضمان عدم شمول رواتب الجنود بالتخفيض^(٤)، وفي سياق متصل تساءل النائب ناجي الصالح^(٥) عن أسباب تخصيص مبالغ كبيرة لفصل القوة الجوية، فأوضح وزير الدفاع أن ذلك يعود إلى شراء خمس طائرات من لندن، من المتوقع وصولها إلى بغداد في أوائل نيسان بقيادة طيارين عراقيين، في إطار تعزيز قدرات القوة الجوية الناشئة، كما شهدت

(١) م.م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة الخمسون، ص ٧١١.

(٢) م.م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة السادسة والأربعون، بتاريخ ٢٤ آذار ١٩٣١، ص ٦٣٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٣٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٤١.

(٥) ناجي صالح (١٨٨٤-١٩٣٣) وُلِدَ في الديوانية، ودرس فيها انتخب نائباً عن الديوانية في الدورة الانتخابية الأولى والرابعة. للمزيد ينظر: محمد جواد الجزائري، الانتخابات البرلمانية في لواء الديوانية، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العدد ٦٠، ٢٠٢١، ص ٣٢٩؛ ميمر البصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج ٢، ص ٣٧٠.

الموازنة إدخال عدد من التعديلات المالية، إذ تم نقل مبلغ مقداره ٥٠٠٠ روبية من الفصل ٦٧ للوزم والحيوانات ضمن القسم الثالث مصروفات متنوعة إلى الفصل ٦٦ المخصصات والخدمات ضمن القسم الثاني القوات المحاربة من ميزانية وزارة الدفاع لسنة ١٩٣٠، وقد تمت الموافقة عليه^(١).

كما أضيف مبلغ ٢٤٥,٥٤٠ روبية إلى الفصل ٦٥ الرواتب، و ٥٨,٠٠٠ روبية إلى الفصل ٦٦ المخصصات والخدمات، و ٧٩,٠٠٠ روبية إلى الفصل ٦٧ للوزم والحيوانات ضمن ميزانية سنة ١٩٣١^(٢)، وإضافة إلى نقل مبلغ ٣٠٠٠ روبية من الفصل ٦٣ الرواتب إلى الفصل ٦٤ المخصصات والخدمات ضمن القسم الأول ديوان الوزارة من ميزانية السنة المالية ١٩٣١، وذلك في إطار إعادة تنظيم، بنود الصرف بما يتوافق مع متطلبات التنفيذ المالي^(٣)، وفي ما يلي جدول رقم (١١) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٣١^(٤).

وزارة الدفاع	المجموع بالروبية	النسبة بالمائة
القسم الاول: ديوان الوزارة	١,١٨٩,٤٠٠	% ١١.٩
القسم الثاني: القوات المحاربة	٧,٥١٨,٠٠٠	% ٧٥.٤٧
القسم الثالث: مصروفات متنوعة	١,٢٥٣,٠٠٠	% ١٢.٦
مجموع الباب التاسع	٩,٩٦٠,٤٠٠	% ٢٠.٩

يتضح من مناقشات موازنة وزارة الدفاع لسنة ١٩٣١ وجود رقابة نيابية واضحة على حجم الإنفاق العسكري وسبل ترشيده، ولا سيما في ظل الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق، ويتضح أن وزارة الدفاع استحوذت على ٢٠.٩٪ من إجمالي الموازنة العامة، مما يؤكد استمرار احتفاظ الإنفاق العسكري بحصة كبيرة من موارد الدولة، كما استحوذت القوات المحاربة على النسبة الأكبر من موازنة الوزارة، إذ بلغت ٧٥.٤٧٪، وهو ما يعكس تركيز الإنفاق على دعم القوات الفعلية ومتطلبات الجيش القتالية.

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي سنة ١٩٣٠، الجلسة السابعة والاربعون، بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٣١، ص ٦٥٤.

(٢) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة الرابعة، بتاريخ ٣٠ أيار ١٩٣١، ص ٤١.

(٣) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٣١، بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٣٢، ص ٥.

(٤) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣١، قسم القانون، مطبعة دنكور، بغداد، ١٩٣٢، ص ٣٧٨؛ م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي ١٩٣٠، الجلسة السادسة والاربعون، ص ٦٤٣-٦٤٥.

انتقدت بعض الصحف طريقة انتخاب مجلس النواب للدورة الرابعة عام ١٩٣٢، وذكرت أن الأساليب المتبعة في الانتخابات أسهمت في تشكيل مجلس نيابي صادق على المعاهدة^(١)، وفيما يتعلق بانتخابات ١٩٣٢ التي جرت في عهد وزارة ناجي شوكت، أقر ناجي شوكت بأن الحكومة كانت تحصل على تعهدات من المرشحين والنواب تتضمن التزامهم بتأييد الحكومة وإسنادها، وقد وقع جميع النواب على تلك التعهدات^(٢).

خلال مناقشة الموازنة العامة لسنة ١٩٣٢، التي قدمتها وزارة نوري السعيد الثانية (١٩ تشرين الأول ١٩٣١ - ٣ تشرين الأول ١٩٣٢) ^(٣)، بلغت الكلفة التخمينية للموازنة ٣,٥٧١,٤٤٢ ديناراً^(٤)، في حين بلغت اعتمادات الجيش ٧٦٩,٢٦٣ ديناراً، وقد جاء ذلك رغم توسع التشكيلات العسكرية، إذ ارتفع عدد أفواج المشاة من سبعة إلى عشرة، وإضافة سرب كامل للقوة الجوية، مع الإبقاء على بقية الصنوف، باستثناء كتيبة الخيالة التي ألغيت في سنة ١٩٣١، وأشارت المبررات المالية إلى أن تحقيق جانب من الترشيح في النفقات مقارنة بسنة ١٩٢٩ يعود إلى انخفاض أسعار الأرزاق والأعلاف، واستعمال التجهيزات والملابس المخزونة في مستودعات الجيش، وتقليص أعداد الحيوانات، وإعادة تنظيم تشكيل الوحدات والدوائر، فضلاً عن التوقف عن إنشاء الثكنات العسكرية^(٥)، وفي ضوء ذلك، باشرت اللجنة النيابية المختصة مناقشة عدد من الجوانب الفنية والمالية مع وزير الدفاع في جلسة عقدت في آذار ١٩٣٢، إذ رأت إمكانية إجراء تعديلات في مدرستي المدفعية والخيالة ومستودعاتهما نتيجة محدودية وحداتها، كما ناقشت مقترح إلغاء دائرة الركائب وإلحاق الجزء الضروري منها بدائرة البيطرة، في ضوء الكلفة المرتفعة لتربية الحيوانات التي بلغت نحو ٨٠٠ روبية للحيوان الواحد، مع إمكانية خفضها إلى ٢٠٠ روبية في حال إعادة التنظيم، كما لاحظت اللجنة أن تنظيم الجيش ما يزال قائماً على أساس الدفاع

(١) جريدة العالم العربي بغداد، العدد ٢٢٣٢، ٢٤ حزيران ١٩٣١؛ جريدة نداء الشعب بغداد، العدد ٩٧٧، ٢٥ حزيران ١٩٣١.

(٢) خيري العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٩، ص ٢٩.

(٣) جريدة بغداد، العدد ١٢، ٢٤ تشرين الأول ١٩٣١.

(٤) في إطار الإصلاحات المالية التي شهدتها العراق، جرى استبدال الروبية الهندية بالدينار العراقي بوصفه العملة الوطنية، وذلك في عهد وزارة رستم حيدر، استناداً إلى قانون العملة العراقية رقم (٤٤) لسنة ١٩٣١، الذي مثل خطوة مهمة نحو تحقيق الاستقلال النقدي للعراق، وأصبح الدينار العراقي العملة الرسمية للبلاد اعتباراً من ١ نيسان ١٩٣٢. للمزيد ينظر: ساطع الحصري، مذكراتي في العراق، ج ٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨، ص ٥٧٦.

(٥) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٣١، الجلسة السادسة، بتاريخ ٢٨ آذار ١٩٣٣، ص ٤٦.

الداخلي، مع التطلع إلى إعداد قانون الدفاع الوطني بما يحقق وفراً مالياً وفوائد تنظيمية للبلاد، وهو ما أيدته وزير الدفاع، ومع اقتراب دخول العراق عتبة الأمم، وما يترتب عليه من إنهاء الإعانة المخصصة للبعثة العسكرية البريطانية، وطُرح موضوع تقليص عدد الضباط البريطانيين في الجيش، حيث أكد الوزير أن هذا العدد سيُخفض إلى الحد الأدنى الممكن، مع تقليص مخصصاتهم بما يتناسب مع ما كان معمولاً به قبل توقف الإعانة (١).

خلال مناقشة ميزانية وزارة الدفاع، انتقد النائب سعد صالح حجم النفقات المخصصة للجيش، معتبراً أنها مبالغ فيها في ظل الظروف المالية للدولة، وداعياً إلى تقليص المؤسسة العسكرية أو الاستغناء عنها والاكتفاء بقوات الشرطة، بحجة أن بريطانيا تتولى مسؤولية حفظ الأمن في العراق، وقد أثار هذا الطرح ردود فعل حادة داخل المجلس، إذ اتهمه وزير الدفاع بالخيانة وعدّ موقفه مخالفاً لمفهوم الاستقلال الوطني، مؤكداً أن مثل هذه الدعوات تُضعف بناء الدولة وتتناقض مع متطلبات السيادة (٢).

وبناءً على ذلك، قامت اللجنة المختصة وبالتنسيق مع وزارة الدفاع بإعداد لائحة قانون تتضمن إدخال تعديلات على ميزانية سنة ١٩٣٢، شملت إجراء تخفيضات في عدد من فصول ميزانية وزارة الدفاع. فقد تم تنزيل مبلغ ٣٠٠٠ دينار من الفصل ٦٥ رواتب القوات المحاربة، و ٣٠٠ دينار من الفصل ٦٥ أ رواتب القوة الجوية، و ٦٧٠٠ دينار من الفصل ٦٦ المخصصات والخدمات للقوات المحاربة، و ١٠٠٠ دينار من الفصل ٦٦ أ المخصصات والخدمات للقوة الجوية، و ١٠٠٠٠ دينار من الفصل ٦٧ اللوازم والحيوانات، و ٥٠٠ دينار من الفصل ٦٨ الأشغال، وفي المقابل، تم استحداث قسم جديد برقم ٦٣ ب خاص برواتب البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية، خُصص له مبلغ ٩٤٠٠ دينار، وبذلك بلغ مجموع ما تم تنزيله من فصول ميزانية وزارة الدفاع ٣٣٥٧٠ ديناراً (٣)، وفيما يلي جدول رقم (١٢) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٣٢ (٤).

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٣١، تقرير لجنة الامور المالية من الميزانية العامة لسنة ١٩٣٢ المالية، ص ٢٢.

(٢) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة السادسة والثلاثون، بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٣٢، ص ١٤٣.

(٣) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة السابعة، بتاريخ ٣٠ آذار ١٩٣٣، ص ٥٨.

(٤) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٣١، تقرير لجنة الامور المالية عن الميزانية العامة لسنة ١٩٣٢، ص ٢٠٤.

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائة
القسم الاول: ديوان الوزارة	٨٨,٤٨٨	%١١.٥
القسم الثاني: القوات المحاربة	٦٠٥,٧٧٥	%٧٨.٧٤
القسم الثالث: مصروفات متنوعة	٧٥,٠٠٠	% ٩.٧٤
مجموع الباب السابع	٧٦٩,٢٦٣	%٢١.٥

بسبب تأخر إقرار قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٣، لجأت الحكومة إلى إصدار قوانين ميزانية وقتية لضمان استمرار الإنفاق العام وعدم تعطل مرافق الدولة، ففي هذا الإطار، صدرت لائحة قانون الميزانية الوقتية لشهري نيسان وأيار، حيث رُصد مبلغ مقداره ٦٢١٣٩٠ ديناراً على حساب موازنة ١٩٣٣ لتغطية نفقات الدولة خلال هذين الشهرين، وبلغت التخصيصات المالية لوزارة الدفاع ١٤٠٢٠٠ دينار^(١)، كما صدر لاحقاً قانون الميزانية الوقتية لشهر حزيران ١٩٣٣، متضمناً رصد مبلغ مقداره ٣١٣٦٣٠ ديناراً لتغطية نفقات الدولة في ذلك الشهر، في حين بلغت تخصيصات وزارة الدفاع ٧٠١٠٠ دينار^(٢).

بلغت تخمينات ميزانية سنة ١٩٣٣ مبلغاً قدره ٣,٧٤٦,٩٧٠ ديناراً^(٣)، وقد خُصص الباب السابع منها لما يتعلق بوزارة الدفاع، ولا سيما تسوية الحسابات النهائية لنفقات الجيش عن سنة ١٩٣٣ لم تُغلق بعد، وقد أظهرت البيانات أن النفقات المخمنة في الميزانية المصدقة بلغت ٧٦٩,٢٦٣ ديناراً، أي بزيادة قدرها ٢٣,٩٧٤ ديناراً عن المصروفات الحقيقية للسنة السابقة، وخلال السنة، أُضيف مبلغ قدره ١١٢,٩٠٠ دينار إلى عدد من الفصول، توزعت على الفصل ٦٦ المخصصات والخدمات للقوات المحاربة بمبلغ ٦٤٠٠ دينار، والفصل ٦٦ أ المخصصات والخدمات للقوة الجوية بمبلغ ٣٦,٥٠٠ دينار، إضافة إلى رصد ٧٠,٠٠٠ دينار في الفصل الجديد ٦٨ أ الخاص بالحركات في الشمال، وقد تمكنت الحكومة من تغطية جزء من هذا المبلغ عبر مناقلات داخلية من فصول أخرى بقيمة ٤٧٦٥٠ ديناراً نتيجة وفورات متوقعة، في حين تمت تغطية المبلغ المتبقي البالغ ٦٥,٢٥٠ ديناراً من مصادر خارجية،

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ الجلسة السادسة، بتاريخ ٢٨ اذار ١٩٣٣، ص ٤٦.

(٢) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ الجلسة العشرون، بتاريخ ٢٧ ايار ١٩٣٣، ص ١٨٧.

(٣) م. م. ن، لدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، تقرير لجنة الامور المالية في الميزانية العامة لسنة ١٩٣٣ المالية، ص ٧.

ليصبح الاعتماد المنقح لسنة ١٩٣٢ بحدود ٨٣٤,٥١٣ ديناراً، أما تخمينات نفقات الجيش في ميزانية سنة ١٩٣٣ فقد بلغت ٨٢٦,٦٧٠ ديناراً، مسجلة نقصاً ظاهرياً قدره ٨١٥٧ ديناراً، إلا أن هذا النقص لا يعكس الواقع الفعلي لعدم إدراج الفصل ٦٨ أ الجديد الذي رُصد له ٧٠,٠٠٠ دينار، وبذلك تصبح الزيادة الحقيقية في تخمينات السنة الحالية بحدود ٦٢,٠٠٠ دينار مقارنة بالتخمينات المنقحة للسنة السابقة^(١)، كما أظهرت المقارنة بين الفصول حدوث انخفاض إجمالي قدره ٣٥,٧٩٣ ديناراً في عدد من البنود، شملت الفصل ٦٣ رواتب ديوان الوزارة بمقدار ٤٠٠ دينار، والفصل ٦٤ المخصصات والخدمات بمقدار ٣٥٨ ديناراً، والفصل ٦٣ أ رواتب البعثة الاستشارية بمقدار ٨٥٣٥ ديناراً، والفصل ٦٤ أ المخصصات والخدمات بمقدار ١٤٢٥ ديناراً، والفصل ٦٦ مخصصات وخدمات القوات المحاربة بمقدار ٥٢٥٠ ديناراً، والفصل ٦٦ أ مخصصات وخدمات القوة الجوية بمقدار ١٩٨٢٥ ديناراً، وعلى الرغم من ذلك الانخفاض في بعض الفصول، فقد سجلت ميزانية الجيش زيادة فعلية مقدارها ٦٢,٠٠٠ دينار مقارنة بعام ١٩٣٢، ويُعزى ذلك إلى تخصيص اعتمادات إضافية لتغطية نفقات الأفواج العسكرية المستحدثة، إذ تم احتساب نفقات الفوج الحادي عشر لسنة كاملة بعد أن كانت لسنة أشهر فقط، وكذلك الفوج الثاني عشر لسنة كاملة، فضلاً عن نفقات الفصل الهندسي الذي أنشئ حديثاً لمدة ستة أشهر^(٢)، كما شملت الزيادات تمويل معمل العتاد الذي أُسس في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٣ بعد تخصيص مبلغ ٢٧,٥٠٠ دينار لإنشائه^(٣)، إضافة إلى نفقات سرب جديد من الطائرات وزيادة في تجهيزات اللوازم نتيجة نفاذ المخزونات العسكرية، كما تأثرت الموازنة بقطع الإعانة البريطانية بعد دخول العراق عصابة الأمم، وما ترتب عليه من تقليص عدد الضباط البريطانيين المستخدمين في الجيش، إذ انخفض عددهم من ٢٧ ضابطاً و ٥ نواب في سنة ١٩٣٢ إلى ١٥ ضابطاً و ٩ نواب فقط، وأصبحت وظائفهم استشارية بدلاً من تنفيذية، وبذلك اتجهت الحكومة إلى إعادة تنظيم الإنفاق العسكري مع الحفاظ على متطلبات التطوير والتوسع ضمن الإمكانيات المالية المتاحة، مع إقرار التعديلات كما وردت من الحكومة^(٤).

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، تقرير لجنة الامور المالية حول ميزانية وزارة الدفاع لسنة ١٩٣٣، ص ١

(٢) المصد نفسه ، ص ٢.

(٣) رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي، ص ١٨٣ .

(٤) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، تقرير لجنة الامور المالية حول ميزانية وزارة الدفاع لسنة ١٩٣٣، ص ٣.

في الجلسة السادسة والعشرين المنعقدة في ٧ حزيران ١٩٣٣، أثار النائب ناجي شوكت مسألة تخصيصات حرس المطارات، مبيناً أن الفقرة الرابعة من ملحق المعاهدة العراقية البريطانية الموقعة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ نصت على قيام الحكومة العراقية بتوفير حرس خاص للمطارات وفق اتفاق بين الطرفين، على أن تتحمل الحكومة البريطانية نفقات ذلك الحرس، إلا أن هذه المخصصات لم تظهر بصورة واضحة في ميزانية وزارة الدفاع، وفي معرض الرد، أوضح وزير الدفاع جلال بابان^(١) أن وجود المطارات قائم بموجب المعاهدة، ولا يمكن إعادة النظر في مسألة حمايتها إلا في إطار مراجعة أصل الاتفاقية ذاتها^(٢)، وفي سياق الجلسة نفسها، أشار النائب سليم حسون^(٣) إلى الفصل ٦٦ أ المتعلق بنفقات محلات نزول الطائرات، والبالغة ٥٠٠ دينار، متسائلاً عن طبيعة هذه التخصيصات، وقد أوضح وزير الدفاع أن هذه المبالغ مخصصة لأعمال ترميم وصيانة بسيطة لمواقع هبوط الطائرات في الموصل وأربيل، والتي كانت تستخدم سابقاً من قبل القوة الجوية البريطانية، ثم أصبحت بعد تنفيذ المعاهدة محصورة في مواقع محددة للقوة الجوية العراقية، كما تناول النائب ذاته استحداث معمل العتاد بمبلغ ١٧٠٠٠ دينار، مستوضحاً طبيعة هذا المشروع، فأجاب وزير الدفاع بأن إنشاء معمل لصناعة العتاد يُعد خطوة تأسيسية لتقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي، مؤكداً أن المبلغ المرصود لا يمثل سوى مرحلة أولية لإرساء البنية الأساسية لهذا المشروع، على أن يتم تطويره تدريجياً وفق حاجة الجيش، مع أهمية دعم المجلس النيابي لاستكمال متطلباته المالية^(٤).

(١) جلال بابان (١٨٩٣-١٩٧٠) هو جلال الدين بن رستم لامع بك، ينتسب إلى أسرة كردية عريقة، أكمل دراسته في بغداد ثم التحق بالمدرسة العسكرية الرشيدية فالإعدادية العسكرية وتخرج منها عام ١٩٠٩ شغل عدة مناصب منها وزيراً للاقتصاد ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ ووزيراً للدفاع بالوكالة في ١٩ تشرين الثاني من السنة ذاتها بعد سفر وزير الدفاع رشيد الخوجه إلى سوريا وكان له دور كبير في تمشية أعمال الوزارة لمدة أربعة عشر يوماً. للمزيد ينظر: رجاء زامل كاظم الموسوي، جلال بابان ودوره السياسي في العراق حتى ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

(٢) م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة السادسة والعشرون، بتاريخ ٧ حزيران ١٩٣٣، ص ٢٢٦.

(٣) سليم حسون (١٨٧١-١٩٤٧) ولد في الموصل تلقى تعليمه في مدرسة الالباء الدومنيكان، قام بتأليف بعض الكتب المدرسية كان له دور في تحرير مجلة اكليل المجلة الاولى التي صدرت في العراق، أصبح نائباً عن الموصل في الدورة الرابعة والخامسة ونائباً عن بغداد في الدورة الثانية عشر. للمزيد ينظر: حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق، ج ٢، ص ١٠١.

(٤) م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة السادسة والعشرون، بتاريخ ٧ حزيران ١٩٣٣، ص ٢٢٧.

وفي جلسة ٢٠ حزيران ١٩٣٣، وجّه النائب صادق حبه سؤالاً بشأن تخصيص مبلغ ١٤٥٠٠ دينار في الفصل ٦٦ لشراء طائرات جديدة، متسائلاً عن نوع الطائرات وآلية شرائها، ومدى ملاءمتها للظروف العسكرية في العراق، فضلاً عن الجهة المسؤولة عن التعاقد^(١)، وفي رده، أوضح وزير الدفاع أن الموازنة لم تكن قد صدّقت بعد، وبالتالي لم يُتخذ أي إجراء فعلي بشأن الشراء، مؤكداً أن اختيار الطائرات يتم بناءً على توصيات الخبراء الفنيين، وأن عمليات التعاقد تُعرض على مجلس وزارة الدفاع وفق تلك التوصيات، وتُنفذ عبر وكلاء التاج البريطاني وفق الإجراءات المعتمدة، أو وفق ما تقتضيه الشروط الفنية، كما أشار إلى أن جمعية الطيران العراقية غير ملزمة باتخاذ قرارات منفردة في هذا الشأن، بل تعتمد على المشورة الفنية الصادرة عن وزارة الدفاع باعتبارها الجهة المختصة في تقييم المواصفات العسكرية^(٢).

انعكست التخصيصات المالية المقررة لوزارة الدفاع على عملية تطوير الجيش العراقي وتوسيع تشكيلاته، إذ شكّل الفوج الثاني عشر، وأنشئ أول فصيل للهندسة الميدانية الذي حوّل لاحقاً إلى سرية، فضلاً عن تشكيل لواء الصحراء الثالث وفصيل المدفعية المتوسطة عيار ٦ عقدة، كما ألغي منصب وكيل القائد العام واستُحدث منصب رئيس أركان الجيش، الأمر الذي أسهم في تعزيز البناء التنظيمي للمؤسسة العسكرية^(٣).

أما على صعيد التسليح والتجهيز، فقد أولت وزارة الدفاع اهتماماً متزايداً برفع كفاءة الجيش وتزويده بالمعدات والأسلحة الحديثة، واعتمدت في ذلك بصورة رئيسة على بريطانيا لتوفير احتياجاته من الأسلحة والعتاد والمدخرات الحربية والملابس والتجهيزات الطبية^(٤)، وقد بلغت موجودات الجيش ٢٢ مدفعاً و ٩٢٩٩ بندقية و ١١١ رشاش فيكرز و ١٣٧ رشاش لويس^(٥)، فضلاً عن ١٣ طائرة، منها ٩

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة الحادية والثلاثون، بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٣٣، ص ٢٩٣.

(٢) م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة الرابعة والثلاثون، بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٣٣، ص ٤٥١.

(٣) ندى شهاب محمد هديب المحمدي، الخبراء والمستشارون البريطانيون في العراق ١٩٣٢ - ١٩٤٥، الدفاع، المالية، النفط أنموذجاً، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الانبار، ٢٠٢٠، ص ٦٠.

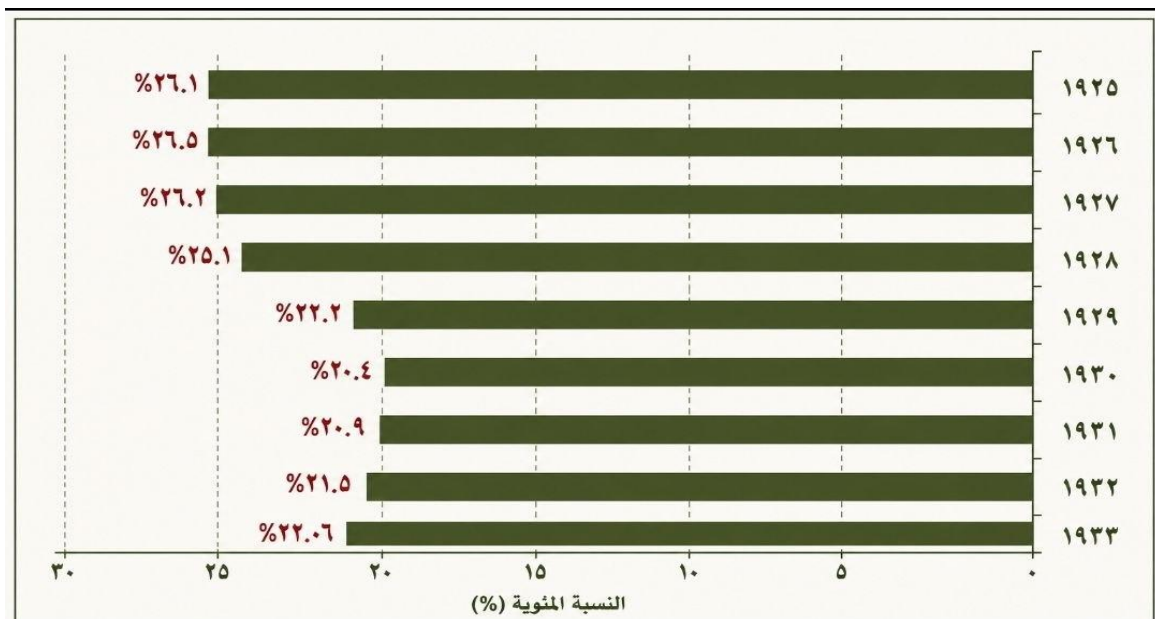
(٤) وزارة الدفاع، تاريخ القوات العراقية، ج ١، ص ١٩٩.

(٥) رجاء حسين حسني الحطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي، ص ٦١.

طائرات من نوع جيبس موث و ٤ طائرات من نوع بيسي موث^(١)، كما استورد العراق ٨٢٣٦ قنبلة من بريطانيا، إلا أن تلف قسم منها بعد مدة من الزمن دفع الحكومة إلى الموافقة على إنشاء معمل للعتاد العسكري بهدف تأمين جانب من احتياجات الجيش وتقليل الاعتماد على الاستيراد، الخارجي^(٢). وبذلك استمر تطور المؤسسة العسكرية بصورة تدريجية، رغم محدودية الإمكانيات المالية ، وفي ما يلي جدول رقم (١٣) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٣٣^(٣).

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائة
القسم الاول: ديوان الوزارة	٦١,٢٧٠	% ٧.٤١
القسم الثاني: القوات المحاربة	٦٤٣,٢٠٠	% ٧٧.٨٠
القسم الثالث: مصروفات متنوعة	١٢٢,٢٠٠	% ١٤.٧٨
مجموع الباب السابع	٨٢٦,٦٧٠	% ٢٢.٠٦

شكل (٢) نسبة تخصيصات وزارة الدفاع من إجمالي الميزانية العامة ١٩٢٥-١٩٣٣



- (١) قحطان حميد كاظم العنبيكي ، القوة الجوية العراقية مرحلة التأسيس واستحداث التشكيلات ومهام العمل التعرطي ٢٢ نيسان (١٩٣١ - ١٩٣٩)، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، مجلد ٢٠١٢ ، العدد ١٠٢ ، ٢٠١٢ ، ص ٧٢.
- (٢) علي صالح عباس منصور الحسناوي ، صفقات تسليح الجيش العراقي ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة كربلاء ، ٢٠٢٤ ، ص ١٣ ؛ رجاء حسين حسني الحطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ، ص ٧٤ .
- (٣) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: م. م. ن.، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٣٣، تقرير لجنة الامور المالية عن الميزانية العامة لسنة ١٩٣٣، ص ٣١-٣٥.

من خلال تتبع الموازنات العامة للدولة العراقية خلال المدة ١٩٢٥-١٩٣٣، يتضح وجود عدد من الملاحظات الأساسية، أبرزها عدم تحقق التوازن الكامل بين الإيرادات والمصروفات في بعض السنوات، فضلاً عن التأخر المتكرر في إقرار الموازنات العامة، مما استدعى اللجوء إلى القوانين المالية الوقتية لتأمين النفقات الحكومية إلى حين التصديق على الموازنة النهائية، أما تخصيصات وزارة الدفاع، فقد شهدت من حيث حجم الإنفاق اتجاهًا نحو الزيادة في أغلب سنوات الدراسة، نتيجة التوسع في تشكيلات الجيش وزيادة متطلبات التسليح والتجهيز، واستمرار الإنفاق على الهيئة الاستشارية البريطانية، فضلاً عن تأسيس القوة الجوية وتطويرها، ويتضح من المخطط أن نسبة تخصيصات وزارة الدفاع من الموازنة العامة اتسمت بالتذبذب؛ إذ سجلت أعلى نسبة سنة ١٩٢٦، بواقع ٢٦.٥٪، ثم أخذت بالانخفاض تدريجيًا حتى بلغت أدنى مستوى لها سنة ١٩٣٠، بواقع ٢٠.٤٪، قبل أن تعاود الارتفاع تدريجيًا في السنوات ١٩٣١-١٩٣٣، لتصل إلى ٢٢.٦٪ سنة ١٩٣٣، ويشير ذلك إلى استمرار احتفاظ الإنفاق الدفاعي بأهمية كبيرة ضمن الموازنة العامة، رغم تأثر نسبته بالظروف الاقتصادية والمالية، ولا سيما تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي اندلعت سنة ١٩٢٩، مما دفع الحكومة إلى اتباع سياسات مالية أكثر تحفظًا والحد من بعض أوجه الإنفاق العام.

الفصل الثالث

التخصيصات المالية للجيش العراقي ١٩٣٤ -

١٩٤٥

الفصل الثالث

التخصيصات المالية للجيش العراقي ١٩٣٤-١٩٤٥

أولاً: الجيش العراقي بين اعادة التنظيم والتخصيصات المالية ١٩٣٤-١٩٣٦

عند وفاة الملك فيصل الأول في ٨ أيلول ١٩٣٣، تولى ولي العهد الأمير غازي^(١) العرش وفقاً للمادة ٢١ من القانون الأساسي، وتوج ملكاً على العراق في ١١ أيلول من العام نفسه، وعلى إثر ذلك قدمت وزارة رشيد عالي الكيلاني^(٢) استقالته، إلا أن الملك غازي أعاد تكليفه بتأليف الوزارة التي استمرت في الحكم حتى ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٣^(٣)، وعقب انتهاء وزارة الكيلاني، شكلت وزارة جميل المدفعي^(٤) الأولى وصدر مرسوم تأليفها في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣^(٥)، غير أن الخلافات التي نشبت بشأن مشروع الغراف^(٦)، وإصرار وزير الاقتصاد رستم حيدر على تنفيذه قبل الحصول على موافقة وزارة المالية، في

(١) طارق مجيد تقي العقيلي، مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مؤسسة نائر العصامي، بغداد، ٢٠١٦، ص ٢٣٧.

(٢) رشيد عالي الكيلاني (١٨٩٢-١٩٦٥) هو من سلالة عبد القادر الكيلاني صاحب الطريقة الصوفية، وُلد في ديالى، شغل الكثير من المناصب في المملكة العراقية منها منصب رئيس الوزراء لثلاث مرات عام ١٩٣٣، ١٩٤٠ و ١٩٤١ توفي في لبنان ودفن في بغداد. للمزيد ينظر: قيس جواد علي الغريزي، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٨٩.

(٣) محمد عابدين حمادة، محمد تيسير ظبيان، فيصل بن الحسين من المهد إلى اللحد، المطبعة العصرية، دمشق، ١٩٣٣، ص ٥٤؛ وزارة الدفاع، تاريخ القوات المسلحة العراقية، حركات الأمن الداخلي ١٩٢٤-١٩٣٦، ج ٣٢، ٢٠٠٠، ص ١٢٦.

(٤) جميل المدفعي (١٨٩٠-١٩٥٨) هو جميل محمد بن عباس، ولد في الموصل، درس في المدرسة العسكرية الرشيدية، أكمل دراسته في الهندسة العسكرية صنف المدفعية، تقلد العديد من المناصب منها رئيس الوزراء لست حكومات عام ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٨، ١٩٤١ و الأخيرة ١٩٥٣. للمزيد ينظر: طارق يونس عزيز، جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩١.

(٥) عبد المجيد كامل عبد اللطيف، حويلات العراق في العهد الملكي، ص ٤٨.

(٦) مشروع الغراف: هو أحد المشاريع الإروائية المهمة التي نفذتها الحكومة العراقية في ثلاثينيات القرن العشرين، بهدف تنظيم مياه نهر دجلة وتوسيع الرقعة الزراعية في مناطق الغراف وجنوب العراق، وتمثل المشروع بإنشاء سدة الكوت وناظم صدر الغراف لتنظيم تصريف مياه دجلة وإيصالها إلى نهر الغراف، ومن ثم توزيعها على الأراضي الزراعية الواقعة ضمن منطقة الغراف باتجاه الناصرية. وقد أسهم المشروع في توفير مصدر منتظم للمياه، والحد من مشكلات الفيضانات والجفاف، وزيادة الأراضي القابلة للزراعة، وقد أُحيل تنفيذ المشروع إلى شركة بلفور بيتي البريطانية سنة ١٩٣٤، واكتمل العمل فيه سنة ١٩٣٩. للمزيد ينظر: غازي محمود علي حسن، المشاريع الإروائية في العراق من خلال محاضر مجلس

وقت رأى فيه بعض أعضاء الحكومة أن الأولوية ينبغي أن تُمنح لتسليح الجيش، أدت إلى استقالة رئيس الوزراء جميل المدفعي ووزير المالية نصرت الفارسي^(١) في ٢١ شباط ١٩٣٤^(٢)، وفي اليوم نفسه كُلِّف المدفعي بتأليف وزارة جديدة، إلا أن التنقلات الإدارية التي أجرتها حكومته أثارت حالة من التذمر الشعبي، انتهت باستقالته في ٢٦ آب ١٩٣٤^(٣)، وقد أعقبتها وزارة علي جودت الأيوبي^(٤) التي تشكلت في ٢٧ آب ١٩٣٤، ثم صدرت الإرادة الملكية في ٤ أيلول من العام نفسه بحل مجلس النواب^(٥).

بعد ذلك أصدرت وزارة الداخلية تعليماتها إلى متصرفيات الأولوية للشروع بالإجراءات الأولوية للانتخابات في ١٥ أيلول ١٩٣٤^(٦)، وأُجريت انتخابات الهيئات التفتيشية والمنتخبين الثانويين، ثم انتخابات النواب في ٦ كانون الأول ١٩٣٤^(٧) وفي ٢٩ كانون الأول من العام نفسه دعا الملك غازي مجلس النواب إلى عقد أولى جلسات دورته الخامسة، وألقى فيها خطاب العرش^(٨).

= النواب (١٩٢٥-١٩٣٦): الغراف، الحبانية، النقارات أنموذجاً، مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية، المجلد ٤٤، العدد ٣، الجزء الأول، ٢٠٢٤.

(١) نصرت الفارسي (١٨٩٤-١٩٥٨) هو نصرت بن رفعت بن علي بن ياور بن محمد الفارسي، ولد في بغداد، تلقى تعليمه في الكتاتيب حيث اتقن علوم اللغة العربية والقرآن الكريم، انضم إلى مدرسة الحقوق ١٩١٠، قاتل إلى جانب الجيش العثماني في الحرب العالمية الأولى ووقع أسيراً لدى البريطانيين، أصبح عضواً في مجلس النواب العراقي لعدة مرات، شغل مناصب وزارية في العهد الملكي منها، وزيراً للمالية في وزارة ناجي شوكت ٨ تشرين الثاني ١٩٣٢-١٨ آذار ١٩٣٣، ووزيراً للاقتصاد ١٩٤١ وزيراً للخارجية لمرتين ١٩٤٣ و ١٩٤٨. للمزيد ينظر: عباس كاظم جابر العبودي نصرت الفارسي ودوره السياسي في العراق ١٨٩٤-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١؛ كاظم جواد احمد، آراء ومواقف نصرت الفارسي في مجلس النواب العراقي إبان الدورة الانتخابية الأولى ١٩٢٥-١٩٢٨، مجلة آداب المستنصرية، المجلد ١٦، العدد ٧٥، ٢٠١٦، ص ٣.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج ٣، ط ٥، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٢٢.

(٣) عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال إلى الاستقلال، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧، ص ٢٤١.

(٤) علي جودة الأيوبي (١٨٨٦-١٩٦٩) هو علي جودة بن أيوب، كان يلقب أيوب جاويز، ولد في الموصل، درس في الكتاتيب ثم دخل المدرسة الرشيدية وبعدها المدرسة العسكرية في بغداد ١٩٠٠، كان عضواً في جمعية العهد العسكرية، تولى العديد من المناصب في الدولة العراقية منها منصب رئيس الوزراء لثلاث مرات عام ١٩٣٤، ١٩٤٩، و ١٩٧٥. للمزيد ينظر: جمعه عليوي فرحان، علي جودة الأيوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٥٨، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٧.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤، ط ٢، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٣، ص ٢٦.

(٦) جريدة الإخاء الوطني، العدد ٧٥٧، بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٣٤.

(٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤، ص ٣٢؛ جريدة البلاد، ١١ كانون الأول ١٩٣٤.

(٨) م.م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٤، الجلسة الأولى، بتاريخ ٢٩ كانون الأول ١٩٣٤، ص ١؛ جريدة العالم العربي، العدد ٣٣١٢، ١ كانون الثاني ١٩٣٣.

رُصد لوزارة الدفاع في ميزانية سنة ١٩٣٤ مبلغ قدره ٨٨٠,٠٨٠ ديناراً، بزيادة بلغت ٥٣,٤١٠ ديناراً عن أصل اعتماد سنة ١٩٣٣ البالغ ٨٢٦,٦٧٠ ديناراً، وقد جاءت تلك الزيادة لتغطية نفقات التوسعات الجديدة في تشكيلات الجيش، ولاسيما نفقات فوج المشاة الذي شُكّل في كانون الثاني ١٩٣٤ ورُصدت له اعتمادات لسنة كاملة، فضلاً عن فوج ثانٍ تقرر تشكيله في ١ حزيران ١٩٣٤ واعتمدت له نفقات عشرة أشهر، وفوج ثالث تقرر تشكيله في ١ كانون الأول من السنة نفسها، كما شملت هذه الاعتمادات تشكيل بطارية صحراء وسرية نقل الحيوانات، وإنشاء مستودع ثالث في كركوك إلى جانب المستودعين القائمين في الحلة والموصل، وتأسيس فصيل هندسة إضافي، فضلاً عن تكوين مدخرات خاصة بأرزاق الجيش وإضافة مدرعتين إلى المدرعات الأربع الموجودة (١).

في ضوء تلك التشكيلات والتوسعات الجديدة، رأت اللجنة النيابية المختصة أن الاعتمادات المخمّنة لسنة ١٩٣٤ والبالغة ٨٨٠,٠٨٠ ديناراً تتناسب مع متطلبات رفع كفاءة الجيش وتطوير قدراته التنظيمية والعسكرية، وخلال مناقشاتها، استفسر أعضاء اللجنة من وزير الدفاع عن آلية النظر في مخالفات الضباط والجنود، فأوضح أن وظيفة نائب الحاكم في مقر الوزارة يشغلها ضابط من خريجي كلية الحقوق، في حين يتولى معاونوه في المناطق هذه المهام رغم أنهم ليسوا من خريجي الحقوق، وذلك بسبب صعوبة توفير عدد كافٍ من الموظفين الحقوقيين لشغل تلك الوظائف، كما أولت اللجنة اهتماماً بالإجراءات الوقائية المتعلقة بالغازات السامة، إذ أشارت إلى أنه على الرغم من تجريم استخدامها بموجب الاتفاقيات الدولية، فإن الدول كانت تتخذ التدابير اللازمة للحد من أثارها المحتملة، وفي هذا السياق، طلبت اللجنة إيضاحات بشأن معمل العتاد الذي خُصص له مبلغ ١٧٠٠٠ دينار في ميزانية سنة ١٩٣٣، ورُصد له مبلغ ٦٣٥٠ ديناراً في ميزانية ١٩٣٤، وقد أوضح وزير الدفاع أن المبلغ السابق خُصص لشراء الآلات والمكائن وإنشاء المبنى الخاص بالمعمل، وأن المعدات المطلوبة كانت قد شُحنت من بريطانيا، في حين خُصص المبلغ الجديد لتغطية نفقات الخبراء والمستخدمين اللازمين لتشغيل المعمل بعد الشروع بأعماله (٢).

بسبب تأخر إقرار قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٤، وعملاً بأحكام المادة ١٠٧ من القانون الأساسي، قُدمت إلى المجلس النيابي لائحة الميزانية العامة المؤقتة لشهر نيسان ١٩٣٤، ورُصد بموجبها

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، اجتماع ١٩٣٣، تقرير لجنة الامور المالية عن ميزانية وزارة الدفاع لسنة ١٩٣٤،

بتاريخ ٢٠ آذار ١٩٣٤، ص ١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣.

مبلغ ٣١٢,٠٠٠ دينار على حساب ميزانية السنة المالية ١٩٣٤ لتغطية نفقات الدولة، خُصص منها ٧٠,٠٠٠ دينار لوزارة الدفاع^(١).

في عهد وزارة جميل المدفعي الثانية (٢١ شباط ١٩٣٤ - ٢٦ آب ١٩٣٤)، قُدمت لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٤، وقدرت تخصيصاتها المالية بمبلغ ٣,٨١٣,١٩٧ دينار، وأوضح وزير المالية ناجي السويدي أن القسم الأكبر من اعتمادات الميزانية خُصص لوزارات الدفاع والداخلية والمعارف^(٢).

خلال مناقشة ميزانية وزارة الدفاع، أشار النائب أحمد الداود^(٣) إلى أن المبالغ المخصصة للوزارة كانت تُعد في السنوات السابقة مرتفعة قياساً بظروف الدولة المالية، إلا أن التطورات التي شهدتها المؤسسة العسكرية وما اكتسبته من أهمية متزايدة جعلاً من الضروري الإبقاء على هذه التخصيصات ودعمها، كما دعا الحكومة إلى رصد مبلغ لا يقل عن ٢٥٠ ألف دينار سنوياً ضمن الميزانية غير الاعتيادية لوزارة الدفاع، ولا سيما في ظل التوجه نحو تطبيق قانون التجنيد الإجباري، مؤكداً حاجة الجيش إلى مزيد من التجهيزات والمعدات التي تتناسب مع متطلبات الدفاع عن البلاد، واقترح تخصيص ٢٥٠ ألف دينار سنوياً من واردات النفط لدعم الجيش وتعزيز قدراته العسكرية^(٤).

أثار النائب ضياء يونس^(٥) مسألة إنشاء مخازن لحفظ الأرزاق الخاصة بوحدة الجيش، مشيراً إلى توجه وزارة الدفاع نحو إنهاء أسلوب التعاقد مع المتعهدين في التموين، والاعتماد على الإدارة

(١) م.م. ن، دوره الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة الثامنة والعشرون، بتاريخ ١٧ اذار ١٩٣٤، ص ٢٧٢.

(٢) م.م. ن، دوره الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة التاسعة والعشرين، بتاريخ ٢٠ اذار ١٩٣٤، ص ٢٩٣؛ حسن ضاري سبع، محمد هليل الجابري، وزارة المالية والسلطة التشريعية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل، كلية التربية-صفي الدين الحلي، مجلد ١، العدد ٢١، ٢٠١٤، ص ٢٠٧.

(٣) أحمد الداود (١٨٧١-١٩٤٨) هو أحمد بن داود بن جرجيس العاني النقشبندي، ولد في بغداد، ودرس العلوم الدينية، وعين مدرساً، مارس القضاء وكان من الرافضين للوجود البريطاني في العراق، عين مديراً للأوقاف عام ١٩١٧، كان أحد أعضاء الحزب الوطني العراقي، انتخب نائباً عن بغداد في الدورة الأولى والثانية والخامسة. للمزيد ينظر: ميمر بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج ١، ص ٤٤.

(٤) م.م. ن، دوره الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة الرابعة والثلاثون، بتاريخ ٧ نيسان ١٩٣٤، ص ٤١٢.

(٥) ضياء يونس (١٨٦٥-١٩٣٧) هو ضياء بن يونس بن صالح، ولد في الموصل، درس العلوم الدينية فيها ودخل كلية الحقوق في بغداد وتخرج منها ١٩٢٥، انتخب نائباً عن الموصل ثلاث مرات ١٩٢٨ حتى ١٩٣٦، تقلد عدة مناصب

المباشرة لتجهيز الوحدات العسكرية، وفي هذا السياق أوضح وزير الدفاع رشيد الخوجه أن الوزارة كانت تعتمد في السابق على نظام المناقصات وإسناد عملية تمويل الجيش إلى متعهدين، إلا أنها اتجهت لاحقاً إلى تأسيس شعبة خاصة بالمدخرات والإعانة والتموين، تتولى استلام المواد وتوزيعها على الوحدات العسكرية، مع الإبقاء على أسلوب التعاقد في المواد غير القابلة للتخزين مثل الخضروات واللحوم، وأكد أن الاعتمادات المخصصة لفصل أرزاق الجيش وعلف الحيوانات لم تشهد تغييراً يذكر مقارنة بالسنوات السابقة، رغم تزايد حجم القوات المسلحة (١).

انتقد النائب صادق حبه أسلوب إحالة التزامات نقل الجيش إلى المتعهدين، متسائلاً عن طبيعة المبالغ المرصودة ضمن فصل المخصصات، فأوضح الوزير أن هذه المبالغ لا تتعلق بشراء وسائل نقل، وإنما بتغطية نفقات نقل احتياجات الجيش المنتشر في مناطق متعددة، بما يشمل نقل التجهيزات والمواد من المراكز إلى الوحدات، وأضاف أن إمكانيات وزارة الدفاع في النقل محدودة في ظروف السلم، وأن وسائلها تُخصص أساساً للعمليات الحربية (٢).

في مناقشة الفصل المتعلق بمعمل العتاد، أشار النائب رضا الشبيبي إلى المبلغ المرصود والبالغ ٦,٣٥٠ ديناراً، مبيناً أن تقرير اللجنة أوضح أن معمل العتاد سبق أن خُصص له مبلغ ١٧,٠٠٠ دينار في ميزانية ١٩٣٣ لشراء الآلات وإنشاء المبنى، وأن الآلات كانت قد سُحنت فعلياً (٣)، وأوضح وزير الدفاع أن الاعتماد الحالي خُصص لتغطية نفقات الخبراء والموظفين الفنيين وتكاليف استقدامهم وتدريب الكوادر العراقية على تشغيل المعمل، فضلاً عن بعض النفقات المرتبطة بالمواد الأولية اللازمة للإنتاج (٤).

صدر قانون يقضي بإضافة ونقل مبالغ مالية إلى ميزانية سنة ١٩٣٤، حيث نُقل مبلغ قدره ٣٠٠ دينار من فصل الرواتب إلى فصل المخصصات والخدمات ضمن القسم الأول ديوان الوزارة من الباب التاسع الخاص بوزارة الدفاع في ميزانية (٥)، ويُعزى هذا الإجراء إلى الحاجة المتزايدة لتغطية نفقات

=إدارية منها سكرتيراً لمجلس الاعيان وسكرتيراً لمجلس الوزراء ١٩٣٦، تم اغتياله في بغداد بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧. للمزيد ينظر : احمد فوزي أشهر الاغتيالات السياسية في العراق، مطبعة الديورني ، بغداد، ١٩٨٧، ص ٣٩.

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة الرابعة والثلاثون ، ص ٤١٤.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤١٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤١٧ .

(٥) جريدة العالم العربي ، العدد ٣٣٩١ ، ٢ نيسان ١٩٣٥ .

الجولات الاستخبارية ذات الطابع العسكري^(١)، كما صدر قانون آخر تضمن إضافة اعتمادات مالية إلى ميزانية عام ١٩٣٤، خُصص بموجبه مبلغ ٤٠٠٠ دينار لفصل رواتب البعثة الاستشارية البريطانية، ومبلغ ٢٠,٠٠٠ دينار لفصل رواتب القوات المحاربة، فضلاً عن إضافة مبلغ قدره ٢٠٠٠ دينار إلى فصل رواتب القوة الجوية، وذلك في إطار تلبية متطلبات التوسع في التشكيلات العسكرية والالتزامات الإدارية والفنية للجيش^(٢)، وفي ما يلي جدول رقم (١٤) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٣٤^(٣).

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائة
القسم الاول : ديوان الوزارة	٦١,٣٠٠	٦.٩٦٪
القسم الثاني : القوة المحاربة	٦٨٨,٩٣٠	٧٨.٢٨٪
القسم الثالث : مصروفات متنوعة	١٢٩,٨٥٠	١٥.٤٪
مجموع الباب التاسع	٨٨٠,٠٨٠	٢٣.١٪

يتضح من موازنة عام ١٩٣٤ أن وزارة الدفاع حظيت بأهمية كبيرة في الإنفاق العام، إذ بلغت تخصيصاتها ٨٨٠,٠٨٠ ديناراً، بنسبة ٢٣.١٪ من الموازنة العامة، واستحوذت القوة المحاربة على ٧٨.٢٨٪ من مجموع موازنة الوزارة، مما يعكس تركيز الإنفاق على دعم القوات المسلحة وتعزيز قدراتها، كما اتجهت التخصيصات إلى تمويل التوسع في تشكيلات الجيش، والتجهيز والنقل والتموين، وتطوير معمل العتاد، الأمر الذي يدل على توجه الدولة نحو رفع كفاءة الجيش وتطوير بنيته التنظيمية والعسكرية.

تدهورت الأوضاع الأمنية في البلاد، وبدأ عدد من شيوخ العشائر بالتلويح باستخدام القوة لتحقيق مطالبهم، في ظل سياسة حكومية سعت إلى تحقيق توازن في العلاقات بين الحكومة والمعارضة من جهة، وبين العراق وبريطانيا من جهة أخرى^(٤)، وقد سعى رئيس الوزراء جميل المدفعي إلى معالجة التمرد عبر القوة العسكرية، إلا أن هذا التوجه قوبل بالرفض، ما أدى إلى استقالة الوزارة في ١٥ آذار ١٩٣٥، وكُلّف الملك غازي ياسين الهاشمي بتشكيل الحكومة الجديدة^(٥).

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٤، بتاريخ شباط ١٩٣٥، ص ٥.

(٢) جريدة العالم العربي، العدد ٣٣٩٢، ٣ نيسان ١٩٣٥.

(٣) الجدول من اعداد الباحة بالاعتماد على: الحكومة العراقية، مجموعة القوانين والانظمة، لسنة ١٩٣٤ مطبوعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٥، ص ١٢٠.

(4) jon woronoff, oceania, and the middle east, the scarecrow press, 2004, p. 32.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤، ص ١٣٥-١٣٦.

حاولت الحكومة الجديدة احتواء التوتر من خلال إدخال بعض التعديلات الإدارية، شملت إجراء تغييرات في كبار الموظفين، والإفراج عن الصحف المعطلة، إضافة إلى التوصل إلى تفاهم مع ^(١) الشيخ عبد الواحد سكر ^(٢) بهدف تهدئة الأوضاع، غير أن هذه الإجراءات أثارت اعتراض بعض العشائر التي خشيت من تعزيز موقع الحكومة على حسابها، الأمر الذي دفعها إلى التصعيد واستخدام القوة، فواجهت الحكومة ذلك بإعلان الأحكام العرفية بحق المتمردين، وتمكن الجيش من حسم الموقف وإنهاء التمرد وإطلاق سراح المعتقلين ^(٣) وبعد استقرار الأوضاع، جرت انتخابات جديدة في ٧ حزيران ١٩٣٥، وافتتح مجلس الأمة دورته الاعتيادية في ١٥ آب ١٩٣٥ ^(٤).

في ظل تلك الأوضاع تأخر إقرار قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٥، ما دفع الحكومة إلى تقديم عدد من الميزانيات المؤقتة إلى المجلس النيابي لتسيير شؤون الدولة وتنظيم عمل الوزارات، إلى حين إقرار الموازنة النهائية، وتوضح البيانات الواردة في الجدول رقم (١٥) التخصيصات المالية لكل ميزانية مؤقتة، وحصة وزارة الدفاع منها، والنسب المئوية المخصصة لها ^(٥).

الميزانية المؤقتة	المجموع بالدينار	حصة وزارة الدفاع	النسبة بالمائه
شهر اب	٣٦٢,٧٨٠	٧٥,٠٠٠	٢٠.٦٧%
شهري ايلول وتشرين الاول	٧١٣,٠٧٤	١٥٠,٢١٠	٢١.٠٦%
شهر تشرين الثاني	٤٠٥,٧٨٠	٧٥,٠٠٠	١٨.٤٨%
شهر كانون الاول	٣٩٢,٨٣٠	٧٥,٠٠٠	١٩.٠٩%

- (١) وزارة الدفاع، تاريخ القوات المسلحة العراقية، حركات الأمن الداخلي، ج ٣٢، ص ١٢٨.
- (٢) عبد الواحد سكر (١٨٨٠-١٩٥٦) هو عبد الواحد بن سكر بن فرعون زعيم قبيلة فتل، كان من اوائل الذين دعوا للثورة ضد الإنكليز، شارك في معركة الشعيبة وثورة النجف، ساهم في تأسيس حزب التقدم وحزب الإخاء الوطني قام بحركة مسلحة احتجاجا على سوء تصرفات جميل المدفعي ١٩٣٥، انتخب عضوا لمجلس النواب العراقي لعدة دورات انتخابية. للمزيد ينظر: ناجح عبد الحسين علوان الرماحي، الشيخ عبد الواحد الحاج سكر ودوره السياسي في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ١٨٨٠-١٩٥٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٤.
- (٣) عبد الأمير هادي العكام، موقف وزارة ياسين الهاشمي الثانية (١٧ آذار ١٩٣٥ - تشرين الأول ١٩٣٦) من مطالب الشيعة، مجلة كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠٠٧، ص ١٧٩.
- (٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤، ص ١٤٠، وزارة الدفاع، تاريخ القوات المسلحة العراقية، حركات الأمن الداخلي، ج ٣٢، ص ١٢٩.

- (٥) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: م.م. ن. الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة الخامسة، بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني لسنة ١٩٣٥، ص ٧٦؛ م.م. ن. الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة العاشرة، بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٣٥، ص ١٠٢؛ م.م. ن. الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة الرابعة والعشرين بتاريخ ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٣٦، ص ٣٦٠؛ م.م. ن. الدورة الانتخابية السادسة، تقرير لجنة الامور المالية عن الميزانية العامة لسنة ١٩٣٥، ص ٤-٨.

شهر كانون الثاني ١٩٣٦	٣٩٢,٨٣٠	٧٥,٠٠٠	٪١٩.٠٩
المجموع	٢,٢٦٧,٢٩٤	٤٥٠,٢١٠	٪١٩.٥٨

يتضح من الموازنات المؤقتة لعام ١٩٣٥ أن وزارة الدفاع حافظت على أولوية واضحة في الإنفاق الحكومي، إذ بلغت حصتها الإجمالية ٤٥٠,٢١٠ دينار، بنسبة ٪١٩.٥٨ من مجموع الموازنات المؤقتة، ويعكس ذلك استمرار اعتماد الحكومة على الإنفاق العسكري في ظل الاضطرابات الأمنية والتمردات العشائرية التي شهدتها العراق خلال تلك السنة.

بلغ مجموع الاعتماد المخزن للباب السابع الخاص بوزارة الدفاع لسنة ١٩٣٥ المالية ٩٩٠,٨٢٠ ديناراً، وقد جاء ذلك الارتفاع أساساً لتغطية نفقات التشكيلات العسكرية التي أُحدثت خلال سنة ١٩٣٤، والتي كان قد رُصد لها اعتماد لعدة أشهر فقط، الأمر الذي استلزم إعادة تقديرها بما يكفي لتغطية نفقات سنة كاملة، كما خُصص الجزء الآخر من الاعتماد لتأمين نفقات التشكيلات الجديدة المقرر إنشاؤها خلال سنة ١٩٣٥ وفق المنهاج العام للجيش، وفي ضوء تلك المعطيات، رأت اللجنة النيابية المختصة أن هذه الاعتمادات لا تُعد مبالغاً فيها بالنظر إلى التوسع في التشكيلات العسكرية، مؤكدة أن وزارة الدفاع اتجهت، قدر الإمكان، إلى اعتماد سياسة تكشف في نفقاتها، وعلى ذلك الأساس أوصت اللجنة بالموافقة على ^(١) الإسراع في تطبيق قانون الدفاع الوطني، وفي حال وجود معوقات تشريعية يتم تعديل القانون بما يضمن تسريع تنفيذه، كما أوصت بإعادة النظر في تنظيم الشرطة العراقية، عبر فصل ما يمكن تحويله إلى وحدات للدرك لتكون قوة مساندة للجيش عند الحاجة، على أن تبقى إدارتها بيد وزارة الداخلية، مع إخضاعها للتدريب والإشراف الفني من قبل وزارة الدفاع، لما لذلك من أثر في تحقيق وفر مالي وتعزيز منظومة الدفاع الوطني، كذلك دعت اللجنة إلى ضرورة ادخار جزء من السلاح والعتاد والتجهيزات لتلبية احتياجات الجيش في ظل التوسع المستقبلي القائم على أساس الخدمة الوطنية، مع التوسع في معمل العتاد وتأسيس معمل إضافي لتركيب الأسلحة الخفيفة، إلى جانب الإسراع في حسم مسألة حرس المطارات وفق ما نصت عليه المعاهدة العراقية البريطانية ^(٢).

أشارت اللجنة إلى أن اعتماد الدفاع قد ارتفع بمقدار ١٠٢,٨٧٦ ديناراً مقارنة بالاعتماد المنقح لسنة ١٩٣٤، موضحة أن جزءاً من هذه الزيادة يعود إلى التشكيلات الإضافية التي أُقرت خلال سنة

(١) م.م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، تقرير لجنة الأمور المالية عن الميزانية العامة لسنة ١٩٣٥، ص ٤٠؛ جريدة العالم العربي، السنة الثانية عشر، ٢٧ آذار ١٩٣٥.

(٢) م.م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، تقرير لجنة الأمور المالية عن الميزانية العامة لسنة ١٩٣٥، ص ٤١؛ جريدة العالم العربي، السنة الثانية عشر، العدد ٣٣٨٧، ٢٨ آذار ١٩٣٥.

١٩٣٤ والتي بلغت وحدها زيادة قدرها ٥٠,٠٠٠ دينار، وهي من أعلى الزيادات بين الدوائر الحكومية، في حين يُعزى الجزء الآخر إلى إدخال كلفة الطيران المدني^(١) ضمن الباب السابع، فضلاً عن تغطية نفقات التشكيلات المستحدثة خلال السنة ذاتها، وأكدت اللجنة أن وزارة الدفاع بذلت جهداً في تقليل النفقات إلى الحد الممكن، مشيرة إلى أن هذه الاعتمادات تبقى أقل مما كانت عليه في سنوات سابقة إذا ما أخذ بعين الاعتبار اختلاف حجم القوات وغياب القوة الجوية والطيران المدني في تلك المرحلة، فضلاً عن عدم تحميل الخزينة آنذاك تكاليف البعثة البريطانية^(٢).

في السياق نفسه، قدمت حكومة ياسين الهاشمي الثانية (١٧ آذار ١٩٣٥ - ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦)^(٣) مشروع قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٥ إلى المجلس النيابي، وقد بلغت تخميناتها ٤,٤٩٤,٤٩٦ ديناراً^(٤)، وبين رؤوف البحراني^(٥) أن الموازنة نُظمت على أسس أقرب إلى الواقع المالي للدولة، مع مراعاة الوضع الاقتصادي العام، وتم تخصيص مبلغ إضافي لوزارة الدفاع قدره ١٠٠,٠٠٠ دينار، بهدف دعم القوة العسكرية من خلال إنشاء وحدات جديدة وتطبيق قانون الدفاع الوطني^(٦).

عند مناقشة ميزانية وزارة الدفاع ١٩٣٥، أشار النائب سعيد الحاج ثابت^(٧) إلى أن النواب يمكن أن يثيروا الاعتراضات على مختلف أبواب الميزانية، باستثناء باب وزارة الدفاع الذي لا يرى موجباً

(١) للمزيد ينظر: فلاح حسن عاتي البهادلي، الطيران المدني العراقي ١٩٣٣-١٩٧٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٨.

(٢) م.م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، تقرير لجنة الامور المالية عن الميزانية العامة لسنة ١٩٣٥، ص ٤١.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٥، ص ٨٨؛ عبد المجيد كامل عبد اللطيف، حوليات العراق في العهد الملكي، ص ٤٩.

(٤) م.م. ن. الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة الثانية والثلاثين، بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٣٦، ص ٥٣٥.

(٥) رؤوف البحراني (١٨٩٧-١٩٦٣) هو محمد رؤوف بن حسن، ولد في بغداد، درس الحقوق، كان يتكلم اللغة الانكليزية والفارسية والتركية إضافة إلى اللغة العربية، تسلم العديد من المناصب منها وزيراً للمالية لمرتين عام ١٩٣٥ و ١٩٤٠. للمزيد ينظر: فؤاد طارق كاظم، رؤوف البحراني ودوره السياسي والفكري في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠١؛ مير بصري، اعلام الساسة في العراق الحديث، ج ١، ص ٧٨.

(٦) م.م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة الرابعة عشر، بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٣٦، ص ١٦٥.

(٧) سعيد الحاج ثابت (١٨٨٣-١٩٤١) هو محمد سعيد ثابت نعمان، ولد في الموصل، شارك في مقاومة الاحتلال البريطاني، كان من المعارضين لانتخابات المجلس التأسيسي في الموصل مما أدى إلى اعتقاله، انتخب نائباً عن لواء

للاعتراض عليه، نظراً لما تضطلع به الوزارة من دور فاعل في تنفيذ قانون الدفاع الوطني، وأكد أن تطبيق هذا القانون لم يقتصر على الجانب الإداري المرتبط بالانضمام إلى عصبة الأمم، بل مثل خطوة أساسية في مسار تعزيز الاستقلال الوطني^(١)، من جانبه، أشاد النائب علي كمال^(٢) بالجيش العراقي، واصفاً إياه بالجيش الفتى الذي حقق تقدماً ملحوظاً، مؤكداً أن قانون الدفاع الوطني كفيل بتطوير قدراته واستكمال تشكيلاته، وداعياً الحكومة إلى الاهتمام بإنشاء معامل خاصة بالطيران لتعزيز القدرات العسكرية ورفع مستوى القدرة الدفاعية^(٣)، كما أشار النائب أمين راوندوزي^(٤) إلى أهمية امتلاك الدولة لشركات نقل جوي مساندة للقوة الجوية، يمكن تحويلها في أوقات الحرب إلى استخدامات عسكرية، معتبراً أن غياب مصادر تمويل ثابتة لمثل هذه المشاريع يحد من فاعليتها، ومقترحاً دعم جمعيات الطيران الأهلية وربطها بإشراف الدولة لضمان توفير موارد تسهم في تطوير القوة الجوية^(٥).

في المقابل، أوضح وزير الدفاع جعفر العسكري أن الوزارة تمتلك معملاً للعتاد يسهم في تلبية احتياجات الجيش، إلا أن الإمكانيات الصناعية المحلية ما تزال محدودة في مجال تصنيع الأسلحة الثقيلة، وأكد أن الطائرات المتعاقدة على شرائها ستصل في مواعيدها المحددة، غير أن التوسع في القوة

الموصل في خمس دورات انتخابية الأولى والرابعة والخامسة والسادسة والتاسعة. للمزيد ينظر: عدنان سامي نذير، دور =نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي (١٩٢٥ - ١٩٥٨)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص ٤١.

(١) حسن غانم ردن ، الميزانية العامة في مناقشات مجلس النواب العراقي (١٩٣٣-١٩٣٩)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٨ ، ص ٩٦ .

(٢) علي كمال (١٩٠٠ - ١٩٥٨) هو علي كامل عبد الرحمن بن قادر بن وهاب بن قاسم ، ولد في السليمانية ودرس فيها ، أكمل دراسة الإعدادية في بغداد ، ثم توجه إلى اسطنبول للدراسة في المدرسة الحربية ، منح رتبة ملازم في الجيش العثماني عام ١٩١٨ ، أصبح نائباً في مجلس النواب العراقي لست دورات انتخابية وهي الدورة السادسة ، والثانية عشر ، والثالثة عشر ، والرابعة عشر ، والخامسة عشر ، والدورة السادسة عشر . للمزيد ينظر: فهد أسلم زغير، علي كمال عبد الرحمن حياته واثره السياسي في مجلس النواب العراقي ١٩٠٠ - ١٩٥٨، مجلة كلية الامام الكاظم، الجامعة المستنصرية، المجلد ٤ ، العدد ٢ ، ٢٠٢٠ ، ص ١٨٦ - ١٨٧ .

(٣) م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة العشرون، بتاريخ ١٤ كانون الثاني ١٩٣٦، ص ٢٨٨.

(٤) أمين راوندوزي هو احد نواب الكرد في العهد الملكي، عمل عام ١٩٣١ في حزب بيشتوان السري في اربيل ، وكان العامل العشائري اساسا في اختياره نائباً عن اربيل في الدورة البرلمانية السادسة . للمزيد ينظر : محمد رشيد عباس ، التكوين الاجتماعي والسياسي للبرلمانيين الاكراد في العهد الملكي ١٩٢٥ - ١٩٥٨ ، مجلة كلية دجلة الجامعة ، العدد ٣ ، ٢٠١٥ ، ص ٥ .

(٥) م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة العشرون ، ص ٢٩٠ .

الجوية يبقى مرتبطاً بالإمكانات المالية للدولة، مع استمرار التوجه نحو تطوير ذلك السلاح بما يواكب تطور الجيوش الحديثة^(١).

صدر قانون بإضافة اعتمادات إلى ميزانية سنة ١٩٣٥ شملت وزارة الدفاع، حيث خُصص مبلغ ٥٤٠ ديناراً لفصل المخصصات والخدمات في ديوان الوزارة، و ٣٠٠ دينار لفصل المخصصات والخدمات للبعثة الاستشارية العسكرية البريطانية، إضافة إلى ٤٥٠ ديناراً لفصل رواتب الطيران المدني و ٢٢٠ ديناراً لمخصصات وخدمات الطيران المدني، فضلاً عن ٧٢٣٣٠ ديناراً لفصل اللوازم والحيوانات و ٦٦٠ ديناراً لفصل الأشغال، وقد تمت المصادقة على هذا الإضافات^(٢)، وفيما يلي جدول رقم (١٦) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٣٥^(٣).

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائة
القسم الأول: ديوان الوزارة	٣٠,٧٥٠	٣.١٠%
القسم الثاني: البعثة الاستشارية البريطانية	٣١,٧٠٠	٣.١٩%
القسم الثالث : القوات المحاربة	٦٨٣,٦٩٥	٦٩%
القسم الرابع: القوة الجوية و الطيران المدني	٧٤,٤٢٠	٧.٥١%
القسم الخامس: مصروفات متنوعة	١٧٠,٢٥٥	١٧.١٨%
مجموع الباب التاسع	٩٩٠,٨٢٠	٢٢%

قدمت حكومة ياسين الهاشمي الثانية مشروع قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٦ المالية، وقدرت تخميناتها بمبلغ ٤,٧٢٧,٣٣٥ ديناراً، خُصص منها لوزارة الدفاع مبلغ ١,١٩٠,٨٢٠ ديناراً^(٤)، وخلال مناقشة ميزانية الوزارة في المجلس النيابي، صُودق على جميع فصولها دون الدخول في مناقشات تفصيلية، باستثناء مداخلة للنائب سليمان فتاح، وجه فيها سؤالاً إلى وزير الدفاع جعفر العسكري حول مدى إسهام تعبيد الطرق في تعزيز القوة العسكرية، فأوضح الوزير أن شؤون الطرق الداخلية تقع ضمن اختصاص وزارة الاقتصاد والمواصلات، في حين أن الاهتمام من الناحية العسكرية ينصب على الطرق

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة العشرون، ص ٢٩١.

(٢) م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة الثامنة والأربعين، بتاريخ ٢٩ اذار سنة ١٩٣٦، ص ٨٥٤.

(٣) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: د. ك. و، وزارة المالية، ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٣٥ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٨، ص ٤٧-٤٨؛ د. ك. و، وزارة المالية، تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الحكومة العراقية للسنة ١٩٣٥ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٨، ص ٤٦-٤٧.

(٤) م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة السابعة والثلاثون، بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٣٦، ص ٦٥٠؛ حسن ضاري سبع الدليمي، محمد هليل الجابري، المصدر السابق، ص ٢٠٨.

الرئيسية المرتبطة بالحدود، باعتبارها ذات أهمية في دعم الحركات العسكرية، مؤكداً اتفاق وزارة الدفاع مع ضرورة إصلاحها وتطويرها (١).

من الجدير بالذكر أن ميزانية سنة ١٩٣٦ صدرت في ٢٨ آذار من السنة ذاتها دون تغييرات جوهرية في هيكلها، حيث بلغ الاعتماد المخصص للمصروفات عند التصديق ٤,٧٢٧,٣٣٥ ديناراً، أُضيف إليه مبلغ ٢٣٢,٢٧٦ ديناراً نتيجة زيادة الواردات (٢)، وفيما يلي جدول رقم (١٧) لتوضيح التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٣٦ المالية (٣).

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة المئوية
القسم الأول: ديوان الوزارة	٣٤٩١٠	%٢.٩٣
القسم الثاني: البعثة الاستشارية البريطانية	٣٣٨٤٥	%٢.٨٤
القسم الثالث: القوات المحاربة	٧٩٦٨٥٠	% ٦٦.٩١
القسم الرابع: القوة الجوية	٩٦٢١٥	%٨.٠٧
القسم الخامس: مصروفات منوعة	٢٢٩,٠٠٠	%١٩.٢٣
مجموع الباب التاسع	١,١٩٠,٨٢٠	%٢٥.١٩

أسهمت التخصيصات المالية التي رُصدت لوزارة الدفاع خلال المدة ١٩٣٤-١٩٣٦ في إرساء الأسس التنظيمية لتطوير الجيش العراقي وتعزيز قدراته العسكرية، إذ شهدت هذه المرحلة توسعاً في تشكيلات الجيش وتحديثاً في بنيته، ففي عهد وزارة ياسين الهاشمي الثانية أقر قانون الدفاع الوطني، والتحقّت أول دفعة من المكلفين بالخدمة العسكرية للتدريب في الأول من كانون الثاني ١٩٣٦ (٤)، بالتزامن مع استحداث تشكيلات عسكرية جديدة كان من أبرزها فوج الحرس الملكي وفوج العاصمة، فضلاً عن التوسع في وحدات الجيش المختلفة، كما أولت الحكومة اهتماماً متزايداً بتسليح القوات المسلحة وتنويع مصادر التسليح، لاسيما بعد أن وجه النائب جعفر ابو التمن انتقاداً إلى الحكومة لاعتمادها

(١) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة السادسة والثلاثين، بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٣٦، ص ٦٢٩ - ٦٣٠؛ هيو زعيم نجم الدين، المصدر السابق، ص ٦٣.

(٢) د.ك.و، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، التقرير السنوي عن حسابات الدولة للسنة ١٩٣٦ المالية، ١٩٣٨، ص ٢؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٥٠١، ١ نيسان ١٩٣٦.

(٣) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: د.ك.و، وزارة المالية، التقرير السنوي عن حسابات الدولة للسنة ١٩٣٦ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٨، ص ١٠٧-١٠٩؛ م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة السادسة والثلاثين، بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٣٦، ص ٦٣٠ - ٦٣٢.

(٤) ماريّا حسن مغتاط التميمي، التجنيد في العراق ١٨٦٩ - ١٩٣٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ١١١.

الكبير على بريطانيا^(١)، فاتجهت إلى شراء مدافع من حكومة الهند البريطانية والتعاقد مع إحدى الشركات الجيكوسلوفاكية لشراء عشرين ألف بندقية سنة ١٩٣٦^(٢)، كذلك حظيت القوة الجوية بعناية خاصة، إذ خُصصت لها اعتمادات مالية مكّنت الحكومة من شراء طائرات حديثة من بريطانيا، ولا سيما طائرات أوداكس، حتى أصبح العراق بحلول نهاية سنة ١٩٣٦ يمتلك أربعة أسراب جوية تضم اثنتين وسبعين طائرة^(٣). يتضح من دراسة ميزانيات وزارة الدفاع العراقية أن الدولة أولت اهتماماً كبيراً بتعزيز قدرات الجيش، رغم ما واجهته من ضغوط مالية وعجز في الموازنة، وقد انعكس ذلك في زيادة التخصيصات المالية لمواكبة توسع التشكيلات العسكرية، وتطبيق قانون الدفاع الوطني، وتطوير التسليح والمؤسسات العسكرية، بما يؤكد أن دعم المؤسسة العسكرية شكّل إحدى أولويات الدولة في تلك المرحلة.

يتضح من دراسة الموازنات العامة للمدة ١٩٣٤-١٩٣٦ أن موازنة وزارة الدفاع شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في تخصيصاتها، بما يعكس تنامي أهمية الإنفاق العسكري ضمن أولويات الدولة العراقية، إذ بلغت نسبة تخصيصات الوزارة ٢٣.١٪ عام ١٩٣٤، و ٢٢٪ عام ١٩٣٥، ثم ارتفعت إلى ٢٥.١٩٪ عام ١٩٣٦، لتصل بذلك إلى نحو ربع الموازنة العامة، كما شهدت موازنة الوزارة توسعاً في أقسامها، فإلى جانب ديوان الوزارة والقوات المحاربة والمصروفات المتنوعة، ظهرت أقسام البعثة الاستشارية البريطانية والقوة الجوية والطيران المدني، الأمر الذي يعكس اتساع مجالات الإنفاق العسكري وتطور بنية المؤسسة العسكرية، وقد تركزت النسبة الأكبر من التخصيصات على القوات المحاربة، مع تزايد الاهتمام بالقوة الجوية والتسليح والتجهيز، مما يؤكد أن الدولة اتجهت خلال تلك المرحلة إلى توسيع الجيش وتحديث قدراته وتعزيز منظومة الدفاع الوطني.

ثانياً : التخصيصات المالية للجيش العراقي في ظل المتغيرات السياسية ١٩٣٧-١٩٣٩

برزت ظاهرة خطيرة في تاريخ العراق، تمثلت في دخول الجيش إلى المعترك السياسي، إذ شعر العسكريون بأفضلية خدمة الجيش للوطن مقارنة بالسياسيين الذين اهتزت ثقة الشعب بهم بسبب الصراعات القائمة بينهم^(٤) وقد مر العراق خلال وزارة ياسين الهاشمي بظروف سياسية وأمنية واقتصادية صعبة، تراكمت مع انتشار الرشوة والمحسوبية وتفاقم الأوضاع العامة، الأمر الذي دفع رئيس الوزارة إلى

(١) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة التاسعة والثلاثون، بتاريخ ٦ ايلول ١٩٢٨، ص ٥١٥.

(٢) رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي، ص ٨٠.

(٣) حميد كاظم العنكي، المصدر السابق، ص ٧٣.

(٤) طارق مجيد تقي العقيلي، المصدر السابق، ص ٢٥٦، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩-١٩٤٣، تحقيق: خلدون ساطع

الحصري، ج ١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ص ٢٨.

ممارسة سلطات ذات طابع صارم انعكست على طبيعة الحكم، الأمر الذي هياً بيئة مناسبة للتحرك العسكري فقام ^(١) بكر صدقي ^(٢) بالإطاحة بوزارة ياسين الهاشمي الثانية، في حدث يُعد أول انقلاب عسكري في تاريخ العراق والبلدان ^(٣)، حيث قاد بكر صدقي قائد الفرقة الثانية وعبد اللطيف نوري ^(٤) تحركاً عسكرياً خلال المناورات السنوية للجيش في لواء ديالى، واتجدها نحو بغداد وأجبر الوزارة على تقديم استقالتها، وفي ٣١ تشرين الأول ١٩٣٦ أصدر حكمت سليمان ^(٥) الصديق المقرب لبكر صدقي قرار حل المجلس النيابي والدعوة إلى انتخابات جديدة في ١٠ كانون الأول ١٩٣٦ ^(٦).

ونتيجة للأوضاع والأحداث التي شهدتها البلاد خلال تلك المرحلة، تأخر إقرار قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٧، الأمر الذي دفع حكومة حكمت سليمان ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ - ١٦ آب ١٩٣٧ إلى إصدار اعتمادات مالية مؤقتة لتغطية نفقات الدولة، فقد قدّم وزير المالية ^(٧) مشروع قانون

(١) عبد الأمير هادي العكام، المصدر السابق، ص ١٧٩.

(٢) بكر صدقي (١٨٩٠-١٩٣٧) ولد في قرية عسكر القريبة من كركوك من أبوين كرديين، درس في المدرسة الحربية بإسطنبول وتخرج منها ضابطاً في الجيش العثماني، شارك في الحرب العالمية الأولى ونتيجة انكسار الجيش العثماني أنضم إلى جيش فيصل في سوريا، عرف بالقسوة والعنف بعد القضاء على تمرد الاثوريين وتمرد عشائر الفرات الأوسط. للمزيد ينظر: حازم المفتي العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠، ص ٦٩.

(٣) ساره مالك حميد، أثر انقلاب بكر صدقي في الحياة السياسية العراقية جمعية الإصلاح الشعبي نموذجاً ١٩٣٦ - ١٩٣٧، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢١، ص ٢١.

(٤) عبد اللطيف نوري (١٨٨٨-١٩٥٧) هو عبد اللطيف بن نوري بن نعمان، ولد في بغداد، تخرج من المدرسة الحربية في إسطنبول برتبة ملازم ثاني عام ١٩٠٨، خدم في الجيش العثماني، كان له دور كبير في تطوير الجيش العراقي، يعد أول من كسر طوق شراء الأسلحة من بريطانيا. للمزيد ينظر: عكاب يوسف عليوي الركابي، عبد اللطيف نوري ودوره في تطوير الجيش العراقي بعد انقلاب عام ١٩٣٦، مجلة كلية التربية، جامعة سامراء، مجلد ٦، العدد ٣، تشرين الثاني ٢٠٠٢، ص ١٢٣.

(٥) حكمت سليمان (١٨٨٩-١٩٦٤) ولد في بغداد بمحلة حسن باشا، تخرج من الاعدادية الملكية عام ١٩٠٨، درس الحقوق، كان عضواً في جمعية الاتحاد والترقي، تولى العديد من المناصب منها مديراً عاماً للبرق عام ١٩٢٣ ووزيراً للمعارف في وزارة الكيلاني الأولى، ورئيساً للوزراء عام ١٩٣٦. للمزيد ينظر: عكاب يوسف عليوي الركابي، حكمت سليمان والانقلاب العسكري الأول في العراق عام ١٩٣٦ دراسة تحليلية تاريخية، المعارف للمطبوعات، بيروت ٢٠٢٤.

(٦) وسيم رفعت عبد المجيد، العراق الانقلابي الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق ١٩٢١-٢٠٠٣، دار الجواهري، ٢٠١٥، ص ٤٤.

(٧) تولى جعفر ابو التمن منصب وزير المالية في حكومة حكمت سليمان، الا أنه قدم استقالته في ١٩ حزيران ١٩٣٧، ليخلفه في المنصب محمد علي محمود. للمزيد ينظر: حسن ضاري سبع الدليمي، وزارة المالية دراسة في تشكيلاتها الإدارية ودورها في تطوير العراق المعاصر ١٩٢٠-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٢، ص ٨٠.

الميزانية المؤقتة لشهري نيسان وأيار ١٩٣٧، وبلغت تقديراته ٩٣١,٦٣٢ دينار، خُصص منها ١٠٩,٢٥٠ دينار لوزارة الدفاع^(١)، كما قُدم مشروع قانون آخر للميزانية المؤقتة لشهر حزيران لسنة ١٩٣٧، وبلغت تقديراته ٤٧٢,٥٧١ دينار، خُصص منها ١٤٤,١٢٥ دينار لوزارة الدفاع^(٢).

أكد خطاب العرش على ضرورة تعزيز وتقوية الجيش للدفاع عن وجود الأمة، ودعا الحكومة إلى زيادة الوحدات العسكرية وتزويد الجيش بأسلحة حديثة^(٣)، وفي السياق ذاته طالب النائب كمال السنوي^(٤) الحكومة بضرورة دعم الجيش من خلال زيادة اعتماداته المالية، مع مراعاة الوضع الاقتصادي والمالي للدولة، كما دعا إلى تزويد القوات العسكرية بوسائل وقاية من الغازات السامة^(٥)، وأكد النائب ذيبان الغبان^(٦) على أهمية الاهتمام بالجيش وتطوير تسليحه، بوصفه العمود الفقري للدولة، مشيراً إلى أن الدول كافة تتجه نحو تعزيز جيوشها من خلال زيادة أعدادها^(٧).

قدمت حكومة حكمت سليمان مشروع قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٧ إلى المجلس النيابي، حيث أوضح وزير المالية جعفر أبو التمن في تقريره أن تقديرات الميزانية بلغت ٥٣١٨٨٨٥ دينار وتم

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة السادسة، بتاريخ ٢٥ اذار ١٩٣٧، ص ٦١.

(٢) م. م. ن، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة الثامنة عشر، بتاريخ ٢٧ ايار ١٩٣٧، ص ٢١٧-٢١٨.

(٣) م. م. ن، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة الأولى، بتاريخ ٦ شباط ١٩٣٧، ص ١.
(٤) كمال السنوي (١٩٠٠-١٩٧٧) سياسي عراقي ولد في بغداد، درس في مدرسة الحقوق ومارس المحاماة، أختير نائباً لرئيس نقابة المحامين ١٩٣٦، كان أول عضوية له في المجلس النيابي في دورته الرابعة ثم السابعة والثامنة عن لواء الدليم، نائباً عن لواء العمارة في الدورة الحادية عشر. للمزيد ينظر: حسن لطيف الزيدي، موسوعة اعلام ساسة العراق، ج ٢، ص ٢٦٦.

(٥) م. م. ن، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة السادسة، بتاريخ ٢٥ اذار ١٩٣٧، ص ٧٤؛ عدي حميد فهد، دور نواب الدليم في البرلمان العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الانبار، ٢٠١١، ص ١٥٩.

(٦) ذيبان الغبان (١٨٧٩-١٩٥٧) ولد في بغداد، اكمل تعليمه فيها، درس الحقوق وعين قاضياً في البصرة، كان من ابرز رجال المعارضة في العهد الملكي، انتخب نائباً عن الكوت في الدورة النيابية السابعة. للمزيد ينظر: حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦: موقف جماعة الأهالي منها، مكتبة المتنبّي، بغداد، ١٩٨٣، ص ٣١٤؛ مير بصري، اعلام السياسة في العراق، ج ٢، ص ٤٢٥.

(٧) م. م. ن، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة الثامنة عشر، ٢٧ ايار ١٩٣٧، ص ٢٢١؛ سعيد عبد علي باصي المكصوسي، دور نواب الكوت في البرلمان العراقي، ١٩٢٥-١٩٣٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠٠٦، ص ٩٠.

توزيع الاعتمادات المالية بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية العامة في البلاد^(١)، وفي السياق نفسه، أشار النائب عزيز شريف^(٢) إلى ضرورة الاهتمام بالجيش وتقدير تضحياته والعمل على رفع قدراته العسكرية وتطوير إمكانياته في مختلف المجالات^(٣)، فيما دعا النائب نعمة منصور إلى زيادة التخصيصات المالية الموجهة للجيش، مع المطالبة بتطبيق قانون الخدمة الإلزامية وانتقاد نظام البدل النقدي، فضلاً عن المطالبة برفع قيمته في حال تعذر إلغاؤه^(٤). لم يتناول أعضاء مجلس النواب العراقي مناقشة تفاصيل مصروفات وزارة الدفاع بشكل موسع، ويُعزى ذلك إلى طبيعة المرحلة السياسية والعسكرية التي مرّ بها العراق آنذاك، وما فرضته من أولويات تتعلق بالأمن والاستقرار.

صدرت ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٧ في ٢٢ حزيران ١٩٣٧، ونفذت في ٢٨ منه، الأمر الذي أدى إلى إصدار اعتمادات وقتية لتغطية نفقات الأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية، دون أن يطرأ تغيير جوهري على تنظيمها، وقد تضمن قانون الميزانية العامة رقم (٣٠) لسنة ١٩٣٧ مشروع الأعمال العمرانية الرئيسية، حيث أظهرت الحسابات عند التصديق وجود فائض مقداره ٣١١٥ دينار، إلا أن النتيجة الحسابية اللاحقة أسفرت عن تسجيل فائض مقداره ١,٠١٦,٥٦٤ دينار، غير أن الصرف على مشروع الأعمال العمرانية الرئيسية، الذي خُصصت له مبالغ تُستوفى من شركة النفط العراقية بموجب المادة الثانية عشرة من قانون الميزانية العامة، أدى في النهاية إلى تسجيل عجز في السنة المالية مقداره ٦٢٥,٤٥٠ دينار، وبلغت المصروفات الفعلية لوزارة الدفاع العراقية للسنة ذاتها ١,٢١٥,٠٨٣ دينار، مع تسجيل نسبة توفير بلغت ١.٧٨٪^(٥).

(١) م.م. ن، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة العشرين، بتاريخ ٣١ ايار ١٩٣٧، ص ٢٢٥.

(٢) عزيز شريف (١٩٠٤-١٩٩٠) هو عزيز بن شريف بن حميد بن عبد السلام العاني، أكمل دراسته الابتدائية في مدينة عانة، درس الحقوق ومارس المحاماة، كان له علاقة بالاحزاب السياسية وتحديدًا الحزب الوطني العراقي وجريدة الأهالي، انتخب رئيساً لحزب الشعب عام ١٩٤٦، انتخب نائبا عن لواء البصرة في الدورة النيابية السابعة. للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ج ١، ص ٢٤٠.

(٣) م.م. ن، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة الثانية والعشرين، بتاريخ ٣ حزيران ١٩٣٧، ص ٣٠٨.

(٤) حميد رزاق الموسوي، دور نواب البصرة في المجلس النيابي ١٩٢٥-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٧، ص ١٣٠.

(٥) د.ك. و، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، التقرير السنوي عن حسابات الدولة للسنة ١٩٣٧ المالية، ١٩٣٩، ص ١.

أفادت وزارة الدفاع بأن التوفير المتحقق في اعتماد الفصل ٧١ الخاص برواتب ديوان الوزارة والبالغ ٤٩٥٠ دينار يعود إلى بقاء عدد من الوظائف شاغرة، فضلاً عن استمرار إشغال منصب وزير الدفاع بالوكالة لمدة غير قصيرة، كما تحقق وفر في اعتماد الفصل ٧٦ أ الخاص بالمخصصات والخدمات للقوة النهرية مقداره ٣٠٥٩ دينار نتيجة تأخر ورود العتاد والأسلحة وعدم إكمال تشكيل القوة النهرية خلال السنة ١٩٣٧، أما الوفر المتحقق في اعتماد الفصل ٧٨ الخاص بالمخصصات والخدمات للقوة الجوية والبالغ ٣٤١٦ دينار فقد جاء نتيجة تأخر إيفاد بعض الطلاب إلى إنكلترا من جهة، والنقص الحاصل في ملاك ضباط الصف من جهة أخرى، في حين نشأ الوفر في اعتماد الفصلين ٧٨ أ و ٧٨ ب والبالغ ٣٨٨٥ دينار و ٣٦٠٠ دينار على التوالي، بسبب تأخر ورود الآلات والأدوات اللازمة لتتوير مطار الرطبة ومصلحة الأنواء الجوية (١).

شهدت وزارة الدفاع خلال سنة ١٩٣٧ عدداً من التجاوزات المالية والإدارية التي سجلتها مديرية المحاسبات العامة في تقريرها السنوي عن حسابات الدولة. فقد أوضحت الوزارة أن التجاوز الحاصل في الفصل ٧٦ يعود إلى ارتفاع أسعار أعلاف الحيوانات بنسبة ٥٠٪ قياساً بالسنة السابقة التي رُصدت الاعتمادات المالية على أساس أسعارها، في حين عزت التجاوز في الفصل ٧٧ إلى عدم كفاية الاعتماد المرصود منذ البداية لتغطية النفقات المطلوبة، إلا أن مديرية المحاسبات العامة لم تقتنع بهذه التبريرات وعدّتها غير مقبولة من الناحية الحسابية، مؤكدة أن من واجب الوزارة التقدم إلى وزارة المالية بطلب اعتماد إضافي قبل انتهاء السنة المالية بدلاً من تجاوز الاعتمادات المقررة (٢).

وكشفت المديرية عن مخالفات تتعلق بتسليف مبالغ كبيرة لبعض المتعهدين دون الحصول على ضمانات مالية كافية تكفل حماية أموال الخزينة، ففي حزيران سنة ١٩٣٧ تعاقدت وزارة الدفاع مع وكلاء شركة فوردي المحليين لشراء ٢٥٠ سيارة حمل بمبلغ ٥٩,٥٠٠ دينار، على أن يدفع ثلث المبلغ مقدماً والباقي عند تسليم السيارات تدريجياً، وبالفعل دفعت الوزارة ١٩,٨٣٣ ديناراً سلفة أولية مقابل كفالة بلغت ٥,٩٥٠ ديناراً فقط، كما أبرمت عقداً مع الوكيل المحلي لأحد المصانع التشيكوسلوفاكية في مدينة برنو لتجهيزها بالرشاشات وأقسامها الاحتياطية بمبالغ كبيرة، ووافقت على دفع سلفة مقدارها ٥٠,٩٢٠ ديناراً مع فتح اعتماد غير قابل للنقص لتسديد بقية المبالغ المستحقة، وقد انتقدت مديرية المحاسبات العامة هذه الإجراءات بشدة، إذ رأت أن منح سلف مالية بهذا الحجم دون الحصول على كفالات كافية أو ضمانات

(١) د. ك. و، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، التقرير السنوي عن حسابات الدولة للسنة ١٩٣٧ المالية، ص ٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦.

موثوقة يعرض المال العام لمخاطر كبيرة، ولا سيما في حالات تعثر المتعهدين أو إفلاسهم أو إخفاقهم في تنفيذ التزاماتهم التعاقدية، وأمام هذه الملاحظات أقرت وزارة الدفاع في أيلول سنة ١٩٣٧ بصحة الانتقادات الموجهة إليها، معربةً عن أسفها لقيام الوزارة السابقة بصرف تلك السلفات دون توثيقها بضمانات كافية، ومؤكدةً التزامها بمراعاة هذه المسألة في العقود المستقبلية حفاظاً على حقوق الخزينة العامة (١) .

في سياق آخر، أثارت مديرية المحاسبات العامة مسألة ارتفاع كلفة العتاد المستورد من النمسا مقارنة بالعتاد المنتج محلياً، فقد اشترت وزارة الدفاع خلال السنة نفسها عشرة ملايين طلقة بواسطة أحد الوكلاء الأجانب المقيمين في بغداد، وعند مقارنة كلفة هذا العتاد بكلفة العتاد المصنع في معمل العتاد العسكري ببغداد تبين أن كلفة الألف طلقة المستوردة بلغت ٧,٨٢٥ دينار، في حين بلغت كلفة الألف طلقة المنتجة محلياً ٦,٦٢٦ دينار فقط وفق تقديرات المهندس الميكانيكي للمعمل، وبذلك زادت كلفة العتاد المستورد بنسبة ١٨٪ عن نظيره المحلي، الأمر الذي دفع الجهات الرقابية إلى التساؤل عن مبررات اللجوء إلى الاستيراد رغم ما ترتب عليه من زيادة مالية بلغت نحو ١,٢٠٠ دينار، وقد بررت وزارة الدفاع ذلك بعدم قدرة معمل العتاد العسكري في بغداد على إنتاج الكميات المطلوبة لتلبية احتياجات الجيش المتزايدة، الأمر الذي اضطرها إلى سد النقص عن طريق الاستيراد من الخارج (٢).

كما كشفت أعمال التدقيق عن وجود قصور في إجراءات متابعة الحيوانات العسكرية، إذ امتنعت بعض الوحدات عن إرسال الجداول الخاصة بحيوانات الجيش إلى الجهات المختصة، مما حدّ من قدرة الوزارة على تدقيق المعاملات ومراقبة الموجودات العسكرية بصورة دقيقة، وعلى إثر ذلك وُجّهت ملاحظات رسمية إلى وزارة الدفاع التي بادرت في حزيران سنة ١٩٣٨ إلى إصدار منشور عام ألزمت بموجبه جميع الوحدات والمؤسسات العسكرية بإرسال الجداول المطلوبة إلى دائرة الركائب بوصفها الجهة المسؤولة عن مسك السجلات الخاصة بالحيوانات العسكرية ومتابعة جردها وتدقيقها بصورة دورية (٣).

أما في مجال تموين الجيش بالأرزاق، فقد كشفت التحقيقات عن مخالفات تتعلق بنوعية الحنطة المجهزة للقوات العسكرية، إذ أظهرت مراجعة معاملات أشهر شباط وآذار وحزيران وتموز سنة ١٩٣٧ أن متعهدي الجيش قاموا بتسليم حنطة عراقية خلافاً لشروط التعهد المبرم في ١ آب ١٩٣٦ الذي نص

(١) د. ك. و، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، التقرير السنوي عن حسابات الدولة للسنة ١٩٣٧ المالية، ص ٨ .

(٢) د. ك. و ، وزارة المالية، تقرير مراقب الحسابات العام ، عن تدقيق حسابات الحكومة العراقية للسنة ١٩٣٧ المالية،

مطبعة الحكومة ،بغداد، ١٩٤٠، ص ٨.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٩.

صراحةً على تجهيز الجيش بحنطة من نوع العجيبة، وعند استيضاح الأمر أفادت مديرية الواردات العامة بأن استثمارات الاستهلاك الواردة إلى المدخر تضمنت تلك الكميات وأن الجهات المختصة كانت على علم بها، غير أن التحقيقات التي أجرتها وزارة المالية في سجلات ووثائق وكلاء المتعهدين أظهرت عدم مطابقة هذه الإفادات للواقع، الأمر الذي ألحق ضرراً مالياً بالخزينة العامة، وبناءً على ذلك أصدرت وزارة الدفاع تعليمات تمنع استلام الحنطة العراقية مستقبلاً خلافاً لشروط التعاقد، في حين اكتفت وزارة المالية باستيفاء فروقات رسوم الاستهلاك مع التشديد على عدم تكرار مثل هذه المخالفات، بما يعكس حرصها على تعزيز الرقابة المالية وضمان سلامة إجراءات التوريد والتجهيز العسكري^(١).

صدر قانون لإضافة وتنزيل مبالغ إلى ميزانية ١٩٣٧ المالية شملت وزارة الدفاع ، إذ اضيف مبلغ مبالغ ٤١٥ دينار إلى الفصل ٧٣ المخصصات والخدمات لديوان الوزارة كما اضيف مبلغ ١٢٨٢٠ دينار إلى الفصل ٧٨ المتعلق بالمخصصات والخدمات للقوة الجوية ، وفي المقابل تم تنزيل مبلغ ٤٠٠٠٠ دينار من الفصل ٧٥ الخاص برواتب القوات المحاربة ، وكذلك تنزيل مبلغ ٧٠٠ دينار من الفصل ٧٦ أ المتعلق بالمخصصات والخدمات للقوة النهرية^(٢) ، وفي ما يلي جدول رقم (١٨) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٣٧^(٣).

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائة
القسم الاول : ديوان الوزارة	٤١,٦٩٠	٢.٩٧%
القسم الثاني : البعثة الاستشارية البريطانية	٣٥,٤٥٠	٢.٥٣%
القسم الثالث : القوات المحاربة	١,١٢٦,٨٠٠	٨٠.٤٣%
القسم الرابع : القوة النهرية	٢٧٠,١٠	١.٩٢%
القسم الخامس : القوة الجوية	١٣٦,٧٨٥	٩.٧٦%
القسم السادس: الطيران المدني	٧,٧٨٥	٠.٥٥%
القسم السادس : الانواء الجوية	٢٥,٣٠٠	١.٨٠%

(١) د. ك. و، وزارة المالية، تقرير مراقب الحسابات العام ، عن تدقيق حسابات الحكومة العراقية للسنة ١٩٣٧ المالية، ص ١١.

(٢) م. م. ن ، الدورة الانتخابية الثامنة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، الجلسة الثانية والعشرين ، بتاريخ ٢٧ اذار ١٩٣٨ ، ص ٢٣٢ .

(٣) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : م. م. ن، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، الجلسة الثانية والعشرين، ٣ حزيران ١٩٣٧ ، ص ١٠٣-٣١٢؛ د. ك. و ، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٣٧ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٩ ، ص ١٠٧ (ينظر ملحق رقم ٨) .

مجموع الباب التاسع	١,٤٠٠,٨٢٠	%٢٦.٣٣
--------------------	-----------	--------

يتضح من موازنة عام ١٩٣٧ استمرار تصاعد الإنفاق العسكري، إذ بلغت تخصيصات وزارة الدفاع ١,٤٠٠,٨٢٠ ديناراً، بنسبة ٢٦.٣٣٪ من الموازنة العامة، وهي أعلى نسبة خلال المدة ١٩٣٤-١٩٣٧، واستحوذت القوات المحاربة على ٨٠.٤٣٪ من موازنة الوزارة، مع توسع أقسامها لتشمل القوة النهرية والقوة الجوية والطيران المدني والأنواء الجوية، مما يعكس تنامي قدرات المؤسسة العسكرية وتنوع مهامها، كما كشفت الرقابة المالية عن بعض التجاوزات في الإنفاق والتعاقدات، مما يؤكد أهمية تعزيز الرقابة المالية بالتوازي مع التوسع في الموازنة الدفاعية.

قُتل بكر صدقي في ٩ آب ١٩٣٧ أثناء توجهه إلى تركيا لحضور المناورات العسكرية، ثم عاد جميل المدفعي إلى العراق وتولى منصب وزير الدفاع بعد صدور الإرادة الملكية باستقالة وزارة حكمت سليمان في ١٦ آب ١٩٣٧، وقد أعقب ذلك انتهاء حالة عصيان حامية الموصل، وصدر قرار بإجراء انتخابات جديدة^(١)، جرت الانتخابات في أجواء اتسمت بالهدوء النسبي بعد الأحداث السابقة، إذ انتُخب أعضاء مجلس النواب في ١٨ كانون الأول ١٩٣٧، وبعد خمسة أيام عُقدت جلسة الافتتاح المشتركة لمجلس النواب والأعيان، وألقى الملك خطاب العرش، ومع انتهاء المدة القانونية للدورة، تم تمديدتها لمدة ١٥ يوماً لإنجاز ما تبقى من الأعمال التشريعية، وعُقد خلالها ٢٢ جلسة فقط^(٢).

نتيجة تعذر المصادقة على قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٣٨ قبل بداية السنة المالية، اقتضت الضرورة تشريع قانون للميزانية المؤقتة لشهر نيسان، بلغت اعتماداتها ٤٧٥,٧١٠ دينار، خُصص منها لوزارة الدفاع مبلغ ١٢٩,٣٦٥ ديناراً، ويعكس هذا الإجراء حرص الحكومة على ضمان استمرار عمل مؤسسات الدولة وعدم تعطيل مرافقها الأساسية إلى حين إقرار الميزانية العامة بصورة نهائية^(٣)، وفي هذا السياق قدمت وزارة جميل المدفعي الرابعة مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٣٨، إذ رفع وزير المالية إبراهيم كمال^(٤) تقريراً مفصلاً إلى مجلس النواب أوضح فيه أن مجموع

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٥، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٣، ص ١٥-١٨.

(٢) محمد رضا الشرع، الانتخابات النيابية في العراق ١٩٣٣-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ١٨٩.

(٣) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة الحادية والعشرين، بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٣٨، ص ٢١٠؛ حسن غانم ردن، المصدر السابق، ص ١٣٧؛ د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، حسابات وزارة الدفاع ١٩٣٨-١٩٤٢، رقم التصنيف ٣١٢/٢٣٣ (ينظر ملحق رقم ٩).

(٤) إبراهيم كمال (١٨٩٥-١٩٤٧) هو إبراهيم بن كمال بن أحمد الغضنفر، ولد في الموصل، كان ضابطاً في الجيش العثماني، وقع أسيراً لدى البريطانيين عام ١٩١٧، كان أحد أعضاء حزب الشعب برئاسة ياسين الهاشمي، تقلد العديد من

النفقات المقدرة بلغ ٥,٤٦٩,٨١٣ ديناراً، مشدداً على ضرورة إعادة النظر في تشكيلات الدولة الإدارية وتقليص النفقات العامة إلى أدنى حد ممكن، ولا سيما المخصصات، انسجاماً مع الظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد آنذاك، وبما يحقق قدرًا أكبر من التوازن المالي وترشيد الإنفاق الحكومي^(١).

عند مناقشة موازنة وزارة الدفاع برزت تباينات واضحة في الرؤى المتعلقة بسياسة الدفاع الوطني، فقد دعا النائب طه الهاشمي إلى ضرورة توسيع الجيش وتعزيز قدراته القتالية من خلال استكمال تشكيل الوحدات العسكرية وتجهيزها بالأسلحة والمعدات اللازمة، مؤكداً أن سياسة الدفاع لا تقتصر على زيادة أعداد الجنود والوحدات العسكرية فحسب، بل تتطلب أن تكون الاعتبارات العسكرية حاضرة في مختلف مشاريع الدولة وخططها العامة، ورأى أن الحكومات المتعاقبة ركزت على تقوية الجيش من الناحية العددية والتنظيمية دون أن تقرن ذلك بسياسة دفاعية شاملة تستند إلى رؤية استراتيجية متكاملة^(٢).

في الاتجاه نفسه طالب النائب محمود رامز بضرورة إنشاء المصانع والمخازن العسكرية وتخصيص الاعتمادات المالية الكافية لها، مؤكداً أهمية تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال التجهيز العسكري وعدم الاعتماد على الأسواق الخارجية، وأشار إلى أن استمرار استيراد المعدات والملابس العسكرية من الخارج يجعل الجيش عرضة للمخاطر في حالات الأزمات أو انقطاع طرق المواصلات، الأمر الذي يستوجب توسيع معمل العتاد العسكري وإنشاء معامل للنسيج تتولى توفير احتياجات الجيش من الملابس والتجهيزات المختلفة^(٣).

من جانبه تناول النائب توفيق السمعاني^(٤) أهمية الإنفاق العسكري في إطار بناء الدولة وتعزيز قدرتها الدفاعية، مبيّناً أن موازنة وزارة الدفاع تجاوزت مليوناً ونصف المليون دينار، وهو ما يمثل أكثر

= المناصب منها وزيراً للمالية عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨، كان نائباً عن بغداد في الدورة النيابية الثامنة، توفي بمرض العضال. للمزيد ينظر: كاظم جواد أحمد، المصدر السابق، ص ٤٠؛ حسن ضاري سبيع الدليمي، وزارة المالية دراسة في تشكيلاتها الإدارية، ص ٨٥.

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة الرابعة والعشرين، بتاريخ ٣ نيسان ١٩٣٨، ص ٢٦٨؛ جريدة الاستقلال، السنة العشرون، العدد ٣٣١٥، ٣ نيسان ١٩٣٩.

(٢) م. م. ن. الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة الثامنة والعشرين، بتاريخ ١١ نيسان ١٩٣٨، ص ٢٢٦.

(٣) علاء كاظم جاسم، المصدر السابق، ص ٦٢.

(٤) توفيق السمعاني (١٩٠٤-١٩٨٢) ولد في الموصل ودرس العلوم الدينية فيها، دخل كلية الحقوق وتنقل بين صحف عديدة إلى أن أسس جريدة الزمان ١٩٣٧، انتخب نائباً عن البصرة في الدورة الانتخابية الثامنة ونائباً عن الموصل في الدورة الانتخابية الثالثة عشر والرابعة عشر والخامسة عشر والسادسة عشر. للمزيد ينظر: وفاء هادي حبيب، تمثيل

من ثلث الإنفاق العام للدولة، وأكد أن قوة الدولة لا تعتمد على الموارد المادية وحدها، بل تستند كذلك إلى البناء المعنوي والتنظيمي للمؤسسة العسكرية، مشدداً على أن إعداد الجيش ينبغي أن يجمع بين الجانبين المادي والمعنوي مع إعطاء أهمية خاصة للجانب الأخير، كما دعا إلى تطوير الصناعات العسكرية الوطنية وعدم الاكتفاء بإنتاج البنادق والذخائر، بل التوسع في إنتاج الرشاشات والمدافع والقنابل وسائر المعدات العسكرية اللازمة^(١) واقترح في هذا الإطار بيع بعض العرصات الحكومية وتخصيص إيراداتها لإنشاء المصانع العسكرية التي تحتاجها البلاد^(٢).

استمرت مناقشات مجلس النواب بشأن موازنة وزارة الدفاع، إذ أثار النائب محمد أمين زكي قضية إعداد الضباط وتأهيلهم العلمي والعسكري، منتقداً سياسة الوزارة في قبول بعض خريجي الصفوف الثانوية والمتوسطة وإخضاعهم لدورات تدريبية قصيرة لا تتجاوز تسعة أشهر قبل منحهم رتب الضباط، ورأى أن هذه المدة غير كافية لاستيعاب العلوم العسكرية بصورة رصينة، وأن إعداد الضباط يتطلب دراسة متخصصة تمتد لعدة سنوات تضمن امتلاكه المؤهلات العلمية والمهنية اللازمة، كما أشار إلى الصعوبات التي واجهت وزارة الدفاع في توفير الأعداد المطلوبة من الضباط بسبب التوسع المستمر في تشكيل الوحدات العسكرية، وفي معرض الرد على هذه الانتقادات أيد جميل المدفعي بصفته وكيلاً لوزير الدفاع أهمية التوسع في الصناعات العسكرية الوطنية، مؤكداً إدراك الوزارة لهذه الحاجة وسعيها إلى تحقيقها ضمن الإمكانيات المالية المتاحة للدولة، كما أوضح أن سياسة الوزارة تقوم على قبول خريجي الدراسة الثانوية في الكليات والمؤسسات العسكرية، إلا أن الظروف الاستثنائية التي مر بها الجيش في مراحل سابقة وحاجته المتزايدة إلى الضباط دفعت إلى اعتماد إجراءات استثنائية لتوفير الملاكات المطلوبة^(٣).

أقرت الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٣٨ في ٢٤ نيسان ١٩٣٨، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من أيار من العام نفسه^(٤) وبذلك اقتصر العمل بالاعتمادات المؤقتة على شهر نيسان فقط، وأظهرت الميزانية الاعتيادية عند التصديق فائضاً مقداره ١٣٠,٣٠١ دينار، نتج عن تخصيصات طارئة

=الاقليات الدينية غير المسلمة في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٣، ص ٤٩.

(١) حميد رزاق الموسوي، المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٢) م.م. ن. الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة الثامنة والعشرين، بتاريخ ١١ نيسان ١٩٣٨، ص ٢٢٨.

(٣) م.م. ن. الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة الثامنة والعشرين، ص ٢٣٠.

(٤) جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٦٣٢، ٤ أيار ١٩٣٨.

أنفقت على بعض الفصول المتعلقة بتسوية قرض إدارة الميناء وبلدية المسيب، فضلاً عن حصة أمانة العاصمة من أرباح شركة كهرباء بغداد، والتي بلغ مجموعها ٤١,٠٠٠ دينار، إلا أن هذا الفائض لم يستمر حتى نهاية السنة المالية، إذ اختتمت الحسابات بعجز بلغ ٢٩٥,٨٠٧ دنائير نتيجة النفقات المنصرفة بموجب قانون الأعمال الرئيسية. وقد بلغ مجموع الاعتمادات المخصصة للمصروفات ٥,٩٠٢,٧١١ ديناراً، في حين بلغت الإيرادات ٥٨٠,١٠٣٩ ديناراً^(١).

بلغت المصروفات الحقيقية لوزارة الدفاع ١,٦٢٠,٠٣٠ ديناراً، وقد أظهرت الحسابات الختامية حصول تجاوزات في ستة فصول من فصول الموازنة العسكرية، وأوضحت الوزارة أن التجاوز الحاصل في الفصل ٧٥ الخاص بمخصصات وخدمات ديوان الوزارة يعود إلى زيادة نفقات الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل أجهزة التدفئة والتبريد في الديوان، أما التجاوز في الفصل ٧٦ الخاص برواتب البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية، فقد نتج عن صرف مخصصات الملابس المقررة للضباط البريطانيين، وهي نفقات لم تكن داخلة ضمن التخمينات الأصلية للفصل عند إعداد الموازنة، كما عزت الوزارة التجاوز في الفصل ٧٧ الخاص بمخصصات وخدمات البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية إلى كثرة الجولات التفتيشية وصرف بعض الاستحقاقات التقاعدية المتراكمة عن سنوات سابقة، وفيما يتعلق بالفصلين ٧٨ و ٧٩ الخاصين برواتب ومخصصات وخدمات القوات المحاربة، فقد أرجعت الوزارة أسباب التجاوز إلى التوسع المستمر في تشكيلات الجيش، وما رافقه من صعوبة في تقدير النفقات الفعلية بصورة دقيقة عند إعداد الموازنة، كذلك سجل الفصل ٨١ الخاص بمخصصات وخدمات القوة النهرية تجاوزاً مالياً نتيجة الحاجة إلى شراء مواد احتياطية متنوعة للبواخر وإجراء أعمال ترميم وصيانة مستعجلة اقتضتها متطلبات الخدمة^(٢).

على الرغم من تلك التجاوزات، حققت الوزارة وفراً مالياً بلغ ٨٤,٤٢٠ ديناراً في عدد من الفصول الأخرى، فقد أوضحت أن الوفرة المتحقق في الفصل ٨٠ الخاص برواتب القوة النهرية والبالغ ٣,٤٩١ ديناراً يعود إلى التخفيض الذي طرأ على الملاك المصدق، كما تحقق وفر في الفصل ٨٣ الخاص برواتب القوة الجوية بلغ ٩,٨٣١ ديناراً نتيجة بقاء عدد من الوظائف شاغرة وعدم تمكن الوزارة من الحصول على الكوادر الفنية اللازمة للعمل في مؤسسات القوة الجوية، أما الوفرة المتحقق في الفصل

(١) د. ك. و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٣٨ المالية،

مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٠، ص ١ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٦.

الخاص بمخصصات وخدمات القوة الجوية والبالغ ٣٩١٤٩ دينارًا، فقد نتج عن عدم إفاد عدد كبير من الضباط إلى إنكلترا، فضلاً عن تأخر وصول بعض المعدات والتجهيزات والاعتدة المطلوبة من إنكلترا وإيطاليا، كذلك سجل الفصل ٨٨ الخاص باللوازم والحيوانات وفراً بلغ ٤٣,٣٥٧ دينارًا، وكان مرد ذلك إلى تأخر إرسال الأسلحة وأقسامها الاحتياطية المطلوبة من إنكلترا خلال السنة المالية ^(١). وتكشف هذه البيانات عن استمرار سياسة التوسع العسكري التي انتهجتها وزارة الدفاع في أواخر الثلاثينيات، وما رافقها من صعوبات في تقدير النفقات الفعلية بدقة، الأمر الذي أدى إلى حدوث تجاوزات في بعض الفصول، في حين أسهم تأخر وصول التجهيزات العسكرية وبقاء عدد من الوظائف شاغرة في تحقيق وفورات مالية في فصول أخرى من الموازنة، وفيما يلي جدول رقم (١٩) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٣٨ ^(٢).

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمئة
القسم الاول: ديوان الوزارة	٣٨,٦٠٠	٢.٤٨%
القسم الثاني: البعثة الاستشارية البريطانية	٣٦,٠٠٠	٢.٣١%
القسم الثالث: القوات المحاربة	١,٠١٢,٧٠٠	٦٥.١٥%
القسم الرابع: القوة النهرية	٢١,٠٠٠	١.٣٥%
القسم الخامس: القوة الجوية	١٨٢,٠٠٠	١١.٧٠%
القسم السادس: الطيران المدني	٥,٠٠٠	٠.٣٢%
القسم السابع: الانواء الجوية	٩,٠٠٠	٠.٥٧%
القسم الثامن: مصروفات منوعة	٢٥٠,٠٠٠	١٦.٠٨%
مجموع الباب التاسع	١,٥٥٤,٣٠٠	٢٨.٤%

يُستنتج من ذلك أن ارتفاع نفقات وزارة الدفاع عام ١٩٣٨ ارتبط أساسًا بالتوسع في تشكيلات الجيش وزيادة احتياجات القوات المحاربة من الأسلحة والمعدات والتجهيزات، إلى جانب تطوير القوات الجوية والنهرية وتعزيز الصناعات العسكرية الوطنية، فضلاً عن ارتفاع نفقات البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية نتيجة صرف مخصصات الملابس للضباط البريطانيين وزيادة الجولات التفتيشية

(١) د. ك. و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٣٨ المالية، ص ١١.

(٢) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: د. ك. و، وزارة المالية، ميزانية الحكومة العراقية للسنة ١٩٣٨ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٨، ص ٦٠-٦٤؛ د. ك. و، وزارة المالية التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الحكومة العراقية للسنة ١٩٣٨ المالية، ص ١٠٦-١١٣؛ د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، حسابات الدفاع، ١٩٣٨-١٩٤٢، رقم التصنيف ٣٢١/٢٣٣ (ينظر ملحق رقم ١٠).

وتسديد استحقاقات تقاعدية متراكمة عن سنوات سابقة، مما يعكس استمرار سياسة التوسع العسكري التي اتبعتها الدولة في أواخر الثلاثينيات، ويتضح ذلك من استحواذ القوات المحاربة على ٦٥.١٥٪ من تخصيصات وزارة الدفاع.

شهدت الحياة السياسية في العراق خلال أواخر عام ١٩٣٨ تصاعداً ملحوظاً في تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي، إذ اضطلعت مجموعة من ضباط الجيش المعروفين بالعقلاء الأربعة بدور بارز في إسقاط وزارة جميل المدفعي الرابعة، بعد توجيه إنذار مباشر إلى رئيس الوزراء بضرورة تقديم استقالته، الأمر الذي دفعه إلى الاستجابة تقادياً لاحتمال اندلاع صدامات داخلية^(١) على إثر ذلك، كلف الملك غازي نوري السعيد بتشكيل وزارة جديدة في ٢٥ كانون الأول ١٩٣٨، حيث سعت الحكومة إلى احتواء حالة التوتر في الأوساط العشائرية عبر الدعوة إلى التعاون مع الدولة بهدف تعزيز الاستقرار الداخلي، وفي إطار إعادة تنظيم المشهد السياسي، صدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب والدعوة إلى إجراء انتخابات عامة جديدة بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٣٩^(٢).

في خضم تلك التطورات، أعلنت السلطات في ٥ آذار ١٩٣٩ عن كشف ما وصفته بمخطط استهدف تنصيب الأمير عبد الإله^(٣) بدلاً من الملك غازي، قبل أن تتفقم الأوضاع السياسية بوفاة الملك غازي في ٤ نيسان ١٩٣٩^(٤) إثر حادث اصطدام سيارته بعمود كهربائي^(٥) وعلى إثر ذلك، تولى الأمير عبد الإله منصب الوصي على العرش^(٦) للملك فيصل الثاني^(٧)، وهو ما أدى إلى تقديم نوري

(١) عقيل الناصري، المصدر السابق، ص ٩٢.

(٢) محمد رضا الشرع، المصدر السابق، ٢٢٨؛ جريدة الاستقلال، السنة العشرون، العدد ٣٢٨٤، ٢٤ شباط ١٩٣٩.

(٣) عبد الإله (١٩١٢-١٩٥٨) هو عبد الإله بن علي الهاشمي، ولد في مدينة الطائف، أختير وصياً على عرش العراق حتى عام ١٩٥٣ إذ كان الأمير فيصل الثاني غير متزوج وليس لديه أبناء، قتل مع أفراد العائلة عام ١٩٥٨. للمزيد ينظر: غزوان محمود غناوي، الأمير عبد الإله بن علي الهاشمي الوصي على عرش العراق حياته ودوره السياسي ١٩٣٩-١٩٥٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١.

(4) yehoshua porath, in search of arab unity, 1945-1930, group taylor & francis, new york, 1986, p. 44.

(٥) رجاء حسين الخطاب، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي، منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد، ١٩٥٨، ٣٨، محمد حسين الزبيدي، الملك غازي ومرافقوه، دار السلام، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٣٠؛ جريدة الاستقلال، السنة العشرون، العدد ٣٣١٧، ٦ نيسان ١٩٣٩.

(٦) جريدة الاستقلال، العدد ٣٣١٨، ٧ نيسان ١٩٣٩.

(٧) فيصل الثاني (١٩٣٥-١٩٥٨) هو فيصل بن غازي بن فيصل بن الحسين، درس على يد أساتذة خصوصيون منهم مصطفى جواد خالد الهاشمي، ارسل عام ١٩٤٧ للدراسة في انكلترا، توج ملكاً على العراق ١٢ ايار ١٩٥٣ عندما بلغ سن الرشد، اختير رئيساً للاتحاد العربي ١٩٥٨. للمزيد ينظر: لطفي جعفر فرج، الملك فيصل الثاني اخر ملوك العراق،

السعيد استقالة وزارته إلى الوصي، الذي أعاد تكليفه مجدداً بتشكيل حكومة جديدة، إذ باشرت وزارة الداخلية بإصدار توجيهاتها إلى متصرفي الألوية في ١٨ آذار ١٩٣٩ للشروع في تنظيم الانتخابات العامة، فانتُخبت الهيئات التفتيشية في ٢٩ آذار، تلتها انتخابات الناخبين الثانويين في العاصمة في ١٩ أيار، ثم جرى انتخاب أعضاء مجلس النواب في ٥ حزيران من السنة نفسها، قبل أن تصدر الإرادة الملكية بدعوة مجلس الأمة إلى الانعقاد في دورة غير اعتيادية بتاريخ ١٢ حزيران ١٩٣٩^(١).

أما على الصعيد المالي، فقد تأخر إصدار قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٣٩، مما استدعى تقديم قانون ميزانية مؤقتة لشهري حزيران وتموز بمبلغ إجمالي قدره ١٠٢٢٩٠٠ دينار، خُصص القسم الأكبر منه لوزارة الدفاع بمبلغ ٢٨٨٤١٠ دينار، بما يعكس استمرار الأولوية التي أولتها الدولة للقطاع العسكري في تلك المرحلة^(٢).

عقدت اللجنة المالية اجتماعها بتاريخ ١١ تموز ١٩٣٩ بحضور رئيس الوزراء نوري السعيد ووزير الدفاع طه الهاشمي، لمناقشة ميزانية وزارة الدفاع، وقد تبين أن الاعتماد المخصص للوزارة قد ارتفع بمقدار ١٣١,٣٠٠ دينار مقارنة بالسنة السابقة، ليلغ ١,٦٨٥,٦٠٠ دينار، وهو ما يعكس توجه الحكومة نحو تعزيز القدرات الدفاعية في ظل الظروف السياسية والأمنية السائدة، كما أظهرت المداورات أن متطلبات تقوية الجيش لم تقتصر على الاعتمادات الاعتيادية، بل امتدت إلى تخصيص مبالغ إضافية ضمن قانون الأعمال العمرانية الرئيسية، حيث بلغت الاعتمادات الموجهة لهذا الغرض نحو ١,٢٨٠,٠٠٠ دينار، إلى جانب ٢,٢٠٠,٠٠٠ دينار ضمن مشاريع الأعمال العمرانية، فضلاً عن فتح اعتمادات خارجية مع الحكومة البريطانية لاستكمال تجهيزات الجيش، قُدرت بما يزيد على مليوني دينار، وقد أعربت اللجنة عن ارتياحها لهذه التوجهات، مؤكدة أهمية الإسراع في استكمال تشكيلات الجيش وتطوير معداته، وشددت اللجنة على ضرورة إحاطة المناقشات المتعلقة بالشأن العسكري بدرجة من السرية، نظراً لحساسيته الأمنية^(٣).

=الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠١؛ طارق إبراهيم شريف، سيرة حياة الملك فيصل الثاني ١٩٣٥-١٩٥٨ آخر ملوك العراق، دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١١؛ علي أبو طحين، ملك العراق الصغير فيصل الثاني، دار ومكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٤.

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٥، ص ٧٨.

(٢) د.ك. و، وزارة المالية، ميزانية الحكومة العراقية لسنة ١٩٣٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٩، ص ٣.

(٣) الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، تقرير لجنة الشؤون المالية عن الميزانية العامة لسنة ١٩٣٩ المالية، ص ٦٠.

كما ناقشت مجموعة من الإجراءات الإصلاحية التي قدمتها وزارة الدفاع، والتي تمثلت في إعادة تنظيم شؤون الضباط، ولا سيما إعداد ضباط الاحتياط، وتعديل قوانين العقوبات والتقاعد العسكري وخدمة الضباط، بما يشمل إعادة النظر في شروط الترفيع وإعادة بعض التخصيصات إلى نصابها القانوني، فضلاً عن تنظيم استدعاء جنود الاحتياط وتوسيع نظام الفتوة ليشمل طلبة المدارس كافة، كما تضمنت التوصيات معالجة المخالفات المتعلقة بمعاملات المشتريات التي جرت خارج الأطر القانونية، والعمل على تطوير الصناعات العسكرية المحلية من خلال توسيع معمل عتاد البنادق وإنشاء معامل متخصصة لإنتاج القنابل اليدوية وعتاد المدفعية، إضافة إلى التأكيد على ضرورة الالتزام بالمعايير القانونية في منح الرواتب العسكرية وقصرها على المستحقين وفق المؤهلات العلمية والعسكرية المعتمدة^(١).

في معرض رد وزارة الدفاع، أوضح الوزير طه الهاشمي أن الوزارة شرعت بتنفيذ حزمة من الإجراءات التنظيمية والتطويرية، شملت تدريب خريجي المدارس العالية في مدرسة ضباط الاحتياط، وإحاقهم بالوحدات العسكرية بعد إكمال التدريب، فضلاً عن تعديل قانون التقاعد العسكري وإعداد مشروع لتعديل قانون خدمة الضباط بما ينسجم مع التوصيات المطروحة، كما أشار إلى توسيع نظام الفتوة ليشمل مختلف المدارس، ومعالجة التجاوزات المالية والإدارية السابقة، والعمل على إنشاء وتطوير معامل عسكرية كفيلة بتأمين احتياجات الجيش وتقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي^(٢).

قدمت وزارة نوري السعيد الرابعة (٦ نيسان ١٩٣٩ - ٢٢ شباط ١٩٤٠) مشروع قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٩ إلى المجلس النيابي وقُدِّرت نفقاتها بمبلغ ٥,٨٧٥,٦٣٠ ديناراً^(٣)، وشهدت ميزانية وزارة الدفاع زيادة بلغت ١١٩,٣٠٠ دينار، خُصص القسم الأكبر منها للفصل ٧٨ الخاص بالرواتب والفصل ٧٩ المتعلق بالمخصصات والخدمات للقوات المحاربة، وذلك بهدف تعزيز قدرات الجيش من خلال استحداث وحدات إضافية وتوفير المعدات واللوازم العسكرية اللازمة^(٤).

بلغ العجز التخميني في ميزانية سنة ١٩٣٩ نحو ٧١٥٢٠٦ دينار، الأمر الذي أثار قلق اللجنة المالية ودفعها إلى مطالبة وزير المالية بتقديم توضيحات بشأن أسباب هذا العجز، وفي مذكرة مفصلة

(١) الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، تقرير لجنة الشؤون المالية عن الميزانية العامة لسنة ١٩٣٩ المالية، ص ٦١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٣) م.م. ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، تقارير اللجان عن مراسيم اللوائح القانونية، ص ٣.

(٤) الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، تقرير عن اعمال اللجان الدائمة، لجنة الشؤون المالية، بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٩، ص ٤٧.

أوضح الوزير أن الأزمة المالية تعود إلى التوسع في الإنفاق الحكومي في مختلف الوزارات، فضلاً عن وجود عجز متراكم في نهاية السنة المالية ١٩٣٨-١٩٣٩ بلغ ٨٠٠,٠٠٠ دينار، كما بين أن جانباً مهماً من النفقات ارتبط بالالتزامات العسكرية، إذ خُصص مبلغ ٣٢٢,٥٠٠ دينار لمعسكر الرشيد بناءً على طلب الحكومة البريطانية، فضلاً عن ٤١٤,٨٠٠ دينار للأعمال التكميلية الخاصة بالجيش، إلى جانب مبالغ أخرى خُصصت لتنفيذ العقود المبرمة سابقاً واستكمال المباني العسكرية وشراء المدافع والعتاد من ألمانيا وإيطاليا وتسديد سلفيات معامل العتاد، فضلاً عن نفقات الشحن والتأمين والرسوم الجمركية الخاصة بالمعدات العسكرية المستوردة، إلا أن اللجنة المالية خلصت إلى أن الضائقة المالية لم تكن ناجمة عن المشاريع العسكرية التكميلية أو تجهيزات الجيش بقدر ما ارتبطت بعاملين رئيسيين، أولهما العجز المتراكم في صندوق الدولة البالغ ٨٠٠,٠٠٠ دينار حتى ٣١ آذار ١٩٣٩، وثانيهما الالتزامات المالية التي تعهدت بها إدارة السكك الحديدية بقرار من مجلسها الإداري من دون توفير الموارد المالية اللازمة لتغطيتها، مما أسفر عن عجز إضافي بلغ ١٥٦٣٠ ديناراً^(١).

أضيفت اعتمادات جديدة إلى ميزانية وزارة الدفاع، إذ خُصص مبلغ ٢٣٢,٠٠٠ دينار للفصل ٧٨ الخاص برواتب القوات المحاربة، و ٨٤,٦٠٠ دينار للفصل ٧٩ المتعلق بالمخصصات والخدمات للقوات المحاربة، و ٦,٨٠٠ دينار للفصل ٨٢ الخاص برواتب القوة الجوية، و ٢,٠٠٠ دينار للفصل ٨٣ المتعلق بمخصصاتها وخدماتها، فضلاً عن ٥٨٠ ديناراً للفصل ٨٤ الخاص برواتب الطيران المدني، وقد أُقرت هذه الاعتمادات من قبل المجلس^(٢).

صدر قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٣٩ في ٣١ تموز ١٩٣٩، وبسبب حل المجلس النيابي عند بداية السنة المالية اعتمدت الحكومة ميزانية السنة السابقة أساساً للصرف خلال شهري نيسان وأيار استناداً إلى المادة ١٠٧ من القانون الأساسي، في حين جرى الإنفاق خلال شهري حزيران وتموز بموجب الاعتمادات المؤقتة التي أُقرت بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، وعند التصديق على الميزانية الاعتيادية ظهر فائض تقديري بلغ ٣٨,٣٦٨ ديناراً، إلا أن النتائج الحسابية النهائية كشفت عن عجز فعلي قدره ٢٧٦,٠٩٥ ديناراً، ويُعزى ذلك إلى زيادة الإنفاق بمبلغ ٦٧٣,٥٠٨ دنانير فوق الاعتمادات المصدّق عليها، في وقت لم تشهد الإيرادات الفعلية زيادة توازي الارتفاع في المصروفات^(٣)، وبلغ مجموع

(١) الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، تقرير عن أعمال اللجان الدائمة، لجنة الشؤون المالية ص ٣.

(٢) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة السادسة عشرة، بتاريخ ١٤ آذار ١٩٤٠، ص ٢٢٦.

(٣) د.ك، وزارة المالية، ديوان مراقب الحسابات العمومية، تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الحكومة النهائية لسنة ١٩٣٩ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٠، ص ١.

الاعتمادات المخصصة للمصروفات عند التصديق على الميزانية ٥,٩٩٤,٦٣٢ ديناراً، ثم أضيف إليها مبلغ ٦٧٣,٥٠٨ دنانير ، أما الإيرادات فقد قُدرت عند التصديق بمبلغ ٦,٠٣٣,٠٠٠ دينار، في حين بلغت الواردات الفعلية ٦,٠٩٣,٠٥٣ ديناراً، أي بزيادة قدرها ٦٠,٠٥٣ ديناراً فقط^(١).

فيما يتعلق بوزارة الدفاع بلغت مصروفاتها الفعلية ١,٩٦٩,١٦٧ ديناراً، في حين بلغ مقدار التوفير المتحقق ٥٢,٢١٣ ديناراً، وعلى الرغم من ذلك سُجل تجاوز في نفقات الفصل ٧٩ الخاص بالمخصصات والخدمات للقوات المحاربة، وقد أوضحت الوزارة أن هذا التجاوز كان متوقعاً بالنظر إلى طبيعة الاعتمادات المخصصة لهذا الفصل ومتطلبات الإنفاق العسكري، أما التوفير المتحقق في فصول الرواتب فقد عزته الوزارة إلى استمرار شغور عدد من الوظائف العسكرية وعدم استكمال ملاكاتها، في حين أوضحت أن التوفير الحاصل في الفصل ٨٩ الخاص بالأشغال جاء نتيجة السياسة الاقتصادية، التي انتهجتها الوزارة والمتمثلة بتأجيل تنفيذ بعض المشاريع والأعمال إلى مراحل لاحقة^(٢)، وفيما يلي جدول رقم (٢٠) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٣٩ المالية^(٣).

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائة
القسم الاول: ديوان الوزارة	٤,٠٦٠٠	٪٢.٤٠
القسم الثاني: البعثة الاستشارية البريطانية	٣٨,٠٠٠	٪٢.٢٥
القسم الثالث: القوات المحاربة	١,١٣٢,٠٠٠	٪٦٧.١٥
القسم الرابع: القوة النهرية	١٨,٥٠٠	٪١.٩
القسم الخامس: القوة الجوية	١٨٥,٠٠٠	٪١٠.٧
القسم السادس: الطيران المدني	٥,٠٠٠	٪٠.٢٩
القسم السابع: الانواء الجوية	٧,٥٠٠	٪٠.٤٤
القسم الثامن: مصروفات منوعه	٢٥٩,٠٠٠	٪١٥.٣٦
مجموع الباب التاسع	١,٦٨٥,٦٠٠	٪٢٨.١

شهدت المدة ١٩٣٧-١٩٣٩ استمرار سياسة التوسع العسكري التي انتهجتها الحكومات العراقية، مدعومة بزيادة التخصيصات المالية لوزارة الدفاع، الأمر الذي انعكس على تطوير مختلف صنوف القوات المسلحة. فقد شُكلت في ٢٣ تشرين الأول ١٩٣٧ أول مفرزة دبابات في الجيش العراقي ، ضمت

(١) د. ك، وزارة المالية، ديوان مراقب الحسابات العمومية، تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الحكومة النهائية لسنة ١٩٣٩ المالية ، ص ٢.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٧.

(٣) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على :د. ك و، وزارة المالية ،تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الحكومة النهائية لسنة ١٩٣٩ المالية ،ص ١٠٩-١١٢.

أربع عشرة دبابة من طراز فيات أنسالو الإيطالية ودبابتين بريطانيتين، ثم تطورت لاحقاً إلى سريّة مدرعة ارتبطت برئاسة أركان الجيش، الأمر الذي عكس توجه القيادة العسكرية نحو مواكبة التطورات الحديثة في فنون الحرب والتنظيم العسكري^(١)، كما واصلت وزارة حكمت سليمان هذه السياسة، مؤكدة في منهاجها الوزاري ضرورة الاهتمام بالجيش بصورة عامة والقوة الجوية بصورة خاصة، فعملت على شراء الطائرات والمواد الحربية من عدد من الدول الأوروبية، ومن بينها خمس طائرات من نوع سافوي وخمسة عشر طائرة من نوع بريدا الإيطاليتين^(٢).

في إطار استكمال البنية العسكرية للدولة، تسلمت الحكومة العراقية في عهد وزارة جميل المدفعي مطار الموصل من السلطات البريطانية وخصصته للسرب الجوي الأول^(٣)، كما اتجهت إلى إنشاء قوة نهريّة تسهم في حفظ الأمن الداخلي وحماية الممرات المائية، فتسلمت أربع سفن مجهزة بالمدافع والرشاشات لتكون نواة للأسطول النهري العراقي^(٤).

تكشف المعطيات التاريخية للمدة ١٩٣٧-١٩٣٩ عن ارتباط واضح بين تنامي الدور السياسي للجيش العراقي واتساع التخصيصات المالية لوزارة الدفاع، إذ أسهمت هذه الزيادات في تطوير القوات المسلحة وتوسيع تشكيلاتها وإنشاء مؤسساتها التعليمية والفنية، فضلاً عن تحديث التسليح والمعدات العسكرية، وفي المقابل، فرض التوسع العسكري أعباءً إضافية على الميزانية العامة، ولا سيما في مجالي التسليح والمشاريع العسكرية، مما استدعى رقابة وزارة المالية ومتابعة المجلس النيابي، وبذلك مثّلت هذه المدة مرحلة مهمة في تعزيز قدرات الجيش العراقي وترسيخ مكانته بوصفه إحدى أبرز مؤسسات الدولة.

ثالثاً: موازنة الجيش في ظل الأزمة الدولية والحرب العالمية الثانية ١٩٤٠-١٩٤٢

شكّل اندلاع الحرب العالمية الثانية في ٣ أيلول ١٩٣٩، عقب إعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا^(٥) نقطة تحول مهمة في الأوضاع السياسية والاقتصادية الدولية، وعلى الرغم من أن الأشهر الأولى للحرب لم تشهد عمليات عسكرية واسعة النطاق، بسبب استمرار المساعي الدبلوماسية الرامية إلى

(١) وزارة الدفاع ، الجيش العراقي الذكرى الستون ، ص ٢٠٢ .

(٢) رجاء حسين حسني الخطاب، تطور تشكيلات الجيش العراقي خلال مرحلة الاستقلال ١٩٣٢-١٩٥٨، مطبعة الاديب، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٩٠.

(٣) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات المسلحة العراقية تأسيس القوة الجوية وتطورها ، ج ١٧، ط ١ ، ١٩٨٨، ص ٦٥.

(٤) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات المسلحة العراقية ، وزارة الدفاع والمقر العام ، ج ٣، ط ١، ١٩٩١، ص ٦٩؛ حميد كاظم العنبيكي ، المصدر السابق ، ص ٧٣.

(٥) جريدة الاستقلال ، العدد ٣٤٤٥ ، ٤ ايلول ١٩٣٩ .

احتواء الأزمة من جهة، وعدم اكتمال الاستعدادات العسكرية لدى بعض الدول المتحاربة، ولا سيما بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، فإن آثارها سرعان ما امتدت إلى مختلف دول العالم ^(١)، أما العراق، فقد اتخذ موقفاً مؤيداً لبريطانيا، إذ أعلن نوري السعيد قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا ^(٢)، وفي خضم تلك التطورات تعرضت الوزارة إلى أزمة تمثلت بمقتل وزير المالية رستم حيدر، الأمر الذي دفع نوري السعيد إلى تقديم استقالته في ١٨ شباط ١٩٤٠، إلا أن الظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب العالمية الثانية حالت دون قبولها بصورة فورية ^(٣) ومع ذلك، لم تتأثر الأوضاع الاقتصادية العراقية بصورة مباشرة في المرحلة الأولى من الحرب، إذ سرعان ما استعادت نشاطها الطبيعي، وبقي العراق بعيداً نسبياً عن التأثيرات المباشرة للحرب وتطوراتها العسكرية حتى منتصف سنة ١٩٤١ ^(٤).

تأخر إقرار قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٠، مما دفع الحكومة إلى تقديم قانون ميزانية وقتي لشهر نيسان، رُصد بموجبه مبلغ ٥٣٨٩٢٠ ديناراً لتغطية نفقات الدولة خلال ذلك الشهر، خُصص منه ١٦٥١٥٠ ديناراً لوزارة الدفاع ^(٥).

قدمت وزارة نوري السعيد الخامسة (٢٢ شباط ١٩٤٠ - ٣١ آذار ١٩٤٠) مشروع قانون الميزانية لسنة ١٩٤٠، وقدرت نفقاته بنحو ٦,٦٦٦,٧٨٠ ديناراً، خُصص منها ٢,١٠٠,٠٠٠ دينار لوزارة الدفاع ^(٦)، وقد أوضح رئيس الوزراء في عرضه أمام المجلس النيابي أن العجز المالي كان متراكماً منذ السنوات السابقة، إذ بلغ في بداية السنة المالية ١٩٣٨-١٩٣٩ نحو ٧٠٠,٠٠٠ دينار، ثم ارتفع في ١ آذار ١٩٣٩ إلى ٩٩٠,٠٠٠ دينار، كما أشار إلى الجهود التي بذلها وزير المالية رستم حيدر لمعالجة هذا العجز قبل وفاته، من خلال الحصول على قروض وسلف من البنك الشرقي في بغداد ولندن ودائرة الميناء وبعض الدوائر الحكومية الأخرى، بمجموع بلغ ٦٥٠,٠٠٠ دينار، غير أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لسد العجز المتراكم بالكامل ^(٧)، مما دفع الحكومة إلى البحث عن وسائل إضافية لتغطية العجز

(١) وليد محمد الاعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية البريطانية ١٩٤١، الدار العربية، بغداد، ١٩٨٦، ص ٤١.

(٢) جريدة الاستقلال، السنة العشرون، العدد ٣٤٥٦، ١٨ ايلول ١٩٣٩.

(٣) يونس بحري، أسرار ٢ مارس ١٩٤١ أو الحرب العراقية الانكليزية، مطبعة الحرية، بغداد، ١٩٦٨، ص ٥٩.

(٤) محمد عويد محسن الدليمي، الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ٤٧.

(٥) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة السابعة عشرة، بتاريخ ٢١ آذار ١٩٤٠، ص ٢٣١-٢٣٢.

(٦) د.ك.و، وزارة المالية، ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٤٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٠، ص أ.

(٧) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة السابعة عشرة، بتاريخ ٢١ آذار ١٩٤٠، ص ٢٤٩.

المالي ، وفي هذا السياق، أصدرت الحكومة حوالات خزينة وطرحتها للاكتتاب في المصارف المحلية، إلا أن حصيلة الاكتتاب لم تتجاوز ١٣٠٠٠٠ دينار، رغم منح فائدة إضافية بلغت ٤٪ ، وكان من المتوقع أن تستجيب المصارف بما لا يقل عن ٥٠,٠٠٠ دينار، غير أنها لم تكتفِ إلا بمبلغ ٣٠,٠٠٠ دينار فقط، وهو ما يعكس تحفظ القطاع المصرفي نتيجة إدراكه لتدهور الوضع المالي العام، لذا لجأت الحكومة إلى الاقتراض من بعض الجهات الاقتصادية لتأمين السيولة اللازمة، إذ استُدين مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دينار من شركة النفط محسوباً على الإيرادات العامة، إضافة إلى مبلغ ٣٠,٠٠٠ دينار من لجنة إسالة ماء الموصل، وقد هدفت هذه الإجراءات مجتمعة إلى تغطية النفقات الشهرية، ولاسيما دفع الرواتب وتسيير شؤون الإدارة العامة، الأمر الذي يعكس حجم الضائقة المالية التي واجهتها الدولة خلال الأشهر الخمسة الأولى من تشكيل الوزارة، الممتدة من كانون الثاني إلى أيار (١).

في إطار عرض الموازنة، أوضح وزير المالية رؤوف البحراني أن ميزانية ١٩٤٠ لم تختلف في بنيتها العامة عن ميزانية السنة السابقة، إلا أنها تضمنت زيادة إجمالية بلغت ٦١٣,٠٠٠ دينار، استحوذت وزارة الدفاع على القسم الأكبر منها بمقدار ٤٠٠,٠٠٠ دينار، خصصت لتغطية نفقات التشكيلات العسكرية المستحدثة وتعزيز القدرات الدفاعية في ظل التوترات الدولية المتصاعدة، فضلاً عن تمويل شراء الأسلحة والذخائر من الخارج، وبذلك بلغت حصة وزارة الدفاع نحو ٣٢ ٪ من إجمالي الموازنة، في حين وصل العجز المتراكم إلى ٩٩١,٤٣٨ ديناراً شاملة الحسابات الاعتيادية وحساب الأعمال الرئيسة (٢).

عند مناقشة ميزانية وزارة الدفاع، أكد وزير الدفاع طه الهاشمي أن التخصيصات المالية اعتمدت على حجم الصرف الفعلي لسنة ١٩٣٩، مع الأخذ بنظر الاعتبار التشكيلات العسكرية الجديدة التي استحدثت نتيجة التغيرات في الموقف الدولي، وأوضح أن تلك التشكيلات استلزمت زيادة الاعتمادات الخاصة بالرواتب والأرزاق والأعلاف والخدمات المختلفة لضمان جاهزية الجيش في حالات الطوارئ. كما أشار إلى أن الحكومة تتجه إلى إعداد تشريعات مالية جديدة تهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد على الرسوم الجمركية من خلال تعزيز الضرائب الداخلية، بما يسهم في دعم الاستقرار المالي وتمويل النفقات الدفاعية، على أن لا تتجاوز الزيادة الإضافية المخصصة لهذه الأغراض ١٠٠,٠٠٠ دينار (٣).

(١) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة السابعة عشرة ص ٢٥٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٥٨ .

(٣) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة الحادية والعشرون ، بتاريخ ١ نيسان ١٩٤٠، ص ٣١٧ .

بيّن وزير المالية ناجي السويدي أن تلك التعديلات خضعت لمناقشات اللجنة المالية، حيث كان العجز في مشروع الموازنة يقارب نصف مليون دينار، إلا أنه انخفض بعد إقرار الضرائب الجديدة إلى نحو ١٠٠,٠٠٠ دينار، وأوضح أن استمرار التوسع في تشكيلات الجيش خلال السنة السابقة استدعى تخصيص اعتماد إضافي قدره ١٠٠,٠٠٠ دينار، مما أدى إلى إعادة تقدير العجز العام ليصبح في حدود ٢٠٠,٠٠٠ دينار في حال تحقق الإيرادات المتوقعة، مع التأكيد على ضرورة ترشيد الإنفاق وإلغاء الكماليات والوظائف غير الضرورية، وتوجيه الموارد المالية نحو دعم وزارة الدفاع وتوفير مخصصات احتياطية لمواجهة الطوارئ^(١).

تواصلت المناقشات البرلمانية بشأن ميزانية وزارة الدفاع لسنة ١٩٤٠، إذ أشار النائب يونس السبعاوي^(٢) إلى أن اللجنة المالية اطّلت على بيانات الوزارة ووافقت على الأرقام المقدمة، مع تسجيل ملاحظتها بوجود حاجة إلى زيادات إضافية في الاعتمادات المخصصة، مبينة في الوقت نفسه أن حجم الإنفاق العسكري الذي يتحمله العراق يفوق إمكاناته المالية، الأمر الذي يستدعي تشجيع الحكومة على إعادة النظر في التزاماتها الدفاعية والدخول في مفاوضات مع الدول الأخرى، كما دعا النائب زامل المناع وزير المالية إلى مراعاة الظروف الاقتصادية والتركيز على تلبية متطلبات الجيش بوصفها نفقات ضرورية وحتمية، حتى لو تطلب الأمر توجيه موارد إضافية من ميزانية الدولة^(٣).

في ١ نيسان ١٩٤٠ صدر قانون بتنزيل وإضافة مبالغ إلى ميزانية السنة المالية ١٩٤٠، إذ أُضيف مبلغ إجمالي قدره ٤٥٢,٧٥٠ ديناراً إلى عدد من فصول الميزانية، استحوذت وزارة الدفاع على القسم الأكبر منها، فقد أُضيف مبلغ ٣٠٠ دينار إلى الفصل ٧٤ الخاص برواتب البعثة الاستشارية العسكرية نتيجة استمرار صرف إكراميات للضباط بدلاً من الإجازات المستحقة خلال عدة أشهر، مما أدى إلى زيادة الأعباء المالية على هذا الفصل، كما خُصص مبلغ إضافي قدره ٣٥,٠٠٠ دينار للفصل ٧٦ الخاص برواتب القوات المحاربة نتيجة استدعاء بعض المواليد الاحتياط للتدريب، فضلاً عن تخرج

(١) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة الحادية والعشرون، ص ٣١٩؛ محمد عويد محسن الدليمي، المصدر السابق، ص ١٠١.

(٢) يونس السبعاوي (١٩١٠-١٩٤٢)، هو محمد يونس السبعاوي ولد في الموصل، درس الحقوق، اصدر جريدة المستقبل عام ١٩٣٨، انتسب إلى جماعة الاهالي، انتخب نائباً عن الموصل عام ١٩٣٩، شغل منصب وزير العدلية في وزارة رشيد عالي الكيلاني الثانية، ثم شغل منصب وزير الاقتصاد في الوزارة الكيلاني الرابعة، حكم عليه بالإعدام بعد فشل حركة مايس. للمزيد ينظر: عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص ٦٦.

(٣) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة الحادية والعشرين، بتاريخ ١ نيسان ١٩٤٠، ص ٣٢٠.

أكثر من ٢٠٠ تلميذ من الكلية العسكرية، وهو ما استلزم توفير اعتمادات إضافية لتغطية الرواتب والنفقات التشغيلية، وأضيف مبلغ ٩٠,٠٠٠ دينار إلى الفصل ٧٧ الخاص بالمخصصات والخدمات للقوات المحاربة، وذلك بسبب الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية، الذي وصل في بعض السلع إلى نحو ١٠٠٪، الأمر الذي جعل الاعتمادات المخصصة للأرزاق وعلف الحيوانات غير كافية لمتطلبات الجيش. وفي المقابل، تضمن القانون تنزيل مبلغ ٦٠,٠٠٠ دينار من بعض فصول ميزانية سنة ١٩٤٠، من دون أن يشمل ذلك فصول وزارة الدفاع^(١).

قبل نهاية السنة المالية، قُدم مشروع قانون آخر يتضمن إضافات مالية جديدة إلى موازنة وزارة الدفاع، شملت تخصيص ٥,٠٠٠ دينار للفصل ٧٧ الخاص بالمخصصات والخدمات للقوات المحاربة، و ١,٠٠٠ دينار للفصل ٧٨ الخاص برواتب القوة النهرية، و ٨٠٠٠ دينار للفصل ٨٠ الخاص برواتب القوة الجوية. كما نصت المادة الثانية من المشروع على تنزيل مبلغ قدره ٤١,٠٠٠ دينار من بعض فصول ميزانية سنة ١٩٤٠، من بينها تخفيض ١,٠٠٠ دينار من الفصل ٧٢ الخاص برواتب ديوان وزارة الدفاع، و ٥,٠٠٠ دينار من الفصل ٨١ الخاص بالمخصصات والخدمات للقوة الجوية^(٢).

خلال مناقشات المجلس النيابي، طرح نائب بغداد إبراهيم حبيب^(٣) سؤالاً على وزير المالية حول ما إذا كانت المبالغ الإضافية قد صُرفت فعلاً قبل صدور القانون أم أنها ستُصرف لاحقاً خلال الأيام المتبقية من السنة المالية، فأجابته الوزير بأن المدة المتبقية تبلغ ثمانية أيام وليس خمسة، وأن هذه المبالغ ستُصرف ضمن تلك الفترة، نظراً لكون الرواتب تُستحق وتُدفع قبل نهاية السنة المالية في ٣١ آذار^(٤)، وفيما يلي جدول رقم (٢١)، يوضح التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٤٠^(٥).

(١) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، الجلسة الثامنة والعشرين، بتاريخ ١ آذار لسنة ١٩٤١، ص ٣٥٥.

(٢) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، الجلسة السادسة والثلاثين، بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٤١، ص ٤٨٧.

(٣) إبراهيم حبيب (١٨٧٦-١٩٥٢) من أبناء الطائفة اليهودية ولد في بغداد، تولى العديد من الوظائف الإدارية في العهد الملكي، كان أحد أعضاء غرفة تجارة بغداد ١٩٣٥، مثل الاقلية اليهودية في المجلس النيابي. للمزيد ينظر: خلدون ناجي معروف، الاقلية اليهودية في العراق بين سنة ١٩٢١ و ١٩٥٢، ج ٢، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، ١٩٧٥، ص ١٢٣.

(٤) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، الجلسة السادسة والثلاثين، بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٤١، ص ٤٨٨.

(٥) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: وزارة المالية، ميزانية الحكومة العراقية لسنة ١٩٤٠ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٠، ص ٥٢-٥٤؛ م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة الحادية والعشرين، ص ٢٢١-٢٢٢.

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائة
القسم الاول: ديوان الوزارة	٣٨,٤٠٠	٪١.٨٢
القسم الثاني: البعثة الاستشارية البريطانية	٣٨,٩٧٥	٪١.٨٥
القسم الثالث: القوات المحاربة	١,٥٦٤,٢٥٠	٪٧٤.٤٨
القسم الرابع: القوة النهرية	١٦,٧٣٠	٪٠.٧٩
القسم الخامس: القوة الجوية	١٩٣,٦٩٥	٪٩.٢٢
القسم السادس: الطيران المدني	٦,١٧٠	٪٠.٢٩
القسم السابع: الانواء الجوية	٨,٧٨٠	٪٠.٤١
القسم الثامن: مصروفات منوعة	٢٣٤,٠٠٠	٪١١.١٤
مجموع الباب التاسع	٢,١٠٠,٠٠٠	٪٣١.٥

يتضح من الجدول أعلاه أن موازنة وزارة الدفاع لعام ١٩٤٠ شهدت ارتفاعاً في نسبتها من إجمالي الموازنة العامة، إذ بلغت ٪٣١.٥ مقابل ٪٢٨.١ عام ١٩٣٩، بزيادة قدرها ٣.٤ ٪، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الاعتمادات المخصصة للوزارة بمقدار ٤٠٠,٠٠٠ دينار، نتيجة استحداث تشكيلات عسكرية جديدة، وما ترتب عليها من زيادة نفقات الرواتب والأرزاق والأعلاف والخدمات، فضلاً عن نفقات شراء الأسلحة والذخائر، كما أسهم استدعاء بعض المواليد الاحتياط وتخرج أكثر من ٢٠٠ تلميذ من الكلية العسكرية في زيادة النفقات، إلى جانب الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية، الذي أدى إلى عدم كفاية الاعتمادات المخصصة للأرزاق والأعلاف، وقد انعكس ذلك في استحواد القوات المحاربة على ٪٧٤.٤٨ من إجمالي موازنة الدفاع، بما يؤكد استمرار تركيز الإنفاق العسكري على تعزيز القوة البرية ورفع جاهزية الجيش في ظل التوترات الدولية المتصاعدة.

قدمت حكومة طه الهاشمي (١ شباط ١٩٤١ - ١ نيسان ١٩٤١) مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٤١ وقدرت مصروفات الدولة بمبلغ ٦,٦٥٧,٧٦٠ ديناراً خصص منها ٢,١٣٤,٣٣٠ ديناراً لوزارة الدفاع^(١)، مما يعكس استمرار احتفاظ المؤسسة العسكرية بمكانة متقدمة ضمن أولويات الإنفاق الحكومي، وقد استهدفت الحكومة تحقيق فائض مالي قدره ١٠٠,٠٠٠ دينار من خلال اتباع سياسة مالية نقدية تمثلت بإعادة النظر في تشكيلات الدولة وإلغاء عدد من الوظائف غير الضرورية والشاغرة فضلاً عن تخفيض النفقات التشغيلية في مختلف الدوائر الحكومية ولاسيما ما يتعلق بمشتريات الأثاث والكتب والقرطاسية وذلك لمواجهة احتمالات العجز المالي في ظل الظروف الدولية التي فرضتها

(١) د.ك. و، وزارة المالية، ميزانية الحكومة العراقية لسنة ١٩٤١، مطبعة الحكومة، د. ت، ص ٧.

الحرب العالمية الثانية، وفي المقابل قدرت إيرادات الدولة بمبلغ ٦,٧٥٦,٧٠٠ دينار بزيادة بلغت ٣٣٠,٢٠٠ دينار عن التقديرات السابقة (١).

أما الوضعية المالية في نهاية السنة المالية ١٩٤٠ فقد أظهرت أن العجز المتراكم في بداية السنة المالية ١٩٣٩ بلغ ٩٩١,٤٣٨ ديناراً، إلا أن الحسابات الختامية أسفرت عن تحقيق فائض مقداره ٦٠٥٤٩٢ ديناراً، الأمر الذي أدى إلى انخفاض العجز المتراكم عند بداية السنة المالية ١٩٤٠ إلى ٣٨٥,٩٤٦ ديناراً، وفي الوقت نفسه قدرت حسابات السنة المالية ١٩٤٠ بعجز بلغ ٢٥٠,٠٠٠ دينار، وعلى الرغم من أن سياسة الاقتصاد في الإنفاق كانت كفيلة بتغطية هذا العجز، فإن جملة من الظروف الطارئة حالت دون ذلك، وفي مقدمتها الارتفاع المستمر في أسعار العلف والأرزاق المخصصة للجيش والشرطة والسجون، فضلاً عن النفقات التي استلزمها بعض الحوادث الاستثنائية كأضرار الفيضانات ومكافحة الجراد وما ترتب عليها من مصروفات إضافية، الأمر الذي جعل العجز الفعلي يقترب من العجز المخمن (٢).

قدم وزير المالية علي ممتاز (٣) تقريراً عن مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٤١، أوضح فيه أن الحكومة اعتمدت جملة من الأسس المالية الرامية إلى المحافظة على التوازن المالي، وفي مقدمتها إعادة النظر في تشكيلات الدولة وإلغاء المصروفات غير الضرورية وخفض النفقات العامة، فضلاً عن الحد من التوسع في الإنفاق على المشاريع الكبيرة ولاسيما مشاريع الأشغال والري (٤).

خلال السنة المالية ١٩٤١ أضيفت مبالغ جديدة إلى بعض فصول ميزانية وزارة الدفاع لمواجهة المستجدات الاقتصادية والعسكرية، فقد أضيف مبلغ ٢٢٠٠٠ دينار إلى الفصل ٧٤ الخاص برواتب

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، ص ٧٤.

(٢) م. م. ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، ص ٧٥.

(٣) علي ممتاز (١٩٠١-١٩٩٠) هو علي بن مضفر بن ممتاز بن رشيد بن إبراهيم، ولد في بغداد، درس في المدرسة السلطانية، دخل كلية الحقوق وتخرج منها ١٩٢٩ عين وزيراً للمالية تسع مرات كانت الأولى عام ١٩٤١ والأخيرة ١٩٥٤، ادركته الوفاة بعد معاناة طويلة مع المرض. للمزيد ينظر: حامد فرج عبد الحسين، علي ممتاز الدفترى ودوره السياسي في العراق ١٩٤٠-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤.

(٤) م. م. ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، الجلسة الرابعة والعشرين، ص ٢٩٧؛ م. م. ن. الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، الجلسة السادسة والعشرين، بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٤١، ص ٣١٦.

القوات المحاربة، كما خصص مبلغ إضافي قدره ١٠٥١٠٠ دينار للفصل ٧٥ المتعلق بمخصصات وخدمات القوات المحاربة، وذلك نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار مواد العلف والأرزاق مقارنة بالأسعار المعتمدة عند إعداد الميزانية، فضلاً عن زيادة النفقات العسكرية الناجمة عن الاصطدامات المسلحة، كذلك أضيف مبلغ ١٢٠٠ دينار إلى الفصل ٨٣ الخاص برواتب القوة الجوية، في حين خصص مبلغ إضافي قدره ٥٦٥٠٠ دينار للفصل ٨٤ المتعلق باللوازم والحيوانات بسبب الزيادة الملحوظة في أسعار المواد والتجهيزات المختلفة^(١).

في إطار الرقابة البرلمانية على الإنفاق العام وجه النائب إبراهيم عطار^(٢) سؤالاً إلى رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع نوري السعيد بشأن حادثة غرق معسكر الرشيد وما ترتب عليها من أضرار مالية، مستفسراً عن أسباب الحادث والجهة المسؤولة عنه، وقد أوضح نوري السعيد أن الحادث وقع نتيجة ارتفاع مناسيب مياه نهر دجلة أثناء الفيضان، إذ تسربت المياه عبر فتحة في منطقة دياالى إلى مجرى البزل المخصص لتصريف مياه الفيضان، ومنه إلى معسكر الرشيد، وأضاف أن الحكومة شكلت لجنة تحقيق لتحديد أسباب الحادث والمسؤوليات المترتبة عليه، كما بين أن المعسكر كان يضم مستودعات تحتوي على أنواع مختلفة من العتاد العسكري شملت قنابل الطيران وعتاد المدفعية وعتاد الأسلحة الخفيفة، وأن الجهات المختصة سارعت إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنقاذ هذه المواد قبل تعرضها للتلف الكامل، وقد تمكنت من إخراج معظم عتاد المدفعية والطيران من المياه خلال المدة الحرجة، في حين اقتصر الخسائر على جزء من المواد المخزونة والتجهيزات المختلفة، ومنها الصابون والدهون وبعض المستلزمات الأخرى، وأشار إلى أن لجنة مختصة تولت تقدير حجم الأضرار، مبيناً أن قيمتها لم تتجاوز بضعة آلاف من الدنانير وقد لا تزيد على عشرة آلاف دينار، فضلاً عن الأضرار التي لحقت ببعض الأبنية والمنشآت داخل المعسكر، وأكد أن تلك الأبنية كانت من المنشآت التي تسلمتها الحكومة العراقية من السلطات البريطانية بموجب المعاهدة، وأن المواد الإنشائية المكونة لها من أخشاب وحديد ظلت صالحة للاستعمال وإعادة التوظيف^(٣).

(١) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، الجلسة السابعة والعشرين، بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٤٢، ص ٣٩٦.

(٢) إبراهيم عطار (١٨٧٧-١٩٦٣) ولد في الموصل، درس العلوم الدينية والعربية فيها أنتخب نائباً عن الموصل عام ١٩٣٠، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٩ و ١٩٤٣، توفي في بغداد. للمزيد ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق، ج ٢، ص ٣٣.

(٣) م. م. ن. الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، الجلسة الرابعة والثلاثون، بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٤٢، ص ٤٤٥ - ٤٥٠.

صدرت الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٤١ في ٣١ آذار ١٩٤١، وقد أظهرت عند التصديق عليها فائضاً مقداره ٢٢٧,٠٠٠ دينار، وبعد إجراء عدد من التنزيلات والإضافات على فصول الميزانية والتصويت عليها بصورة نهائية بلغ مجموع اعتماداتها ٦,٦٥٧,٧٦٠ ديناراً^(١)، إلا أن النتائج الحسابية الختامية أسفرت عن عجز فعلي قدره ٧١٣,٠٥٦ ديناراً، ويعزى ذلك بصورة رئيسة إلى زيادة اعتمادات الصرف بمبلغ ١,٢٨٦,٧٤٧ ديناراً على الاعتمادات المصدقة، بما في ذلك مخصصات المعيشة البالغة ١٥٠,٠٠٠ دينار، وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت تنفيذ الميزانية الاعتيادية وما ترتب عليها من عجز، فقد اختتمت حسابات السنة المالية بفائض بلغ ١,٤٩١,٢٧٤ ديناراً، ويعود ذلك إلى زيادة واردات ميزانية الأعمال العمرانية على المصروفات المنفذة بموجب قانون الأعمال العمرانية الرئيسية، وقدرت الإيرادات الفعلية ٦,٩٨٨,١٢٣ ديناراً، أي بزيادة مقدارها ١٠٣,٣٦٣ ديناراً على التقديرات الأصلية، الأمر الذي يدل على أن تخمينات الإيرادات جاءت قريبة إلى حد كبير من الواقع المالي الفعلي^(٢).

فيما يتعلق بوزارة الدفاع، بلغت مصروفاتها الفعلية ٢,٣٠٦,١٦٦ ديناراً، وسُجل وفر إجمالي مقداره ٥,٥٨١ ديناراً وفق الحسابات الختامية للوزارة، ويُلاحظ أن هذا الوفر العام لا يعكس بالضرورة مجموع الوفورات الجزئية في فصول الميزانية المختلفة، إذ إن عملية التسوية المالية النهائية تتضمن مناقلات واعتمادات إضافية وتسويات داخلية بين الفصول، وفي هذا السياق أوضحت وزارة الدفاع أن التوفير المتحقق في الفصل ٧٢ الخاص برواتب البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية والبالغ ١٣٠٥٣ ديناراً، قد نتج عن عدم استقدام ضباط وضباط صف بريطانيين خلال السنة بسبب الظروف السائدة آنذاك. كما تحقق وفر في الفصل ٧٨ الخاص برواتب القوة الجوية نتيجة وفاة عدد من الضباط وضباط الصف خلال أحداث حركة أيار ١٩٤١، وكذلك سجل الفصل ٧٩ الخاص بالمخصصات والخدمات وُفراً بلغ ١٨٣٦٤ ديناراً، ويعزى ذلك إلى تعذر إيفاد الضباط إلى الخارج لأغراض التدريب وعدم استيراد اللوازم والمهمات العسكرية، أما الفصل ٨٤ الخاص باللوازم والحيوانات فقد حقق وُفراً مقداره ٥٩٨٢ ديناراً نتيجة تأخر تسديد بعض العقود الخاصة بالمهمات والتجهيزات بسبب الصعوبات التي واجهت استيراد المواد من الخارج، الأمر الذي أدى إلى ترحيل كلفتها إلى السنة المالية اللاحقة، كما تحقق وفر في الفصل ٨٥ الخاص بالأشغال بلغ ٤٧٩٨ ديناراً، ويُعزى ذلك إلى تأجيل تنفيذ بعض الأعمال لأسباب إدارية وفنية^(٣)، وفيما يلي جدول رقم (٢٢) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٤١^(٤).

(١) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، الجلسة الحادية والثلاثين، بتاريخ ٥ آذار ١٩٤١، ص ٤١٠.

(٢) د. ك. و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤١ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٤، ص ٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢.

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائة
القسم الاول: ديوان الوزارة	٣٨,٣٥٠	٪١.٧٩
القسم الثاني: البعثة الاستشارية البريطانية	٤٠,٩٧٥	٪١.٩١
القسم الثالث: القوات المحاربة	١,٧٢٠,١٠٠	٪٨٠.٥٩
القسم الرابع: القوة النهرية	١٦,٤٤٠	٪٠.٧٧
القسم الخامس: القوة الجوية	١٧١,٤١٥	٪٨.٣
القسم السادس: الطيران المدني	٥,٢٢٠	٪٠.٢٤
القسم السابع: الانواء الجوية	٧,٨٣٠	٪٠.٣٦
القسم الثامن: مصروفات منوعة	١٣٤,٠٠٠	٪٦.٢٧
مجموع الباب التاسع	٢,١٣٤,٣٣٠	٪٣٢

يبدو لي من الجدول أعلاه أن موازنة وزارة الدفاع لعام ١٩٤١ واصلت ارتفاعها، إذ بلغت ٢,١٣٤,٣٣٠ ديناراً، بنسبة ٪٣٢ من الموازنة العامة، مقابل ٪٣١.٥ عام ١٩٤٠ و ٪٢٨.١ عام ١٩٣٩، ويُعزى ذلك إلى ظروف الحرب العالمية الثانية، والتوسع في التشكيلات العسكرية، وارتفاع أسعار الأرزاق والأعلاف والتجهيزات، كما ارتفعت حصة القوات المحاربة إلى ٪٨٠.٥٩، مما يؤكد تركّز الزيادة في الإنفاق على تعزيز القوات البرية وجاهزية الجيش.

شهد العراق اضطرابات سياسية وأمنية حادة انعكست بصورة مباشرة على استقرار النظام السياسي وأداء مؤسسات الدولة، إذ أدت الضغوط المرتبطة بظروف الحرب العالمية الثانية وتداخلات القوى الخارجية إلى تدهور الوضع الداخلي، واستقالت حكومة طه الهاشمي بعد فترة وجيزة من تشكيلها، لتعود الأزمة السياسية إلى الواجهة مع إعادة تكليف الكيلاني بتشكيل الوزارة، الأمر الذي عمّق حالة التوتر السياسي في البلاد، وقد أسهمت تلك التطورات في تفاقم الصراع الداخلي، ما دفع الوصي عبد الإله إلى مغادرة بغداد متوجهاً إلى الحبانية ثم البصرة، ومنها إلى شرق الأردن بمساندة بريطانية، وهو ما عمّق حالة الفراغ الدستوري التي شهدتها العراق في تلك الفترة ^(١) وفي ظل ذلك الفراغ، بادر رشيد عالي الكيلاني إلى تشكيل حكومة الدفاع الوطني لتسيير شؤون الدولة خلال غياب الوصي، إلا أن الأزمة

(٤) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: د.ك. و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤١ المالية، ص ١١٠-١١٢.

(١) حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق الحديث من الاحتلال البريطاني حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دار فيشونمديا، السويد، ص ٢٣٧؛ عمر اياد عبد الحميد، سياسة بريطانيا تجاه العراق ١٩٣٩-١٩٤٢، مجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية، العدد ٣٨، ص ١٤٨١.

السياسية بلغت ذروتها في ١٠ نيسان ١٩٤١ عندما اتخذ الكيلاني قراراً بعزل الوصي عبد الإله وتشكيل حكومة دائمة^(١).

أبدت بريطانيا شكوكاً متزايدة تجاه توجهات الحكومة العراقية، ما دفعها إلى إرسال قوات إلى العراق بذريعة المرور إلى فلسطين، حيث قامت بإنزال قوات مدرعة والسيطرة على منطقة الميناء، الأمر الذي أثار رد فعل عسكري عراقي تمثل بمحاصرة معسكر الحبانية، لتندلع على إثر ذلك أحداث الحرب في أيار ١٩٤١^(٢) وقد استمرت العمليات العسكرية بين الطرفين قرابة شهرين، قبل أن تُعقد مفاوضات في ٣٠-٣١ أيار ١٩٤١ انتهت بإنهاء المواجهات، ومغادرة رشيد عالي الكيلاني البلاد برفقة العقلاء الأربعة متوجهاً إلى إيران^(٣)، ومع عودة الوصي عبد الإله إلى العراق في ١ حزيران من العام نفسه برفقة جميل المدفعي، صدر في ٢ حزيران أمر ملكي بتشكيل وزارة المدفعي الخامسة، إيماناً بمرحلة سياسية جديدة^(٤).

أدت التطورات المتسارعة إلى تعطيل إقرار قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٢، ما دفع الحكومة إلى اعتماد إجراء مالي مؤقت لضمان استمرار عمل مؤسسات الدولة، تمثل في إصدار اعتماد وقتي لشهر نيسان من السنة ذاتها بمبلغ إجمالي قدره ٧٠٦,٥٠٠ دينار، خُصص منه ١٩١,٧٥٠ ديناراً لوزارة الدفاع^(٥).

في ٢٣ آذار ١٩٤٢، قدّم وزير المالية علي ممتاز عرضاً أمام المجلس النيابي حول مشروع الميزانية العامة لسنة ١٩٤٢، موضحاً الأسس التي اعتمدت في إعدادها، ولا سيما إدخال النفقات الاعتيادية والأعمال العمرانية ضمن هيكل موحد للميزانية، خلافاً للأساليب السابقة التي كانت تعتمد الفصل بين بنود الإنفاق، كما أشار إلى توحيد بنود الإيرادات والمصروفات، حيث بلغ إجمالي الاعتمادات ٧,٩٣١,٦٨٠ ديناراً، مع إضافة مبلغ ١,٢٧٣,٩٢٠ ديناراً لتغطية النفقات غير المدرجة في التقديرات السابقة، ويُعزى هذا الارتفاع في حجم الموازنة إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وارتفاع

(١) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان ، النجف الاشرف ، ١٩٧٦ ، ص ٤٢ ؛ فاضل البراك ، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا عام ١٩٤١ ، ط ٢ ، الدار العربية للموسوعات ، لبنان ، ١٩٨٧ . ص ٢٣٩؛ وزارة الدفاع ، تاريخ القوات المسلحة ، ج ٣ ، ص ١٢٠ .

(٢) وليد محمد الاعظمي ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

(٣) ابراهيم محمد العقيد ، الجيش العراقي والسياسة ١٩٤١-١٩٥٣ ، مكتبة النهضة العربية ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ١٠٨ .

(٤) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص ٥٣ .

(٥) م. م. ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١ ، الجلسة السابعة والعشرين ، بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٤٢ ، ص ٣٩٢ .

الأسعار، فضلاً عن مخصصات غلاء المعيشة، والنفقات المرتبطة بإجراءات مكافحة الاحتكار والتلاعب بالأسعار، إلى جانب آثار الحرب العالمية الثانية على حركة الاستيراد والتصدير^(١).

بلغت المصروفات الفعلية ٨,٣٠٧,٦٣٣ ديناراً، مقابل إيرادات مقدارها ١,٨٤٩,٤٣٣ ديناراً، ما يُظهر عجزاً أولياً قدره ٦,٤٥٨,٢٠٠ دينار، إلا أن هذا العجز لا يمثل الصورة النهائية للوضع المالي، إذ جرى احتساب الفضلة من السنة السابقة، الأمر الذي أدى إلى خفض العجز الصافي إلى ١,٥٢١,٩٢٤ ديناراً، بما يعكس العجز الحقيقي بعد التسويات المحاسبية، وفي المقابل، سجلت ميزانية الأعمال الرئيسية مصروفات بلغت ١٠,٣٢٠,٠٠٠ دينار مقابل إيرادات قدرها ٢٥,٢٤٠,٠٠٠ دينار، محققة فائضاً مقداره ١٤,٩٢٠,٠٠٠ ديناراً^(٢).

خلال مناقشة موازنة وزارة الدفاع، أوضح النائب سلمان الشيخ داود^(٣) أن رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع عرضاً أمام لجنة الشؤون المالية سياسة الحكومة الهادفة إلى إصلاح الجيش العراقي من الناحيتين المادية والمعنوية، والعمل على تطوير قدراته من حيث العدد والتجهيز، كما بينا العوامل التي أسهمت في وقوع الفتنة الأخيرة ودوافعها، فضلاً عن تتبع مراحل تسرب الأفكار التي عُدّت ضارة إلى بعض قادة الجيش المتورطين فيها، وأكد النائب أن المهمة الأساسية للجيش تتمثل في الدفاع عن الوطن وصون كيانه من الأخطار الخارجية، مشيراً إلى أن بناء جيش حديث يتطلب توافر الموارد الأولية والصناعات المتخصصة والخبرات الفنية والتقنيات المتطورة، الأمر الذي يستلزم تخصيصات مالية كبيرة^(٤).

في معرض الرد على تلك الملاحظات، أكد نوري السعيد، رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع، أن تعزيز القدرة الدفاعية للدولة يقتضي تقوية الجيش مادياً ومعنوياً، ومعالجة عوامل الضعف التي تراكمت خلال السنوات السابقة، وإبعاده عن المؤثرات التي تصرفه عن واجبه الأساسي المتمثل في حماية حدود

(١) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، الجلسة الرابعة والثلاثين، بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٤٢، ص ٤٥٠.

(٢) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، الجلسة الرابعة والثلاثين، ص ٤٥١.

(٣) سليمان الشيخ داود (١٨٩٧-١٩٧٧) هو سليمان بن أحمد بن سليمان بن جرجيس العاني، ولد في بغداد ودرس في المدرسة السلطانية، درس الحقوق وتخرج منها عام ١٩٢٣، عمل في الصحافة العراقية، أنتخب نائباً في البرلمان العراقي في الدورة الانتخابية السابعة والعاشر والحادية عشرة والثانية عشر والسادسة عشر. للمزيد ينظر: اخلاص لفته حريز الكعبي، سليمان الشيخ داود سيرته الاجتماعية ونشاطه السياسي والبرلماني في العراق ١٨٩٧-١٩٧٧، مجلة الدراسات الانسانية، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد ٦، ٢٠٢١.

(٤) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، الجلسة الرابعة والثلاثين، ص ٤٥٣.

البلاد والمحافظات على أمنها، وأضاف أن الحكومة تسعى إلى تزويد الجيش بمعدات عسكرية حديثة لم يكن بالإمكان الحصول عليها في السنوات السابقة (١).

شهدت موازنة وزارة الدفاع لسنة ١٩٤٢ إضافة اعتمادات مالية جديدة لبعض فصولها، إذ خُصص مبلغ ١,٥٠٠ دينار للفصل ٦٧ الخاص بالمخصصات والخدمات، ومبلغ ٣٠,٠٠٠ دينار للفصل ٧٠ الخاص برواتب القوات المحاربة، فضلاً عن مبلغ ٣٨٨,٤٠٠ دينار للفصل ٧١ الخاص بمخصصات وخدمات القوات المحاربة (٢).

صُدِّقَت الموازنة العامة لسنة ١٩٤٢ في ١٦ أيار ١٩٤٢، وكانت نفقات شهري نيسان وأيار قد صُرفت استناداً إلى اعتمادات وقتية، وعند التصديق على الموازنة ظهر عجز مقداره ١,١٦٩,٤٣٣ ديناراً، إلا أن الحسابات الختامية أظهرت فائضاً فعلياً بلغ ١,٠١٢,٩٣٦ ديناراً، وعلى الرغم من زيادة اعتمادات الإنفاق بمبلغ ٢,٨٤٤,١٩٦ ديناراً عن الاعتمادات المصدقة في الموازنة، بما في ذلك مخصصات غلاء المعيشة، فإن الارتفاع الملحوظ في إيرادات التموين والمحاصيل الزراعية والرسوم الجمركية وغيرها من الإيرادات أسهم في تحقيق هذا الفائض، فقد ارتفع مجموع اعتمادات المصروفات من ٧,٦٢٧,٦٣٣ ديناراً إلى ١٠,٤٧١,٨٢٩ ديناراً بعد إضافة الاعتمادات التكميلية ومخصصات غلاء المعيشة، في حين ارتفعت الإيرادات الفعلية من ٦,٤٥٨,٢٠٠ دينار وفق التقديرات الأصلية إلى ١١,٦٣٣,٧٥٩ ديناراً (٣).

أما فيما يتعلق بوزارة الدفاع، فقد سجلت حساباتها وفورات وتجاوزات في بعض فصول الموازنة، إذ بلغ مجموع الوفر ٩٣,٨٨٩ ديناراً، وعزت الوزارة الوفر المتحقق في الفصل ٦٨ الخاص بالرواتب، والبالغ ١٢,٥٦٩ ديناراً بما يمثل ٣.٤٪ من الاعتماد المخصص، إلى عدم استقدام ضباط صف بريطانيين وفق ما كان مقرراً بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن بقاء عدد من الوظائف شاغرة وعدم صرف بعض الإكراميات المستحقة، كما تحقق وفر في الفصل ٦٩ نتيجة انخفاض نفقات السفر، بسبب الاستعانة بضباط بريطانيين من قوات الشرق الأوسط بدلاً من استقدامهم من بريطانيا، كذلك سجل الفصل ٧٥ الخاص بمخصصات وخدمات القوة الجوية وفراً مقداره ٣٣,٣٥٣ ديناراً وبنسبة ٥٤٪، نتيجة تأخر وصول بعض أجزاء الطائرات والمعدات المطلوبة، وانخفاض استهلاك الوقود، وعدم شراء سيارات جديدة، أما الوفر المتحقق في الفصل ٨٠ الخاص باللوازم والحيوانات، والبالغ ٤٦,٤٥٠

(١) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، الجلسة الرابعة والثلاثين، ص ٤٥٤.

(٢) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٤٢، الجلسة الثالثة والعشرين، بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٤٣، ص ١٩٣.

(٣) د. ك. و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٢

المالية، مطبعة الحكومة، ١٩٤٤، ص ١.

ديناراً بنسبة ٣١٪، فقد نتج عن تأخر تسديد بعض العقود المتعلقة بالمؤن والملابس والتجهيزات العسكرية بسبب صعوبات الاستيراد، فضلاً عن عدم شراء الحيوانات المقررة^(١).

وفي المقابل، شهد الفصل ٧٠ الخاص بالرواتب تجاوزاً في الإنفاق نتيجة عدم استقرار حجم القوات العسكرية خلال السنة المالية، إذ وضعت تقديراته على أساس عدم إشغال جميع وظائف الملاك، كما سجل الفصل ٧١ الخاص بالمخصصات والخدمات تجاوزاً آخر، بسبب عدم موافقة المجلس النيابي على كامل المبلغ الذي طلبته وزارة الدفاع لتغطية النفقات المتوقعة، فضلاً عن نشوء نفقات إضافية نتيجة اشتراك وحدات الجيش العراقي في مشروع الدفاع الموحد الذي نفذته القوات البريطانية، وعلى الرغم من موافقة القيادة البريطانية على تحمل تلك النفقات، فإن عدم إنجاز تسوية الحسابات في الوقت المناسب أدى إلى قيدها كمصروفات نهائية ضمن حسابات الفصل، الأمر الذي أسهم في حدوث هذا التجاوز^(٢)، وفيما يلي جدول رقم (٢٣) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٤٢^(٣).

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائة
القسم الاول: ديوان الوزارة	٣٨,٣٥٠	١.٦٦٪
القسم الثاني: البعثة الاستشارية البريطانية	٤٠,٩٧٥	١.٧٧٪
القسم الثالث: القوات المحاربة	١,٨٦٩,٥٣٠	٨٠.٩٨٪
القسم الرابع: القوة النهرية	١٦,٣٥٠	٠.٧٠٪
القسم الخامس: القوة الجوية	١٥٩,٢٥٠	٦.٨٩٪
القسم السادس: الطيران المدني	٤٧٠٠	٠.٢٠٪
القسم السابع: الانواء الجوية	٧,٨٦٥	٠.٣٤٪
القسم الثامن: مصروفات منوعة	١٧١,٥٠٠	٧.٤٢٪
مجموع الباب التاسع	٢,٣٠٨,٥٢٠	٣٠.٠٢٪

تُظهر موازنة ١٩٤٢ ارتفاع المصروفات العامة بفعل الحرب العالمية الثانية وارتفاع الأسعار وتكاليف التمويل وغلاء المعيشة، مع تحقيق بعض الوفورات نتيجة تأجيل المشتريات والاستعاضة عن

(١) د. ك. و ، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٢ المالية، ص ٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨ .

(٣) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على :م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، الجلسة الرابعة والثلاثين، بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٤٢ ، ص ٤٥٤-٤٥٥؛ د. ك. و، وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٤٢ المالية، ص ٣٠ - ٣١؛ م. م. ن، تقرير لجنة الامور المالية عن ميزانية ١٩٤٢، ص ٤٥ (ينظر ملحق رقم ١١) .

بعض الضباط البريطانيين، وفي الجانب العسكري، استحوذت القوات المحاربة على نحو ٨١٪ من موازنة الدفاع، بما يعكس توجه الدولة نحو تقوية الجيش وتحديثه بعد أحداث أيار ١٩٤١، رغم محدودية الموارد وارتفاع التكاليف.

يتبين من دراسة تخصيصات وزارة الدفاع خلال المدة ١٩٤٠-١٩٤٢ أن السياسة المالية العراقية اتجهت نحو إعطاء أولوية واضحة للإنفاق العسكري، إذ بلغت حصة الوزارة ٣١.٥٪ عام ١٩٤٠، و٣٢٪ عام ١٩٤١، و٣٠.٢٪ عام ١٩٤٢، ويعكس ذلك تأثير ظروف الحرب العالمية الثانية والاضطرابات السياسية والعسكرية، ولاسيما أحداث أيار ١٩٤١، وما ترتب عليها من توسع في تشكيلات الجيش وارتفاع تكاليف الأرزاق والتجهيزات، كما كشفت الاعتمادات الإضافية عن صعوبة تقدير النفقات العسكرية مسبقاً، في حين أظهرت المناقشات النيابية إدراك بعض النواب لأثر التوسع العسكري في الوضع المالي، مع تأكيد أهمية تحديث الجيش وتعزيز قدراته الدفاعية، وبذلك استمر الإنفاق العسكري المرتفع رغم الضغوط المالية التي واجهتها الدولة، مما زاد من أعباء الموازنة ودفع الحكومة إلى اتخاذ

رابعاً : الإنفاق العسكري بين الرقابة النيابية وضغوط الحرب العالمية الثانية ١٩٤٣ -

١٩٤٥

شهدت الحياة النيابية العراقية خلال سبعة عشر عاماً تسع دورات انتخابية تعاقبت عبر تسع انتخابات عامة، إلا أن أياً منها لم يتمكن من إكمال مدته الدستورية باستثناء الدورة العاشرة التي امتدت من ٩ تشرين الأول ١٩٤٣ حتى ٣١ أيار ١٩٤٦^(١)، وفي إطار الاستعداد لانتخاب مجلس نيابي جديد أصدرت وزارة الداخلية أوامرها إلى متصرفي الألوية للشرع بالإجراءات التمهيدية للانتخابات، في حين جرت عملية انتخاب الناخبين الثانويين في ٣٠ آب ١٩٤٣، وبعد استكمال الإجراءات الانتخابية صدرت الإرادة الملكية في ٤ تشرين الأول ١٩٤٣ بدعوة المجلس النيابي إلى عقد اجتماع غير اعتيادي وجرى هذه الانتخابات في ظل ظروف استثنائية فرضتها الحرب العالمية الثانية وما رافقها من تدهور في الأوضاع الاقتصادية وانتشار الأمراض والأوبئة، الأمر الذي انعكس على مستوى المشاركة الشعبية في العملية الانتخابية^(٢).

في الوقت نفسه، أدى تأخر إقرار قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٤٣ إلى اعتماد ميزانية مؤقتة لتغطية نفقات شهري نيسان وأيار، إذ قدم وزير المالية يوسف غنيمه مشروع قانون الميزانية المؤقتة

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٦، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٣، ص ١٥١.

(٢) محمد رضا الشرع، المصدر السابق، ص ٢٥٢.

بمبلغ إجمالي بلغ ١,٦٩٧,٧٥٠ ديناراً، خُصص منها ٤٣٧,١٣٠ ديناراً لوزارة الدفاع، وهو ما يعكس استمرار تخصيص موارد مالية مهمة للمؤسسة العسكرية رغم التحديات الاقتصادية التي واجهتها البلاد آنذاك^(١).

قدمت حكومة نوري السعيد السابعة (٨ تشرين الأول ١٩٤٢-١٩ كانون الأول ١٩٤٣) مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٤٣، وقدرت تخميناتها بمبلغ ١٢,٢٧٨,٥٤٧ ديناراً، خُصص منها ٢,٩١٤,٨٦٠ ديناراً لوزارة الدفاع، الأمر الذي يعكس استمرار اهتمام الدولة بتعزيز قدراتها العسكرية في ظل ظروف الحرب العالمية الثانية، وعند عرض المشروع أمام المجلس النيابي، أوضح وزير المالية صالح جبر أن النفقات العامة قُدرت بمبلغ ١٠,٧٧٨,٥٤٧ ديناراً، بزيادة بلغت ١,٠٩٦,٤٥٤ ديناراً عن السنة السابقة، وأشار إلى أن الحكومة سعت عند إعداد الميزانية إلى ترشيد الإنفاق وتشديد الرقابة المالية وتلبية الاحتياجات الفعلية للدوائر الحكومية، مع تحسين أوضاع الموظفين ضمن حدود الإمكانيات المتاحة، وعزا الوزير الزيادة في النفقات إلى الآثار الاقتصادية للحرب العالمية الثانية، ولا سيما ارتفاع أسعار المواد والتجهيزات، فضلاً عن استحداث تشكيلات وخدمات جديدة في قطاعات المعارف والصحة والجيش والشرطة، والتوسع في بعض مؤسسات الدولة، إضافة إلى متطلبات تنفيذ السياسة الاقتصادية والتمويلية التي استحوذت على جانب مهم من الإنفاق العام^(٢).

وأوضح الوزير أن الخزينة أغلقت حسابات سنة ١٩٤١ المالية بفائض بلغ ٩٦٨٧٨٣ ديناراً، في حين لم تُغلق حسابات سنة ١٩٤٢ بعد، مما يتعذر معه إعطاء أرقام نهائية، غير أن التقديرات تشير إلى فائض يقارب مليون دينار، ليصل الفائض المتراكم في نهاية سنة ١٩٤٢ إلى نحو ٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار، وبخصوص سنة ١٩٤٣، أشار إلى صعوبة التنبؤ بنتائجها المالية، إلا أنه بافتراض عدم وقوع ظروف استثنائية، واستمرار الأوضاع على ما هي عليه، وإقرار المجلس لتعديلات قانون ضريبة الدخل والأرباح، وبناءً على ذلك تخمين مصروفات الميزانية الاعتيادية بمبلغ ١٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار، مقابل إيرادات مقدرة بمبلغ ٩,٢٠٠,٠٠٠ دينار، أي بعجز يبلغ ٢,٨٠٠,٠٠٠ دينار^(٣).

أما ميزانية الأعمال الرئيسية، فقد قُدرت إيراداتها، ولا سيما حصة الحكومة من عوائد النفط والإيرادات الأخرى، بمبلغ ٣,٥٢٤,٠٠٠ دينار، في مقابل مصروفات بلغت ١,٥٠٠,٠٠٠ دينار، مما أسفر عن تحقيق فائض أولي مقداره ٢,٠٢٤,٠٠٠ دينار، ووفقاً لهذه التقديرات، كان يُتوقع أن تُظهر

(١) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢، الجلسة الثالثة والعشرين، بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٤٣ ص ١٩٦.

(٢) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢، الجلسة الحادية والثلاثين، بتاريخ ١١ ايار ١٩٤٣ ص ٢٤٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

الحسابات الختامية لسنة ١٩٤٣ صافي عجز مقداره ٧٠٦,٠٠٠ دينار، على أن يصل الفائض المتراكم المتوقع في نهاية السنة المالية إلى ١,٢٢٤,٠٠٠ دينار^(١). يمكن القول إن ميزانية العراق لسنة ١٩٤٣ عكست اقتصاداً انتقالياً يعتمد بشكل متزايد على الإيرادات النفطية لتعويض العجز في الميزانية الاعتيادية، في ظل توسع في الإنفاق العام نتيجة ظروف الحرب العالمية الثانية، ولا سيما الإنفاق العسكري والإداري، كما أظهرت الموازنة محدودية القدرة على تحقيق توازن مالي مستقر، مقابل اعتماد متزايد على الموارد الربعية وتذبذب في دقة التقديرات المالية.

من الجدير بالذكر أن الميزانية العامة لسنة ١٩٤٣ قُدمت متأخرة إلى المجلس الأعلى واللجنة المالية، إذ عُرضت في ١٥ آذار ١٩٤٣، أي قبل نهاية السنة المالية بخمسة عشر يوماً، ولم تُحل المذكرة الخاصة بها إلا في ٢٢ آذار من السنة ذاتها، كما لم تُستكمل إحالة بعض أقسام الميزانية إلى اللجنة المختصة، الأمر الذي دفعها إلى تعطيل النظر في عدد من موادها إلى حين استكمال البيانات المطلوبة من الحكومة، وبذلك صُدّق على قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٣، الذي خُصصت بموجبه اعتمادات مالية بلغت ١٢,٢٧٨,٥٤٧ ديناراً لتغطية نفقات الدولة خلال تلك السنة^(٢).

عند مناقشة ميزانية وزارة الدفاع، ولا سيما الفصل ٧١ الخاص بالمخصصات والخدمات أبدى النائب مولود مخلص^(٣) انتقاداً لما يُنفق على علف حيوانات الجيش، إذ خُصص لهذا البند مبلغ قدره ٤٤٠ ألف دينار، مشيراً إلى أن كلفة الحيوان الواحد لا تقل عن ١٢٠ ديناراً، فضلاً عن نفقات الإدامة والرعاية، مما يرفع إجمالي المصروفات إلى ما يقارب نصف مليون دينار، ودعا إلى ضرورة الاتجاه نحو استخدام الوسائل الميكانيكية الحديثة بدلاً من الاعتماد على الحيوانات في النقل والحركة، وأيد النائب محمود رامز هذا التوجه، مبيناً أن هذا الإنفاق مستمر منذ مدة طويلة، مع انتقاد ضعف تدقيق اللجنة

(١) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢، الجلسة الحادية والثلاثين، ص ٢٥٢.

(٢) احمد حردان حسن السوداني، الميزانية العامة للدولة العراقية في العهد الملكي (١٩٣٩ - ١٩٥٨)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص ٨٥.

(٣) مولود مخلص (١٨٨٥-١٩٥١) هو مولود مخلص بن أحمد الرجب، ولد في الموصل، درس في الاعدادية الأميرية وتخرج برتبة ضابط خيال ١٩٠١، كان أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، شهد معركة الشعبية، تقلد العديد من الوظائف منها متصرفاً للواء كربلاء ١٩٢٣ وعضواً في مجلس الاعيان لعدة مرات وعضواً لمجلس النواب العراقي في دورة الانتخابية الثامنة والتاسعة والعاشر. للمزيد ينظر: محمد حسين الزبيدي، مولود مخلص باشا ودوره في الثورة العربية الكبرى وفي تاريخ العراق المعاصر ١٨٨٥-١٩٥١، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩؛ حسن ضاري سبع الدليمي، حيدر عبد علي، الدور العسكري لمولود مخلص ١٩١٤-١٩٨١، مجلة آداب القادسية، مجلد ٢٤، ٢٠٢٤، ص ١٦؛ مير بصري، اعلام السياسة في العراق، ج ١، ص ٢٣١.

المالية في آليات الصرف، واعتراضه على استمرار الاعتماد على الخيول في وزارة الدفاع، مع الاكتفاء بوحدات محدودة من الخيالة في المناطق الوعرة عند الضرورة^(١).

أوضح النائب صادق حبة أن اللجنة المالية ناقشت هذا الموضوع، وأن رد وزارة الدفاع كان يتمثل في أن تحويل القوات المسلحة إلى قوات آلية لا يمكن أن يتم بصورة فورية، فضلاً عن كلفته العالية مقارنة بالاعتماد على الخيول، وأكد رئيس الوزراء نوري السعيد أن طبيعة المناطق الشمالية من العراق لا تسمح باستخدام الآليات إلا بشكل محدود وعلى الطرق العامة، وأن أي جيش، مهما بلغت درجة حديثه، لا يمكنه التوغل في تلك المناطق دون الاعتماد على الخيول والبغال^(٢).

أقرت اعتمادات مالية إضافية على موازنة سنة ١٩٤٣ شملت عدداً من فصول ميزانية وزارة الدفاع، إذ خُصص مبلغ ٣,٥٠٠ دينار للفصل ٦٧ الخاص بمخصصات وخدمات ديوان الوزارة، و ٢٤٩,٠٠٠ دينار للفصل ٧١ الخاص بالمخصصات والخدمات للقوات المحاربة، و ٧٥٠ ديناراً للفصل ٧٣ الخاص بالقوة النهرية، و ٣,٥٠٠ دينار للفصل ٧٦ الخاص برواتب الطيران المدني والأنواء الجوية، و ٢٨٣٠ ديناراً للفصل ٧٧ الخاص بالمخصصات والخدمات، و ٢٠,٠٠٠ دينار للفصل ٨٠ الخاص باللوازم والحيوانات، و ٢,٠٠٠ دينار للفصل ٨١ الخاص بالأشغال، بما يعكس استمرار توسع الإنفاق العسكري وتعدد أبواب الصرف داخل موازنة وزارة الدفاع خلال تلك السنة^(٣)، وفيما يلي جدول رقم (٢٤) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في ميزانية ١٩٤٣^(٤).

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائة
القسم الاول: ديوان الوزارة	٣٩,٩٠٠	١.٣٦%
القسم الثاني: البعثة الاستشارية البريطانية	٤٠,٧٣٠	١.٣٩%
القسم الثالث: القوات المحاربة	٢٤١,٤٤٠	٨٣%
القسم الرابع: القوة النهرية	١٧,٤٠٠	١%
القسم الخامس: القوة الجوية	١٥٦,٥٠٠	٥.٣٦%
القسم السادس: الطيران المدني والأنواء الجوية	٣,٨٦٠	٠.١٣%
القسم الثامن: مصروفات منوعة	٢٤٢,٠٠٠	٨.٣٠%

(١) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢، الجلسة الرابعة والثلاثين، بتاريخ ٥ أيار ١٩٤٣، ص ٢٩٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠١.

(٣) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة الرابعة عشرة، بتاريخ ٢٠ اذار ١٩٤٤، ص ١٨٠.

(٤) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢، الجلسة الرابعة والثلاثون، بتاريخ ٥ اذار ١٩٤٣، ص ٣٠١ - ٣٠٣.

مجموع الباب التاسع	٢,٩١٤,٨٦٠	%٢٣.٧
--------------------	-----------	-------

يتضح أن تخصيصات وزارة الدفاع في ميزانية سنة ١٩٤٣ قد اتجهت بصورة أساسية نحو دعم القوات المحاربة، الأمر الذي يعكس أولوية الحكومة في تعزيز القدرة القتالية للجيش في ظل ظروف الحرب، كما توزعت بقية النفقات على الجوانب الإدارية والدعم اللوجستي والقوات الجوية والنهرية، بما يضمن استمرارية الأداء العسكري وتلبية المتطلبات التشغيلية الضرورية، ضمن حدود الإمكانيات المالية المتاحة للدولة آنذاك.

تأخر إقرار قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٤، وبناءً على ذلك رُصد اعتماد وقتي لتغطية نفقات الدولة لشهري نيسان وأيار من السنة ذاتها بمبلغ قدره ٢,٥١٢,٩٠٠ دينار، كان نصيب وزارة الدفاع منه ٤٤٥,٤٠٠ دينار تأخر^(١)، وفي ٩ أيار قدم وزير المالية علي ممتاز خطبة تفسيرية عند عرض مشروع الميزانية العامة لسنة ١٩٤٤، أوضح فيها أن من أبرز سمات هذه الميزانية توحيد تقديرات الدولة من خلال دمج ميزانية الأعمال العمرانية الرئيسية مع الميزانية الاعتيادية، فضلاً عن إدخال تعديلات تنظيمية هدفت إلى ضبط البناء المالي العام وفق القواعد السليمة، وذلك عبر إعادة تنظيم أبواب الصرف واستحداث ميزانية خاصة بالمصروفات الطارئة باعتبارها اعتمادات مؤقتة تزول بزوال أسبابها، كما شملت هذه التعديلات تخصيصات لتشكيل وزارة التموين والدوائر التابعة لها بمبلغ ٤,٠٦٢,٤٠٠ ديناراً، منها ٣,٥٠٠,٠٠٠ دينار لمخصصات غلاء المعيشة، والباقي وقدره ٥٦٢,٤٠٠ دينار لتغطية نفقات الدوائر المستحدثة، إلى جانب إعادة تنظيم مديرية الأملاك والأراضي الأميرية العامة وفتح باب جديد لمديرية انحصار التبغ^(٢).

أكد وزير المالية أن إعداد الاعتمادات جرى بعد دراسة الاحتياجات الفعلية للمصالح الحكومية المختلفة، بحيث حُددت النفقات ضمن حدود الضرورة والإمكان، مع تقليص المصروفات غير الضرورية وترتيب الأولويات وفق أهمية المشاريع، وبما ينسجم مع توصيات اللجان المالية والقدرات الفعلية للدولة، وقد انعكس ذلك في ضبط هيكل الإنفاق مقارنة بالسنوات السابقة التي اتسمت بارتفاع المصروفات، لا سيما خلال سنوات الحرب، حيث أعدت الاعتمادات بصورة أقرب إلى الواقع المالي، استناداً إلى سياسة تقوم على التكيف مع الإمكانيات المتاحة بدلاً من الاعتماد على فتح اعتمادات إضافية متكررة، وبلغ

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، تقرير سكرتير المجلس من أعمال اللجان الدائمة في الاجتماع الاعتيادي لسنة

١٩٤٣، ص ٥٧؛ احمد حردان حسن السوداني، المصدر السابق، ص ٧٢.

(٢) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة التاسعة عشرة، بتاريخ ٩ ايار ١٩٤٤، ص ٢١١.

مجموع تقديرات الإيرادات لسنة ١٩٤٤ نحو ١٥,٥٦٢,٧٤٠ ديناراً، في حين بلغت الفائضة المتراكمة في نهاية سنة ١٩٤٢ نحو ٣,١٩٩,٧٠١ دينار، مع توقع تحقيق فائض يقارب ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار خلال سنة ١٩٤٣، ليصل إجمالي الفائض المتراكم إلى نحو ٤,٢٠٠,٠٠٠ دينار^(١).

عند مناقشة ميزانية وزارة الدفاع، أشار النائب مولود مخلص إلى أن الوزارة تنفق ما يقارب ثلث الميزانية العامة على المؤسسة العسكرية، مؤكداً تأييده لمبدأ التجنيد ودعم بناء الجيش، إلا أنه أبدى ملاحظات تتعلق ببعض الحوادث التي اعتبرها خروجاً عن الدور النظامي للقوات المسلحة، الأمر الذي يستوجب إصلاحاً جذرياً وإعادة تنظيم بنيتها وإبعاد العناصر غير المنضبطة، وذهب إلى أن الجيش، رغم حجم الإنفاق عليه، لا يحقق دائماً مردوداً يتناسب مع الكلفة المالية، داعياً إلى إعادة النظر في بنيته أو إصلاحه بصورة شاملة، وفي المقابل، رد نوري السعيد بأن الجيش لم يواجه تلك الحوادث بشكل مباشر، وأن ما جرى قد انتهى، مؤكداً أن من غير المناسب الخوض في تفاصيله في تلك المرحلة، ومشيراً إلى أن الحكومة ستقدم تقريراً تفصيلياً خلال عشرة أيام يوضح ملابسات الحادث^(٢).

في السياق ذاته، تساءل النائب رايح العطية^(٣) عن هيكلية الجيش من حيث عدد الضباط مقارنة بالجنود، مشيراً إلى أن ارتفاع عدد الضباط قد يشكل عبئاً مالياً على الخزينة نتيجة الرواتب والتخصيصات، ورد نوري السعيد بأن نسبة الضباط إلى الجنود أقل من النسب المعمول بها^(٤). تعكس هذه المداولات أن الإنفاق المرتفع على وزارة الدفاع، رغم كونه جزءاً من سياسة تعزيز القدرات العسكرية، لم يكن دائماً متوازناً مع الكفاءة التشغيلية للقوات المسلحة، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى إصلاح تنظيمي وهيكلية يحقق التوازن بين حجم الإنفاق وفعالية الأداء العسكري.

(١) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة التاسعة عشرة، ص ٢١٨.

(٢) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة السادسة والعشرين، ١٨ ايار ١٩٤٤، ص ٣٢٤.

(٣) رايح العطية (١٨٩١-١٩٧٠)، هو رايح بن عطية بن غضبان، رئيس قبيلة الحميدات، ولد في الشامية وكان من المعارضين لمعاهدة ١٩٢٢، انتخب نائباً عن لواء الديوانية في الدورة النيابية الرابعة والخامسة والسابعة والثامنة التاسعة، شغل منصب وزير الزراعة في وزارة نور الدين محمود. للمزيد ينظر: خالد أحمد الجوال، ساسة العراق في العهد الملكي ١٩٢٠-١٩٨٥، ج ١، ص ٢٣٥.

(٤) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة السادسة والعشرين، بتاريخ ١٨ ايار ١٩٤٤، ص ٣٢٥.

نتيجة تعذر إقرار الميزانية العامة لسنة ١٩٤٤ خلال المدة المتبقية من شهر أيار، وافق المجلس النيابي على اعتماد قانون الموازنة المؤقتة لشهر حزيران ١٩٤٤، إذ رُصد مبلغ قدره ١,٢٥٦,٤٥٠ ديناراً، خُصص منه مبلغ ٢٢٢,٧٠٠ دينار لوزارة الدفاع^(١).

شهدت ميزانية السنة المالية ١٩٤٤ إدخال مجموعة من الإضافات على عدد من فصول ميزانية وزارة الدفاع، وذلك استجابةً لمتطلبات التشغيل والتطورات العسكرية خلال السنة المالية، فقد أُضيف مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ دينار إلى الفصل ٧١ الخاص بالمخصصات والخدمات للقوات المحاربة، ولا سيما مادة أرزاق الجيش، إذ تم تقدير الاعتماد على أساس توقع انخفاض أسعار المواد الغذائية، إلا أن الأسعار بقيت على حالها، مما استدعى زيادة هذا الفصل لتغطية الفارق الفعلي في الكلفة، كما أُضيف مبلغ ١٨,٢٠٠ دينار إلى الفصل ٧٥ الخاص بالمخصصات والخدمات للقوة الجوية، لتغطية نفقات صيانة الطائرات القديمة وتنفيذ برامج تدريب موسعة، وما ترتب على ذلك من زيادة في استهلاك الوقود وارتفاع مخصصات الإعاشة، وإلى جانب ذلك، أُضيف مبلغ ٣٨٠,٠٠٠ دينار إلى الفصل ٨٠ الخاص باللوازم والحيوانات لغرض شراء الطائرات المقررة للقوة الجوية، فضلاً عن إضافة مبلغ ٤٤٠,٠٠٠ دينار إلى الفصل نفسه لتسديد أثمان التجهيزات والمواد الحربية المستلمة خلال السنة المالية ١٩٤٤ على حساب الاعتمادات الخارجية^(٢).

وفي المقابل، جرى تخفيض بعض الاعتمادات ضمن فصول أخرى نتيجة تحقق وفر في النفقات، إذ خُصص مبلغ ١,٠٠٠ دينار من الفصل ٧٢ الخاص برواتب القوة النهرية، و ٥,٠٠٠ دينار من الفصل ٧٤ الخاص برواتب القوة الجوية، وذلك نتيجة عدم إشغال بعض الوظائف طوال السنة، على أن تُحوّل هذه المبالغ لتغطية كلفة الملاكات المصدّقة^(٣).

من الجدير بالذكر أن ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٤ صدرت في ٢٦ حزيران ١٩٤٤، وقد أظهرت الحسابات الختامية تحقيق فصلة مقدارها ٢,٧٩٧,١٦٩ ديناراً، مقارنة بفضلة مقدرة عند التصديق بلغت ١,٨١٢,٩٤٠ ديناراً، وذلك رغم زيادة اعتمادات الصرف بمبلغ ٢,٤٧٥,٦٣٥ ديناراً عن الاعتمادات

(١) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة الثامنة والعشرين، بتاريخ ٢٧ أيار ١٩٤٤، ص ٣٦٥؛ احمد حردان حسن السوداني، المصدر السابق، ص ٨٧.

(٢) م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة ص ٢٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٨.

الأصلية، وقد أسهمت الزيادة في الإيرادات، ولا سيما إيرادات المحاصيل الزراعية وضرائب الأملاك والدخل ورسوم الطوابع والجمارك والمكوس، في تحسين النتائج النهائية للموازنة، وبلغ مجموع الاعتمادات المخصصة للمصروفات عند التصديق ١٣,٧٤٩,٨٠٠ دينار، أُضيف إليها مبلغ ٢,٤٧٥,٦٣٥ ديناراً بموجب القوانين الإضافية، ليصبح الإجمالي ١٦,٢٢٥,٤٣٥ ديناراً، أما الإيرادات، فقد قُدرت أولاً بمبلغ ١٥,٥٦٢,٧٤٠ ديناراً، ثم رُفعت إلى ١٥,٥٧٤,٦٩٩ ديناراً، في حين بلغت الإيرادات الفعلية ١٧,٨١٨,٢٥٨ ديناراً، أي بزيادة مقدارها ٢,٢٤٣,٥٥٩ ديناراً، وبلغ الاعتماد المخصص لوزارة الدفاع ٤,٥٧١,٩٨٨ ديناراً، مقابل مصروفات فعلية بلغت ٤,٤٣٦,٠٢٥ ديناراً^(١)

أظهرت الحسابات الختامية لوزارة الدفاع أن تنفيذ اعتماداتها خلال السنة المالية ١٩٤٣ تأثر بالظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أدى إلى تسجيل بعض التجاوزات والوفورات في عدد من الفصول، وقد أوضحت الوزارة أن التجاوز المسجل في الفصل ٧٢ الخاص برواتب القوة النهرية كان نتيجة عدم استقرار تشكيلات القوة النهرية وتأخر ورود الحسابات الشهرية من مقرات الفرق، مما صعب متابعة المصروفات بصورة دقيقة، وفي المقابل، تحقق وفر مالي بلغ ١٣٥,٩٦٣ ديناراً توزع على عدد من الفصول، فقد بلغ الوفر في الفصل ٦٩ الخاص بالبعثة الاستشارية العسكرية البريطانية ٤٥٧٥ ديناراً بسبب الظروف الاستثنائية للحرب، كما تحقق وفر مقداره ٧٧,٥٦٢ ديناراً في الفصل ٧١ الخاص بالقوات المحاربة نتيجة انخفاض نفقات الأرزاق والعلف وتأخر تسوية بعض القوائم المالية، وسجل الفصل ٧٥ الخاص بالقوة الجوية وفراً بلغ ٩,٥٩٤ ديناراً بسبب تأخر تجهيز بعض المهمات من الخارج، في حين نتج الوفر في الفصلين ٨٠ و ٨١، البالغ ١٦,٢٦١ و ١٦,٤٩٧ ديناراً على التوالي، عن تأخر التجهيزات العسكرية وتعثر تنفيذ بعض مشاريع الإنشاء^(٢)، وفيما يلي جدول رقم (٢٥) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في ميزانية ١٩٤٤^(٣).

النسبة المئوية	المجموع بالدينار	وزارة الدفاع
٪١.١٩	٤٤,٠٠٠	القسم الاول: ديوان الوزارة
٪١.١٠	٤٠,٧٣٠	القسم الثاني: البعثة الاستشارية البريطانية

(١) د. ك. و، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، التقرير السنوي عن حسابات الدولة للسنة ١٩٤٤ المالية، ١٩٤٦، ص ١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨.

(٣) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: د. ك. و، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، التقرير السنوي عن حسابات الدولة للسنة ١٩٤٤ المالية، ص ١٤-١٦.

القسم الثالث: القوات المحاربة	١,٧٢٣,٢٥٠	%٤٦.٧٢
القسم الرابع : القوة النهرية	٢١,٥٦٠	%٠.٥٨
القسم الخامس: القوة الجوية	١٨,٤٨٥٠	%٥.١
القسم السادس: الطيران المدني	٤,١٦٠	%٠.١١
القسم السابع: الانواء الجوية	٦,٢٢٠	%٠.١٦
القسم الثامن: مصروفات منوعة	٦٦٣,٠٠٠	%١٧.٩٧
مجموع الباب التاسع	٣,٦٨٧,٧٧٠	%٢٦.٨

تعكس موازنة ١٩٤٤ تركيز الحكومة على تعزيز القوات المحاربة، مع توزيع محدود على الدعم الإداري واللوجستي والقوات الجوية والنهرية، وتبرز مرونة التخصيصات المالية لمواجهة الطوارئ، لكنها تعكس أيضاً قيود التخطيط المالي وصعوبة تقدير الاحتياجات بدقة، ما يوضح تحدي الموازنة بين الأمن القومي والإمكانات الاقتصادية المحدودة.

على الرغم من انتهاء الحرب العالمية الثانية، لم تشهد الأوضاع الاقتصادية في العراق تحسناً ملموساً، إذ استمرت أزمة التمويل وتفاقت آثارها نتيجة محدودية فاعلية الإجراءات الحكومية المتخذة لمعالجتها، وقد اعترفت الحكومة بهذا الواقع في خطاب العرش لسنة ١٩٤٤، مشيرة إلى أن سياسة وضع اليد على المواد الأساسية وتحديد الأسعار أسهمت في اضطراب النشاط الاقتصادي وإحجام رؤوس الأموال عن التداول، فضلاً عن إثارة موجة واسعة من الاعتراضات شملت الأوساط العمالية والتجارية وعدداً من أعضاء المجلس النيابي^(١).

في ظل تأخر إقرار قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٤٥، صدر استناداً إلى المادة ١٠٧ من القانون الأساسي ميزانية مؤقتة لتغطية نفقات الدولة، خُصص بموجبها مبلغ ٢٩٥٤٨٧٠ ديناراً لشهري نيسان وأيار، كان نصيب وزارة الدفاع منه ٥٩٢٣٤٠ ديناراً^(٢)، ثم صدر قانون آخر لشهر حزيران بمبلغ ٤٧٧٤٣٥ ديناراً خُصص منه ٢٩٦١٢٠ ديناراً لوزارة الدفاع^(٣).

عند تقديم مشروع الميزانية العامة لسنة ١٩٤٥، أوضح وزير المالية صالح جبر أن الحكومة أجرت تعديلات جوهرية على هيكل الميزانية، تمثلت في فصل الأعمال العمرانية الرئيسية وجعلها ميزانية ملحقة، وإعادة تنظيم عدد من الميزانيات وفق مقتضيات الاختصاص، وتوحيد تبويب ميزانية وزارة

(١) محمد عويد محسن النليمي ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٢) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة السادسة والعشرين، بتاريخ ٢٤ اذار سنة ١٩٤٥، ص ٣٠٣.

(٣) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة الثامنة والعشرين ، بتاريخ ٢٧ اذار سنة ١٩٤٥، ص ٣٥٦ ؛

احمد حردان حسن السوداني ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

التموين، فضلاً عن استحداث اعتمادات جديدة لمشروعات الجامعة العربية واستثمار أراضي الجدلية ودائرة البحث والاستقراء، كما رُصدت اعتمادات إضافية للتوسع في التشكيلات والخدمات الحكومية، كان من بينها زيادة مقدارها ٧٥,٠٠٠ دينار لرواتب المتطوعين في وزارة الدفاع و ٥٠٠,٠٠٠ دينار لشراء اللوازم الحربية، وقدرت الإيرادات بمبلغ ١٨,٠١٧,٢٨٣ ديناراً، بزيادة بلغت ١,٩٣٦,٩٤٠ ديناراً على تقديرات السنة السابقة، في حين بلغت الإيرادات الاعتيادية ١٦٠٠٠٠٠٠ دينار، وأُقرت الميزانية العامة بمبلغ ١٧,٧٧٣,٢٢٠ ديناراً، خُصص منها ٣,٠٥٦,٨٤٠ ديناراً لوزارة الدفاع^(١).

صدر مرسوم مالي بإضافة اعتمادات إلى ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ لمواجهة نفقات استثنائية ناجمة عن طوارئ مفاجئة تمثلت في الحركات التأديبية في شمال العراق ومكافحة الجراد، الأمر الذي استدعى زيادة الإنفاق العسكري والإداري خارج نطاق التقديرات الأصلية للميزانية، وبموجب هذا المرسوم أضيفت اعتمادات لوزارة الدفاع شملت ٤,٠٠٠ دينار للفصل ٧٥ الخاص بمخصصات القوة الجوية، و ٤٤٩,٢٥٠ ديناراً للفصل ٨٠ الخاص باللوازم والحيوانات، لتغطية أثمان اللوازم والتجهيزات الحربية المستلمة ضمن اتفاقية الاعتمادات الخارجية المبرمة مع الحكومة البريطانية بموجب قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٩، إضافة إلى سداد الرسوم الجمركية المترتبة عليها والبالغة ٦٥,٠٠٠ دينار، وفي المقابل، جرى تخفيض بعض الاعتمادات نتيجة تحقق وفر متوقع، إذ نُقل ٣٠٠ دينار من رواتب الطيران المدني و ١٤٠٠ دينار من رواتب الأنواء الجوية، على أن يعاد توظيفها لتغطية كلفة الملاكات المصدقة^(٢).

كما صدر مرسوم آخر تضمن إضافة مبلغ إجمالي قدره ١,٠٩٠,٤٠٠ ديناراً إلى ميزانية سنة ١٩٤٥، خُصص منه لوزارة الدفاع ٣٠٨,٥٠٠ دينار للفصل ٧٠ الخاص برواتب القوات المحاربة، و ٥,٠٠٠ دينار للفصل ٧٢ الخاص برواتب القوة النهرية، و ٢٨,٠٠٠ دينار للفصل ٧٤ الخاص برواتب القوة الجوية، بما يعكس استمرار تعزيز التخصيصات العسكرية في ظل الظروف الأمنية الطارئة^(٣).

عند تصديق الميزانية العامة لسنة ١٩٤٥ في ٢٤ حزيران ١٩٤٥، شهد الهيكل المالي للدولة إعادة تنظيم واسعة تمثلت في فصل الأعمال العمرانية الرئيسية وجعلها ميزانية ملحقة، واستحداث أبواب وفصول جديدة لعدد من الوزارات، وإعادة توزيع بعض الاختصاصات الإدارية والمالية، فضلاً عن نقل

(١) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة الواحد والأربعين، بتاريخ ٣٠ ايار ١٩٤٥، ص ٥٢٥.

(٢) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة، لجنة الشؤون المالية، ص ٢٣.

(٣) م. م. ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الثالثة، بتاريخ ٢٦ اذار سنة ١٩٤٧، ص ١٦.

مصرفات دائرتي الطيران المدني والأنواء الجوية من وزارة الدفاع إلى وزارة المواصلات والأشغال^(١)، وقد بلغت الاعتمادات الأصلية للميزانية الاعتيادية ١٨,٠٧٣,٤٧٠ ديناراً مقابل إيرادات مقدرة بـ ١٧,٢٨٣,٦٨٠ ديناراً، بعجز تخميني قدره ٧٨٩,٧٩٠ ديناراً، إلا أن النتائج الفعلية أظهرت عجزاً أكبر بلغ ٢,٤٣٩,٢٨٤ ديناراً، نتيجة ارتفاع المصروفات الفعلية التي بلغت ١٩,٧٨٤,٥٦٦ ديناراً مقابل إيرادات فعلية مقدارها ١٧,٣٤٥,٢٨٢ ديناراً، كما تمت إضافة اعتمادات لاحقة بلغت ١,٢٩٨,٣٤٢ ديناراً، لترتفع الاعتمادات الكلية إلى ٢٠,٣٧١,٨١٢ ديناراً، في حين سجلت الإيرادات زيادة طفيفة عن التقديرات بلغت ٦١,٦٠٢ ديناراً، بما يشير إلى محدودية دقة التقديرات المالية مقارنة بالواقع الفعلي للإنفاق^(٢).

على مستوى وزارة الدفاع، بلغت المصروفات الفعلية ٥,٣٦٢,٨٠٨ ديناراً مقابل اعتمادات مقررة مقدارها ٤,٨٨٢,٥٩٠ ديناراً، ما يعكس وجود تجاوزات مالية مرتبطة بطبيعة الظروف العسكرية، وقد أوضحت الوزارة أن التجاوز في الفصل ٧٠ الخاص برواتب القوات المحاربة يعود إلى العمليات العسكرية في الشمال وما استلزمته من سد النقص في الوحدات وعدم ترخيص ضباط الصف والجنود المنتهية خدمتهم إلا بعد شهر آذار، مما حال دون طلب اعتمادات إضافية في الوقت المناسب، كما نتج التجاوز في الفصل ٧١ عن عدم دقة تقدير احتياجات العلف والأرزاق وتسوية حسابات متأخرة لتجهيزات الحنطة والشعير خلال سنتي ١٩٤٣ و ١٩٤٤، إضافة إلى متطلبات التنقلات العسكرية، وفيما يتعلق بالفصل ٧٢ و ٧٤ فقد ارتبط التجاوز بزيادة الترقيات واستكمال النقص في الملاكات وتأخر ورود الحسابات المالية، في حين نشأ التجاوز في الفصل ٨٠ نتيجة تسوية أثمان عتاد مدفعي بعد نفاذ الاعتماد وعدم وضوح الكلف الفعلية إلا بعد إقفال السنة المالية^(٣).

في المقابل، سجلت بعض الفصول وفورات مالية، منها ٩٢٩٢ ديناراً في فصل الرواتب نتيجة شغور بعض الوظائف وعدم استقدام ضباط صف بريطانيين، و ٣١,٤٧٨ ديناراً في فصل المخصصات والخدمات بسبب عدم إيفاد بعض الضباط إلى بريطانيا للتدريب^(٤). وتشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن الإنفاق العسكري خلال السنة المالية ١٩٤٥ اتسم بارتفاع ملحوظ وتذبذب في التنفيذ، عكس تأثير

(١) د.ك. و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٤٥ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص ١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣.

(٣) د.ك. و، وزارة المالية، تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الحكومة لسنة ١٩٤٥ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٠، ص ٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٨.

الظروف الأمنية والعمليات العسكرية والارتباطات اللوجستية مع الجانب البريطاني، بما جعل الموازنة أكثر عرضة للتجاوزات مقارنة بالسنوات السابقة.

بلغ قوام الجيش العراقي عند بداية المواجهة مع بريطانيا نحو ١٨٠٠ ضابط و ٤٥٠٠٠ ضابط صف وجندي، وتوزعت تشكيلاته القتالية على ٤٢ فوج مشاة، وأربع كتائب خيالة، و ٢١ بطارية مدفعية، فضلاً عن أربع بواخر نهريّة وعدد من الأسراب الجوية والصنوف الفنية والإدارية^(١)، غير أنه، ومع انتهاء حركة أيار، شرعت الحكومة العراقية في إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية عبر تقليص عدد من التشكيلات، إذ شملت الإجراءات تخفيض وحدات المشاة والمدفعية وإلغاء بعض التشكيلات القتالية، وذلك في إطار مراجعة عامة لبنية الجيش وظروفه التنظيمية بعد الأحداث السياسية والعسكرية^(٢)، وفي المقابل، اتجهت بريطانيا إلى تعزيز حضورها العسكري من خلال زيادة عدد مستشاريها في العراق، كما طرحت مقترحات تقضي بتقليص قوام الجيش العراقي إلى نحو ١٥٠٠٠ ضابط وجندي^(٣)، وفيما يلي جدول رقم (٢٦) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع العراقية في موازنة ١٩٤٥ المالية^(٤).

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائة
القسم الاول :ديوان الوزارة	٣٣,٦٠٠	٪١.٠٩
القسم الثاني :البعثة الاستشارية البريطانية	٣٤,٤٣٠	٪١.١٢
القسم الثالث :القوات المحاربة	١,٥٥٣,١٥٠	٪٥٠.٨٠
القسم الرابع :القوة النهريّة	٢٢,١٦٠	٪٠.٧٢
القسم الخامس :القوة الجوية	٣٠٩,٥٠٠	٪١٠.١٢
القسم السادس :مصرفات متنوعة	١,١٠٤,٠٠٠	٪٣٦.١١
مجموع الباب التاسع	٣,٠٥٦,٨٤٠	٪١٦.٩

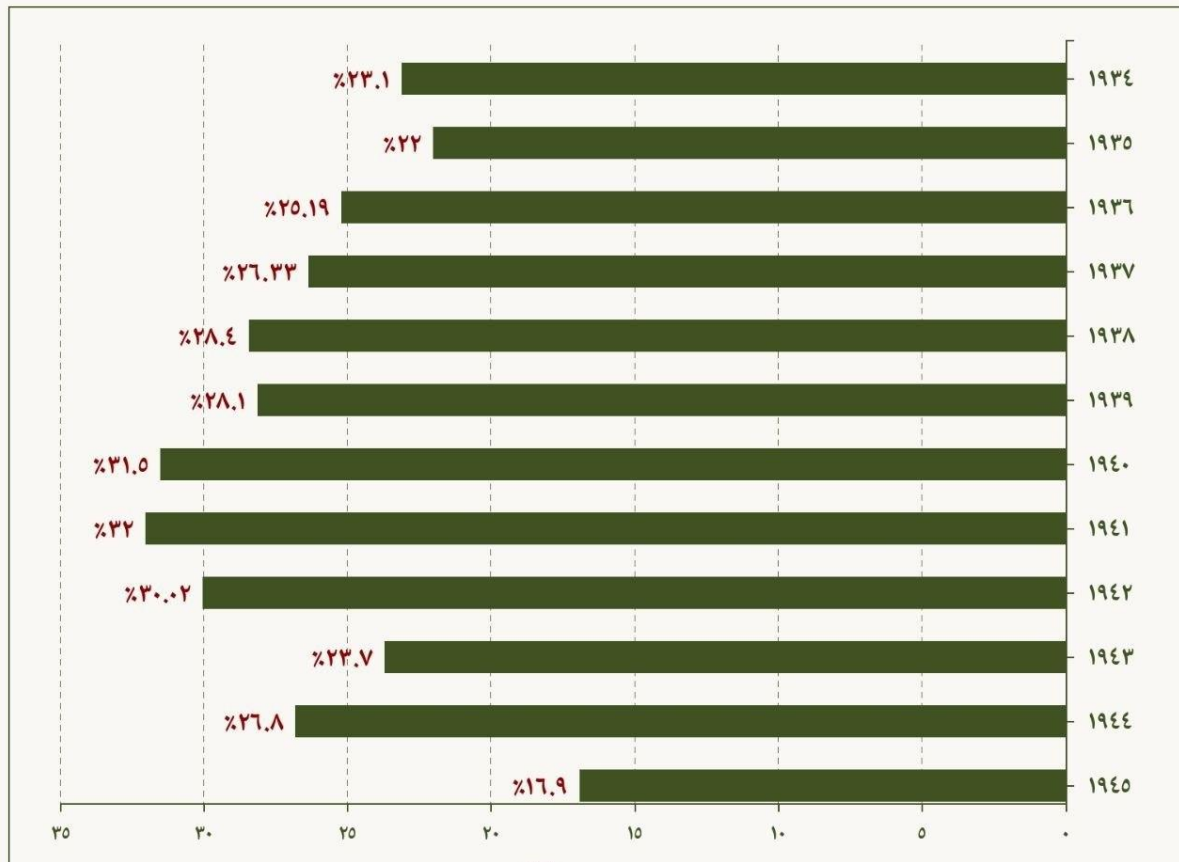
(١) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات المسلحة ، ج ٣ ، ص ١٧٣؛ مهدي رشيد كاظم البديري ،المصدر السابق ، ص ١١٧

(٢) ندى شهاب محمد هديب المحمدي ، المصدر السابق ، ص ٨٣ ؛ رجاء حسين حسني الخطاب ، تطور تشكيلات الجيش العراقي خلال مرحلة الاستقلال ، ص ٥٩.

(٣) عقيل الناصري ، المصدر السابق ، ص ٢٢٩ .

(٤) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: د. ك. و ،وزارة المالية ،تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الحكومة لسنة ١٩٤٥ المالية ،مطبعة الحكومة ،بغداد ، ١٩٥٠ ، ص ١٣-١٤؛ م. م. ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ ، الجلسة الثانية والاربعين ، بتاريخ ٣١ ايار ١٩٤٥ ، ص ٥٤٥-٥٤٦.

شكل (٣) نسبة إجمالي تخصيصات وزارة الدفاع في الميزانية العامة ١٩٣٤-١٩٤٥



يمكن الاستنتاج بأن التخصيصات العسكرية في العراق خلال المدة ١٩٣٤-١٩٤٥ تأثرت بصورة مباشرة بالظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية الداخلية والخارجية، واتسمت بالتذبذب مع اتجاه عام نحو ارتفاع حجم الإنفاق العسكري في السنوات التي اشتدت فيها المتطلبات الأمنية والعسكرية، فقد بلغت تخصيصات وزارة الدفاع سنة ١٩٣٤ نحو ٨٨٠٠٨٠ ديناراً، ونسبة ٢٣.١٪ من إجمالي الموازنة العامة، ثم ارتفعت سنة ١٩٣٥ إلى ٩٩٠٨٢٠ ديناراً، في حين بلغت نسبة التخصيصات العسكرية من الموازنة العامة ١٩.٥٨٪، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، ازدادت الضغوط على المالية العامة، وهو ما انعكس على التخصيصات العسكرية، إذ ارتفعت حصة وزارة الدفاع إلى ٢٨.١٪ سنة ١٩٣٩.

تواصلت آثار الظروف الاستثنائية خلال سنوات الحرب، إذ بلغت التخصيصات العسكرية في الموازنة العامة لسنة ١٩٤٢ نحو ٢٣٠٨٥٢٠ ديناراً، ونسبة ٣٠.٢٪ من إجمالي الموازنة، وهو ما يعكس تنامي الأعباء العسكرية والمالية التي فرضتها ظروف الحرب، كما ارتفعت تكاليف التمويل والتجهيز والحركات العسكرية، ولا سيما العمليات في المناطق الشمالية، الأمر الذي أسهم في ظهور تجاوزات في بعض فصول الميزانية نتيجة صعوبة تقدير النفقات مسبقاً وتأخر التسويات الحسابية.

وفي المقابل، شهد الإنفاق العسكري انكماشاً نسبياً بعد حركة أيار ١٩٤١، في ظل التدخل البريطاني وما ترتب عليه من إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية، بما في ذلك تقليص قوام الجيش وزيادة الاعتماد على المستشارين الأجانب، كما عكست التخصيصات العسكرية طبيعة العلاقة العراقية-البريطانية وما فرضته الاتفاقيات والارتباطات الخارجية من أعباء عسكرية ومالية، وعلى الرغم من سعي الحكومات العراقية المتعاقبة إلى تحقيق قدر من التوازن المالي وإعادة تنظيم أبواب الميزانية، فإن الظروف الاستثنائية للحرب حدّت من فاعلية تلك الجهود، وجعلت التخصيصات العسكرية تتسم بالتذبذب تبعاً للمتغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي شهدتها العراق خلال تلك المرحلة.

الفصل الرابع

التخصيصات العسكرية للجيش العراقي في ظل

التحولات السياسية والاقتصادية ١٩٤٦ -

١٩٥٨

الفصل الرابع

التخصيصات العسكرية للجيش العراقي في ظل التحولات السياسية والاقتصادية

١٩٥٨-١٩٤٦

اولاً: الحكومات المتعاقبة وأثرها على موازنة الجيش العراقي ١٩٥٢-١٩٤٦

تأخر قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٦ ،وقدمت حكومة توفيق السويدي الثانية ٢٣ شباط ١٩٤٦ - ٣٠ ايار ١٩٤٦^(١)، قانون الميزانية المؤقتة لشهري نيسان وأيار ورصد مبلغ مقداره ٣٢١٧٧٢٠ دينار لسد نفقات الدولة خلال هذين الشهرين وفي ضوء تلك الميزانية ،خصص لوزارة الدفاع ٧١١٦٥٠ دينار^(٢)،وعقب استقالة هذه الحكومة، صدرت الإرادة الملكية بتأليف وزارة أرشد العمري^(٣) ١ حزيران ١٩٤٦-١٦ تشرين الثاني ١٩٤٦^(٤)، التي باشرت بدورها تقديم مشروع قانون الميزانية العامة للسنة ذاتها، إذ قُدرت النفقات العامة بمبلغ ٢٠٤٤٧٧٠٠ دينار،مقابل إيرادات مقدرة بلغت ١٩٨٨١٥٠٠ دينار، فيما خُصص لوزارة الدفاع ٤١٢١٧١٠ ديناراً^(٥)وبسبب ضيق الوقت واقترب انتهاء الدورة الاعتيادية لمجلس النواب، أُحيلت اللائحة إلى لجنة الشؤون المالية لدراستها، إلا أن اختلاف وجهات النظر بين أعضائها حال دون المصادقة عليها، مما دفع الحكومة إلى إعادة المشروع دون إقراره^(٦) وتقديم قانون الميزانية المؤقتة لشهري حزيران وتموز ورُصد مبلغ مقداره ٣٢١٧٧٢٠

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٧ ، ط ٦ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٧ .

(٢) م.م. ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة الثالثة ، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٤٧ ، ص ١٠ .

(٣) أرشد العمري (١٨٨٨-١٩٨٢) هو أرشد بن احمد بن زيور بن محمود بن منيب ، وُلِدَ في الموصل ، درس الهندسة في إسطنبول وتخرج منها ١٩١٢ ، عضواً لمجلس النواب للدورة الانتخابية الأولى والخامسة ، تقلد العديد من المناصب في الدولة العراقية منها وزيراً للاقتصاد والمواصلات ١٩٣٤ ، وزيراً للخارجية والتموين والدفاع وكالة ١٩٤٤ ، تولى منصب وزير الخارجية مرة اخرى ١٩٤٦ وكالة لسفر محمد فاضل الجمالي إلى سوريا ، وزيراً للدفاع في وزارة محمد الصدر ١٩٤٨ ، شغل منصب رئيس الوزراء لمرتين ١٩٤٦ و ١٩٥٤ . للمزيد ينظر : علي فهمي اسماعيل ، أرشد العمري ١٨٨٨-١٩٧٨ دراسة تاريخية في نشاطه الاداري والسياسي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ١٩٩٧ .

(٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٧ ، ص ٩٥ .

(٥) د.ك.و. ، وزارة المالية ، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٤٦ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٦ ، ص ١ .

(٦) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ ، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة لجنة الشؤون المالية، ص ٢٧ .

دينار، خُصص لوزارة الدفاع مبلغ ٧١٢٤٧٠ ديناراً، وإن الأسباب التي أدت إلى المصادقة على هذه اللائحة هو عدم احتمال المصادقة على قانون الميزانية العامة^(١)، ثم صدرت الإرادة الملكية بجل مجلس النواب والدعوة إلى انتخابات جديدة، الأمر الذي أسهم في استمرار تأخر إقرار الميزانية العامة، ومع انتهاء السنة المالية دون المصادقة على قانونها بررت الحكومة ذلك بعدم وجود ضرورة لتقديم ميزانية عامة، بحجة أن الإيرادات قد تحققت والمصروفات قد أنجزت فعلياً خلال السنة^(٢).

أشارت اللجنة المالية إلى قرار المحكمة العليا الصادر في ٢٢ آب ١٩٤٦ المتضمن تفسير المادة ١٠٧ من القانون الأساسي، والذي يقضي بضرورة العمل بميزانية السنة السابقة عند عدم انعقاد مجلس الأمة لأي سبب كان، كما رأت اللجنة أن الأخذ بهذا التفسير لا ينسجم مع روح القانون الأساسي، فضلاً عما قد يسببه من ارتباك في الوضع المالي للدولة وحرمان المجلس النيابي من ممارسة صلاحياته الدستورية، مؤكدة ضرورة عدم لجوء الحكومات إلى هذا الأسلوب في المستقبل^(٣)، وفيما يلي جدول (٢٧) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في لائحة الموازنة العامة لسنة ١٩٤٦ المالية^(٤).

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائة
القسم الاول : ديوان الوزارة	٤٦,٦٢٠	١.١٣ %
القسم الثاني : البعثة العسكرية البريطانية	٥٠,١٣٠	١.٢١ %
القسم الثالث : القوات المحاربة	٢,٩٥٥,٥٠٠	٧١.٧٠ %
القسم الرابع : القوة النهرية	٢٣,٨١٠	٠.٥٧ %
القسم الخامس : القوة الجوية	٢٧٤,٦٥٠	٦.٦٦ %
القسم السادس : المخصصات والخدمات	٧٧١,٠٠٠	١٨.٧٠ %
مجموع الباب التاسع	٤,١٢١,٧١٠	٢٠.١٥ %

تأخر إقرار قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٤٧، الأمر الذي دفع وزارة المالية إلى الاستمرار بالعمل بنظام الاعتمادات المؤقتة لتأمين نفقات الدولة، لذا قدمت حكومة نوري السعيد التاسعة

(١) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة التاسعة والثلاثين، بتاريخ ٢١ ايار ١٩٤٦، ص ٤١٣، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة لجنة الشؤون المالية، ص ٢٧.

(٢) الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة لجنة الشؤون المالية، ص ٢٨.

(٣) م. م. ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٧ المالية، ص ١.

(٤) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: د. ك. و، وزارة المالية، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٤٦ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٦، ص ٦.

٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦-٢٩ آذار ١٩٤٧ مشروع قانون الميزانية المؤقتة لشهر آذار، ورُصد له مبلغ ١,٦٠٨,٨٦٠ ديناراً لتغطية نفقات الدولة خلال ذلك الشهر، خُصص منه ٣٥٦,٣٢٥ ديناراً لوزارة الدفاع (١) وبين وكيل وزير المالية عبد الإله حافظ (٢) أن هذه الاعتمادات لا تمثل تخصيصات نهائية، وإنما هي اعتمادات تخمينية مؤقتة ستُدمج لاحقاً ضمن الميزانية العامة (٣)، وفي الجلسة نفسها، قُدمت إلى المجلس النيابي لائحة قانون الميزانية المؤقتة لشهري نيسان وأيار، ورُصد لها مبلغ ٤,٠١٥,٣٤٠ ديناراً لسد نفقات الدولة خلال الشهرين المذكورين، خُصص منه ١,٢١٩,٤٠٠ دينار لوزارة الدفاع (٤)، ونظراً لتعذر إقرار قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٧ قبل انتهاء مدة هذه الاعتمادات، تقدمت الحكومة بلائحة ميزانية مؤقتة أخرى لشهري حزيران وتموز، رُصد لها مبلغ ٤,٠٩٨,٢٦٠ ديناراً، خُصص منه ١,٢١٩,٤٠٠ دينار لوزارة الدفاع (٥).

نظرت لجنة الشؤون المالية في لائحة قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٤٧، وبعد المداولة بشأنها اقترحت على الحكومة تقديم فصول الميزانية إلى المجلس النيابي بصورة متتابعة بسبب ضيق الوقت وكثرة الأعمال المطلوب إنجازها، وقد نُظمت اللائحة على أساس احتوائها على أرقام الميزانية الاعتيادية للمصروفات والمدخولات فقط، إذ فصلت الحكومة عنها ميزانية الأعمال العمرانية الرئيسية، وتعهدت بتقديمها بصورة مستقلة لخمس سنوات في شهر تشرين الثاني بعد استكمال الدراسات اللازمة للمشاريع العمرانية، وجرت داخل اللجنة مناقشات تناولت حاجة البلاد إلى برنامج إصلاح وعمران شامل يستند إلى خطة ثابتة للقضاء على الجهل والمرض والفقر، ورفع مستوى المعيشة وزيادة دخل الفرد العراقي، وأبدى بعض الأعضاء تذرهم من عدم تمكن الحكومات المتعاقبة من تحقيق هذه الأهداف،

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الثالثة، بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٤٧، ص ١٠؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٧، ص ١٦٣.

(٢) عبد الإله حافظ (١٨٩٥-١٩٧٦) هو عبد الإله بن محمد بن علي فاضل بن خليل بن عبد الله، ولد في الموصل وأكمل دراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية فيها، درس طب الأسنان في استانبول، أصبح نائبا في مجلس النواب العراقي لسبع دورات انتخابية، اسند اليه العديد من المناصب منها وزيراً للخارجية والمعارف والتموين. للمزيد ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق، ج ٢، ص ٤٢.

(٣) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الثالثة، بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٤٧، ص ١١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٥) م. م. ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ١.

مشيرين إلى أن الجهاز الحكومي ما زال عاجزاً عن النهوض بمتطلبات التنمية، كما لاحظت اللجنة وجود تضخم متزايد في أعداد الموظفين خلال سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٦، الأمر الذي يستوجب دراسة خاصة ومعالجة فعالة لتنشيط ملاك الدولة ضمن حدود الحاجة الفعلية، كذلك اتفق أعضاء اللجنة على أن أجهزة التفتيش في دوائر الدولة لم تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها، نتيجة ضعف بعض هيئات التفتيش من جهة، وعدم الأخذ بتقارير المفتشين من جهة أخرى، وهو ما أسهم في اتساع حالات التلاعب والاختلاس وظهور مظاهر الارتباك الإداري في عدد من مرافق الدولة، لذلك طالب أغلب الأعضاء بإصلاح هيئات التفتيش وتعزيز صلاحياتها وتعديل القوانين بما يضمن تمكينها من أداء مهامها على الوجه الأكمل^(١).

قدمت حكومة صالح جبر ٢٩ آذار ١٩٤٧-٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ مشروع قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٧، وأوضح وزير المالية يوسف غنيمه أن المصروفات المقدرة بلغت ٢٣,٠٠٠,٠٠٠ دينار، في حين قدرت الإيرادات بمبلغ ٢١,٥٠٠,٠٠٠ دينار، مما يعني وجود عجز متوقع مقداره ١,٥٠٠,٠٠٠ دينار، وقد أثار هذا العجز تحفظ عدد من أعضاء المجلس النيابي، إذ دعوا إلى تخفيض بعض النفقات والبحث عن موارد إضافية للإيرادات، خشية استمرار الاعتماد على الفوائض المتراكمة التي سبق استخدامها في تغطية عجز سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٦، وبين رئيس الوزراء أن الحكومة تعترف بمعالجة العجز من خلال إعادة النظر في النظام الضريبي والاستفادة من عوائد المشروعات الإنتاجية التي تأمل تنفيذها بالاعتماد على القروض الداخلية والخارجية^(٢).

أما في ما يتعلق بالوضع المالي العام، فقد بلغت الفضلة المتراكمة في ٣١ آذار ١٩٤٦، أي في نهاية السنة المالية ١٩٤٥، مبلغ ٤,٦٩٦,٦٢١ ديناراً، إلا أن الحسابات النهائية للسنة المالية ١٩٤٦ لم تكن قد اكتملت بعد، غير أن التقديرات المالية أشارت إلى احتمال تسجيل عجز يقارب ١,٥٠٠,٠٠٠ دينار، وبذلك يُتوقع أن تنخفض الفضلة المتراكمة إلى نحو ٣,٢٠٠,٠٠٠ دينار في نهاية تلك السنة^(٣).

(١) م.م. ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٧ المالية ، ص ٢ ؛ احمد حردان حسن السوداني ، المصدر السابق ، ص ١٤١ .

(٢) م.م. ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة السادسة والعشرين ، بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٤٧ ، ص ٤٤٤ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٧ ، ص ١٦٨ .

(٣) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٧ ، قسم القانون ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ص ٥ .

عقدت اللجنة المالية جلستين لمناقشة الفصول الخاصة بوزارة الدفاع ووزارة العدلية ضمن مشروع الميزانية العامة، وأوصت المجلس النيابي بالمصادقة عليها، وقد تركزت مناقشات اللجنة بشأن وزارة الدفاع على ضرورة إصلاح المؤسسة العسكرية من حيث التنظيم والتسليح وتزويدها بالأسلحة الحديثة، بما يجعلها قادرة على مواجهة الطوارئ، فضلاً عن تعزيز الروح العسكرية بين الجنود وتقوية العلاقات بينهم وبين الضباط، وتحسين أوضاع الثكنات بما يرفع من مستوى المعيشة، إضافة إلى إيفاد بعثات عسكرية إلى الخارج للتدريب على استخدام الأسلحة الحديثة^(١).

وتناول النقاش مسألة تعديل قانون خدمة العلم، إذ أوضحت اللجنة أن مدة الخدمة الإلزامية البالغة ٣١ شهراً تُعد طويلة جداً، ولا تشجع أبناء الشعب على الالتحاق بها عند استدعائهم، لما تسببه من انقطاع المكلفين عن ذويهم، فضلاً عن تدني المخصصات المالية الممنوحة لهم، وقد أدى ذلك إلى أن تزايد أعداد المتخلفين عن الخدمة وما ترتب على ذلك من ارتفاع في معدلات الجريمة نتيجة هروب بعض المكلفين، ورأى أعضاء اللجنة ضرورة تقليص مدة الخدمة العسكرية بحيث لا تتجاوز ستة أشهر مع زيادة مخصصات الجندي بما يغطي جانباً من نفقاته الشخصية، وجعل مراكز التدريب قريبة من مناطق سكن المكلفين لتسهيل تواصلهم مع عائلاتهم، كما أوصوا بإصدار عفو عن المتخلفين وإصلاح دوائر التجنيد ولجان الفحص وأبدى قسم من أعضاء اللجنة تذرهم من أوضاع بعض دوائر التجنيد والضباط المكلفين بإدارتها، مشيرين إلى ضعف كفاءتهم في إدارة مؤسسات بهذه الأهمية، الأمر الذي أدى إلى الارتباك وعدم تطبيق القانون بالشكل الأمثل، كما دعوا إلى تحسين أوضاع معسكرات الجيش وثكناته بما يضمن رفاه الضباط والجنود، وفي رده، أكد رئيس الوزراء أن رجال الجيش يدركون ضرورة تعديل قانون خدمة العلم وأن الحكومة تتفق مع اللجنة في كثير من مقترحاتها، ولا سيما ما يتعلق بالحصول على جيش منظم ومجهز بالأسلحة الحديثة إلا أنه أوضح أن تقليص مدة الخدمة إلى ستة أشهر أمر متعذر، لأن طبيعة التدريب العسكري قد تطورت بشكل كبير وأصبح يتطلب من الجندي الإلمام باستخدام الآلات والأسلحة الحديثة، وهو ما لا يمكن تحقيقه خلال هذه المدة القصيرة^(٢).

أشار النائب عبد الهادي صالح^(٣) في حديثه عن مناهج الوزارة وما يتصل بشؤون الدفاع إلى أن الجيش العراقي أمضى ما يقارب ٣٠ سنة في مواجهات مستمرة مع الثائرين والمحرزين وكذلك مع

(١) م.م.ن، تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٧، ص ٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩.

(٣) عبد الهادي صالح (١٩١٢ - ٢٠٠١) هو عبد الهادي صالح مهدي، ينتمي إلى عشيرة ربيعة، وكان للعامل العشائري دوراً في اختياره نائباً عن الحلة، تولى العديد من المناصب منها محافظاً للواء العمارة ١٩٥٨، ومتصرفاً

الجهات التي لم تكن ترغب بوجود جيش قوي يحمي كيان المملكة ، وقد ترتب على ذلك سقوط ضحايا كثيرة من الجيش والشعب، كان يجب الاحتفاظ بجهودهم ليوم الدفاع الأكبر، وأضاف أن من حسن حظ الجيش أن يُناقش منهاج الوزارة في وقت ترابط فيه القطاعات العسكرية على الحدود، معرباً عن اعتقاده بأن أعضاء المجلس النيابي يتفقون على ضرورة توسيع الجيش وتجهيزه بأحدث الأسلحة والآليات، إلى جانب تحسين أوضاع ضباط الصف والجنود، واستكمال بناء الثكنات في المعسكرات الدائمة، كما رأى ضرورة توسيع نطاق التطوع، وإيقاف العمل بقانون الدفاع الوطني إلى حين تعديله استناداً إلى التقارير المقدمة بشأنه، فضلاً عن الاستغناء عن خدمات البعثة العسكرية البريطانية في أقرب وقت، وتعويض ذلك بإيفاد الضباط المتميزين للدراسة في الخارج^(١).

من جانبه أكد النائب بهاء الدين نوري^(٢) أن الجيش يُعدّ ركيزة أساسية من ركائز الدولة ورمزاً لاستقلالها، مشدداً على أنه لا يمكن قيام دولة مستقلة من دون جيش قوي ودعا إلى تطوير الجيش وتحسين الأوضاع المعيشية للمنتسبين استناداً إلى خبرته العسكرية السابقة، كما طرح رؤية إصلاحية تقوم على تحقيق التوازن بين حجم الجيش بما يتناسب مع حاجات البلاد وفق الإمكانيات المالية المتاحة، مؤكداً أن الإصلاح الحقيقي يتحقق عن طريق تحديث القوانين وتعزيز الروح المعنوية والانضباط، ومحذراً من أن روح التشاؤم تضعف العزائم وتعرقل مسيرة التقدم^(٣).

عند مناقشة ميزانيه الدفاع ، أشار النائب ابراهيم اليوسف إلى أن راتب الجندي لا يكفي لسد احتياجاته في ظل الغلاء، مطالباً بزيادته بما يتناسب مع متطلبات المعيشة، كما اعترض على طول مدة الخدمة الإلزامية واصفاً إياها بالمملة، واقترح تقليصها إلى سنة واحدة في الحد الأقصى، مع إصدار

=للمرادي . للمزيد ينظر : محمد رشيد عباس ، نواب لواء الحلة وانحدارهم الاجتماعي والثقافي وانتمائهم السياسي في العهد الملكي (١٩٢٥ - ١٩٥٨)، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، مج ٢٤ ، عدد ٤ ، ٢٠١٣ ، ص ١١٠٥ .

(١) م. م. ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة العاشرة ، بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٤٧ ، ص ١٦٠ .

(٢) بهاء الدين نوري (١٨٩٧-١٩٦٠) من الشخصيات الكردية التي برزت في العهد الملكي ، تلقى تعليمه العسكري في الاستانة وتخرج ضابطاً في الجيش العراقي ، عرف باهتمامه بالقضايا العسكرية وشؤون الجيش مستنداً إلى خبرته السابقة كضابط في الجيش العراقي ، انتخب نائباً عن لواء السليمانية في مجلس النواب العراقي للدورة الانتخابية الحادية عشر . للمزيد ينظر : فهد أسلم زغير ، بهاء الدين نوري الشيرواني حياته ودوره العسكري والسياسي في العراق ١٨٩٧-١٩٦٠ ، مجلة كلية التربية ، جامعة الانبار ، مجلد ١ ، العدد ٢ ، ٢٠٢١ ، ص ٣٦٠ .

(٣) سالار عبد الكريم فندي ، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي (١٩٤٥-١٩٥٨)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧ ، ص ١٥٨ .

عفو عن المتخلفين ، ولا سيما الأميين منهم الذين لم تصلهم تبليغات الاستدعاء ، خصوصاً من سكان البوادي والفلاحين وفيما يتعلق بشراء الأسلحة ، أشار إلى ما ظهرت عليه من نواقص خلال الحرب العالمية الثانية ، مؤكداً أنه لا يمكن لأي دولة بناء جيش قوي ما لم تعتمد على قدراتها الإنتاجية الذاتية ، كما دعا وزارة الدفاع إلى توفير الثكنات في المعسكرات الدائمة ، وإنشاء الدور والنوادي للضباط بالقرب منها ^(١).

رد النائب بهاء الدين نوري على ما أثارة النائب إبراهيم اليوسف منتقدا فكرة تقليص مدة الخدمة الالزامية مؤكداً أنها لا تكفي لتدريب الجندي على استخدام الاسلحة الحديثة ، وإن تحديد مدتها من صلاحيات القانون ، كما شدد على أهمية إبراز ميزانية الجيش بما ينسجم مع مكانته وتاريخه العسكري ، مشيداً بأداء بالجيش العراقي ونجاحه في العمليات العسكرية التي كلف بها ^(٢) بدوره شكر وزير الدفاع شاكِر الوادي ^(٣) النواب على حرصهم واهتمامهم بشؤون الجيش ، مؤكداً اتفاقه مع معظم الآراء التي طرحت خلال المناقشات ^(٤).

علق نائب الموصل أحمد الحلبي ^(٥) على قسم القوة النهرية متسائلاً عن جدواها ، وأشار إلى انه لم يلحظ أي فائدة واضحة من هذا التشكيل ، متسائلاً عما اذا كان الهدف منه منع البواخر الحربية في حال تعرض العراق لهجوم خارجي ام ان له مهام أخرى ^(٦) وفي ختام المناقشات تمت المصادقة على قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٧ بمبلغ قدره ٢٣,١٣٦,٢٠٠ دينار ، خُصِّصَ منها لوزارة الدفاع

(١) م. م. ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة الثانية والثلاثون ، بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٤٧ ، ص ٥٧٤ ؛ دعاء صباح بدر ، دور نواب المنتفك في مجلس النواب العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٦ ، ص ٩٣.

(٢) سالار عبد الكريم فندي ، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي ، ص ١٥٩ .

(٣) شاكِر الوادي (١٨٩٤ - ١٩٥٧) ولد في بغداد ودرس فيها ، تخرج من المدرسة الحربية عام ١٩١٧ ، أكمل دراسته في انكلترا ، عين مرافقاً للملك فيصل ١٩٣٣ ، عين وزيراً للدفاع عدة مرات منها في وزارة نوري السعيد التاسعة ، وفي وزارة صالح جبر ١٩٤٧ وبدلاً من صادق البصام في وزارة مزاحم الباجه جي ، وكان اخرها في وزارة نوري السعيد الحادية عشر ١٩٥٠ . للمزيد ينظر : خالد أحمد الجوال ، موسوعة وزراء الدفاع ، ص ١٧٧ ؛ حميد المطبوعي ، موسوعة اعلام العراق الحديث ، ج ٣ ، ص ١٠٥ .

(٤) م. م. ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة الثانية والثلاثون ، ص ٥٧٥ .

(٥) أحمد الحلبي ينتمي الحلبي إلى النخبة المدنية في الموصل ، مثل لواء الموصل في مجلس النواب العراقي كان له دور في مناقشة القضايا ذات الطابع المالي والإداري ، يصنف ضمن فئة النواب غير الحزبيين الذين مثلوا المصالح المحلية لمناطقهم في إطار النظام الدستوري الملكي . للمزيد ينظر : عدنان سامي نذير ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٦) م. م. ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة الثانية والثلاثون ، ص ٥٧٧ .

مبلغ ٤,٩٠٦,٨٧٠ دينار^(١)، وفيما يلي جدول رقم (٢٨) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٤٧ المالية^(٢).

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائة
القسم الاول : ديوان الوزارة	٤٥,٨٧٠	%٠.٩٣
القسم الثاني : البعثة العسكرية البريطانية	٤٠,٦٠٠	%٠.٨٢
القسم الثالث : القوات المحاربة	٣,٣٥٠,٠٠٠	%٦٨.٢٧
القسم الرابع : القوة النهرية	٢٨,٤٠٠	%٠.٥٧
القسم الخامس : القوة الجوية	٣٤٥,٠٠٠	%٧.٠٣
القسم السادس : مصروفات متنوعة	١,٠٩٧,٠٠٠	%٢٢.٣٥
مجموع الباب التاسع	٤,٩٠٦,٨٧٠	%٢٢.٧

يتبين من دراسة أوضاع الموازنات العامة خلال المدة ١٩٤٦-١٩٤٧ أن التغير المتكرر للحكومات وعدم الاستقرار السياسي كان له أثر مباشر على إعداد الموازنة العامة وإقرارها، الأمر الذي انعكس بدوره على تخصيصات وزارة الدفاع، فقد تأخرت الموازنات واعتمدت الحكومات على اعتمادات مؤقتة لسد النفقات، وهو ما يدل على حالة من الارتباك المالي والإداري في إدارة شؤون الدولة، وعدم القدرة على وضع سياسة مالية ثابتة طويلة الأمد، كما يظهر من المناقشات النيابية أن موضوع الجيش احتل مكانة محورية في الجدل السياسي، إذ تركزت الآراء حول ضرورة إصلاح المؤسسة العسكرية من حيث التنظيم والتجهيز وتحسين أوضاع الضباط والجنود، مقابل التحفظ على طول مدة الخدمة الإلزامية وتدني رواتب الجنود، وقد عكست هذه النقاشات وجود اتجاهين: الأول يدعو إلى تقليص مدة الخدمة وتحسين الظروف المعيشية للمكلفين، مراعاةً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والثاني يركز على ضرورة بناء جيش حديث وقادر على استخدام الأسلحة المتطورة، وهو ما يتطلب مدة تدريب أطول ونفقات أكبر، وتشير الأرقام الخاصة بتخصيصات وزارة الدفاع إلى استمرار تركّز الجزء الأكبر من الإنفاق على القوات المحاربة، في حين توزعت بقية التخصيصات على القوة الجوية والقوة النهرية والمصروفات المتنوعة، مما يدل على توجه الدولة نحو تعزيز القدرات القتالية الأساسية، مع بقاء جوانب التحديث والتطوير ضمن حدود الإمكانيات المالية المتاحة.

(١) م.م. ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة السادسة والثلاثين، بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٤٧، ص ٦٧١.

(٢) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : م.م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٧ المالية، ص ١٠١-١٠٧.

استقالت وزارة صالح جبر في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨، فعرض الوصي عبد الإله على محمد حسن الصدر ^(١) مهمة تشكيل الوزارة الجديدة، إلا أنه اعتذر في بداية الأمر بسبب اضطراب الأوضاع السياسية في البلاد، ثم ما لبث أن تم التوافق بين القوى السياسية على إقناعه لتولي المسؤولية بوصفها ضرورة للمصلحة العامة، وباشرة الوزارة أعمالها في ٢ شباط ١٩٤٨، معلنة رفضها إقرار معاهدة بورتسموث، مع التعهد بإطلاق الحريات العامة ورفع الحظر عن الصحف ^(٢).

وفي ٣ شباط ١٩٤٨ تقرر تأجيل جلسات مجلس النواب لمدة خمسين يوماً، وفي اليوم نفسه أصدرت وزارة الداخلية تعليماتها إلى متصرفي الألوية لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإجراء الانتخابات، غير أن التدخل الحكومي في مجريات العملية الانتخابية أسهم في اندلاع مظاهرات واسعة وحدوث صدامات بين المتظاهرين وقوات الشرطة، الأمر الذي دفع الحكومة إلى إعلان الأحكام العرفية في عموم العراق ^(٣)، وبعد انتهاء تلك التطورات، صدرت الإرادة الملكية بدعوة مجلس النواب إلى عقد اجتماع غير اعتيادي في ١٦ حزيران ١٩٤٨ ^(٤).

تُعد سنة ١٩٤٨ من السنوات التي لم تُقر فيها الميزانية العامة للدولة وفق السياقات الدستورية المعتادة ^(٥)، إذ أسهمت الأوضاع السياسية المضطربة، ولاسيما أحداث وثبة كانون ^(٦) وانتفاض الجماهير العراقية ضد معاهدة بورتسموث في تعطيل المصادقة على قانون الميزانية العامة لتلك السنة ^(٧)، ولذا

(١) محمد حسن الصدر (١٨٨٢-١٩٥٦) ولد في مدينة الكاظمية، أنتقل مع والده إلى سامراء ثم إلى النجف، تولى عدة مناصب حكومية منها رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الاعيان لعدة مرات، شغل منصب وزير الداخلية، تولى الوزارة في مرحلة اتسمت بالأزمات السياسية والاحتجاجات الشعبية، قدم استقالته في ١٦ حزيران ١٩٤٨. للمزيد ينظر: فلاح حسن حمادي، السيد محمد الصدر ومواقفه الوطنية والقومية ١٩٢٢-١٩٥٦، مجلة نيسان للدراسات الأكاديمية، جامعة ميسان، كلية التربية الأساسية، مجلد ١٦، العدد ٣١، ص ١٧١-١٨٠.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٧، ص ٣١٩؛ صحيفة الجبل، العدد ٤، ٤ شباط ١٩٤٨.

(٣) محمد رضا الشرع، المصدر السابق، ص ١٧٥.

(٤) م.م. ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة الاولى، بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٤٨، ص ٤.

(٥) احمد حردان حسن السوداني، المصدر السابق، ص ١٥٢.

(٦) للمزيد ينظر: مكي حبيب المؤمن، وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ اسطح صورة لانتصار الشارع على السلطة المقدمات والاحداث والنتائج، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد ١٤، المجلد ١٤، ١٩٧٩.

(٧) حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ج ١، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص ٦٥١.

لجأت الحكومات المتعاقبة إلى إصدار ميزانيات مؤقتة لتغطية النفقات العامة لعدة أشهر، وفيما يلي جدول رقم (٢٩) لبيان التخصيصات المالية لكل الموازنات المؤقتة وما خصص فيها لوزارة الدفاع ^(١).

الميزانية المؤقتة	المجموع بالدينار	حصة وزارة الدفاع	النسبة بالمائة
شهري تموز وحزيران	٤,٥٦١,٠٠٠	١,١٣٧,٤٥٠	٢٤.٩٣%
شهري اب وايلول	٤,٥٥٥,٠٠٠	١,١٣٦,٨١٠	٢٤.٩٥%
شهري تشرين الاول والثاني	٤,٢٩٩,٠٠٠	١,١١٦,٧٠٠	٢٥.٩٧%
شهري كانون الاول وكانون الثاني ١٩٤٩	٤,٣٥٠,٠٠٠	١,١١٦,٧٠٠	٢٥.٦٧%
شهري شباط وأذار ١٩٤٩	٤,٣٥٤,٣٠٠	١,١١٦,٧٠٠	٢٥.٦٤%
المجموع	٢٢,١١٩,٣٠٠	٥,٦٢٤,٣٦٠	٢٥.٤٣%

تشكلت وزارة مزاحم الباجه جي ^(٢) في ٢٦ حزيران ١٩٤٨ - ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ ^(٣)، وأعلنت في مناهجها الوزاري عزمها اتخاذ تدابير لمعالجة العجز في الميزانية، حيث قررت اقتراض مبلغ ٦,٠٠٠,٠٠٠ دينار لتغطية نفقات اشتراك العراق في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وما ترتب عليها من زيادة في مصروفات الجيش، فضلاً عن ارتفاع النفقات العامة وما رافقها من مظاهر الزيادة في الإنفاق، ومع تشكيل وزارة نوري السعيد العاشرة ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ - ١٠ كانون الأول ١٩٥٠، اتخذت مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تقليص العجز المالي في الميزانية، شملت إيقاف الترفيعات للموظفين لمدة ثلاثة أشهر، وإلغاء مخصصات النقل، ووقف التعيينات في دوائر الدولة كافة، كما تقرر بيع الفائض من المخازن الحكومية، ووقف بعض المبيعات الداخلية والخارجية، وإلغاء أجور الخدمات

(١) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: م. م. ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة الثالثة، بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٤٨، ص ٢٠؛ م. م. ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة العاشرة، بتاريخ ١٧ تموز ١٩٤٨، ص ١٤٢؛ م. م. ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة الخامسة عشر، بتاريخ ٤ تشرين الاول ١٩٤٨، ص ٢٠٣؛ م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة الثانية، بتاريخ ٥ كانون الاول ١٩٤٨، ص ٩١؛ م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة الثانية عشر، بتاريخ ١٢ شباط ١٩٤٩، ص ١٨٠.

(٢) مزاحم الباجه جي (١٨٩٠ - ١٩٦٨) هو مزاحم بن امين بن سليم بن عبد الرحمن، ولد في النعمانية، اكمل دراسته في بغداد ونال شهادة الحقوق، كان عضواً في المجلس التأسيسي ١٩٢٤، وعضواً في مجلس النواب العراقي في الدورة الانتخابية الأولى، تولى عدة مناصب في المملكة العراقية منها وزيراً للموصلات والاشغال ١٩٢٤ و ١٩٣٤، تولى منصب الممثل الدائم للعراق في عصبة الأمم ١٩٣٤، شكل وزارة في حزيران ١٩٤٨ - ٦ كانون الثاني ١٩٤٩. للمزيد ينظر: فهد أسلم زغير، مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٠ - ١٩٣٣، بيروت، ٢٠٠٤؛ فهد مسلم زغير، مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٤ - ١٩٦٨، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٨، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨، ص ٦.

الخاصة والمخصصات المقطوعة، فضلاً عن منع استخدام سيارات الدولة في غير الأغراض الرسمية، وذلك ضمن سياسة تهدف إلى ضبط الإنفاق العام وتقليل النفقات التشغيلية (١).

بتاريخ ٢١ شباط ١٩٤٩ قُدمت لائحة قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٤٨ إلى المجلس النيابي، وأوضح خليل إسماعيل البستاني (٢) أن المسؤولية عن إعداد هذه الميزانية تقع على رئيس الوزراء السابق ووكيل وزير المالية مزاحم الباجه جي، وقد تضمنت الميزانية زيادة في مخصصات الرواتب والتقاعد بمقدار ٣٠,٤٠٠ دينار نتيجة ارتفاع أعداد المتقاعدين من العسكريين والمدنيين، فضلاً عن تخصيص مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ دينار كمساعدة للشعب الفلسطيني، كما خُصص لوزارة الدفاع مبلغ قدره ٥,٦٢٥,٠٠٠ دينار بما يتناسب مع احتياجات الجيش الفعلية ومستوى كفاءته (٣).

صدر قانون بإضافة وتنزيل مبالغ إلى ميزانية سنة ١٩٤٨، إذ أُضيف إلى الفصل ٦٦ الخاص بالرواتب مبلغ ١٠٠٠ دينار، كما خُصص للفصل ٧٠ الخاص برواتب القوات المحاربة مبلغ ٤٥٠,٠٠٠ دينار، وللـفصل ٧١ الخاص بالمخصصات والخدمات للقوات المحاربة مبلغ ٤٤٢,٥٠٠ دينار، إضافة إلى تخصيص ٥٠٠ دينار للفصل ٧٢ الخاص برواتب القوة النهرية، و ١٠,٠٠٠ دينار للفصل ٧٤ الخاص برواتب القوة الجوية الملكية، وفي المقابل جرى تنزيل مبلغ قدره ١,٧١١,٥٠٠ دينار من الفصل ٧٦ الخاص بلوازم الحيوانات (٤).

ومما تجدر الإشارة إليه أن قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٨ قد صدر في ٢١ آذار ١٩٤٩، إذ رُصد مبلغ قدره ٢٥,٩٦٩,٠٠٠ دينار لتغطية نفقات الدولة خلال السنة المالية، في حين قُدرت إيرادات ومدخولات الدولة لسنة ١٩٤٨ بمبلغ ٢٤,٥٨٠,٥٧٠ ديناراً، وخصص لوزارة الدفاع مبلغ قدره

(١) م.م. ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الرابعة ، بتاريخ ١٠ شباط ١٩٤٩ ، ص ٢٠٢ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٨ ، ص ٩٢ .

(٢) خليل اسماعيل البستاني (١٩٠٢ - ١٩٧٨) ولد في بغداد ، ينتمي إلى اسره عربية في الموصل من قبيلة طي ، كانت اسرته تمارس التجارة مع افغانستان ، درس الحقوق وتخرج منها ١٩٢٤ ، تولى عدة مناصب في الدولة العراقية منها قائمقام قضاء المحمودية ١٩٣٠ وقائمقام البصرة ١٩٣٠ ، مديراً للأوقاف ١٩٤٠ ، عين وزيراً للمالية ١٩٤٩ . للمزيد ينظر : علي خماس حسين البزوني ، خليل اسماعيل البستاني ودوره الاداري والسياسي في العراق ١٩٠٢ - ١٩٧٨ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٨ .

(٣) د.ك. و. مديريّة الميزانية العامة ، ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٤٨ ، مطبعة الحكومة ، ١٩٤٩ ، ص. ب .

(٤) م.م. ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الخامسة والثلاثين ، بتاريخ ٧ ايار ١٩٤٩ ، ص ٥٦٥ .

٥٤٩٢٩٠٠ دينار (١) وفيما يلي جدول رقم (٣٠) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٤٨ المالية (٢).

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائة
القسم الاول: ديوان الوزارة	٤٦,٥٠٠	٠.٨٤ %
القسم الثاني : البعثة العسكرية البريطانية	١٤,٠٠٠	٠.٢٥ %
القسم الثالث :القوات المحاربة	٣,٩٩٧,٠٠٠	٧٢.٧٦ %
القسم الرابع : القوة النهرية	٣٠,٩٠٠	٠.٥٦ %
القسم الخامس :القوة الجوية	٤٠٩,٠٠٠	٧.٤٤ %
القسم السادس : مصروفات متنوعة	٩٩٥,٥٠٠	١٨.١٢ %
المجموع الباب التاسع	٥,٤٩٢,٩٠٠	٢١.٢ %

يتضح من دراسة موازنة عام ١٩٤٨ أن الظروف السياسية والاقتصادية وحرب فلسطين انعكست بصورة مباشرة على السياسة المالية للدولة، إذ خصصت وزارة الدفاع ٥,٤٩٢,٩٠٠ دينار، أي ما نسبته ٢١.٢٪ من الموازنة العامة، مما يعكس استمرار أولوية الإنفاق العسكري. واستحوذت القوات المحاربة على ٧٢.٧٦٪ من مخصصات وزارة الدفاع، وهو ما يدل على تركيز الإنفاق على دعم القوة البرية وتلبية متطلبات الحرب، في حين حظيت القوة الجوية بنسبة ٧.٤٤٪، كما أن تأخر إقرار الموازنة واللجوء إلى الموازنات المؤقتة يعكسان أثر الاضطرابات السياسية في إدارة المالية العامة للدولة.

استمر العمل بإصدار الميزانيات المؤقتة خلال سنة ١٩٤٩، إذ قُدمت لائحة قانون الميزانية المؤقتة لشهري نيسان وأيار، ورُصد مبلغ ٣,٨٠٥,٣٠٠ دينار لتغطية نفقات الدولة خلال الشهرين المذكورين، حُصص منها ٩١٨٠٠٠ دينار لوزارة الدفاع (٣)

في ١٦ آذار ١٩٤٩ قدم وزير المالية خليل إسماعيل البستاني مذكرة إيضاحية بشأن مشروع قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٩، أشار فيها إلى أن المصروفات المخمّنة بلغت ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار، بما في ذلك مخصصات غلاء المعيشة، في حين قُدر العجز بنحو ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار، ويُعزى

(١) د.ك. و. ، مديرية الميزانية العامة ، ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٤٨ ، ص ج .

(٢) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : م.م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٨ المالية ، ص ٤٣-٤٩ ؛ د.ك. و. ، مديرية الميزانية العامة ، ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٤٨ ، ص ٤٥-٤٩ .

(٣) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الحادية والعشرين، بتاريخ ١٢ اذار ١٩٤٩، ص ٣٢٦

ذلك إلى إضافة فصل خاص بمصروفات الدفاع عن فلسطين، كما أوضح أن إعداد الميزانية راعى الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد، وأن اعتمادات وزارة الدفاع جاءت قريبة من اعتمادات سنة ١٩٤٨ بهدف الحفاظ على كفاءة الجيش ^(١) وبيّنت المذكرة أن الميزانية أعدت على أساس تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات ، رغم تضمين اعتمادات إضافية للخدمات الإنشائية ومبلغ ١١٠٢٦٨٠ ديناراً للنفقات الطارئة المتعلقة بفلسطين، وبلغت الإيرادات المقدرة ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار بزيادة قدرها ٥٠٠,٠٠٠ دينار عن السنة السابق، كما زاد اعتماد الباب التاسع الخاص بوزارة الدفاع بنحو ١٣٢,٠٠٠ دينار مقارنة بعام ١٩٤٨ ^(٢)

اقترح وزير المالية إجراء مناقشات في الاعتمادات، تضمنت تنزيل ٧٧,٠٠٠ دينار من الفصل ٧٠، و ٨٠,٠٠٠ دينار من الفصل ٧١، و ١٠,٠٠٠ دينار من الفصل ٧٥، مقابل إضافة ٢٩٢٠٠٠ دينار إلى الفصل ٧٦، توزعت على تجهيزات الجيش والمهمات العامة واللوازم والرسوم الجمركية، وقد وافقت اللجنة على جميع الاقتراحات، وأوصت بضرورة الاستمرار في تسليح الجيش، ومطالبة الدول برفع الحظر عن تزويد الحكومات العربية بالسلاح، ولا سيما في ظل لجوء بعض الأطراف إلى التهريب، إلى جانب التأكيد على زيادة عدد أفراد الجيش وتحسين أوضاعه المعيشية، ^(٣).
خلال مناقشات ميزانية وزارة الدفاع، سادت أجواء من التوتر داخل المجلس، ودعا مقرر المجلس أحمد العامر ^(٤) إلى عدم الإطالة في مناقشة هذا الموضوع لحساسيته وارتباطه المباشر بقدرات الجيش، فيما طلب وزير الدفاع عمر نظمي ^(٥) من النواب أن يتكلموا على قدر ما تسمح به ظروف الجيش كونه في حالة حرب ^(٦).

(١) د.ك. و، وزارة المالية ، مديرية الميزانية العامة ،لائحة ميزانية ١٩٤٩ المالية ، ص ٢ .

(٢) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي والاعتيادي لسنة ١٩٤٨، تقرير المدير العام عن اعمال اللجان الدائمة في الاجتماعين غير الاعتيادي الاعتيادي، ص ٣٦؛ م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة السابعة والعشرين، بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٤٩، ص ٣٩٨.

(٣) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٩ المالية، ص ٥.

(٤) أحمد العامر هو من الشخصيات البارزة ينتمي إلى قبيلة بني عامر ، عضوا في حزب الاستقلال ١٩٤٩، شغل منصب نائب رئيس مجلس النواب العراقي ، كان احد ممثلي لواء البصرة في الدورة الانتخابية الحادية عشر والرابعة عشر ، شغل منصب نائب رئيس مجلس النواب العراقي ١٩٥١ - ١٩٥٢ . للمزيد ينظر : حميد رزاق نعمة الموسوي ، المصدر السابق ، ص ١٨ .

(٥) عمر نظمي (١٨٩٠ _ ١٩٧٨) هو عمر نظمي بن حسن بن صفوت ، عمل في السلك القضائي والأداري بعد تخرجه من مدرسة الحقوق في بغداد ، شغل منصب قاضي وحاكم في كركوك ١٩٢١ ، عين مديرا عاما للواردات في

تطرق النائب سليمان الشيخ داود في مداخلته إلى تجارب عدد من الدول، ولا سيما فرنسا وألمانيا، مشيراً إلى أنها عندما ضعفت صححت أخطاءها من خلال تقوية جيوشها وتعزيز قدراتها الدفاعية، ودعا إلى الاهتمام بالجانب المعيشي والثقافي للجنود، بما في ذلك تعليمهم القراءة والكتابة ورفع مستواهم الانضباطي^(١).

أضيفت مبالغ إلى فصول ميزانية سنة ١٩٤٩، إذ خُصص ٣٥٠,٠٠٠ دينار للفصل ٧١ الخاص بالمخصصات والخدمات للقوات المحاربة، و ٣٥٠,٠٠٠ دينار للفصل ٧٠ الخاص برواتب القوات المحاربة، فضلاً عن تخصيص ١٣٠,٠٠٠ دينار للفصل ٧٤ الخاص برواتب القوة الجوية، وقد جاءت هذه الإضافات نتيجة بقاء القوات في فلسطين لعدة أشهر وارتفاع أسعار المواد الغذائية، إلى جانب عدم كفاية الاعتمادات الأصلية لتغطية كلفة الملاكات المصدقة، مما استدعى تعزيز هذه الفصول لتغطية الإنفاق الفعلي^(٢).

بتاريخ ١ حزيران صدر قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٩، إذ بلغت اعتمادات الميزانية عند التصديق ٢٧,١٦٣,٤١٩ ديناراً، في حين سجلت المصروفات الفعلية ٢٦,٦٣٢,٥١٢ ديناراً، وبلغت الواردات الحقيقية ٢٣,٨٢٨,٢٤٠ ديناراً، وقد طرأت تعديلات على ميزانية وزارة الدفاع تمثلت بحذف القسم الثاني الخاص بتصفية حسابات البعثة العسكرية البريطانية، إلى جانب حذف واستحداث عدد من الفصول في ميزانيات وزارات أخرى، وقد قُدرت الاعتمادات المخزنة لوزارة الدفاع بمبلغ ٥,٦١٧,٠٠٠ دينار، بينما بلغت المصروفات الفعلية ٥,٦٨٥,٠٢٣ ديناراً^(٣).

=وزارة المالية ١٩٣٨، شغل عدة مناصب وزارية في العهد الملكي منها وزارة الدفاع ١٩٤٩ - ١٩٥٠ والداخلية والعربية والمواصلات والاشغال ووزارة المالية بالوكالة . للمزيد ينظر : خالد احمد الجوال ، موسوعة وزراء الدفاع ، ص ١٩٩ .

(٦) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة الأربعين، بتاريخ ١٢ ايار ١٩٤٩، ص ٦٧٠؛ م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة الحادية والأربعين، بتاريخ ١٤ ايار ١٩٤٩، ص ٦٧٧.

(١) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة التاسعة والأربعين، بتاريخ ٨ حزيران ١٩٤٩، ص ٨٢٢؛ رنا عاصي نعمة، دور نواب لواء العمارة في مجلس النواب العراقي ١٩٣٩-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المثنى، ٢٠١٣، ص ٢١٣.

(٢) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، تقرير مدير مجلس النواب العام عن اعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، ص ٤٢؛ م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة الخامسة عشر، بتاريخ ١٩ اذار ١٩٥٠، ص ١٩٩.

(٣) د.ك. و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٩ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٣، ص ١.

تبين أن المصروفات الفعلية لوزارة الدفاع لم تتطابق مع الاعتمادات المضمنة، ويُعزى ذلك إلى حصول تجاوزات في فصول الرواتب والمخصصات (٦٧ و ٧٠ و ٧١ و ٧٤ و ٧٥)، نتيجة ارتفاع كلفة المراسلات والبرقيات المرسلة إلى خارج العراق وازدياد أجور البريد، فضلاً عن قلة الاعتمادات المرصدة، وتخفيض وزارة المالية لبعض المبالغ المقترح إضافتها إلى تلك الفصول، كما أسهم بقاء بعض قطعات الجيش خارج العراق في زيادة النفقات، ولا سيما ما يتعلق بتكاليف الإعاشة والأرزاق، أما التجاوز في مصروفات الفصل ٧٧ الخاص بالأشغال، فقد أوضحت وزارة الدفاع أنها لم تطلع عليه إلا بعد انتهاء السنة المالية، مما أدى إلى تعذر إجراء أي معالجة أو إضافة اعتماد في حينه ^(١) ، وفيما يلي جدول رقم (٣١) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٤٩ ^(٢) .

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائة
القسم الاول: ديوان الوزارة	٣٨,٠٠٠	٠.٦٧ %
القسم الثاني : القوات المحاربة	٤,١٩٧,٠٠٠	٧٤.٧١ %
القسم الثالث : القوة النهرية	٢٨,٠٠٠	٠.٤٩ %
القسم الرابع : القوة الجوية	٣٦٥,٠٠٠	٦.٤٩ %
القسم الخامس: مصروفات متنوعة	٩٨٩,٠٠٠	١٧.٦٠ %
مجموع الباب التاسع	٥,٦١٧,٠٠٠	٢٢.٤٦ %

يتضح من دراسة موازنة عام ١٩٤٩ استمرار أولوية الإنفاق العسكري في السياسة المالية العراقية، إذ بلغت تخصيصات وزارة الدفاع ٥,٦١٧,٠٠٠ دينار، أي ٢٢.٤٦ % من الموازنة العامة، مسجلة ارتفاعاً مقارنة بعام ١٩٤٨، واستحوذت القوات المحاربة على ٧٤.٧١ % من مخصصات الدفاع، مما يعكس استمرار تأثير حرب فلسطين في توجيه الإنفاق العسكري، ولا سيما على الرواتب والتجهيزات، وكشفت الموازنة عن تجاوز المصروفات الفعلية للاعتمادات المقدرة لوزارة الدفاع، الأمر الذي يعكس صعوبة ضبط النفقات العسكرية في ظل ارتفاع تكاليف الإعاشة والتجهيز وبقاء بعض قطعات الجيش خارج العراق.

(١) د.ك. و، وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٩ المالية ، ص ٩ .

(٢) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : م.م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٩ المالية ، ص ٦٠ - ٦٤ ؛ د.ك. و، وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٩ المالية ص ١٠٥ - ١٠٧ .

ارتبطت عملية إعادة تنظيم وتطوير الجيش العراقي خلال المدة (١٩٤٦-١٩٤٩) ارتباطاً وثيقاً بالتخصيصات العسكرية التي أقرتها الدولة ضمن الموازنات العامة، فقد انعكست السياسات المالية للحكومة العراقية بصورة مباشرة على مستوى التطور التنظيمي للقوات المسلحة، ولا سيما في مجالات القوات الآلية والقوة الجوية وتنظيم الفرق العسكرية، إذ شكّلت الاعتمادات المالية المخصصة لوزارة الدفاع الإطار الذي تحركت ضمنه مشاريع إعادة التنظيم، سواء من حيث شراء المعدات العسكرية، أو إعادة تأهيل الموجود منها، أو تمويل برامج التدريب وإعادة الهيكلة الإدارية، كما ان التخصيصات العسكرية خلال هذه المرحلة وُجّه إلى إعادة تنظيم الوحدات القائمة بدل التوسّع الكمي في تشكيلات جديدة، وذلك نتيجة محدودية الموارد المالية من جهة، والقيود المفروضة على التسليح من قبل بريطانيا من جهة أخرى^(١)، وقد انعكس ذلك بوضوح في بطء تحديث القوة الجوية، واعتمادها على طائرات فائضة أو مستعملة حيث أعيد تسليح السرب الاول بطائرات فيوري وطائرات تاكروموت وطائرات النسر، كما أعيد فتح مدرسة الطيران وفي نهاية ١٩٤٩ صدر نظام كلية الطيران العسكرية الملكية^(٢).

كما أسهمت التخصيصات المالية في دعم إعادة تنظيم الفرق العسكرية، من خلال تمويل وحدات الهندسة والتموين والمستودعات، وتعزيز البنية الإدارية والتنظيمية للجيش فقد أضيف إلى الفرقة الاولى فوج التدريب، كما أعيد تنظيم افواج والوية التدريب الثاني والتاسع وتم الغاء مقر الكتيبة الصحراوية التاسعة من الفرقة الثانية والحقت بالكتائب الجبلية للفرقة ، بما ينسجم مع متطلبات الأمن الداخلي وحماية الحدود^(٣)، اما القوة النهرية فأصبح مجموع المخبرين فيها ٢٣ فرداً مع ضابط المخابرة وإضافة مهندسين مدنيين إلى ملاك المستخدمين كما دخل عنصر الاستخبارات ضمن كوادرها^(٤).

صدرت الإرادة الملكية في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٩ بدعوة المجلس النيابي إلى عقد اجتماعه الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، وهو الاجتماع الاعتيادي الثاني من الدورة الانتخابية الثانية عشرة، وقد بدأ هذا الاجتماع في ١ كانون الأول ١٩٤٩، وفي ١٧ كانون الأول من السنة ذاتها صدرت الإرادة الملكية

(١) حسن مصطفى أحمد، مذكرات ملحق عسكري في لندن قبل حرب فلسطين الاولى وفي اثائها ١٩٤٦-١٩٤٩، دار آفاق عربية للطباعة والنشر، ص ٢٣.

(٢) عمر عادل طه لطيف الحياي، القوة الجوية العراقية ١٩٣١-١٩٥٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، ٢٠١٤، ص ١٠٩؛ حسن مصطفى احمد، مذكرات ملحق عسكري، ص ١٧٠.

(٣) رجاء حسين حسني الخطاب، تطور تشكيلات الجيش العراقي خلال مرحلة الاستقلال، ص ١٠٣.

(٤) مهندس كاظم رشيد البديري، المصدر السابق، ص ١٣٧؛ وزارة الدفاع، تاريخ القوات المسلحة، ج ٣، ص ٢٠٠.

بتعطيل جلسات المجلس لمدة ٤٥ يوماً، ابتداءً من ٢٠ كانون الأول ولغاية ٢ شباط ١٩٥٠، ثم استأنف المجلس أعماله ليستمر في عقد جلساته من ٣ شباط حتى ١٥ تموز ١٩٥٠^(١).

ومع تأخر إقرار قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٠، أصبح من الضروري إصدار ميزانية مؤقتة لتغطية نفقات الدولة، فوافق المجلس على إصدار قانون الميزانية المؤقتة لشهري نيسان وأيار لسنة ١٩٥٠، ورُصد لها مبلغ قدره ٣,٨٠٠,٠٠٠ دينار، خُصص منه ٩٢١,٥٠٠ دينار لوزارة الدفاع^(٢).

رُصد مبلغ قدره ٢٣,٨٧٥,٣٠٠ دينار لسد نفقات الدولة خلال السنة المالية ١٩٥٠^(٣)، وقد دارت مناقشات واسعة داخل المجلس النيابي حول ميزانية وزارة الدفاع، حيث أجمعت الآراء على ضرورة إصلاح الجيش إصلاحاً جذرياً من حيث العدة والعدد^(٤) وتزويده بكافة الأسلحة الآلية والميكانيكية الحديثة وتقويته الروابط الروحية بين أفرادها وإيفاد بعثات تدريبية للضباط إلى الخارج مع ترفيع الضباط وتشجيعهم والاهتمام بالمعسكرات والثكنات وتزويدها بالكهرباء والماء الصالح للشرب والعناية بمحلات التدريب والمؤسسات الثقافية والصحية وجعلها كافلة لصحة ورفاه الضباط والجنود واجاب وزير الدفاع شاكر الوادي بأنه سيأخذ ملاحظات النواب بعين الاعتبار^(٥).

قدم وزير المالية عبد الكريم الأزرى^(٦) مسودة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٠، موضحاً أن الميزانيات الاعتيادية بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٨ انتهت بعجز قدره ٥,٥٦٦,٣٤٩ ديناراً، ويُعزى ذلك

(١) م.م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، تقرير مدير مجلس النواب عن اعمال اللجان الدائمة، ص ١.

(٢) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة السادسة عشرة، بتاريخ ٢٨ آذار ١٩٥٠، ص ٣٢٦.

(٣) د.ك.و، وزارة المالية، مديرية الميزانية والامور المالية، تعليمات عن احضار تخمينات ميزانية السنة ١٩٥٠ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص ١.

(٤) جريدة الاتحاد الدستوري، العدد ٣١، ١١ آذار ١٩٥٠.

(٥) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة الميزانية العامة لسنة ١٩٥٠ المالية، ص ٤٨.

(٦) عبد الكريم الأزرى (١٩٠٦ - ٢٠٠٨) هو عبد الكريم بن عبد الحسين بن يوسف بن محمد بن محمود التميمي، ولد في بغداد ونشأ في بيت يسوده العلم والثقافة، درس في الثانوية المركزية وتخرج منها بتوق ١٩٢٥، شغل العديد من المناصب وزيراً للخارجية ووزيراً للإعمار لعدة مرات، تولى منصب وزارة المالية لعدة مرات ١٩٥٠ و ١٩٥٣ و ١٩٧٥، توفي مغترباً في لندن، للمزيد ينظر: ازهار محمد جادم، عبد الكريم الأزرى ودوره السياسي والاداري في العراق ١٩٤٦-١٩٥٨، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٢٣؛ حسن ضاري سبع الدليمي، وزارة المالية دراسة في تشكيلاتها الإدارية، ص ٩٨.

إلى عدم حصول الحكومة على حصتها من الدخل الوطني خلال فترة الحرب وما بعدها، مما أدى إلى تضخم نقدي وارتفاع في الأسعار وتراجع القوة الشرائية للدينار، كما أشار إلى أن ضعف الإيرادات الحكومية حال دون تلبية متطلبات الموظفين والخدمات الاجتماعية، في ظل توسع الجهاز الإداري وازدياد عدد الموظفين، وقد بلغت التخمينات المالية للسنة ٢٤,٠٩٥,٣٠٠ دينار، بينما بلغت الإيرادات ٢٣٩٧٥٣٠٠ دينار، مع بذل جهود للحد من النفقات في مختلف أبواب الميزانية (١).

كما صدر قانون بإضافة مبالغ إلى ميزانية سنة ١٩٥٠ المالية شملت وزارة الدفاع، إذ خُصص مبلغ ٩٩,٠٠٠ دينار للفصل ٧٠ الخاص برواتب القوات المحاربة بهدف الاحتفاظ بجزء من المتطوعين، وأضيف مبلغ ٣٧٠,٠٠٠ دينار للفصل ٧١ الخاص بالمخصصات والخدمات للقوات المحاربة، ولا سيما ما يتعلق بعلف الحيوانات، فضلاً عن تخصيص ١٠,٠٠٠ دينار للفصل ٧٧ الخاص بالأشغال لأغراض ترميم ثكنات الجيش (٢)، وفيما يلي جدول رقم (٣٢) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٥٠ المالية (٣).

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	نسبة كل قسم
القسم الاول : ديوان الوزارة	٦٣,٥٧٥	٠.٩١ %
القسم الثاني : القوات المحاربة	٥,٣٤٢,٥٠٠	٧٦.٥ %
القسم الثالث : القوة النهرية	٤٢,٥٥٠	٠.٦٠ %
القسم الرابع : القوة الجوية	٤٨٩,٤٥٠	٧ %
القسم الخامس : مصروفات متنوعة	١,٠٤٥,٠٠٠	١٤.٩٦ %
مجموع الباب التاسع	٦,٩٨٣,٠٧٥	٢٩ %

يتضح من مقارنة موازنة وزارة الدفاع لعام ١٩٥٠ بموازنة عام ١٩٤٩ ارتفاع التخصيصات العسكرية من ٥,٦١٧,٠٠٠ دينار إلى ٦,٩٨٣,٠٧٥ دينار، أي بزيادة قدرها ١,٣٦٦,٠٧٥ ديناراً، كما

(١) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة الثامنة والعشرين، بتاريخ ٢٨ آذار ١٩٥٠، ص ٣٧٨؛ م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة الثانية والثلاثين، بتاريخ ١٣ ايار ١٩٥٠، ص ٤٩١.

(٢) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، تقرير مدير مجلس النواب العام عن اعمال اللجان الدائمة، ص ٣٠؛ م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة الثانية والعشرين، بتاريخ ١٣ اذار ١٩٥١، ص ٣١٠.

(٣) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة الثانية والثلاثين، ص ٤٦٠؛ تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٠ المالية، ص ٦٢-٦٧؛ د.ك.و، وزارة المالية، مديرية الميزانية والامور المالية، تعليمات عن احضار تخمينات السنة ١٩٥٠ المالية، ص ٥١.

ارتفعت حصتها من الموازنة العامة من ٢٢.٤٦٪ إلى ٢٩٪، ويُعزى ذلك الارتفاع إلى استمرار متطلبات ما بعد حرب فلسطين، والاحتفاظ بجزء من المتطوعين، وزيادة نفقات القوات المحاربة والخدمات المرتبطة بها، فضلاً عن ترميم الثكنات، وتركزت مخصصات الوزارة في القوات المحاربة بنسبة ٧٦.٥٪، تلتها المصروفات المتنوعة ١٤.٩٦٪ والقوة الجوية ٧٪، مما يؤكد استمرار التركيز على تعزيز القوات البرية مع الاهتمام بتطوير القوة الجوية والبنية العسكرية، كما عكست مناقشات النواب توجهها واضحاً نحو إصلاح الجيش من حيث العدة والعدد والتسليح والتدريب وتحسين أوضاع الجنود، بما يؤكد أن ارتفاع الإنفاق العسكري عام ١٩٥٠ ارتبط أساساً بمحاولة تعزيز القدرة الدفاعية وإعادة تنظيم الجيش.

صدرت الإرادة الملكية في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٠ بدعوة مجلس النواب إلى عقد اجتماعه الاعتيادي الثالث من الدورة الانتخابية الثانية عشرة في ٢ كانون الأول ١٩٥٠، واستمرت أعماله حتى ٣١ أيار ١٩٥١، إذ صدرت إرادة ملكية بتعطيل اجتماعات المجلس اعتباراً من ١ حزيران ١٩٥١^(١)، ونظراً لتأخر إقرار قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥١، اقتضت الضرورة إصدار قانون للميزانية المؤقتة لشهري نيسان وأيار، رُصد بموجبه مبلغ مقداره ٤,٣٤٤,١٧٠ ديناراً، خصص من هذا المبلغ لوزارة الدفاع ١,٢٨٢,٩٠٠ دينار^(٢).

قدرت مصروفات الدولة لسنة ١٩٥١ بمبلغ ٢٩,٠٩٢,٩٢٢ ديناراً، في حين بلغت الإيرادات المتوقعة ٢٦,٤٨٢,٦٥٠ ديناراً، وتميزت هذه الميزانية بإدخال تعديلات جوهرية على أسلوب التبويب والتنظيم المالي، إذ استحدثت فصول خاصة بمخصصات غلاء المعيشة ومديرية الخدمات الاجتماعية، كما أنشئت فصول مستقلة لرواتب ومخصصات المدارس الابتدائية، فضلاً عن دمج القسم الخاص بقوة سيارات الشرطة ضمن مخصصات الباب الثامن الخاص بدائرة الشرطة، كذلك حظيت وزارة الدفاع بزيادة بلغت ٢٩٨,٠٠٠ دينار، خُصصت لدعم الجيش والمحافظة على كفاءته^(٣).

(١) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، تقرير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة، ص ١.

(٢) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١، الجلسة التاسعة والعشرين، بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٥١، ص ٤٧٦.

(٣) م.م. ن، تقرير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة، ص ٣٦.

قدمت حكومة نوري السعيد الحادية عشرة (٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٠ - ٣١ ايار ١٩٥١) مشروع قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥١^(١)، حيث أوضح وزير المالية عبد الوهاب مرجان^(٢)، أن هذه الميزانية تختلف عن سابقتها في جانب أساسي تمثل بفصل جميع إيرادات النفط اعتباراً من ١ نيسان ١٩٥١ ووضعها تحت تصرف مجلس الإعمار^(٣)، وعدّ الوزير تأسيس المجلس خطوة مهمة في مسيرة التنمية الاقتصادية والعمرانية^(٤)، إذ خُصصت الإيرادات النفطية لتمويل المشروعات الإنشائية الكبرى تحت إشراف هيئة مستقلة، بما يضمن توجيه الأموال إلى الأغراض المقررة لها وإنجاز المشاريع ضمن المدد المحددة^(٥) كما بيّن أن المشاريع التي يتولى المجلس تنفيذها تنقسم إلى نوعين رئيسيين: الأول يتمثل بالمشروعات الاستراتيجية الكبرى، كمشاريع السيطرة على الفيضانات وإنشاء السدود، والثاني يشمل المشروعات التي تستحدثها الوزارات سنوياً وفقاً لمتطلبات التطور الإداري والعمراني^(٦).

وأشار وزير المالية إلى أن الزيادة الحاصلة في المصروفات مقارنة بميزانية العام السابق، والبالغة ٢,١٦٣,٣٠٢ دينار، تعود إلى تخصيص اعتمادات لمشاريع اقتصادية وتنموية متعددة، من بينها مشروع مصفى النفط، ومشروع الغزل والنسيج، وشركة التأمين الوطنية، فضلاً عن توفير احتياجات الجيش من المباني والتجهيزات، وأكد أن تقديرات الإنفاق روعيت فيها مبادئ الاقتصاد في النفقات

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٨ ، ص ١٩٠ .

(٢) عبد الوهاب مرجان (١٩٠٧ - ١٩٦٤) هو عبد الوهاب بن عبد الرزاق مرجان ، وُلِدَ في مدينة الحلة ، ينتمي إلى قبيلة ربيعة ، درس الحقوق وتخرج منها ١٩٣٣ ، تولى العديد من المناصب منها وزيراً للاقتصاد ١٩٤٨ ووزيراً للموصلات ووكيلاً للمالية في ١٦ ايلول ١٩٥٠ ، ووزيراً للمالية في كانون الاول ١٩٥٠ ، عين رئيساً لمجلس النواب العراقي عدة مرات ، كلفه الملك فيصل الثاني بمنصب رئاسة الوزراء بعد استقالة الوازرة الابوبية في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ . للمزيد ينظر: حسن أحمد ابراهيم المعموري ، عبد الوهاب مرجان ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠٠٧ ؛ حسن ضاري سبع الدليمي ، وزارة المالية دراسة في تشكيلاتها الإدارية ، ص ١١٢ .

(٣) للمزيد ينظر: عبد الله شاتي عبهول ، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠ - ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٥٨ .

(٤) سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥ - ١٩٥٨ ، شركة الخنساء للطباعة ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٨٩ .

(٥) برهان غزال ، التطور الاقتصادي والاجتماعي في دول الجامعة العربية ، ط ١ ، د. مط ، ١٩٥٧ ، ص ٢٣٨ .

(٦) م. م. ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة السابعة والثلاثين ، بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٥١ ، ص ٦١٦ .

الاعتيادية، مع الأخذ بالحسبان الارتفاع المتوقع في أسعار اللوازم والمعدات، كما خصصت اعتمادات إضافية لتأمين احتياجات الدوائر والمؤسسات الحكومية من المستلزمات الطبية والمواد الضرورية تحسباً للظروف الطارئة، وشملت الزيادات الممنوحة للوزارات زيادة مخصصة لوزارة الدفاع بلغت ٢٨٩,٠٠٠ دينار، فضلاً عن ٤٦٤,٠٠٠ دينار كانت مرصدة سابقاً للفصل ٢٩/أ، بهدف توفير تجهيزات عسكرية حديثة وتعزيز الكفاءة القتالية للجيش ^(١).

خلال مناقشات اللجنة المالية، أجمعت الآراء على أهمية تقوية الجيش والارتقاء بمستواه المادي والمعنوي، مع العمل على ترسيخ الروح العسكرية بين أفراده، وتركزت المناقشات حول عدد من القضايا المهمة، منها ترفيع الضباط، وتحسين أوضاع منتسبي الجيش، وتعليم الجنود القراءة والكتابة، وتوزيع الأراضي عليهم بعد انتهاء خدمتهم العسكرية، وإقرار نظام للضمان الاجتماعي، فضلاً عن توحيد المصطلحات العسكرية، وفي هذا السياق، شدد وزير الدفاع على ضرورة المحافظة على سرية الشؤون العسكرية وعدم تداول المعلومات التي تمس الأمن العسكري، مؤكداً في الوقت نفسه اهتمام الحكومة بتطوير الجيش واستكمال متطلبات تحديثه ليواكب الجيوش المتقدمة، فضلاً عن العناية بالجندي ورفع المستوى المهني لجميع الصنوف العسكرية ^(٢).

أما فيما يتعلق بالأوضاع المالية، فقد أوضح وزير المالية أن الحسابات الختامية لسنة ١٩٥٠ لم تكن قد أنجزت بصورة نهائية، الأمر الذي حال دون تقديم أرقام قطعية بشأن نتائجها، ومع ذلك، أشارت التقديرات الأولية إلى احتمال تحقق فائض محدود لا يتجاوز ١,٤٥٠,٠٠٠ دينار، وعلى الصعيد الاقتصادي، شهدت البلاد خلال النصف الثاني من السنة نفسها تحسناً ملحوظاً في أوضاعها الاقتصادية، تمثل في زيادة الصادرات العراقية وانخفاض حجم الواردات، ويعزى هذا التحسن إلى وفرة الإنتاج الزراعي، ونمو النشاط الصناعي المحلي الذي أسهم في تعويض جزء من المستوردات الأجنبية، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الأولية وزيادة الطلب عليها في الأسواق الخارجية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على المؤشرات الاقتصادية العامة للبلاد ^(٣).

(١) م. م. ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة السابعة والثلاثين ، ص ٦١٨.

(٢) م. م. ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥١ المالية، ص ٥٧.

(٣) م. م. ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة السابعة والثلاثين ، ص ٦٢٣.

خلال مناقشة ميزانية وزارة الدفاع اقترح النائب متى سرسم^(١)، التصويت على فصول الميزانية من دون الخوض في مناقشتها ، مبرراً ذلك بضرورة إحاطة ميزانية الوزارة بأشد درجات الكتمان حفاظاً على المصلحة العامة وصوناً للمعلومات المتعلقة بشؤون الدفاع ، وقد أيد هذا الرأي النائب سعد عمر^(٢) وعلى إثر ذلك وافق المجلس على التصويت على فصول ميزانية وزارة الدفاع من دون مناقشات تفصيلية بشأنها^(٣).

أقر مجلس النواب قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٥١ في ١٦ أيار من السنة ذاتها^(٤)، وشهدت اعتمادات وزارة الدفاع زيادة ملحوظة تمثلت بإضافة عدد من المبالغ المخصصة لدعم المؤسسة العسكرية وتطوير قدراتها، فقد خصص مبلغ قدره ١,٤٥٠,٠٠٠ دينار لتغطية نفقات الأبنية والتجهيزات الخاصة بالجيش^(٥)، كما أضيف مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دينار إلى الفصل ٧١ المتعلق بالمخصصات والخدمات للقوات المحاربة ، فضلاً عن إضافة مبلغ ٥٠٠٠ دنانير إلى الفصل ٧٥ أ الخاص بمخصصات غلاء المعيشة لوزارة الدفاع^(٦) .

تجدر الإشارة إلى أن قانون الميزانية العامة للدولة صدر في ٣١ أيار ١٩٥١، إذ بلغ مجموع الاعتمادات المصدّق عليها ٣٢,٨٨٨,٥٠٢ دينار، في حين بلغت المصروفات الفعلية ٣٠,٨٢٠,٢٤٧ دينار، الأمر الذي أسفر عن تحقيق وفر مالي مقداره ٢,٠٦٨,٢٥٥ دينار، أما وزارة الدفاع فقد بلغت

(١) متى سرسم ولد متى بن جرجيس سرسم سنة ١٨٧٥، وهو أحد أبناء المكون المسيحي ، نائب عن الموصل في عدة دورات انتخابية ، دافع عن حقوق الأقليات في البرلمان العراقي وأصدر جريدة نينوى، وجريدة الإخلاص . للمزيد ينظر : زيد عدنان ناجي ، تمثيل الأقليات الدينية غير المسلمة في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، جامعة القديس يوسف ، ٢٠١٤ ، ص ١٩٧؛ عدنان سامي نذير ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(٢) سعد عمر (١٩٠٣ - ١٩٧١) وُلِدَ في مدينة كربلاء ، كان والده أحد زعماء ثورة العشرين وعضواً في المجلس التأسيسي، أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة والثانوية فيها ، انتقل إلى بغداد لدراسة الحقوق ، تقلد العديد من المناصب منها وزير الشؤون الاجتماعية في وزارة علي جودة الايوبي الثانية ، وزيراً للمعارف في وزارة توفيق السويدي الثالثة ، مثل لواء كربلاء في البرلمان العراقي . للمزيد ينظر : فهد أمسلم زغير ، سعد عمر علوان حياته وأثره السياسي في تاريخ العراق ١٩٠٣ - ١٩٥٨، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٢٩ ، ٢٠٢١ ، ص ٣٦١-٣٦٣ .

(٣) م. م. ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة السابعة والاربعين ، بتاريخ ١٠ ايار ١٩٥١ ، ص ٨٢٢ .

(٤) م. م. ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة الخمسين ، بتاريخ ١٦ ايار ١٩٥١ ، ص ٨٨٦ .

(٥) الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، تقرير مدير مجلس النواب العام عن اعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، ص ٤١ .

(٦) م. م. ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الجلسة الخامسة، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٥٢ ، ص ٣٦ .

اعتماداتها المقررة حوالي ٧,٨٨٧,٠٠٠ دينار، بينما وصلت نفقاتها الفعلية إلى ٧,٩٤٢,٦٧٣ دينار (١) وفيما يلي جدول رقم (٣٣) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٥١ (٢) .

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائه
القسم الاول : ديوان الوزارة	٦٦,٠٧٥	٠.٨٠ %
القسم الثاني : القوات المحاربة	٥,٩٨١,٦٠٠	٧٧.٠٨ %
القسم الثالث : القوة النهرية	٤٢,٨٧٠	٠.٥٢ %
القسم الرابع : القوة الجوية	٥٣٢,٤٥٥	٦.٤٧ %
القسم الخامس : مصروفات متنوعة	١,١٣٧,٠٠٠	١٤.٦٥ %
مجموع الباب التاسع	٧,٧٦٠,٠٠٠	٢٦.٦٧ %

قُدرت المصروفات في ميزانية سنة ١٩٥٢ المالية بمبلغ قدره ٣٣,٠٤٩,٤٤١ ديناراً، في حين قُدرت الإيرادات بمبلغ ٣٦,١٢٦,٠٠٠ دينار (٣) وقد استندت هذه التقديرات إلى زيادة نسبة حصة الحكومة من عوائد النفط، وتميزت هذه الميزانية عن سابقتها بإدخال تعديلات على أسلوب التبويب المالي، إذ فُصلت مديرية الدعاية العامة عن ديوان وزارة الداخلية وأنشئ لها قسم مستقل، كما فُصلت مديرية العمل والضمان الاجتماعي عن وزارة الشؤون الاجتماعية وأنشئ لها تشكيل إداري خاص، فضلاً عن نقل الاعتمادات الخاصة بالتعليم الابتدائي من وزارة المعارف وتخصيصها ضمن فصل مستقل بعنوان منحة لإدارة الألوية المحلية عن التعليم الابتدائي، كذلك خُصصت اعتمادات لنفقات اللاجئين الفلسطينيين التي كانت مدرجة ضمن المصروفات الطارئة، وأنشئ لها فصل مستقل في مديرية الخدمات الاجتماعية، إضافة إلى استحداث فصل جديد لتغطية نفقات تزايد أعداد الموظفين ، وفيما يخص وزارة الدفاع، فقد أُضيف مبلغ قدره ٤٦٠٠٠٠ دينار لتعزيز قدرات الجيش ورفع كفاءته (٤).

(١) د. ك. و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٥١ المالية، مطبعة الحكومة بغداد ، ١٩٥٤ ، ص ٧.

(٢) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥١ المالية، ص ٧٢-٧٧ ؛ م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة السابعة والاربعين، بتاريخ ١٠ ايار ١٩٥١، ص ٨٨٢ - ٨٨٣ ؛ د.ك. و، وزارة المالية، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٥١ المالية، مطبعة الحكومة، ١٩٥١، ص ٦-٧ (ينظر ملحق رقم ١٢).

(٣) برهان غزال ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥ .

(٤) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١، تقرير مدير مجلس النواب العام عن اعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١، ص ٤٤ .

قدم وكيل المالية ضياء جعفر^(١) مشروع قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٢، موضحاً أن الحكومة تعتزم إنشاء وزارتين جديدتين هما وزارة الصحة ووزارة الزراعة، في إطار تطوير الجهاز الإداري وتحسين مستوى الخدمات العامة، كما بيّن أن الزيادة المخصصة لوزارة الدفاع تهدف إلى رفع كفاءة القوات المسلحة، وتعزيز برامج التدريب ونشر الثقافة بين منتسبي الجيش من الجنود وضباط الصف، فضلاً عن إيفاد بعثات عسكرية إلى الخارج، على أن يتم تمويل متطلبات التسليح الإضافية من اعتمادات خارج إطار هذه الميزانية^(٢).

عند مناقشة ميزانية وزارة الدفاع، أشار النائب علي كمال إلى أن عدداً من الضباط الذين عادوا من تركيا إلى العراق سنة ١٩٣٦ وخدموا في الجيش أكثر من خمسة عشر عاماً أُحيلوا إلى التقاعد من دون أن يتمتعوا بحقوقهم التقاعدية، داعياً وزير الدفاع إلى معالجة أوضاعهم، وتحسين أحوال الضباط عموماً من خلال إنشاء مساكن خاصة بهم وزيادة رواتبهم، كما أكد النائب عبد الصمد البجاري^(٣) ضرورة إعادة تنظيم القوات المسلحة مع التركيز على رفع الكفاءة القتالية بدلاً من التوسع العددي، وتجنب الإنفاق غير الضروري، كما شدد على أهمية توجيه الموارد لتطوير التسليح والتدريب بما ينسجم مع متطلبات الدفاع عن البلاد ويحد من الهدر المالي في الموازنة، وطالب من وزير الدفاع باتخاذ جملة من التدابير منها بناء دور للضباط والجنود وزيادة رواتبهم وتعديل قانون التقاعد العسكري وتخفيض البديل النقدي من ٣٠-٥٠ دينار واعفاء المواد الاستهلاكية لحوانيت الجيش من الرسوم الجمركية وإصدار عفو عن الهاربين والمتخلفين من الجيش، وإلغاء عقوبة الجلد من قانون العقوبات العسكري، فضلاً عن الاهتمام بواجبات دوائر التجنيد^(٤).

(١) ضياء جعفر (١٩١٠ - ١٩٩٣) ولد في بغداد ودرس الهندسة وتخرج مهندساً ميكانيكياً من بريطانيا، عضو مجلس النواب للدورة الحادية عشر، الثانية عشر، الثالثة عشر، الرابعة عشر، الخامسة عشر والسادسة عشر، تولى العديد من المناصب منها وزيراً للمواصلات والاشغال في وزارة صالح جبر، ووزيراً للاقتصاد في وزارة نوري السعيد العاشرة، تولى منصب وزير المالية وكالة لعدة مرات. للمزيد ينظر: حيدر فاروق السامرائي، ضياء جعفر ودوره السياسي والاقتصادي في العراق، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٦؛ حسن ضاري سبع الدليمي، وزارة المالية دراسة في تشكيلاتها الإدارية، ص ١٠٠؛ خالد احمد الجوال، ساسة العراق الملكي، ج ١، ص ٣٥٠.

(٢) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١، الجلسة السابعة، بتاريخ ٩ شباط ١٩٥٢، ص ٧١.

(٣) عبد الصمد البجاري هو احد اعضاء حزب الامة الاشتراكي الذي اسسه صالح جبر ٢٤ حزيران ١٩٥١، كان نائباً عن البصرة في عدة دورات انتخابية. للمزيد ينظر: حميد رزاق الموسوي، المصدر السابق، ص ١٩.

(٤) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١، الجلسة الثالثة عشرة، بتاريخ ١٨ ايار ١٩٥٢، ص ١٧٣.

أضيفت مبالغ جديدة إلى ميزانية سنة ١٩٥٢، شملت عدداً من فصول وزارة الدفاع، إذ خُصص للفصل ٧٠ الخاص برواتب القوات المحاربة، مبلغ ٤٥٠,٠٠٠ دينار، لتأمين التوسعات التي اقتضتها مصلحة الجيش ، وأضيف إلى الفصل ٧١ الخاص بالمخصصات والخدمات مبلغ ٣٢٠,٠٠٠ دينار لمادة الأغذية وعلف الحيوانات، نتيجة ارتفاع أسعار الأرزاق والأعلاف^(١).

كما أضيف إلى الفصل ٧١/أ الخاص بمخصصات غلاء المعيشة مبلغ ٤٢٠٠٠ دينار، لسد النفقات الفعلية التي لم تغطيها الاعتمادات السابقة، كما خُصص للفصل الثالث والسبعين، المتعلق بالمخصصات والخدمات للقوة النهرية مبلغ ١,٠٠٠ دينار لمادة الأرزاق بسبب ارتفاع أسعارها ، كذلك أضيف إلى الفصل ٧٥ الخاص بالمخصصات والخدمات للقوة الجوية، مبلغ ١٠,٠٠٠ دينار نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فضلاً عن تخصيص مبلغ ٥٧٥٠ دينار للفصل ٧٥/أ الخاص بمخصصات غلاء المعيشة، وذلك لعدم كفاية المصروفات المقررة سابقاً لهذا الفصل^(٢)، وفي ٢٧ آذار ١٩٥٢ صدر قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٥٢، إذ بلغت اعتماداتها عند التصديق ٣٥,٩١٤,١٤١ ديناراً، ثم أضيف إليها مبلغ ٨,٩١١,٨٧٠ ديناراً ليصبح مجموع الاعتمادات ٤٤,٧٢٦,٠١١ ديناراً^(٣)، أما وزارة الدفاع فقد بلغت مصروفاتها الحقيقية ١٣,٧٥٣,٧٧٦ ديناراً، وشهدت زيادة في نفقاتها خلال السنة نفسها مقدارها ٥,٨١١,١٠٢ دينار، خُصصت لدعم القوات المسلحة وتعزيز كفاءتها ورفع جاهزيتها^(٤)، وفيما يلي جدول رقم (٣٤) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٥٢^(٥).

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائة
القسم الاول : ديوان الوزارة	٧٤,٦٠٠	٪٠.٥٠

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، تقرير مدير مجلس النواب عن اعمال اللجان الدائمة ، ص ٥٥.

(٢) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، الجلسة التاسعة ، بتاريخ ٨ اذار ١٩٥٣ ، ص ١٢٩.

(٣) د. ك. و ، وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٥٢ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٥ ، ص ١ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٨ .

(٥) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الجلسة الثالثة عشر، بتاريخ ١٨ تشرين الاول ١٩٥٢ ، ص ١٧٥-١٧٦ ؛ د.ك. و، وزارة المالية ، مديرية الميزانية العامة ، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٥٢ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٢ ، ص ٥٢-٥٧ ؛ د. ك. و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٥٢ المالية ، ص ٩٨-١٠٢ .

القسم الثاني : القوات المحاربة	٦,٧٨٧,٩٧٥	% ٤٩.٠٦
القسم الثالث : القوة النهرية	٤٤,٣٧٠	% ٠.٣٢
القسم الرابع : القوة الجوية	٥٩٤,٩٠٥	% ٤.٣٢
القسم الخامس : مصروفات متنوعة	٦,٢٩٧,٠٠٠	% ٤٥.٧٨
المجموع الباب التاسع	١٣,٧٩٨,٨٥٠	% ٣٨.٤٢

يتضح من تحليل موازنة سنة ١٩٥٢ ارتفاع حصة وزارة الدفاع إلى ٣٨.٤٢٪ من إجمالي الموازنة، مقارنةً بنحو ٢٦٪ سنة ١٩٥١، وهو ارتفاع يعكس تنامي اهتمام الحكومة بتعزيز قدرات القوات المسلحة ورفع جاهزيتها، وارتبط ذلك بالتوسع في بعض التشكيلات العسكرية، ولا سيما القوات المحاربة والقوة الجوية والدفاع الجوي، فضلاً عن زيادة نفقات التدريب والصيانة والإعاشة والرواتب، ويؤكد توزيع التخصيصات أن الأولوية كانت للقوات المحاربة، التي استحوذت على ٤٩.٠٦٪ من مخصصات الوزارة، تلتها المصروفات المتنوعة بنسبة ٤٥.٧٨٪، في حين بلغت حصة القوة الجوية ٤.٣٢٪ والقوة النهرية ٠.٣٢٪، كما أسهم ارتفاع أسعار الأغذية والأعلاف وغلاء المعيشة في زيادة الاعتمادات، إلى جانب التوسعات التي شهدتها الجيش، وبذلك فإن ارتفاع مخصصات الدفاع لم يكن مرتبطاً بالتسلح فقط، بل شمل بصورة أساسية متطلبات توسيع المؤسسة العسكرية وتشغيلها ورفع كفاءتها القتالية والتدريبية، مما جعل سنة ١٩٥٢ من السنوات البارزة في تصاعد الإنفاق العسكري العراقي.

شهد الجيش العراقي خلال المدة ١٩٤٩-١٩٥٢ مرحلة جديدة من التطور العسكري، جاءت امتداداً للسياسات التي أعقبت حرب فلسطين عام ١٩٤٨، إذ اتجهت الدولة نحو تعزيز قدراته التنظيمية والتسليحية والتدريبية استجابةً للتحديات الإقليمية ومتطلبات الأمن الداخلي، وقد انعكس هذا التوجه في زيادة التشكيلات العسكرية وتوسيع بعض الصنوف القتالية، ولا سيما وحدات المشاة والمدركات والمدفعية والدفاع الجوي^(١) فضلاً عن إعادة تنظيم عدد من الفرق والألوية، ومنها لواء المشاة وأفواجه، وتشكيل أول بطارية مقاومة للطائرات في ١١ أيار ١٩٥٠، وسرية الدبابات المستقلة الأولى في ١٦ تموز ١٩٥١، إلى جانب تعزيز الوحدات الساندة كالهندسة والنقل والصيانة^(٢). ويبدو ان ذلك سبب ارتفاعاً ملحوظاً في النفقات العسكرية تمثل في زيادة الرواتب والمخصصات وتوسيع بنود الإعاشة والتجهيز،

(١) رجاء حسين حسني الخطاب ، تطور تشكيلات الجيش العراقي خلال مرحلة الاستقلال ، ص ١٠٦ .

(٢) وزارة الدفاع ، تاريخ القوات المسلحة ، ج ٣ ، ص ٢٦٨ ؛ مهدي كاظم رشيد البديري ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

فضلاً عن تكاليف التدريب والصيانة، وهو ما انعكس بوضوح في التخصيصات المالية المدرجة في موازنات وزارة الدفاع خلال تلك السنوات.

كما حظيت القوة الجوية والدفاع الجوي باهتمام نسبي، تجسد في توسيع بعض الوحدات وتحسين برامج التدريب، من خلال تطوير المناهج في كلية القوة الجوية، إذ فُتح باب القبول أمام خريجي الدراسة الإعدادية عام ١٩٥٠، إلى جانب استيراد طائرات تدريب من طراز هارفارد الأمريكية، وشراء عدد من الطائرات من نوع سيكورسكي عام ١٩٥١ وطائرات فيوري البريطانية، الأمر الذي تطلب تخصيص اعتمادات إضافية لتجهيز المطارات العسكرية وصيانة الطائرات وتأهيل الكوادر الفنية^(١).

في مجال التسليح، سعت الحكومة العراقية إلى تحسين مستوى تجهيز الجيش، ولا سيما في ما يتعلق بالأسلحة الثقيلة والآليات العسكرية، إلا أن هذا المسعى ظل محدوداً بطبيعة العلاقات العسكرية مع بريطانيا، التي استمرت في تزويد العراق بأسلحة ومعدات محدودة، غالباً من الفائض العسكري، وقد جعل ذلك الجزء الأكبر من التخصيصات المالية يُوجّه نحو إعادة تأهيل الموجود من المعدات، وصيانة الآليات، بدل التوسّع في شراء أسلحة حديثة بكميات كبيرة^(٢).

يتضح أن التخصيصات العسكرية خلال المدة ١٩٤٩-١٩٥٢ شكّلت عاملاً أساسياً في رسم مسار تطوّر الجيش العراقي، إذ أسهمت في تعزيز بنيته التنظيمية وزيادة جاهزيته، لكنها في الوقت ذاته قيّدت حجم التحديث النوعي في التسليح، مما جعل عملية التطوير تسير بوتيرة محسوبة ومتدرجة.

ثانياً: السياسة المالية والعسكرية في عهد الملك فيصل الثاني ١٩٥٣-١٩٥٥

استقالت وزارة نوري السعيد الحادية عشر في ١٠ تموز ١٩٥٢، وفي ١٢ تموز من العام ذاته شكّلت وزارة مصطفى العمري^(٣)، غير أنها لم تتبنّ برنامجاً حكومياً طويلاً الأمد، إذ جاءت في ظرف

(١) ناجي خليفة جاسم الدهان ، الدفاع الجوي العراقي دراسة تاريخية وثائقية لتطوره ودوره الوطني والقومي ١٩٣٩-١٩٩٣ ، دار الأكاديميون ، الاردن ، ٢٠٢٠ ، ص ١٦ ؛ قحطان حميد كاظم العنكي ، القوة الجوية العراقية ، ص ٦٢؛ عمر عادل لطيف الحيايي ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .

(٢) معن فيصل القيسي ، المصدر السابق ، ص ٣٦٨ .

(٣) مصطفى العمري (١٨٨٥ - ١٩٦٠) هو مصطفى بن محمود بن محمد شريف ، ولد في الموصل ودرس الحقوق في بغداد ، تولى العديد من المناصب في المملكة العراقية منها وزيراً للداخلية وكالة ١٩٣٧ ووزيراً للمالية وكالة ١٣ اب ١٩٣٧ بعد سفر وزير المالية محمد علي محمود إلى أوروبا لتلقي العلاج ، ووزيراً للدفاع وكالة في وزارة حمدي الباجه جي الثانية ١٩٤٤ ومنص رئيس الوزراء وكالة في ١٢ تموز ١٩٥٢ - ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ ، وتولى رئاسة الوزراء مره

سياسي مضطرب واتسمت بقصر مدتها، الأمر الذي أدى إلى إسقاطها في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢، وإسناد تشكيل الوزارة إلى نور الدين محمود^(١) وتقرر تحديد ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣ موعداً لإجراء الانتخابات في عموم العراق، فجرى انتخاب الهيئات التفتيشية في مختلف الألوية، وفي ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٣ صدرت الإرادة الملكية بدعوة مجلس النواب إلى عقد اجتماعه الاعتيادي، الذي افتتح بخطاب العرش^(٢).

نظراً لتأخر إقرار قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٣، قدم وزير المالية قانون الميزانية المؤقتة لشهري نيسان وأيار، ورُصد له مبلغ قدره ٥٩٤٢٥٢٠ ديناراً لتغطية نفقات الدولة، خُصص منها مبلغ ٢٢٠٣٤٢٠ ديناراً لوزارة الدفاع^(٣).

قُدرت نفقات الدولة في ميزانية عام ١٩٥٣ بمبلغ ٤٧,٩٣٢,٤٥٥ ديناراً، في حين بلغت الإيرادات المقدرة ٤٨,١٠٦,١٧٧ ديناراً، بما يعكس تحسناً نسبياً في التوازن المالي العام مقارنة بالسنوات السابقة، وتميزت ميزانية عام ١٩٥٣ عن سابقتها بإعادة ترتيب الفصول وتوسيع أبواب الصرف، ولا سيما في مجالات الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، أما على مستوى وزارة الدفاع، فقد شهدت نفقاتها زيادة بنسبة كبيرة مقارنة بسنة ١٩٥٢^(٤).

في عرض وزير المالية علي ممتاز، أشار إلى أن الوضع المالي والاقتصادي خلال سنتي ١٩٤٦-١٩٤٧ اتسم بالتذبذب بين التحسن والتراجع، قبل أن يتعرض لانتكاسة خلال عام ١٩٤٨، وهي انتكاسة تركت آثارها المستمرة على الاقتصاد الوطني وانعكست على هيكل الموازنة العامة، وبيّن أن إعداد ميزانية ١٩٥٣ استند إلى جملة من المبادئ، من أبرزها الوفاء بالتزامات الدولة السابقة، بما في ذلك تسديد أثمان المواد والمهمات الخاصة بالجيش، وتسوية سلف الموظفين، وشراء دار السفارة العراقية في طهران، فضلاً عن زيادة الإنفاق على مشاريع الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك رفع

=أخرى في ٢٩ نيسان ١٩٥٤ حتى حزيران من العام نفسه . للمزيد ينظر: بان غانم احمد ، مصطفى العمري ونشاطه الإداري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة الموصل ، ١٩٩٦.

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٨ ، ص ٣٢٩.

(٢) م. م. ن. ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة الاولى، بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٣، ص ١.

(٣) م. م. ن. ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة العاشرة ، بتاريخ ١٠ اذار ١٩٥٣، ص ١٥٩.

(٤) م. م. ن. ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢، تقرير مدير مجلس النواب العام عن اعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، ص ٢٦.

مخصصات بعض الوزارات، وتمويل مشاريع مجلس الإعمار، إلى جانب مراعاة التخفيف من الأعباء الضريبية^(١)، كما أوضح أن الميزانية تضمنت اعتمادات كبيرة، ولا سيما المخصصة لتسليح الجيش، في إطار توجه حكومي يهدف إلى تعزيز جهاز الدفاع الوطني وتزويده بأحدث الأسلحة والمعدات، حيث بلغت تخصيصات وزارة الدفاع ١٤,٨٨٠,٨٧٠ ديناراً^(٢).

خلال مناقشة ميزانية وزارة الدفاع، أوضح نوري السعيد أن مختلف القوى السياسية متفقة على ضرورة توسيع الجيش وتعزيز قدراته، مبيناً أن الوزارة، عند الشروع في تنفيذ هذا التوسع، دعت كبار الضباط لإبداء آرائهم بشأنه، وأن الحاجة تمثلت في سد النقص في القوة الجوية ورفع كفاءة الوحدات القائمة، الأمر الذي استلزم معالجة جوانب متعددة تتعلق بالتسليح والتدريب والإسكان، فضلاً عن توفير الكوادر العسكرية من ضباط وضباط صف وجنود وأصحاب المهن، إلى جانب زيادة مخصصات التسليح والخدمات وتوسيع المنشآت العسكرية^(٣).

اقترح النائب غانم الشمران^(٤) التصويت على ميزانية وزارة الدفاع من دون مناقشة، مبرراً ذلك بخصوصية هذه الوزارة وضرورة إحاطة أعمالها بالسرية، إلا أن عدداً من أعضاء المجلس أبدوا رغبتهم في المناقشة، فطالبوا بالكلام داخل الجلسة، وقد تحدث النائب محمد رضا الشبيبي مؤيداً توجه الحكومة نحو توسيع الجيش وتطويره، وطرح في الوقت ذاته جملة من التساؤلات المتعلقة بالصناعات العسكرية، ووجود معامل إنتاج أو نسيج لتجهيز الجيش بالملابس، ولا سيما الصوفية منها، فضلاً عن طبيعة العقود العسكرية الممولة من عائدات النفط، وقيمتها، وأطرافها، وموقف الحكومة من مشروع ميثاق الدفاع عن الشرق الأوسط، ومدى إمكانية رفضه أو قبوله، إضافة إلى تساؤلات بشأن وجود برامج تعليمية أو معاهد لمحو الأمية داخل صفوف الجيش، على غرار ما هو معمول به في بعض الجيوش الأخرى^(٥).

(١) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة الحادية والعشرين، بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٥٣، ص ٣٦٩.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٧١.

(٣) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة الثلاثين، بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٥٣، ص ٥٨٨.

(٤) غانم الشمران: هو غانم بن شمران بن جلوب بن راضي، ولد سنة ١٩١٠، ينتمي إلى اسرة اجتماعية معروفة، كان لبيئة الاجتماعية والاقتصادية دور في تشكيل وعيه السياسي، ساهم في مناقشة القضايا العامة، لا سيما فيما يتعلق بالشؤون الادارية والمالية، مثل لواء الحلة في مجلس النواب العراقي لعدة دورات انتخابية. للمزيد ينظر: محمد رشيد عباس، نواب لواء الحلة، ص ١١٠٦.

(٥) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢، الجلسة الثلاثين، بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٥٣، ص ٥٨٨.

أوضح وزير الدفاع أن الجيش يمتلك بعض المصانع والمعامل، وأن المواد الأولية اللازمة لها تُستورد من الخارج، من المصادر نفسها التي يُستورد منها السلاح والعتاد، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن ذلك أمر ضروري في هذه المرحلة، وأضاف أن من خطط الوزارة التعاون مع الدول العربية للاستفادة من برامج صناعية أوسع، بما يمنح هذه المصانع طابعاً اقتصادياً، أما فيما يتعلق بملابس الجيش، فأشار إلى عدم وجود مصانع خاصة بها، باستثناء مصنع الأحذية وأن الملابس تُجهز من المصانع المحلية، رغم ما تعانيه الوزارة من نقص ومشكلات في هذا المجال، كما ذكر أن وزير الدفاع السابق اشترى مصنعاً للنسيج الصوفي أطلق عليه اسم معمل الشهداء وأن رأس مال هذا المصنع تألف من التبرعات والإعانات^(١).

فيما يتعلق بالمبالغ المخصصة من عائدات النفط، أوضح الوزير أنها قُسمت إلى قسمين، الأول صُرف خلال سنة ١٩٥٢ وعلى الرغم من أن المبلغ المخصص كان ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار، فإن رسوم الجمارك على التجهيزات بلغت قرابة ٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار، أما المبلغ الثاني وقدره ٥٠٠٠,٠٠٠ دينار أيضاً، فسيُصرف بالكامل على تجهيزات وأسلحة وعتاد وملابس، مع تخصيص جزء منه للمباني، أما بشأن مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، فقد بين الوزير أن العراق لا يستطيع بإمكاناته الذاتية الدفاع عن نفسه بمفرده ومن غير المنطقي أن يفكر في ذلك من دون تعاون خارجي، كما أشار إلى اهتمام الوزارة برفع المستوى الثقافي للجنود والعمل على تحويل المعسكرات إلى بيئات منظمة وحديثة للضباط وضباط الصف^(٢)، وفي ٢٤ أيار ١٩٥٣ تم التصويت على قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٥٣^(٣).

أضيفت اعتمادات جديدة بلغ مجموعها ١,٦١١,٣٧٩ ديناراً، وكان لوزارة الدفاع نصيب مهم منها توزع على عدة فصول، إذ خُصص للفصل ٩٩ الخاص بالقوات المحاربة مبلغ ٦٤,٤٠٠ دينار، وللـفصل ١٠٠ الخاص بالمخصصات والخدمات مبلغ ٢٤٥,٥٠٠ دينار، وللـفصل ١٠٠/أ المتعلق بمخصصات غلاء المعيشة مبلغ ١٢٦,٠٠٠ دينار، كما أضيف إلى الفصل ١٠٥ الخاص باللوازم والحيوانات مبلغ ٢٩١,٣٠٠ دينار، وإلى الفصل ١٠٦ الخاص بالأشغال مبلغ ٢٨,١٠٠ دينار^(٤)، وجاءت هذه الإضافات نتيجة فتح دورات الاحتياط لطلبة المعاهد العليا، فضلاً عن صدور قانون

(١) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢، الجلسة الثلاثين، ص ٥٩٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٩١.

(٣) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣، الجلسة الثالثة والثلاثين، بتاريخ ٢٤ أيار ١٩٥٣، ص ٦٧٠.

(٤) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الثانية والعشرين، بتاريخ ٢١ شباط ١٩٥٤، ص ٥٠٩.

إعفاء المتخلفين عن الخدمة العسكرية، مما أدى إلى التحاق نحو ١١ ألف جندي بالخدمة، وهو ما استلزم زيادة التخصيصات المالية لتغطية النفقات الإضافية (١) .

تميزت ميزانية ١٩٥٣ بإعادة تنظيم الفصول المالية، حيث ألغي بعض الفصول واستُحدثت أخرى، من بينها حذف الباب الثاني عشر الخاص بمديرية انحصار التبغ، وإنشاء الباب الخامس عشر لوزارة الزراعة، فضلاً عن إضافة فصل جديد برقم ١٠٧ لتسديد طلبات وزارة الدفاع، وبلغ مجموع الاعتمادات بعد التصديق ٤٨,٠٠١,٢٠٥ دينار، أُضيف إليها مبلغ ٣,٢٣٥,٦٦٤ ديناراً ليصبح إجمالي الاعتماد المصدق ٥١,٢٣٦,٨٦٩ ديناراً، في حين بلغت المصروفات الفعلية ٥٠,١٥٧,٠١٧ ديناراً، أما وزارة الدفاع فقد بلغت مصروفاتها الحقيقية ١٥,٨٩٤,٢١٤ ديناراً، أي ما نسبته ٣٢٪ من إجمالي مصروفات الدولة، وهو ما يعكس ثقلها النسبي في الهيكل المالي العام (٢) .

كما شهدت بعض فصول وزارة الدفاع تجاوزات في الإنفاق، ولا سيما الفصول ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠٣ و ١٠٥، ويُعزى ذلك إلى ترقية عدد من الضباط وملء الشواغر بأكثر من التقديرات الأولية عند إعداد الميزانية، وفي المقابل، تحقق وفر في الفصلين ١٠٢ و ١٠٤ الخاصين بالمخصصات والخدمات نتيجة اعتماد نظام تجهيز المواد (الأرزاق والملابس والمهمات) من مخازن الجيش ثم تسويتها لاحقاً، إضافة إلى تأخر تقديم القوائم المالية، كما لم تُصرف الاعتمادات الخاصة بالبعثات التدريبية بالكامل بسبب عدم إرسال العدد المخطط له من الموفدين إلى الخارج، في حين جاء الوفّر في فصل الرواتب نتيجة الاقتصاد في الإنفاق وعدم استكمال سد الشواغر خلال سنة ١٩٥٣ (٣) ، وفيما يلي جدول رقم (٣٥) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٥٣ (٤) .

(١) م.م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣، تقرير مدير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣، ص ٤٦ .

(٢) د.ك. و، وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٥٣ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص ١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٢ .

(٤) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : د.ك. و، وزارة المالية ، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٥٣ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ص ٧-٨ ؛ م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، الجلسة الثلاثين ، بتاريخ ٢٠ ٥ ١٩٥٣ ، ص ٥٩٢-٥٩٣ ؛ د.ك. و، وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٥٣ المالية ، ص ٤٢-٤٣ (ينظر ملحق رقم ١٣) .

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائة
القسم الاول: ديوان الوزارة	٧٦,١٠٠	%٠.٥١
القسم الثاني : القوات المحاربة	٦,٩٢١,٣٠٠	%٤٦.٤٥
القسم الثالث : القوة النهرية	٤٥,٤٧٠	%٠.٣٠
القسم الرابع : القوة الجوية	٧٦٥,٠٠٠	%٥.١٤
القسم الخامس : مصروفات متنوعة	٧,٠٧٣,٠٠٠	%٤٧.٥٣
مجموع الباب الحادي عشر	١٤,٨٨٠,٨٧٠	% ٣١.٠٤

تبين من دراسة ميزانية سنة ١٩٥٣ أن التخصيصات العسكرية احتلت موقعاً محورياً في السياسة المالية للدولة ، إذ اتجهت الحكومة إلى تعزيز القدرات الدفاعية وتوسيع الجيش في ظل الأوضاع السياسية والإقليمية المتوترة، وقد انعكس هذا التوجه في ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري قياساً إلى إجمالي مصروفات الدولة، الأمر الذي يدل على أولوية المؤسسة العسكرية في التخطيط المالي الحكومي، كما كشفت المناقشات النيابية عن وجود توافق سياسي عام على ضرورة تقوية الجيش، مع تبرير ذلك بمتطلبات الأمن والدفاع، في حين أظهرت تفاصيل الصرف وجود تجاوزات في بعض الفصول نتيجة التوسع في التشكيلات العسكرية وزيادة أعداد المنتسبين، مقابل حصول توفير في فصول أخرى بسبب تأخر التسويات أو عدم تنفيذ بعض البرامج التدريبية، وعليه، فإن ميزانية سنة ١٩٥٣ تعكس بوضوح اتجاهاً حكومياً نحو تعظيم الإنفاق العسكري، حتى على حساب التوازن المالي، بما يعبر عن طبيعة المرحلة التي غلبت عليها الاعتبارات الأمنية والعسكرية في رسم السياسة المالية للدولة.

نصت المادة (٣٨) من القانون الأساسي على أن الدورة الانتخابية لمجلس النواب تتكون من أربعة اجتماعات سنوية، وبذلك تمتد مدتها إلى أربع سنوات ما لم يُحل المجلس قبل انتهاء مدته الدستورية. كما حددت مدة انعقاد المجلس بستة أشهر سنوياً، يعقبها تعطيل مماثل للمدة ذاتها، وقد بدأت الدورة الانتخابية الثالثة عشرة باجتماعها الاعتيادي الثاني في ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٣، واستمرت حتى ٢٨ نيسان ١٩٥٤، لتنتهي قبل اكتمال مدتها الدستورية نتيجة حل مجلس النواب، وبذلك أصبحت مدة هذه الدورة سنة وثلاثة أشهر وأربعة أيام بدلاً من مدتها القانونية الكاملة^(١)، وفي هذا السياق ، لم تتمكن وزارة محمد فاضل الجمالي^(٢) من تنفيذ برنامجها الوزاري، الأمر الذي أدى إلى استقالته في ٢٩

(١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣، تقرير مدير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣، ص ١٣ .

(٢) محمد فاضل الجمالي (١٩٠٣ - ١٩٩٧) ولد في مدينة الكاظمية ، ينتمي لأسرة دينية ووالده الشيخ عباس بن محمد بن جواد الجمالي ، درس في بغداد وعين معلماً فيها ١٩١٨ واستمر فيها لمدة أربع سنوات ، ثم سافر إلى بيروت للدراسة

نيسان، ليكلف الملك فيصل الثاني أرشد العمري بتشكيل الوزارة الجديدة في ٢٨ نيسان من العام نفسه، والتي أعلنت بدورها عن حل مجلس النواب والدعوة إلى انتخابات جديدة جرت في ٩ حزيران ١٩٥٤، وسط إقبال انتخابي واسع^(١)، في ٢٦ تموز من السنة ذاتها افتتح المجلس الجديد جلسته الأولى من اجتماعه غير الاعتيادي، والذي استُهل بخطاب العرش^(٢).

على الصعيد التشريعي، صدر قانون خاص بتخصيص مبالغ لإنشاءات الجيش، نص في مادته الأولى على تحويل وزير المالية ووزير الدفاع صلاحية إرسال الطلبات وعقد المقاولات بما لا يتجاوز ٣,٠٠٠,٠٠٠ دينار، تُحتسب على اعتماد السنتين الماليتين ١٩٥٤-١٩٥٥، على أن يُرصد مبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ دينار في كل سنة مالية، وقد وُزعت تلك المبالغ على بنود الأشغال بمبلغ ١,٢٧٥,٠٠٠ دينار، والمهمات العامة بما فيها أجور الشحن والتأمين بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دينار، والرسوم الجمركية بمبلغ ٢٥,٠٠٠ دينار، كما منحت المادة الثانية وزير المالية صلاحية إجراء المناقلات بين البنود المشار إليها في المادة الأولى، وقد أقر القانون وصُوت عليه بالإجماع^(٣).

نظراً لتأخر إقرار قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٤، اقتضت الضرورة إصدار اعتماد مؤقت لشهري نيسان وأيار من السنة ذاتها، رُصد بموجبه مبلغ ٦٩٠٤٥٠٠ دينار، خُصص منه مبلغ ٢٣٥٢٧١٠ دينار لوزارة الدفاع^(٤).

في إطار التطورات السياسية، اتجهت حكومة نوري السعيد، بدعم من ولي العهد عبد الإله، إلى الحد من نشاط العناصر الوطنية في الحياة السياسية، إذ صدرت الإرادة الملكية في ٢٧ تموز ١٩٥٤ بتعطيل مجلس النواب، ثم حُلَّ المجلس لاحقاً، وكُلِّف نوري السعيد بتشكيل الوزارة الجديدة في ٣ آب

في =الجامعة الامريكية ونال شهادة بكالوريوس فنون في التربية ١٩٢٧، تولى عدة مناصب في الدولة العراقية منها مديراً عاماً للمعارف ١٩٣٤، وزيراً للخارجية ١٩٤٦-١٩٥٢، رئيساً لمجلس النواب العراقي لمرتين، ورئيساً للوزراء ١٩٥٣-١٩٥٤. للمزيد ينظر: رحيم كاظم الهاشمي، محمد فاضل الجمالي دوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام ١٩٥٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٢.

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط ٧، ج ٩، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨، ص ١٠٩.

(٢) م.م. ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٤، الجلسة الاولى، بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٥٤، ص ١.

(٣) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣، الجلسة السادسة عشر، بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٥٤، ص ٣٩٢.

(٤) م.م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣، الجلسة التاسعة والعشرين، بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٥٤، ص ٦٤٦.

١٩٥٤^(١)، كما أصدرت وزارة الداخلية أوامرها للشروع في الانتخابات، التي شابتها حالات واسعة من التزكية والتزوير، وانتهت بفوز أنصار الحكومة بأغلبية كبيرة^(٢).

بتاريخ ١٦ ايلول ١٩٥٤ صدرت الإرادة الملكية بدعوة المجلس لعقد اجتماعه غير الاعتيادي، الذي افتتح بخطاب العرش^(٣) الذي أكد فيه الحكومة توجهاتها نحو تنظيم الجيش وتطوير قدراته وتسليحه وتدريبه، بما في ذلك تطوير القوة الجوية، والسعي للحصول على أحدث المعدات والأسلحة، وقبول المساعدات الأجنبية، وتنمية الصناعات الحربية، وإنشاء معامل جديدة، فضلاً عن تحسين البنية التحتية العسكرية من ثكنات ومرافق صحية وترفيهية للضباط والجنود^(٤).

بسبب تأخر إقرار قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٤، مما استدعى إصدار قانون ميزانية مؤقتة لشهري كانون الأول ١٩٥٤ وكانون الثاني ١٩٥٥، رُصد لها مبلغ ٧,٦٢٩,٩٠٥ دينار، خُول وزير المالية صلاحية توزيعه على فصول الميزانية^(٥)، كما أُقرت لاحقاً الميزانية العامة للسنتين الماليتين ١٩٥٤-١٩٥٥ في عهد حكومة نوري السعيد الثانية عشرة، حيث تمت مناقشة الميزانيتين معاً، واستعرض وزير المالية ضياء جعفر مشروع القانون موضحاً إعادة العمل بميزانية ١٩٥٣ مؤقتاً بسبب حل المجلس النيابي السابق، واستمرار الصرف بموجب أحكام القانون الأساسي مع إصدار مراسيم إضافية^(٦).

أظهرت إعادة تنظيم الميزانية تخفيض بعض الفصول، ولا سيما الرواتب والمخصصات والخدمات، بما يقارب ١,٣٠٠,٠٠٠ دينار، مقابل إدخال زيادات موجهة لعدد من الوزارات، خصوصاً الدفاع والشرطة والمعارف، ليبلغ مجموع النفقات المقترحة ٥٧,٦٠٩,٣٧٠ ديناراً، بزيادة قدرها

(١) م. م. ن.، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، ص ٢١؛ محمد رضا الشرع، المصدر السابق، ص ٤٠٩.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٩، ص ١٣٩؛ عبد الرزاق الحسني، الجبهة الوطنية في العراق، ص ٤٩.

(٣) م. م. ن.، الدورة الانتخابية، الخامسة عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٤، الجلسة الاولى، بتاريخ ١٦ ايلول ١٩٥٤، ص ١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢.

(٥) م. م. ن.، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة الثانية، بتاريخ ٤ كانون الاول ١٩٥٤، ص ١٤.

(٦) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٤، تقرير مدير مجلس النواب العام عن اعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٤، ص ٤٥؛ د. ك. و، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٦، ص ١.

٣,٦٨٩,٣٨٣ ديناراً عن التقديرات السابقة، وقد جاءت هذه الزيادة أساساً لتغطية الطلبات المتراكمة على وزارة الدفاع، التي لم تكن قد خصصت لها اعتمادات كافية في اللائحة الأصلية، حيث بلغت اعتماداتها النهائية ١٧,١٢١,٠٠٠ دينار^(١).

أشار وزير المالية إلى تأثير الوضع الاقتصادي العالمي على الاقتصاد العراقي ومالية الدولة وتنظيم ميزانيتها، موضحاً أن الوضع الاقتصادي بدأ يشهد انتعاشاً في أوائل سنة ١٩٥٤، نتيجة توسع الإنتاج الصناعي في الدول الكبرى واتجاه الأسعار العالمية نحو الهبوط، الأمر الذي ساهم في تقليص التضخم النقدي وتحسين ميزان المدفوعات الخارجية، لا سيما بالنسبة لدول أوروبا والمنطقة الاسترلينية، بما فيها العراق^(٢).

شهدت مصروفات بعض فصول ميزانية وزارة الدفاع تجاوزات حيث يرجع التجاوز في الفصل ١٠٢ الخاص بالرواتب إلى ترقية الضباط وملء الشواغر بأكثر مما كان يتوقع عند تنظيم تخمينات الميزانية، أما التجاوز الحاصل في مصروفات ١٠٤ المخصصات والخدمات فيعزى سببه إلى صرف اثمان مواد تحقق صرفها بأكثر مما كان متوقع، بينما سجل الفصل ١٠٦ الخاص بالأشغال تجاوزاً طفيفاً في مصروفات، أما التجاوز الأكثر وضوحاً في مصروفات الفصل ١٠٧ المخصص لتسديد طلبات وزارة الدفاع، فيعود إلى تنفيذ قسم كبير من الطلبات المرسلة إلى الخارج خلال سنة ١٩٥٣، والتي تحققت مصروفاتها الفعلية خلال السنة المالية ١٩٥٤^(٣)، وفيما يلي جدول رقم (٣٦) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٥٤^(٤).

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائة
القسم الاول : ديوان الوزارة	٩٣,٩٠٠	% ٠.٥٤
القسم الثاني : القوات المحاربة	٨,٤٢٢,٠٠٠	% ٤٩.١٩

(١) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة التاسعة، بتاريخ ٢٩ كانون الاول ١٩٥٤، ص ١٢٣.

(٢) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة التاسعة، ص ١٢٤.

(٣) د.ك. و، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٤ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٦، ص ٩؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٥٨٦، ٣٠ آذار ١٩٥٥.

(٤) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: م.م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة التاسعة، بتاريخ ٢٩ كانون الاول ١٩٥٤، ص ١٢٨-١٢٩؛ د.ك. و، وزارة المالية، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٥٤ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٤، ص ٤٣-٤٨؛ د.ك. و، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية، ص ١٠٠-١٠٣ (ينظر ملحق رقم ١٤).

القسم الثالث : القوة النهرية	٤٤,٠٠٠	%٠.٢٥
القسم الرابع : القوة الجوية	٩٥١,١٠٠	%٥.٥٥
القسم الخامس : مصروفات متنوعة	٧,٦١٠,٠٠٠	%٤٤.٤٤
مجموع الباب الحادي عشر	١٧,١٢١,٠٠٠	%٢٩.٧١

اما ميزانية ١٩٥٥ فقدرت مصروفاتها بمبلغ ٥١,٥٢٦,١٦٠ دينار وخمنت المدخولات بمبلغ قدره ٥٠,٩٧٣,٠٠٠ دينار، فيما يتعلق بوزارة الدفاع فقد ارصدت المبالغ الكافية في اعتمادات مصروفاتها لتنفيذ الخطط المقررة لتوسيع الجيش وتزويده بالأسلحة الحديثة ورفع مستواه من الناحيتين التدريبية والثقافية، بالإضافة إلى انشاء الثكنات العصرية المزودة بجميع مرافق السكن الصحي فضلا عن تأمين حاجة افراد الجيش من حيث تجهيزهم وسكنهم^(١).

عند مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٥٥، أشار النائب توفيق المختار^(٢) إلى أن غالبية الجيوش في دول العالم تتولى بنفسها مسؤولية تجهيز قواتها المسلحة، بخلاف ما كان معمولاً به في الجيش العراقي آنذاك، الأمر الذي يعكس خللاً في آليات الإعداد والتجهيز العسكري، وطالب المختار بضرورة المصادقة على ترقية الضباط الذين قدّموا خدمات وطنية معتبراً ذلك جزءاً من إصلاح المؤسسة العسكرية وتعزيز كفاءتها، وقد أيدّ هذه المطالب النائب فوزي الحضاري^(٣)، الذي شدّد على أهمية تحسين أوضاع منتسبي الجيش من الناحيتين المعيشية والوظيفية، والدعوة إلى زيادة التخصيصات المالية الموجهة للمؤسسة العسكرية، فضلاً عن تأسيس دور سكنية للضباط والمتصرفين وتنظيم حياتهم الاقتصادية بما ينسجم مع مكانتهم الوظيفية ومتطلبات الخدمة العسكرية^(٤) وتم التصويت على ميزانية وزارة الدفاع^(٥)، بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٥٥ تم التصويت على لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٥ المالية^(٦).

(١) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة التاسعة، بتاريخ ٢٩ كانون الاول ١٩٥٤، ص ١٥٦.
(٢) توفيق المختار (١٨٩٩-١٩٩٩) ولد في بغداد، أُنتمى إلى الجيش العراقي ١٩٢٠، عين قائمقام لقضاء عفك، انتُخب نائباً عن لواء بغداد في مجلس النواب العراقي. للمزيد ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق، ج ٢، ص ٤٦١.

(٣) فوزي الحضاري هو نائب عراقي في مجلس النواب، شارك في جلسات المجلس ومناقشاته المتعلقة بالقضايا السياسية والمالية في تلك المرحلة التي شهدت توتراً سياسياً وحل المجلس بعد مدة قصيرة. للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٩، ص ١٣٠.

(٤) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤، الجلسة الثانية عشر، بتاريخ ١٤ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٢٠٢.
(٥) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة الرابعة عشر، بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٢٨٥.

(٦) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة السادسة، بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٣١٧.

شهدت بعض فصول ميزانية وزارة الدفاع لعام ١٩٥٥ تجاوزات في المصروفات مقارنة بالاعتمادات المقررة ، ويعود سبب التجاوز في الفصل ١٠٢ الخاص بالرواتب إلى ترقية الضباط وملء الشواغر بعدد أكبر مما كان متوقعاً عند وضع تقديرات الميزانية، أما التجاوز في الفصل ١٠٤ الخاص بالمخصصات والخدمات، فيعزى إلى صرف أثمان مواد تجاوزت التقديرات السابقة، بينما سجل الفصل ١٠٦ الخاص بالأشغال تجاوزاً طفيفاً، أما التجاوز الأبرز في الفصل ١٠٧ المخصص لتسديد طلبات وزارة الدفاع، فيعود إلى تنفيذ قسم كبير من الطلبات المرسله إلى الخارج خلال سنة ١٩٥٣، والتي تحققت مصروفاتها الفعلية خلال السنة المالية ١٩٥٤^(١)، وفيما يلي جدول رقم (٣٧) ليوضح التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٥٥^(٢) .

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائة
القسم الاول : ديوان الوزارة	١٠٥,٠٠٠	%٠.٧٠
القسم الثاني : القوات المحاربة	٨,٩٧١,٠٠٠	%٦٠.٠٣
القسم الثالث : القوة النهرية	٤٣,٨٠٠	%٠.٢٩
القسم الرابع : القوة الجوية	١,٢٩٣,٩٥٠	%٨.٦٥
القسم الخامس : مصروفات متنوعة	٤,٥٣٠,٠٠٠	% ٣٠.٣١
مجموع الباب الحادي عشر	١٤,٩٤٣,٧٥٠	%٢٩

يتضح من خلال ميزانيتي سنتي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ أن التخصيصات المالية لوزارة الدفاع ظلت تحتل موقعاً متقدماً ضمن أولويات الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يعكس توجه الدولة نحو تعزيز المؤسسة العسكرية وتوسيع قدراتها التسليحية والتنظيمية، فقد ارتبطت الزيادات في التخصيصات ببرامج تسليح الجيش وتطوير بنيته التحتية وتحسين أوضاع أفرادها، وهو ما يدل على إدراك الحكومة لأهمية الجيش في الحفاظ على الاستقرار الداخلي ومواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية، كما تكشف التجاوزات المسجلة في بعض فصول الميزانية، ولا سيما الرواتب والمخصصات وتسديد الطلبات الخارجية، عن اتساع متطلبات المؤسسة العسكرية وصعوبة ضبط تقديراتها ضمن الحدود المرسومة عند إعداد

(١) د.ك، وزارة المالية ، مديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٥٥ المالية ، مطبعة الحكومة، بغداد، دت ، ص ١٠ .

(٢) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : د.ك. و، وزارة المالية ، مديرية الحسابات العامة ، حسابات الحكومة العراقية لسنة ١٩٥٥ المالية ، ص ١٠٨ ؛ م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، الجلسة الرابعة عشر ، ص ١٠٢ - ١٠٦؛ د.ك. و، وزارة المالية ، مديرية الميزانية العامة ، ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٥٥ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٥ ، ص ٨-٩ (ينظر ملحق رقم ١٥) .

الميزانية، مما يشير إلى أن التخطيط المالي لم يكن دائماً قادراً على استيعاب متطلبات التوسع العسكري المتسارع، وعلى الرغم من محاولات الحكومة تحقيق التوازن بين المصروفات والإيرادات، فإن استمرار العجز وتدوير الفضلات بين السنوات المالية يعكس حالة من الضغط على الموارد العامة، في ظل تزايد الإنفاق العسكري جنباً إلى جنب مع متطلبات التنمية والخدمات العامة، وبذلك يمكن القول إن تلك المرحلة شهدت ترسيخ الدور المالي للمؤسسة العسكرية داخل بنية الميزانية العامة، بما يعكس طبيعة السياسات الحكومية وتوجهاتها في أواخر العهد الملكي.

ثالثاً: التخصيصات المالية في ظل تصاعد الانفاق العسكري ١٩٥٦-١٩٥٨

قدمت لجنة الشؤون المالية تقريراً مفصلاً بشأن مشروع قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٦، أوضحت فيه أن الأوضاع الاقتصادية العالمية أخذت تشهد تحسناً ملحوظاً، انعكس في انخفاض معدلات التضخم النقدي وتراجع مشكلات المدفوعات في الميزان التجاري، الأمر الذي أسهم في تنشيط حركة التجارة الدولية وتدفق رؤوس الأموال وزيادة حجم التبادل التجاري، وقد كان لهذه التطورات أثر إيجابي في الاقتصاد العراقي، إذ ساعدت على تأمين المواد الأساسية اللازمة لرفع المستوى المعيشي للسكان، كما اتجهت الحكومة إلى تخفيف القيود المفروضة على الاستيراد وتسهيل عمليات التبادل التجاري، فضلاً عن تشجيع التوسع في الإنتاج الصناعي، مما أدى إلى زيادة استهلاك النفط وتعزيز حصة العراق من عائداته النفطية^(١).

شهدت الميزانية العامة لسنة ١٩٥٦ زيادة في المصروفات بلغت ١١,٥٠٠,٠٠٠ دينار مقارنة بميزانية سنة ١٩٥٥، وقد خُصص القسم الأكبر من هذه الزيادة لدعم القطاعين الصناعي والتجاري وتمويل مشاريع الإعمار والتنمية، وأوضح وزير المالية خليل كنة أن المصروفات المقدرة بلغت ٦٥,١١١,٩٧٥ ديناراً، بزيادة مقدارها ١١,٤٨٩,٩٦٥ ديناراً عن مصروفات السنة المالية السابقة، في حين قُدرت الإيرادات بمبلغ ٦١,٦٧٥,٧٥٠ ديناراً، كما أشار إلى أن الزيادة في الاعتمادات وُزعت على الدوائر الحكومية وفقاً لاحتياجاتها الفعلية^(٢)، أما فيما يتعلق بوزارة الدفاع، فقد خُصص لها مبلغ ١٧,٦٩٢,٦٠٠ دينار بهدف تطوير الجيش وتزويده بالأسلحة والمعدات الحديثة، فضلاً عن إنشاء

(١) م.م. ن، الدورة الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي ١٩٥٥-١٩٥٦، ص ٧٧.

(٢) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي الاول ١٩٥٥-١٩٥٦، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الجلسة السابعة، بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٥٦، ص ٧٣.

معسكرات عسكرية حديثة مزودة بالمرافق الصحية والخدمية اللازمة، في إطار سياسة الدولة الرامية إلى رفع كفاءة القوات المسلحة وتعزيز جاهزيته^(١).

أشار النائب عبد الرحمن النعمة^(٢) إلى ضرورة الاهتمام بتدريب خريجي الكليات العليا الذين يدرسون على نفقة وزارة الدفاع، مؤكداً أهمية تحسين أوضاعهم المادية من خلال زيادة رواتبهم، أسوة ببقية منتسبي الجيش، كما شدد على ضرورة زيادة رواتب أفراد القوات المسلحة عموماً، وتعويضهم عن ارتفاع أسعار المعيشة ومتطلبات الحاجات الاقتصادية المتزايدة، وفي هذا السياق، طالب وزير الدفاع بمنح مكافآت مالية لمنتسبي الجيش وزيادة رواتبهم، بما ينسجم مع الأعباء الوظيفية الملقاة على عاتقهم ومتطلبات الخدمة العسكرية^(٣).

صدر قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٦ في ١٢ آذار من العام نفسه، وقد اختتمت حسابات السنة المالية بعجز فعلي بلغ ٧,٥٦٣,٦٠٦ دينار، إلا أن تسديد هذا العجز من الفوائض المتراكمة للسنوات السابقة أدى إلى بقاء فصلة مدورة إلى السنة المالية ١٩٥٧ مقدارها ١٢,٤٠٩,١٢٣ ديناراً، وقد بلغت الاعتمادات المقررة لوزارة الدفاع ١٨,٤٤٧,٦٠٠ دينار، في حين وصلت مصروفاتها الفعلية إلى ٢٣,١٦٨,١٣٨ ديناراً، من إجمالي المصروفات العامة للدولة، ويلاحظ أن عدداً من فصول ميزانية الوزارة شهد تجاوزات في الإنفاق، وقد أوضحت وزارة الدفاع أنها كانت تتوقع حصول تلك التجاوزات مسبقاً، الأمر الذي دفعها إلى مطالبة وزارة المالية بتوفير الاعتمادات الإضافية اللازمة لتغطية النفقات الفعلية^(٤)، وفيما يلي جدول رقم (٣٨) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٥٦^(٥).

(١) برهان غزال ، المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .

(٢) عبد الرحمن النعمة ينتمي إلى أسرة آل النعمة التي برز دورها أبان حكم الاتحادين ، كان من المؤيدين لحركة ١٩٤١ ، إذ شارك ضمن الوفد الرسمي لمتصرفية البصرة لتقديم التهاني إلى الحكومة العراقية لمناسبة تولي الشريف شرف الوصاية على العرش بدلاً من عبد الله ، انتخب نائباً عن البصرة في مجلس النواب العراقي لعدة دورات انتخابية. للمزيد ينظر ، حميد رزاق الموسوي ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٣) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ ، الجلسة السادسة ، بتاريخ ٧ شباط ١٩٥٧ ، ص ٦٤ .

(٤) د. ك. و ، وزارة المالية ، مديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية ، التقرير السنوي عن حسابات الدولة لسنة ١٩٥٦ المالية ، ١٩٦١ ، ص ١٠ .

(٥) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : د. ك. و ، وزارة المالية ، مديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية ، التقرير السنوي عن حسابات الدولة لسنة ١٩٥٦ المالية ، ص ٤٠-٤١ د.ك. و ، وزارة المالية ، مديرية الميزانية العامة ، ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٥٦ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٥ ، ص ٨ (ينظر ملحق رقم ١٦) .

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائة
القسم الاول : ديوان الوزارة	١١٩,٤٠٠	%٠.٦٤
القسم الثاني : القوات المحاربة	١٠,٧٤٥,٩٠٠	%٥٨.٢٥
القسم الثالث : القوة النهرية	٤٣,٨٠٠	% ٠.٢٣
القسم الرابع : القوة الجوية	١,٩٢٧,٥٠٠	%١٠.٤٤
القسم الخامس: مصروفات متنوعة	٥,٦١١,٠٠٠	%٣٠.٤١
مجموع الباب الحادي عشر	١٨,٤٤٧,٦٠٠	%٢٨.٣٣

يتضح من تحليل موازنة سنة ١٩٥٦ أن وزارة الدفاع حافظت على موقع متقدم في الإنفاق العام، إذ بلغت تخصيصاتها ١٨,٤٤٧,٦٠٠ دينار، بنسبة ٢٨.٣٣٪ من إجمالي الموازنة، ويعود ذلك إلى استمرار توجه الدولة نحو تطوير الجيش وتسليحه ورفع جاهزيته، بالتزامن مع توسع الإنفاق على مشاريع الإعمار والتنمية، ويظهر الجدول أن القوات المحاربة استحوذت على النسبة الأكبر بواقع ٥٨.٢٥٪، تلتها المصروفات المتنوعة ٣٠.٤١٪، ثم القوة الجوية ١٠.٤٤٪، مما يعكس استمرار أولوية القوات البرية مع تزايد الاهتمام بالقوة الجوية، كما تجاوزت المصروفات الفعلية لوزارة الدفاع الاعتمادات المقررة، إذ بلغت ٢٣,١٦٨,١٣٨ دينارًا، وهو ما يدل على ارتفاع الاحتياجات العسكرية الفعلية، ولا سيما في مجالات التجهيز والتدريب والرواتب والخدمات، واستمرار التوسع في الإنفاق العسكري خلال سنة ١٩٥٦.

قدم وزير المالية خليل إسماعيل البستاني مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٥٧، مستعرضاً الأوضاع الاقتصادية والمالية السائدة على المستويين الدولي والمحلي، ومبيناً العوامل التي أسهمت في ارتفاع مؤشرات الإنتاج العالمي والتجارة الدولية، وما رافق ذلك من زيادة في مستويات الأجور والأسعار وارتفاع أسعار الفائدة، كما أشار إلى تراجع مخاطر التضخم النقدي في عدد من الدول الصناعية، نتيجة التكيف التدريجي مع التوسع في النشاط الاقتصادي، وأوضح أن هذه التطورات جاءت في أعقاب فترة من الانكماش الاقتصادي المؤقت التي شهدتها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بين أواخر سنة ١٩٥٣ ومنتصف سنة ١٩٥٤، قبل أن يتحول الاقتصاد العالمي إلى مرحلة من النمو المتسارع خلال سنتي ١٩٥٥ و١٩٥٦ (١).

وبين الوزير أن هذا النشاط الاقتصادي العالمي كان نتيجة مجموعة من العوامل، من أبرزها إعادة تنظيم القدرات الإنتاجية في أوروبا واليابان، وتنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية في العديد من

(١) م.م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة السابعة، بتاريخ ٢١ شباط ١٩٥٧، ص ٨٧.

الدول النامية، ولا سيما في آسيا وأمريكا الجنوبية، فضلاً عن استمرار التوسع في الصناعات الحربية وتطوير وسائل الإنتاج الآلي، وقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب على المواد الأولية والأيدي العاملة ورؤوس الأموال، وانعكس في ارتفاع مستويات الدخل وتحسن الأحوال المعيشية واتساع أنماط الاستهلاك^(١).

قدرت مصروفات الميزانية العامة لسنة ١٩٥٧ بمبلغ ٧٠,٦٩٣,٤٣٠ ديناراً، في حين قُدرت الإيرادات بمبلغ ٦٨,٤٠٤,٧٥٠ ديناراً، بعجز مقداره ٢,٢٨٨,٦٨٠ ديناراً، وعلى الرغم من ذلك، جاءت تقديرات هذه الميزانية أقل من تقديرات السنة السابقة بنحو ٤,٣٠٠,٠٠٠ دينار، أما وزارة الدفاع فقد بلغت اعتماداتها ٢١,٥٣٠,١٣٠ ديناراً، وزيدت مخصصاتها بهدف مواصلة برامج تحديث الجيش وتزويده بالأسلحة والمعدات الحديثة، فضلاً عن تحسين المستويات الثقافية والصحية لمنتسبيه^(٢).

صدر قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٥٧ في ٣٠ آذار من العام نفسه، وبدأ الصرف الفعلي اعتباراً من أوائل نيسان ١٩٥٧، وقد سُجِّلت تجاوزات في مصروفات عدد من فصول وزارة الدفاع، ولاسيما الفصول ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٦ و ١٦٨ ألف دينار، وأرجعت الوزارة أسباب هذه التجاوزات إلى تغيّر الحالات الشخصية للضباط من أعزب إلى متزوج ومن دون أولاد إلى ذي أولاد، فضلاً عن ارتفاع تكاليف المعيشة، وصرف مبالغ متراكمة عن بدلات إيجار معسكر الرشيد، إضافة إلى التوسعات التي شهدتها الجيش بعد إقرار الميزانية، وإيفاد الضباط إلى الخارج لأغراض التدريب، وتنقلات الوحدات العسكرية، وتسديد النفقات الضرورية المرتبطة باستلام المساعدات الأمريكية، وتغطية مخصصات الضباط الطيارين، والاستعانة بفنيين أجانب، أما التجاوز المحسوب في مصروفات الفصل ١٦٨ أ والمتعلق بطلبات شراء الطائرات، فقد تبين أنه غير فعلي، إذ أعيد إلى الوزارة أكثر من ١٠٠,٠٠٠ دينار عند تصفية حسابات تلك الطلبات^(٣).

ومما ذكر اعلاه تبين، أن مصروفات تلك السنة زادت على مصروفات سنة ١٩٥٦ بنسبة ٥٪،

وكان الجزء الأكبر من هذه الزيادة موجهاً للرواتب التقاعدية والمكافآت التقاعدية في وزارتي المالية والدفاع

(١) م.م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة السابعة، ص ٨٨.

(٢) م.م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة السابعة، بتاريخ ٢١ كانون الاول ١٩٥٧، ص ٩٠؛ اسامة كاظم مغتاض، المصدر السابق، ص ٩٧.

(٣) د.ك. و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٧ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٢، ص ٩.

، فضلاً عن نفقات الإدارة المحلية والبلديات^(١)، وفيما يلي جدول رقم (٣٩) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٥٧^(٢).

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمئة
القسم الاول : ديوان الوزارة	١٥٦,٢٥٠	%٠.٧٢
القسم الثاني : القوات المحاربة	١٢,٥٨٢,٥٠٠	%٥٨.٤٤
القسم الثالث : القوة النهرية	٥٥,٦٠٠	%٠.٢٥
القسم الرابع : القوة الجوية	٢,٠٧٩,١٠٠	%٩.٦٥
القسم الخامس : مصروفات متنوعة	٦,٦٥٦,٦٨٠	%٣٠.٩١
مجموع الباب الحادي عشر	٢١,٥٣٠,١٣٠	%٣٠.٤٥

شهدت الساحة السياسية في العراق خلال مطلع عام ١٩٥٨ سلسلة من التطورات الوزارية والتشريعية المهمة، إذ استقالت وزارة عبد الوهاب مرجان في ٢ آذار ١٩٥٨، وكُلف نوري السعيد في اليوم التالي بتشكيل الوزارة الجديدة، وفي ٢٧ آذار صدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب والدعوة إلى انتخابات جديدة، حيث أصدرت وزارة الداخلية تعليماتها إلى متصرفي الألوية للاستعداد لإجراء الانتخابات المقررة في ٥ أيار ١٩٥٨^(٣)، وفي ١٠ أيار صدرت الإرادة الملكية بدعوة مجلس النواب لعقد اجتماعه غير الاعتيادي والذي افتتح بخطاب العرش^(٤).

قدم وزير المالية نديم الباجه جي^(٥) مشروع قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٨، مستعرضاً الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، ومبيناً أن النشاط الاقتصادي الذي شهدته دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة كان امتداداً للانتعاش الذي أعقب عام ١٩٥٧، وأسهم توسع الإنتاج العالمي في زيادة

(١) د. ك. و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٧ المالية، ص ١٤.

(٢) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: د. ك. و، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٧، ص ٩؛ د. ك. و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٧ المالية، ص ١٢٠ (ينظر ملحق رقم ١٧).

(٣) محمد رضا الشرع، المصدر السابق، ص ٣٤٥.

(٤) م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة عشر، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٥٨، الجلسة الاولى، بتاريخ ١٠ ايار ١٩٥٨، ص ١.

(٥) نديم الباجه جي (١٩١٤-١٩٧٦) ولد نديم أحمد شاكور في بغداد، حصل على شهادة الدكتوراه في هندسة النفط، شغل مناصب وزارية في المملكة العراقية منها وزير الاعمار والاقتصاد والمالية، وكان اخر وزير مالىة للمالية في العهد الملكي. للمزيد ينظر: نداء خضير مبارك، نديم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٩١٤-١٩٧٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ذي قار، ٢٠١٥.

الطلب على النفط وارتفاع أسعاره، الأمر الذي ساعد في التخفيف من آثار أزمة قناة السويس على الإيرادات النفطية، وأوضح الوزير أن هذه المعطيات انعكست بصورة مباشرة على الوضع المالي للدولة، حيث بلغ مجموع المصروفات المقدرة في الميزانية ٧٧,٢٠٠,٠٠٠ دينار، في حين قُدرت الإيرادات المخمنة بـ ٧٣,٦١٠,٦٠٠ دينار، مما أدى إلى عجز مقداره ٣,٥٩٠,٠٠٠ دينار^(١).

كما أشار إلى أبرز التغيرات التي طرأت على أبواب الميزانية، ولا سيما زيادة مخصصات عدد من الوزارات، وفي مقدمتها وزارة الدفاع، إذ ارتفع اعتمادها من ٢١,٥٣٠,٠٠٠ دينار إلى ٢٥,٣٥٠,٠٠٠ دينار، وجاءت هذه الزيادة في إطار سياسة تهدف إلى تطوير الجيش وتزويده بالأسلحة الحديثة والمعدات الحربية والفنية^(٢)، وخلال مناقشات مجلس النواب، أوضح النائب توفيق الفكيكي^(٣) أن ميزانية وزارة الدفاع جرت مناقشتها داخل لجنة الشؤون المالية، إلا أن العرف السائد كان يقضي بعدم مناقشتها علناً خشية تسرب المعلومات العسكرية، ولذلك اقترح إقرارها دون نقاش، ومن جهته أشار توفيق المختار إلى أن ميزانية الدفاع تُمرر عادة دون مناقشة موسعة، منتقداً في الوقت ذاته عدم حضور ممثل وزارة الدفاع أثناء مناقشتها في اللجنة المالية، ومطالباً بعقد جلسة سرية لمناقشة القضايا المتعلقة بشؤون الجيش^(٤).

تناول النائب علي كمال أوضاع المستخدمين والمتقاعدين في الجيش، داعياً إلى استحداث نظام تقاعدي يضمن شمول هذه الفئات وتخصيص الموارد المالية الكفيلة بحماية حقوقهم بعد انتهاء الخدمة العسكرية^(٥)، وهو ما أيده النائب فاضل معله^(٦) الذي أكد أن تعزيز كفاءة المؤسسة العسكرية لا يقتصر على التسليح والتجهيز، بل يرتبط أيضاً بتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية لأفرادها^(٧).

(١) مجلة التجارة، ج ١، مطبعة الرابطة، بغداد، ٢١ آذار ١٩٥٨، ص ٦.

(٢) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي من ١ كانون الاول ١٩٥٧-٢٧ آذار ١٩٥٨، الجلسة التاسعة، بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٥٨، ص ١٠٥.

(٣) توفيق الفكيكي هو توفيق بن علي بن ناصر بن محمد سعيد، يرجع نسبه إلى عشيرة الفجيجات، ولد في بغداد عام ١٩٠٠، تخرج من دار المعلمين، وعين معلماً في المدارس الابتدائية، شارك بشكل فعال في ثورة العشرين، انصرف إلى دراسة الفقه والمنطق، وكانت اغلب كتبه المطبوعة تدور في هذين المجالين، أصبح نائباً عن لواء المنتفك في الدورة الانتخابية الخامسة عشر. للمزيد ينظر: دعاء صباح بدر، المصدر السابق، ص ٥٩؛ حميد المطبوعي، موسوعة السياسة العراقية، ج ١، ص ٣٥.

(٤) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، الجلسة السابعة عشر، بتاريخ ٢ تشرين الاول ١٩٥٨، ص ٣٠٣.

(٥) م.م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، الجلسة السابعة والعشرين، بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٥٨، ص ٤٥٦.

بتاريخ ٥ شباط ١٩٥٨ صوّت على مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٥٨، حيث رُصد مبلغ قدره ٧٧,٣٥٨,٤٣٣ ديناراً لتغطية نفقات الدولة خلال تلك السنة، في حين قُدرت الإيرادات بمبلغ ٧٣,٦١٠,٦٠٠ دينار، وبُلع مجموع الاعتماد المصدق ١٠٢,٨٢٧,٠٠٠ دينار، بينما وصلت المصروفات الفعلية إلى ٥٢,٢١٥,٠٣٣ ديناراً، مما أسفر عن تحقيق وفر مقداره ٥٠,٦١١,٩٦٦ ديناراً^(١). يتضح من ميزانية سنة ١٩٥٨ وجود فجوة كبيرة بين الاعتمادات المصدقة والمصروفات الفعلية، الأمر الذي لا يعكس وراً حقيقياً بقدر ما يرتبط بعدم اكتمال تنفيذ الميزانية نتيجة قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وما ترتب عليها من توقف العمل بالترتيبات المالية السابقة، كما تشير البيانات إلى ضعف دقة التخطيط المالي وتباين واضح بين التقديرات والتنفيذ الفعلي خلال تلك السنة، وفيما يلي جدول رقم (٤٠) لبيان التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٥٨^(٢).

وزارة الدفاع	المجموع بالدينار	النسبة بالمائة
القسم الاول : ديوان الوزارة	١٦٧,٢٠٠	٠.٦٥ %
القسم الثاني : القوات المحاربة	١٤,١١٢,٠٠٠	٥٥.٤٤ %
القسم الثالث : القوة النهرية	٥٩,٢٠٠	٠.٢٣ %
القسم الرابع : القوة الجوية	٢,٧٨١,٦٠٠	١٠.٩٢ %
القسم الخامس : مصروفات متنوعة	٨,٣٣٠,٠٠٠	٣٢.٧٣ %
مجموع الباب الحادي عشر	٢٥,٤٥٠,٠٠٠	٣٢.٨٩ %

شهد الجيش العراقي خلال المدة ١٩٥٣-١٩٥٨ تطوراً ملحوظاً في بنيته التنظيمية وتشكيلاته العسكرية، إذ استقر تنظيمه العام على أربع فرق مشاة رئيسة توزعت مقراتها بين بغداد وكركوك والديوانية والموصل، إلى جانب عدد من الألوية المستقلة والوحدات الساندة. وقد ضم كل تشكيل فرقي ألوية مشاة مدعومة بوحدات المدفعية والهندسة والإشارة والتموين، بما يعكس توجهاً واضحاً نحو بناء

(٦) فاضل معلقة (١٩٢٠ - ١٩٧٩) ولد في النجف من عائلة عريقة ، درس في كلية الحقوق وتخرج منها ١٩٤٣، كان من مؤسسي حزب الاستقلال ١٩٤٦، برز كأحد الوجوه القانونية والسياسية في العهد الملكي ،مثل الطبقة المثقفة في مجلس النواب العراقي ، انتخب نائباً عن لواء الديوانية خلال الدورة الانتخابية الخامسة عشر . للمزيد ينظر : علي صالح الكعبي ، فاضل معلقة ودوره السياسي في العراق ، مؤسسة دلتا للطباعة والنشر ، لبنان ، ٢٠٢٤ .

(٧) م.م. ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧ ، الجلسة السابعة والعشرين ، ص ٤٥٧ .

(٨) د.ك. و، وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن المنهاج العام لمشاريع الاعمار لسنة ١٩٥٨ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٢ ، ص ٦.

(٩) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : د.ك. و، وزارة المالية ، مديرية الميزانية العامة ، ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٥٨ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص ١١-١٢ (ينظر ملحق رقم ١٨) .

جيش نظامي متكامل من حيث القيادة والسيطرة والدعم اللوجستي^(١)، وشهدت تلك المرحلة تعزيز سلاح المدفعية والقوات المدرعة، حيث حصل العراق على اسلحة ومعدات عسكرية من الولايات المتحدة الامريكية شملت بنادق المشاة والرشاشات الخفيفة والمتوسطة فضلاً عن مدافع الميدان ومعدات هندسية واجهزة اتصال ميدانية ، إضافة إلى طائرات تدريب في إطار اتفاقية المساعدات العسكرية الموقعة في نيسان ١٩٥٤^(٢). الأمر الذي انعكس على زيادة التخصيصات المالية الموجهة للتسليح والتدريب وتوسيع البنى التحتية العسكرية، وأسهم هذا التوسع الكمي والنوعي في ترسيخ دور الجيش بوصفه مؤسسة مركزية في الدولة، ليس على الصعيد الدفاعي فحسب، بل أيضاً في الحياة السياسية، وهو ما برز بوضوح في السنوات الأخيرة من العهد الملكي.

كما شهدت القوة الجوية العراقية خلال العهد الملكي الاخير تطوراً ملحوظاً من حيث التنظيم والتسليح والتدريب، إذ استمرت بوصفها سلاحاً مستقلاً إدارياً عن القوات البرية، مع ارتباطها بالقيادة العامة في إطار التخطيط الدفاعي العام للدولة، وقد تركزت تشكيلاتها في عدد من القواعد الجوية الرئيسية، لا سيما قاعدة الحبانية وقاعدة الرشيد، فضلاً عن قواعد ومطارات عسكرية مساندة، وشملت القوة الجوية في هذه المرحلة اسراباً مقاتلة وقاذفة ونقل واستطلاع، تسلحت في معظمها بطائرات بريطانية المنشأ، مثل طائرات هوكر فيوري ودي هافيلاند فامباير^(٣)، وأسهم انضمام العراق إلى حلف بغداد سنة ١٩٥٥ في زيادة التخصيصات المالية الموجهة للقوة الجوية، ولا سيما في مجالات تحديث الطائرات، وتوسيع القواعد الجوية، وابتعاث الضباط والطيارين للتدريب خارج البلاد، وقد انعكس ذلك التطور على تعزيز دور القوة الجوية في منظومة الدفاع الوطني، بوصفها أحد أهم صنوف القوات المسلحة العراقية في السنوات الأخيرة من العهد الملكي^(٤).

(١) مهدي كاظم رشيد البديري ، المصدر السابق ، ص ١٥٨ ؛ وزارة الدفاع ، تاريخ القوات المسلحة ، ج ٤ ، ص ١٦٠ ؛ رجاء حسين حسني الخطاب ، تطور تشكيلات الجيش العراقي خلال مرحلة الاستقلال ، ص ١٢٤ .

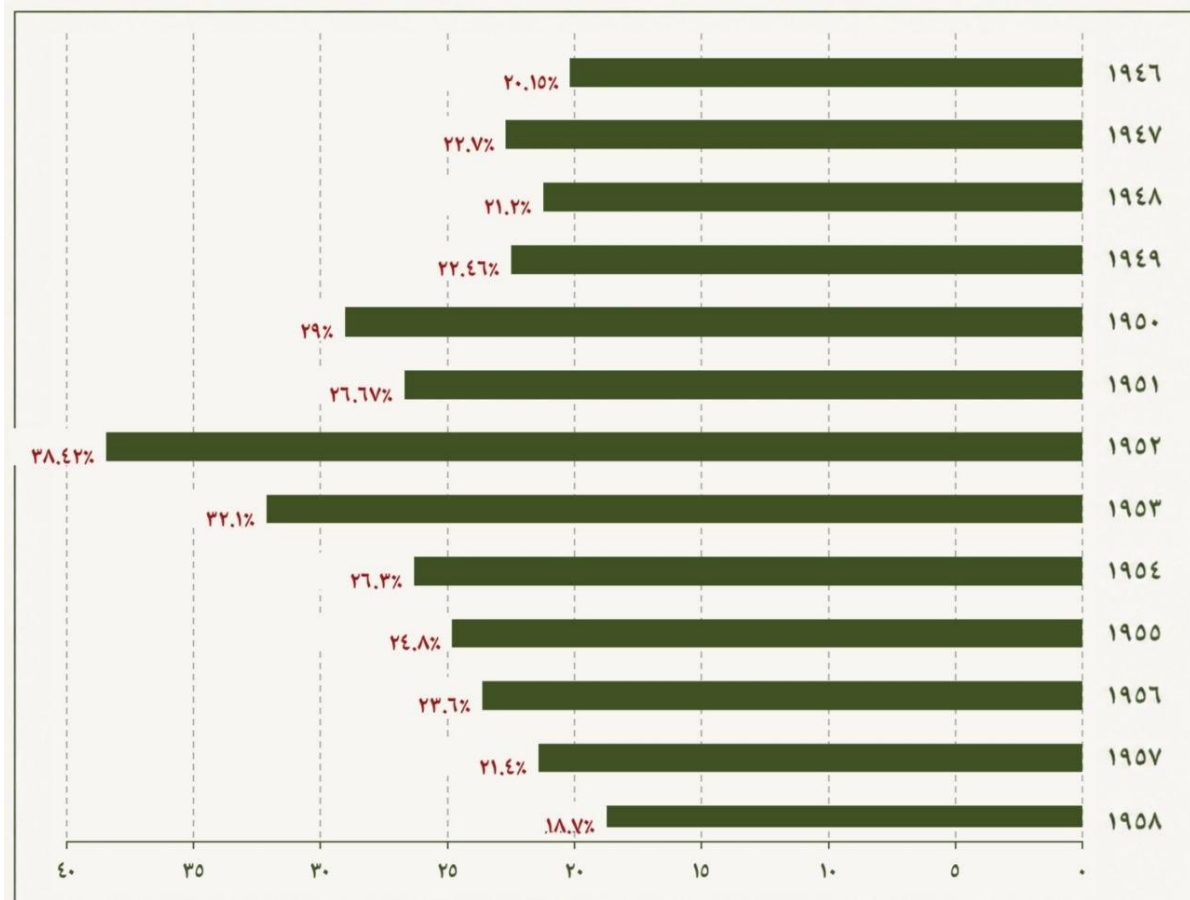
(٢) بسام شبيب محمد ، العلاقات العسكرية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية ١٩٤٥ - ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ٢١١ ؛ حسن مصطفى احمد ، مذكراتي السياسية في واشنطن كفاح سياسي ضد الصهاينة واعداء العرب ، ط ١ ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٧٤ .

(٣) ناجي خليفة جاسم الدهان ، المصدر السابق ، ص ١٧ ؛ بسام شبيب محمد ، المصدر السابق ، ص ٢١٣ ؛ حسن مصطفى احمد ، مذكراتي السياسية في واشنطن ، ص ٧٥ .

(٤) معن فيصل القيسي ، المصدر السابق ، ص ٣٨٦ .

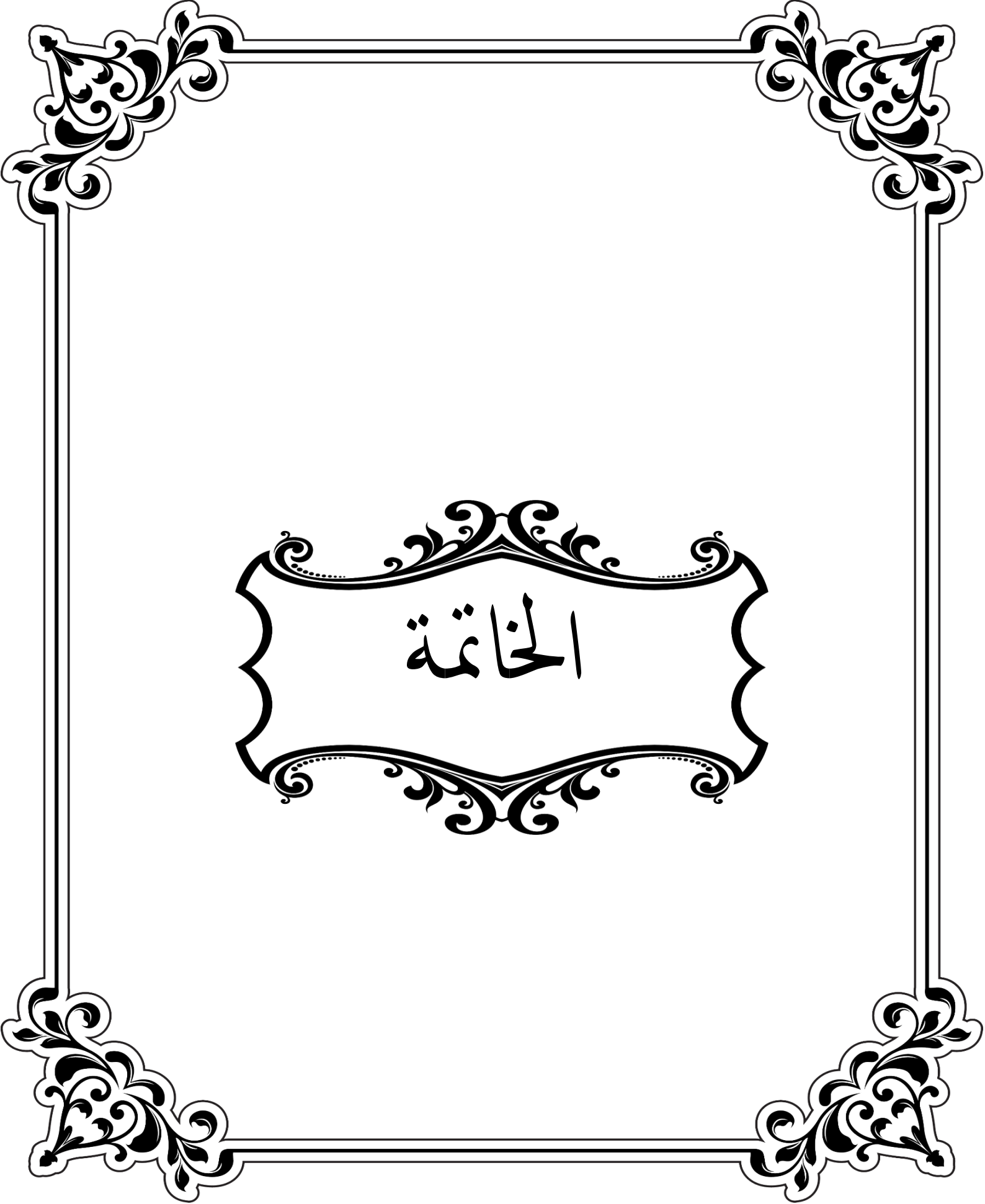
تبين من خلال تتبع ميزانيات الأعوام ١٩٥٦-١٩٥٨ أن التخصيصات العسكرية للجيش العراقي شهدت تصاعداً ملحوظاً، سواء من حيث حجم الاعتمادات المالية أو من حيث تنوع أوجه الصرف، فقد ارتبطت هذه الزيادة بتحسين الموارد العامة للدولة، ولاسيما الإيرادات النفطية، فضلاً عن التزامات العراق الإقليمية والدولية ومتطلبات تحديث المؤسسة العسكرية، وكشفت المناقشات البرلمانية عن اهتمام متزايد بتنظيم الإنفاق العسكري، ومعالجة التجاوزات في بعض الفصول، وتبريرها بأسباب تتعلق بالتوسعات في التشكيلات العسكرية، وزيادة أعداد الضباط والمراتب، وارتفاع نفقات التدريب والتسليح، إضافة إلى الالتزامات المترتبة على استلام المساعدات الأجنبية، ورغم ما ظهر من تجاوزات في بعض الاعتمادات، فإن جزءاً منها كان مرتبطاً بإجراءات تسوية حسابات أو بمتغيرات طارئة فرضتها الظروف العسكرية والإدارية، ويبدو إن تلك المرحلة تمثل ذروة التوسع المالي العسكري في أواخر العهد الملكي، وتعكس توجهاً واضحاً نحو تعزيز القدرات الدفاعية للجيش العراقي قبيل التحول السياسي الذي شهده العراق عام ١٩٥٨.

شكل (٤) لبيان نسبة تخصيصات وزارة الدفاع من الميزانية العامة ١٩٤٦-١٩٥٨



يتضح من دراسة مصروفات وزارة الدفاع خلال المدة ١٩٤٦-١٩٥٨ أن التخصيصات العسكرية اتجهت نحو الارتفاع التدريجي، وأصبحت من أبرز أولويات السياسة المالية للدولة، ولا سيما في

السنوات الأخيرة من العهد الملكي، وقد أظهرت بنية الإنفاق داخل الوزارة تركيز الجزء الأكبر من الاعتمادات في قسم القوات المحاربة، لكونه يضم التشكيلات الرئيسة للجيش وما يرتبط بها من رواتب وتجهيزات وتموين وتدريب، فضلاً عن التوسع في حجم القوات وملء الشواغر وترقية الضباط، كما استحوذ قسم المصروفات المتنوعة على نسب مرتفعة من التخصيصات، بسبب شموله نفقات التسليح الخارجي، والأشغال العسكرية، وبناء المعسكرات، والتدريب الخارجي، وتسديد الطلبات والالتزامات المختلفة، وهي نفقات متغيرة كانت تؤدي أحياناً إلى تجاوزات في بعض الفصول، في حين شهدت القوة الجوية زيادة ملحوظة في تخصيصاتها نتيجة التوجه نحو تحديث هذا السلاح وتوسيع قواعده وتدريب كوادره، بقيت مخصصات ديوان الوزارة والقوة النهرية محدودة، نظراً لطبيعة مهامها الإدارية أو المحدودة، وبذلك تعكس هيكلية الإنفاق العسكري توجهاً واضحاً نحو تعزيز القدرة القتالية والتسليحية للجيش، مع تركيز الموارد في الأقسام المرتبطة مباشرة بمهام القتال والتحديث العسكري.



الخاتمة

الخاتمة

أفضت الدراسة إلى جملة من النتائج، كشفت عن طبيعة التخصيصات العسكرية في الموازنات العراقية خلال المدة ١٩٢١-١٩٥٨، ومدى ارتباطها بالظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدتها العراق خلال العهد الملكي، فقد تبين أن التخصيصات الموجهة إلى وزارة الدفاع لم تكن ثابتة، وإنما شهدت تبايناً واضحاً بين الارتفاع والانخفاض تبعاً لحاجات الدولة العسكرية والظروف التي أحاطت بها.

أظهرت الدراسة أن السنوات الأولى من تأسيس الدولة العراقية شهدت اهتماماً متزايداً ببناء المؤسسة العسكرية وتنظيمها؛ إذ ارتفعت نسبة تخصيصات وزارة الدفاع من ٩.٧٪ سنة ١٩٢١ إلى ٢٠.٥٤٪ سنة ١٩٢٤، ويعكس ذلك الارتفاع حاجة الدولة الناشئة إلى تأسيس جيش نظامي وتوفير مستلزماته من الرواتب والتجهيز والتدريب، بما يتناسب مع متطلبات تثبيت الأمن وبناء مؤسسات الدولة الحديثة.

في المدة ١٩٢٥-١٩٣٣، اتخذت التخصيصات العسكرية اتجاهاً مرتفعاً بصورة واضحة، إذ تجاوزت نسبة وزارة الدفاع ربع الميزانية العامة في عدد من السنوات، وبلغت ذروتها ٢٦.٥٪ سنة ١٩٢٦، ويرتبط ذلك باستمرار عملية بناء الجيش وتوسيع تشكيلاته وتوفير احتياجاته الأساسية، ثم أخذت النسبة بالانخفاض، ولا سيما في ١٩٢٩ و ١٩٣٠، نتيجة الضغوط الاقتصادية والمالية التي حذت من قدرة الدولة على المحافظة على مستويات الإنفاق السابقة، قبل أن تستعيد ارتفاعاً نسبياً خلال السنوات اللاحقة.

أما في المدة ١٩٣٤-١٩٤٥، فقد أصبحت التخصيصات العسكرية أكثر تأثراً بالتطورات السياسية والأمنية والدولية؛ فبعد التذبذب الذي شهدته منتصف الثلاثينيات، ارتفعت حصة وزارة الدفاع إلى ٢٨.١٪ سنة ١٩٣٩، بالتزامن مع تصاعد التوترات الدولية واندلاع الحرب العالمية الثانية، ثم ازدادت الحاجة إلى الإنفاق العسكري خلال سنوات الحرب، لتبلغ ٣٠.٢٪ سنة ١٩٤٢، ويشير ذلك إلى أن الظروف العسكرية والأمنية دفعت الدولة إلى زيادة الموارد الموجهة إلى القوات المسلحة، ولا سيما القوات المحاربة والتجهيزات والمستلزمات العسكرية.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اتجهت نسبة تخصيصات وزارة الدفاع إلى الانخفاض النسبي، إذ بلغت ٢٠.١٥٪ سنة ١٩٤٦، ثم ارتفعت بصورة محدودة إلى ٢٢.٧٪ سنة ١٩٤٧، وانخفضت إلى ٢١.٢٪ سنة ١٩٤٨، ثم بلغت ٢٢.٤٦٪ سنة ١٩٤٩، ويعكس هذا التذبذب تراجع بعض المتطلبات الاستثنائية التي فرضتها الحرب، مع استمرار الدولة في المحافظة على المؤسسة العسكرية وتمويل احتياجاتها الأساسية.

منذ ١٩٥٠ ظهر اتجاه أكثر وضوحاً نحو زيادة الإنفاق العسكري، إذ بلغت حصة وزارة الدفاع ٢٩٪ من الميزانية العامة، ثم ارتفعت بصورة كبيرة سنة ١٩٥٢ لتبلغ ٣٨.٤٢٪، قبل أن تنخفض نسبياً إلى ٣١.٠٤٪ سنة ١٩٥٣، ثم استقرت خلال السنوات اللاحقة عند مستويات مرتفعة، إذ بلغت ٢٩.٧١٪ سنة ١٩٥٤ و ٢٩٪ سنة ١٩٥٥ و ٢٨.٣٣٪ سنة ١٩٥٦، ثم ارتفعت إلى ٣٠.٤٥٪ سنة ١٩٥٧ و ٣٢.٩٨٪ سنة ١٩٥٨. ويكشف ذلك عن استمرار توجه الدولة في عقد الخمسينيات نحو توسيع المؤسسة العسكرية وتحديثها وتلبية احتياجاتها من التسليح والتجهيز والتدريب.

وتوصلت الدراسة إلى أن التغير في حجم التخصيصات العسكرية لم يكن مرتبطاً بالعامل العسكري وحده، بل تأثر بصورة واضحة بالوضع الاقتصادي والمالي للدولة؛ فعندما تعرضت المالية العامة لضغوط أو تراجعت قدرة الدولة على توفير الإيرادات، انعكس ذلك على حجم التخصيصات، في حين أدت الحروب والاضطرابات والتطورات الأمنية ومتطلبات التحديث العسكري إلى رفع الإنفاق المخصص لوزارة الدفاع، وبذلك شكلت الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية مجتمعة أهم العوامل المؤثرة في مسار التخصيصات العسكرية.

كما أظهرت الدراسة أن مناقشات مجلس النواب للموازنات كشفت عن أهمية الإنفاق العسكري في السياسة المالية للدولة، إذ لم تكن تخصيصات وزارة الدفاع مجرد أرقام مالية، وإنما كانت موضع نقاش ورقابة من أعضاء المجلس، الأمر الذي يعكس اهتمام السلطة التشريعية بحجم الإنفاق العسكري وأوجه توزيعه ومدى انسجامه مع الإمكانيات المالية للدولة واحتياجاتها الدفاعية.

بينت الدراسة أن القوات المحاربة استحوذت على النصيب الأكبر من التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في السنوات التي توافرت عنها البيانات، وهو ما يدل على أن الأولوية المالية كانت موجهة إلى المحافظة على القوة القتالية للجيش وتوفير احتياجاتها من الرواتب والتجهيز والتسليح والتدريب، مع استمرار تخصيص موارد للجوانب الإدارية والخدمية.

من النتائج المهمة التي توصلت إليها الدراسة أن مسار التخصيصات العسكرية يعكس تطور المؤسسة العسكرية نفسها وانتقلت من مرحلة التأسيس والتنظيم خلال عشرينيات القرن العشرين إلى مرحلة مواجهة الاضطرابات والتحديات السياسية والأمنية في الثلاثينيات، ثم إلى الاستجابة لمتطلبات الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى مرحلة التوسع والتحديث العسكري في الخمسينيات، لذلك لم يكن ارتفاع التخصيصات مجرد زيادة كمية في الإنفاق، بل ارتبط في مراحل مختلفة بتغير طبيعة احتياجات الجيش وتطور مهامه وقدراته.

وفي ضوء ما تقدم، خلصت الدراسة إلى أن وزارة الدفاع احتلت موقعاً متقدماً في هيكل الإنفاق العام العراقي طوال العهد الملكي، وأن حصة التخصيصات العسكرية ارتفعت من ٩.٧٪ سنة ١٩٢١ إلى ٣٢.٩٨٪ سنة ١٩٥٨، مع تسجيل أعلى نسبة في المدة المدروسة سنة ١٩٥٢، ويؤكد هذا المسار أن الإنفاق العسكري أصبح عنصراً أساسياً في السياسة المالية للدولة، وأن تطوره كان مرتبطاً بصورة وثيقة بمراحل بناء الجيش وتوسعه وتسليحه، وبالتحولات السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدتها العراق حتى نهاية العهد الملكي سنة ١٩٥٨.

الملاحق

ملحق رقم ١

التخصيصات المالية للقسم الثاني والثالث الخاص بالقوات المحاربة في ميزانية وزارة الدفاع لسنة ١٩٢١

مادة		التخصيصات		المصروفات		التوفيرات	
		١٩٢٢-٢١		١٩٢٢-٢١		١٩٢٢-٢١	
		روية		روية		روية	
		١	٢	١	٢	١	٢
القسم الثاني والثالث - قوات الجيش المحارب							
١	الرواتب	٦٤٢٦٠٠	١٢	٤٩٦٠١١	٤	١٤٦٥٨٨	٤
٢	الضباط	٧٨٣٠٢٥	١٢	٧٤٣٥٢٣	٤	٣٩٥٠١	٤
٣	هيئة الموظفين	٤٩٠٢٥	٠	٠	٠	٤٩٠٢٥	٠
٤	رواتب الكفاءة والاموال الاضافة	٣٦٤٨٠	٧	٥٦٨٣	٩	٣٠٧٩٦	٩
٥	مخصصات الاركان وارباب الفن	١٥١١١٣٠	١٥	١٢٤٥٢١٨	١	٣٦٥٩١١	١
٦	مجموع الفصل الثالث والخامس						
٧	التخصصات والخدمات	٦٠٦٧٩٠	١	٤٧٦٩٤٤	١٥	١٢٩٨٤٥	١٥
٨	بدل الارزاق	٤٠٠٠٠	٩	١٧٢٦٤	٧	٢٢٧٣٥	٧
٩	مخصصات السفر	٣٣٦٠٠٠	١٣	١٩٥٠٢	٣	٣١٦٤٩٧	٣
١٠	اثاث وتجهيزات فنية	٠	٠	٦٠٠٠٠٠	٠	٦٠٠٠٠٠	٠
١١	شراء حيوانات	٢٠٠٠٠	٨	٨٩٩٩	٨	١١٠٠٠	٨
١٢	كتب ومطبوعات	٢٤٠٠	٥	٦٦٦١٥	٥	٦٤٢١٥	٥
١٣	النقل الميكانيكي والجيش	٦٤١٤٠٥	٠	٠	٠	٦٤١٤٠٥	٠
١٤	البدلات الرسمية والالبسة	٦٥٠٠	١٤	٣٠٤٧	٢	٣٤٥٢	٢
١٥	البريد والبرق	٤٥٠٠	٨	٥٠٣٣	٨	٥٣٣	٨
١٦	مصرفات خزنية	١٠٤٣١٠٠	١٤	٧٩٧٩٤٥	٢	٢٤٥١٥٤	٢
١٧	حلف الخيل	٢٤٠٠	٨	١٠٤٥٣	٨	٨٠٥٣	٨
١٨	الايجارات	٤٠٥٠	٠	١٢٦٨	٠	٢٧٨٢	٠
١٩	مصرفات متنوعة	١٠٥٠٠	٠	٠	٠	١٠٥٠٠	٠
٢٠	مصرفات تمليم الصباط والجنود	٢٠٠٠٠٠	١٠	١٩٩	٦	١٩٩٨٠٠	٦
٢١	تجهيزات ولوازم طبية	٢٩١٧٦٤٥	١٠	٢٠٠٧٢٧٤	٦	٩١٠٣٧٠	٦
٢٢	مجموع الفصل الرابع والسادس	٤٤٢٨٧٧٥	٩	٣٢٥٢٤٩٣	٧	١١٧٦٣٨١	٧
٢٣	مجموع القسم الثاني والثالث						

(١) د. ك. و، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية لسنة ٢١-١٩٢٢، مطبعة دار السلام، بغداد.

ملحق رقم ٢

مصرفات وزارة الدفاع العراقية في الميزانية العامة لسنة ١٩٢٢

Chapter	Estimates 1921-22.	Estimates 1922-23
	Rs.	Rs.
I Public Debt	22,68,800	21,81,316
II Civil List	7,50,000	10,29,822
III Constituent Assembly	1,00,000	4,00,000
IV Council of Ministers	3,70,550	1,53,600
V Ministry of Finance	62,44,187	47,81,668
V-A Department of Customs and Excise	51,09,882	33,84,212
VI Ministry of Interior	81,37,582	50,21,464
VI-A Iraq Police	59,71,500	78,33,218
* Chapter VI-B.—Gendarmerie		
VI-B Directorate of Health Services	12,13,060	...
VI-C Department of Veterinary and Remounts	37,54,170	30,03,500
VI-D Department of Agriculture	5,50,380	2,45,860
VII Ministry of Defence	8,58,770	6,65,295
VIII Ministry of Justice	55,24,895	91,84,531
VIII-A Tapu Department	17,86,930	16,11,125
IX Ministry of Education	7,64,720	4,65,820
X Ministry of Communications and Works	20,70,460	19,53,908
X-A Postal and Telegraph Departments	1,18,12,330	79,61,665
XI Ministry of Commerce	72,87,182	52,24,590
	†53,17,180	1,00,000
TOTAL EXPENDITURE Rs. ...	698,92,578	5,51,73,034
Less		
Savings estimated to result from reductions in "Pay and Allowances" enforced during the course of the financial year, but unallocated to the main heads above ...		7,71,000
TOTAL Rs. ...		5,44,02,034

* Vide 1921-22 Classification.

† Includes Port of Basrah Rs. 5,00,000

(2) Iraq, Ministry of Finance, Budget of the 'Iraq Government for the Year 1922-23 Baghdad: Government Press, 1923.

ملحق رقم ٣

التخصيصات المالية للقسم الرابع الخاص بالقوات المحاربة في ميزانية وزارة الدفاع لسنة ١٩٢٤

رقم	الوصف	١٩٢٤	١٩٢٣	١٩٢٢
١٠٠٠	مخصصات الأرزاق والسكنى	-	-	-
٢٠٠٠	مخصصات السفر ومصاريف النقل	١٢١٨١	٧٧٦٠	-
٣٠٠٠	مخصصات المأجرة	-	-	-
٤٠٠٠	مخصصات الكتب	٦٦٠٧	١٠٠٠٠	-
٥٠٠٠	مخصصات الطب	-	-	-
٦٠٠٠	مخصصات الملابس والاسلحة الرسمية	٢٤٠٥	٣٠٠٠	-
٧٠٠٠	مخصصات البريد والبرق والتلفونات	١٤١٣٨	٢٢٧١٩	-
٨٠٠٠	مخصصات الاجارات	-	-	-
٩٠٠٠	مخصصات الماء والكهرباء والتدفئة	٨٧٤٨	٦٦٠٠	-
١٠٠٠٠	مخصصات السفريات البحرية	-	-	-
١١٠٠٠	مخصصات التعميرات الطفيفة	٢٣٣٤٢	٥٠٥٧٦	-
١٢٠٠٠	مخصصات متنوعة	٣٠٨٨٧١	٣٩٦٦٨٧	-
١٣٠٠٠	مخصصات طلف الحيوانات	٧٠١٨٣٨	٦٩٠٦٤٨	-
١٤٠٠٠	مخصصات ارزاق الجيش	١١٧٩٨	٣٧٦٠٠	-
١٥٠٠٠	مخصصات التدريب	-	-	-
١٦٠٠٠	مخصصات صيانة سيارات المستشفيات	-	-	-
١٧٠٠٠	مخصصات المستشفيات للملكية ومخصصات المداواة فيها	-	-	-
١٨٠٠٠	مخصصات معامل العينة	-	-	-
١٩٠٠٠	مخصصات مستشفيات البيطرة للملكية	-	-	-
٢٠٠٠٠	مخصصات طبية	٢٥٦٤	٥٠٠٠	-
١٨٩٥٤٨٠	مجموع الفصل الثاني والتسعين	١٠٩٢٤٩٢	١٢٣٠٥٩٠	-
٦٧٢٨٩٥٠	مجموع القسم الرابع	٣٩٠٠٧١٢	٤٠١٥٦٩٤	-

(٣) د. ك. و، وزارة المالية، ميزانية الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٤، مطبعة الحكومة، بغداد، د. ت.

ملحق رقم ٤

التخصيصات المالية لوزارة الدفاع العراقية للسنة ١٩٢٥

الباب السابع - وزارة الدفاع (١٣٣٥/٢٦)						
رقم	البيان	الميزانية الاصحافية	الاعتمادات المجموع	المصروفات الفيدة	التجاوز	التوفيرات
القسم الاول - ديوان الوزارة						
٥٤	الرواتب	٤٥٦٦٧٢	٤٥٦٦٧٢	٤١٤٢٥٩ / ٢	—	٤٢٤١٢ / ١٤
٥٥	المخصصات والخدمات	٦٥٦٥٠	٦٥٦٥٠	٦١٨٨٥ / ١	—	٣٧٦٤ / ١٥
القسم الثاني - قطاعات الخبابة						
٥٦	الرواتب	٥٦٢٠٣٩٠	٥٦٢٠٣٩٠	٥٥٣٥٧٩٧ / ١٢	—	٨٤٥٩٢ / ٤
٥٧	المخصصات والخدمات	٣٧٣٤١٩٢	٣٧٣٤١٩٢	٣٦٨٤٠٧٥ / ١	—	٥٠١١٦ / ١٥
القسم الثالث - مصروفات متنوعة						
٥٨	الوقايم والحيوانات	٣٠٠٧٥٠٠	٢٥٠٠٠٠	٣٥٦٨٨٤٧ / ١١	٣١١٣٤٧ / ١١	—
٥٩	تقليات الجيش	٣٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٦٥٤٩٠ / ١١	١٥٤٩٠ / ١١	—
٦٠	الانتقال	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٤٣٢٨٨ / ٢	—	٥٦٧١١ / ١٤
٦١	مصروفات تتعلق بـ قوات غير نظامية في	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٢٤٨١٢ / ١٠	—	٢٥١٨٧ / ٦
٦٢	لواء السليمانية	٦٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	٤١٠٤٧٥ / ٦	—	٢٣٩٥٢٤ / ١٠

(٤) د. ك. و ، مراقب الحسابات العام ، تدقيق حسابات وزارة الدفاع لسنة ١٩٢٥-١٩٢٦ ، مطبعة الحكومة ، بغداد

١٩٢٨ .

ملحق رقم ٥

ميزانية وزارة الدفاع لسنة ١٩٢٧

رؤية	
	<u>قسم ثان - مدرسة الزراعة</u>
٤٧٨٤٠	٥٧ أ الرواتب
٤١٦٥٠	٥٣ أ الخصصات والخدمات
	<u>قسم ثالث - مكاتبة الحراة</u>
٩١٤٣٠	٥٧ ب الرواتب
٢٢٩٦٠٠	٥٣ ب الخصصات والخدمات
	<u>باب السابع - وزارة القراع</u>
	<u>قسم الاول - ديوان الوزرة</u>
٦٣٧٦٤١	٥٤ الرواتب
٩٩١٥٠	٥٥ الخصصات والخدمات
	<u>قسم الثاني - القوات الحربية</u>
٧٣٧٤٥٤٩	٥٦ الرواتب
٣٤٠٩٦٦٠	٥٧ الخصصات والخدمات
	<u>قسم ثالث - مصروفات متنوعة</u>
٣٣٠٤٠٠٠	٥٨ الرواتب والحوارات
٧٠٠٠٠٠	٦٠ الامتلاك
	<u>باب الثامن - وزرة العدلية</u>
	<u>قسم الاول - ديوان الوزرة</u>
١٣٧٨٤٤	٦١ الرواتب
٢٣٩٧٠	٦٢ الخصصات والخدمات
	<u>قسم ثاني - المحاكم</u>
١١٤١٥٤٨	٦٣ الرواتب
٩٩٥٩٠	٦٤ الخصصات والخدمات
	<u>باب الثامن أ - دائرة الطابو</u>
٣٩٧٧٧٠	٦٥ الرواتب
٦١٤٤٠	٦٦ الخصصات والخدمات
	<u>باب التاسع - وزارة المعارف</u>
	<u>قسم الاول - ديوان الوزرة والراكر</u>
١٦٣٧٠٠	٦٧ الرواتب
٣١٨٠٠	٦٨ الخصصات والخدمات

(٥) م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧ ، الجلسة العاشرة .

ملحق رقم ٦

التخصيصات المالية لوزارة الدفاع العراقية في موازنة ١٩٢٨

الباب التاسع - وزارة الدفاع				القسم الاول - ديوان الوزارة	
الفصل ٦٣ الرواتب				٦٤ المخصصات والخدمات	
١٨٦٢٧	٧	٥٥٧٧٢٨	٩	٥٧٦٣٥٦	٥٧٦٣٥٦
٧٢٨٩	١٤	٧٢٩١٠	٢	٨٠٧٠٠	٨٠٧٠٠
٢١٤١٧	٥	٦٣٠٦٣٨	١١	٦٥٧٠٥٦	٦٥٧٠٥٦
مجموع القسم الاول				القسم الثاني - القوات المحاربة	
الفصل ٦٥ الرواتب				٦٦ المخصصات والخدمات	
١٧٤٣٨٦	١٢	٦٦٧٧١٥١	٤	٦٨٥١٥٣٨	٦٨٥١٥٣٨
٩٠٨٥١	٢	٣٠٥٠١٤٨	١٤	٣١٤١٠٠٠	٣١٤١٠٠٠
٢١٥٢٣٧	١٤	٩٧٢٧٣٠٠	٢	٩٩٩٢٥٣٨	٩٩٩٢٥٣٨
مجموع القسم الثاني				القسم الثالث - مصروفات متنوعة	
الفصل ٦٧ اللوازم والحيوانات				٦٨ الاشتغال	
٥٣٢٥٥٩		٣٠٠٢٢٠١		٣٥٣٤٧٦٠	٣٥٩٤٧٦٠
٧٤٦١٥		١٩٩٢٥٣	١	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
٢٢٩٤٠	٨	٤٨٣٠٥٩	٨	٥٠٦٠٠٠	—
٥٥٦٢٤٦	٧	٣٦٨٤٥١٣	٩	٤٢٤٠٧٦٠	٣٧٩٤٧٦٠
٨٤٧٩٠١١٠		١٤٠٤٢٤٥٢	٦	١٤٨٩٠٣٥٤	١٤٤٤٤٣٥٤
مجموع القسم الثالث				مجموع الباب التاسع	

(٦) د. ك. و، وزارة المالية، دائرة الحسابات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٢٨ المالية، مطبعة الحكومة،

بغداد.

ملحق رقم ٧

التخصيصات المالية لوزارة الدفاع العراقية في موازنة ١٩٣٠.

الباب التاسع - وزارة الدفاع					
القسم الاول - ديوان الوزارة					
٢٦٦٠٢	١	٣٩٣٣٩٥	١٥	٤٢٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠
٥٥٧	١	٣٣٦٤٢	١٥	٣٤٢٠٠	٣٤٢٠٠
٢٧١٦١	٢	٤٢٧٠٣٨	١٤	٤٥٤٢٠٠	٤٥٤٢٠٠
مجموع القسم الاول					
القسم الاول أ - البعثة البريطانية العسكرية					
٢٦٣٢٤	٤	٦٢٣٦٧٥	١٢	٦٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠
٧٠٧٢	٧	١٤٢٩٢٧	٩	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٣٣٣٩٦	١١	٧٦٦٦٠٣	٥	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
مجموع القسم الاول أ					
القسم الثاني - القوات الحاربة					
١٠٨٣٢٨	١٣	٥٧٢٠٨١٦	٣	٥٨٤٩٠٤٥	٥٨٤٩٠٤٥
٩٨٤٠٩	٤	١٧٩٠٥٩٠	١٢	١٨٨٩٠٠٠	١٨٣٩٠٠٠
٢٠٦٦٣٨	١	٧٥٣١٤٠٦	١٥	٧٧٣٨٠٤٥	٧٦٨٨٠٤٥
مجموع القسم الثاني					
القسم الثاني أ - القوة الجوية					
٢٠٩٨٥	٩	٥٢٠١٤	٧	٧٣٠٠٠	٧٣٠٠٠
٢٩٦٥٦	١٤	٣٥٩٣٤٣	٢	٣٨٩٠٠٠	٣٨٩٠٠٠
٥٠٦٤٢	٧	٤١١٣٥٧	٩	٤٦٢٠٠٠	٤٦٢٠٠٠
مجموع القسم الثاني أ					
القسم الثالث - مصروفات متنوعة					
٩٤٢٢٨	١	١٠٠٤٧٧	١٥	١٠٩٩٠٠٠	١١٤٩٠٠٠
٤١٩٤	٢	٢٨٥٨٠٥	١٤	٢٩٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠
٩٨٤٢٢	٣	١٢٩٠٥٧٧	١٣	١٣٨٩٠٠٠	١٤٣٩٠٠٠
٤١٦٢٦٠	٨	١٠٤٢٦٩٨٤	٨	١٠٨٤٣٢٤٥	١٠٨٤٣٢٤٥
مجموع القسم الثالث					
مجموع الباب التاسع					

(٧) د. ك. و، وزارة المالية، دائرة الحسابات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٣٠ المالية.

التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٣٧.

(٨) د. ك. و، وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٣٧ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٩ .

ملحق رقم ٩

التخصيصات المالية للقسم الأول ديوان الوزارة في الميزانية الموقته لشهر نيسان ١٩٣٨

الباب التاسع - وزارة الدفاع					
القسم الأول - ديوان الوزارة					
لشهر نيسان ١٩٣٨					
المجموع	مصرفات الشهر	المالي	البلغ نهاية الشهر	التفاوت	الفصل
فلن	فلن	دينار	فلن	دينار	
					٧٤
					<u>الرواتب</u>
					١ رواتب الضباط
					٢ رواتب الكتاب
					٣ رواتب الجنود
					٤ رواتب الخدم
					٥ راتب الصنف والمهارة
					٦ مخصصات إغاثية
					٧ مخصصات محلية
١٩٩١٦٥	١٩٩١٦٥				مجموع الفصل ٧٤
					٧٥
					<u>المخصصات والخدمات</u>
					١ مخصصات ومصرفات السفر
					٢ مخصصات ومصرفات النقل
					٣ شراء كتب
					٤ نفقات الطبخ
					٥ قوطية واستشارات رسمية
					٦ بريد وورق ونقود
					٧ إيجارات
					٨ ماء وكهرباء وتلويح
					٩ مخصصات متنوعة
١٧٧٠	١٧٧٠				مجموع الفصل ٧٥
					مجموع القسم الأول

(٩) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، حسابات وزارة الدفاع ١٩٣٨-١٩٤٢، رقم التصنيف ٢٣٣ / ٣١٢.

ملحق رقم ١٠

التخصيصات المالية للقسم الخامس مصروفات متنوعة ١٩٣٨

[illegible]

(١٠) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، حسابات وزارة الدفاع ١٩٣٨-١٩٤٢ ، رقم التصنيف ٣٢١/٢٣٣ .

ملحق رقم ١١

التخصيصات المالية للقسم الاول ديوان الوزارة في ميزانية وزارة الدفاع ١٩٤٢.

البيان التاسع - وزارة الدفاع					
الرمز	البيان	الموافق	القرار	الحكومة	الالتزامات
١	٢	٣	٤	٥	٦
	القسم الاول - ديوان الوزارة				٦٦
	الرواتب				٦٦
	مجموع الفصل السادس والسبع				٦٦
	المخصصات والخدمات				٦٧
١	مخصصات ومسروقات السفر	١٣٠٠	٠٠	٠٠	١
٢	مخصصات ومسروقات النقل	٥٠	٠٠	٠٠	٢
٣	شراء كتب	١٠٠	٠٠	٠٠	٣
٤	نققات الطبع	١٠٠	٠٠	٠٠	٤
٥	قرطاسية واشتراكات رسمية	١٢٠٠	٠٠	٠٠	٥
٦	بريد ويريقي وتلفونات	١١٠٠	٠٠	٠٠	٦
٧	اجهزة	—	٠٠	٠٠	٧
٨	ماء وكهرباء وتوتر	١٠٠٠	٠٠	٠٠	٨
٩	مسروقات متنوعة	١٥٠	٠٠	٠٠	٩
	مجموع الفصل السابع والسبع				٥٠٠٠
	مجموع القسم الاول				٣٨٣٥٠

(١١) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، تقرير لجنة الامور المالية عن الميزانية العامة لسنة ١٩٤٢.

ملحق رقم ١٢

التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٥١.

الجدول أ (تابع ماقبل)		ديتار
القسم الثالث - الكلية العلمية والمستشفى العيبي الملكي		
الفصل ٦٠ الرواتب		
٢٠٦٠٠٠	..	..
٦١ المخصصات والخدمات		
١٨١٠٥٠	..	..
٦١ أ مخصصات غلاء المعيشة		
٧٣٠٠٠	..	..
القسم الرابع - مديرية النفوس العامة		
٦٢ الرواتب		
٤٢٦٠٠	..	..
٦٣ المخصصات والخدمات		
٢٤٣٥٥	..	..
٦٣ أ مخصصات غلاء المعيشة		
٣٢٣٧٠	..	..
القسم الخامس - السجنون		
٦٤ الرواتب		
٥٤٦٥٠	..	..
٦٥ المخصصات والخدمات		
١٤٠٧٢٠	..	..
٦٥ أ مخصصات غلاء المعيشة		
٣٨٠٠٠	..	..
الباب التاسع - وزارة الدفاع		
القسم الاول - ديوان الوزارة		
٦٦ الرواتب		
٣٩٠٠٠	..	..
٦٧ المخصصات والخدمات		
٩٣٧٥	..	..
٦٧ أ مخصصات غلاء المعيشة		
١٧٧٠٠	..	..
القسم الثاني - القوات المحاربة		
٧٠ الرواتب		
٢٧٢٠٠٠٠	..	..
٧١ المخصصات والخدمات		
١٦١١٦٠٠	..	..
٧١ أ مخصصات غلاء المعيشة		
١٦٥٠٠٠٠	..	..
القسم الثالث - القوة النهرية		
٧٢ الرواتب		
٢٢٠٠٠	..	..
٧٣ المخصصات والخدمات		
١٠٨٧٠	..	..
٧٣ أ مخصصات غلاء المعيشة		
١٠٠٠٠	..	..

(١٢) د. ك. و، وزارة المالية ، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٥١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥١ .

ملحق رقم ١٣

التخصيصات المالية للقسم الرابع القوة الجوية في موازنة وزارة الدفاع ١٩٥٣.

د.بشار	القسم الرابع - القوة الجوية
٢٤٠٠٠٠	١٠٣ الرواتب
٤٣٠٠٠٠	١٠٤ المخصصات والخدمات
٩٥٠٠٠	١٠٤ مخصصات علاء المعيشة
	القسم الخامس - مصروفات متنوعة
١٩٧٣٠٠٠	١٠٥ اللوازم والحيوانات
١٠٠٠٠٠	١٠٦ الأشغال
٥٠٠٠٠٠٠	١٠٧ تسوية السلفات المدفوعة الى وزارة الدفاع بحكم المادة التاسعة من قانون الميزانية العامة رقم ٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣.

(١٣) د. ك. و. وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٥٣ المالية ، مطبعة تاحكومة ، بغداد ، ١٩٥٦ .

ملحق رقم ١٤

التخصيصات المالية للقسم الثاني القوات المحاربة في موازنة وزارة الدفاع ١٩٥٤ .

باب الحادي عشر - وزارة الدفاع (تابع ما قبله)		المادة	المفردات	اعتمادات للسنة ١٩٥٣ دينار	تخصيصات للسنة ١٩٥٤ دينار
		٩٩	القسم الثاني - القوات المحاربة الرواتب	٣٢١٤٤.٠٠	٣٥٠.٠٠٠
		٩٠٠	المخصصات والمخصصات		
		١	مخصصات ومصرفات السفر	٣٣٥.٠٠	٥٥.٠٠٠
		١٩	مخصصات ومصرفات النقل	٥.٠٠٠	٥.٠٠٠
		٣	شراء كتب	١١.٠٠	٣.٠٠٠
		٤	نفقات الطبع	٥.٠٠٠	٦.٠٠٠
		٥	فرطانية واستمارات رسمية	١٢.٠٠٠	١٥.٠٠٠
		٦	بريد و برق وتلفونات	١٥.٠٠٠	١٦.٠٠٠
		٧	ايجارات	٧٥.٠٠	١٠.٠٠٠
		٨	ماء وكهرباء وتسيير	٢٥٥.٠٠	٣٧٥.٠٠
		١٠	مصرفات متنوعة	٣.٠٠٠	٣.٠٠٠
		١١	علف الحيوانات	١٥.٠٠٠	٩٥.٠٠٠
		١٢	ارزاق الجيش	١٧٤.٠٠٠	١٨٥٤.٠٠٠
		١٣	نفقات التدريب	٨.٠٠٠	١٥٥.٠٠٠
		١٤	نفقات المدلواة في المستشفيات المدنية	٣٥.٠٠	٣٥.٠٠
		١٥	معامل العينة	٣٥.٠٠	٣٥.٠٠
		١٦	نفقات مدلواة الحيوانات	٧٤.٠٠	٤٥.٠٠
		١٧	نفقات الجيش	٨٥٥.٠٠	٧٩.٠٠٠
		١٨	الاستخبارات	٥.٠٠٠	١.٠٠٠
			مجموع الفصل المائة	٢٢١٦٨.٠٠	٢٣٨٢.٠٠٠
			مخصصات غلاء المعيشة	١٩٣٦.٠٠٠	٢٥٤.٠٠٠
			مجموع القسم الثاني	٢٣٥٧٢.٠٠	٨٤٢٢.٠٠٠

(١٤) د.ك.و، وزارة المالية ، مديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٤ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٦ .

التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في ميزانية ١٩٥٥ .

(١٥) د.ك.و، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٥٥ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٥.

التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في ميزانية ١٩٥٦

(١٦) د.ك.و، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة ، ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٥٦ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٥٦ .

ملحق رقم ١٧

التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٥٧ المالية .

رقم الفصل	المفسردات	الخدمات ١٩٥٧ السنة	الخدمات ١٩٥٦ السنة
القسم الثاني - كليات الطب وطب الأسنان			
١٤٨	الرواتب والمخصصات	٢٧٠٠٠٠	٢٤٩٠٠٠
١٤٩	مخصصات غلاء المعيشة	٥٠٠٧٠	٤٩٠٠٠
١٥٠	التنفقات الادارية	١٣٣٧٠	١١١٠٠
١٥١	المصروفات الاخرى	٣٦٤٥٠	٣٠٩٥٠
	مجموع القسم الثاني	٢٦٥٣٩٠	٢٣٧٠٥٠
	مجموع الباب الحادي عشر	٥٢٩٨١٧٠	٥٢١٦٩٥٠
القسم الاول - ديوان الوزارة			
١٥٢	الرواتب والمخصصات	٨٧٤٠٠	٨١٠٥٠
١٥٣	مخصصات غلاء المعيشة	٤٥٠٠٠	٤٠٠٠٠
١٥٤	التنفقات الادارية	٣٣٨٥٠	٣٢٦٠٠
	مجموع القسم الاول	١٥٦٢٥٠	١٤٠٦٥٠
القسم الثاني - القوات الحسارية			
١٥٥	الرواتب والمخصصات	٦٦٥٥٠٠٠	٥١١٤٥٧٠
١٥٦	مخصصات غلاء المعيشة	٣٠٦٠٠٠٠	٢٩٦٠٠٠٠
١٥٧	التنفقات الادارية	٢٧٨٥٠٠	٢٤٥٠٠٠
١٥٨	المصروفات الاخرى	٣٠٨٩٠٠٠	٢٩٠٥٩٠٠
	مجموع القسم الثاني	١٣٠٨٣٥٠٠	١١٢٣٥٤٧٠
القسم الثالث - القوة النهرية			
١٥٩	الرواتب والمخصصات	٣٠٠٠٠٠	٢٥٠٧٠٠
١٦٠	مخصصات غلاء المعيشة	١٥٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
١٦١	التنفقات الادارية	٩٠٠٠	١١٠٠٠
١٦٢	المصروفات الاخرى	٩٧٠٠٠	٩٧٠٠٠
	مجموع القسم الثالث	٥٥٦٠٠٠	٤٨٨٧٠٠
القسم الرابع - القوة الجوية الملكية			
١٦٣	الرواتب والمخصصات	٤٥٤٠٠٠	٣٥٤٦٨٠
١٦٤	مخصصات غلاء المعيشة	١٩٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠
١٦٥	التنفقات الادارية	٤١١٠٠	٣٣٥٠٠٠
١٦٦	المصروفات الاخرى	١٣٩٤٠٠٠	١٤٣٩٠٠٠
	مجموع القسم الرابع	٢٠٧٩١٠٠	١٩٧٣١٨٠
القسم الخامس - مصروفات متنوعة			
١٦٧	اللوازم والحيوانات	٥٨٠٦٦٨٠	٤٩٦١٠٠٠
١٦٧	اسلحة وعتاد ومعدات	—	٢٩٠٠٠٠٠
١٦٨	الاشغال العسكرية	٨٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠
	مجموع القسم الخامس	٦٦٥٦٦٨٠	٨٥١١٠٠٠
	مجموع الباب الحادي عشر	٢١٥٣٠١٣٠	٢١٩٠١١٧٠

(١٧) د.ك.و، وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٧ المالية .

ملحق رقم ١٨

التخصيصات المالية لوزارة الدفاع في موازنة ١٩٥٨

رقم التخصيص	القسم الثالث - القوة الجوية	رقم التخصيص	القسم الرابع - القوة الجوية الملكية
١٥٩	الرواتب والمخصصات	١٦٣	الرواتب والمخصصات
١٦٠	مخصصات غلاء المعيشة	١٦٤	مخصصات غلاء المعيشة
١٦١	التفقات الادارية	١٦٥	التفقات الادارية
١٦٢	المصروفات الاخرى	١٦٦	المصروفات الاخرى
٥٩٣٠٠	مجموع القسم الثالث	٣٧٨١٦٠٠	مجموع القسم الرابع
القسم الخامس - مصروفات متنوعة			
١٦٧	التلوازم والحيوانات	١٦٨	الاشغال العسكرية
١٦٨	الاشغال العسكرية	١٦٩	طلبت وزارة الدفاع
١٦٩	طلبت وزارة الدفاع	٨٣٣٠٠٠٠	مجموع القسم الخامس
٢٥٤٥٠٠٠٠	مجموع الباب الحادي عشر	٢٥٤٥٠٠٠٠	مجموع الباب الحادي عشر
الباب الثاني عشر - وزارة الدفاع			

(١٨) د.ك.، وزارة المالية ، مديرية الميزانية العامة ، ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٥٨ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد.

المصادر

* القرآن الكريم

الوثائق غير المنشورة

١. وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، ميزانية الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٣-١٩٢٤، رقم التصنيف ٣٢/١١٢، ١٩٣٣-١٩٢٤.
٢. وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، ميزانية الحكومة العراقية للسنة المالية ١٩٢٥، رقم التصنيف ٣، ١٩٢٥.
٣. الحكومة العراقية، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، التقرير السنوي عن حسابات الدولة للسنة ١٩٣٧ المالية، ١٩٣٩.
٤. ملفات البلاط الملكي، حسابات وزارة الدفاع ١٩٣٨-١٩٤٢، رقم التصنيف ٣٢١/٢٣٣.
٥. ملفات البلاط الملكي، ملفه سير الانتخابات في المجلس التأسيسي، تسلسل ١١٠٨، ٣١١/ ملفه د. ٢/٦، جدول تفصيلي بمجموع الناخبين الأولين لجميع ألوية العراق.
٦. وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٤٨، رقم التصنيف ٣٢/١١٢، ١٩٤٨.
٧. وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، لائحة الميزانية لسنة ١٩٤٩، رقم التصنيف ٣٢/١١٢، ١٩٤٩.
٨. وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٤٩، رقم التصنيف ٣٢/١١٢، ١٩٤٩.
٩. وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، ميزانية الحكومة العراقية لسنة ١٩٥٠، رقم التصنيف ٣٢/١١٣، ١٩٥٠.
١٠. وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية، التقرير السنوي عن حسابات الدولة لسنة ١٩٥٦ المالية، ١٩٦١.
١١. وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٧.

الوثائق المنشورة

أولاً: التقارير الحكومية

أ- تقارير مجلس النواب العراقي

١. تقرير لجنة الأمور المالية عن الميزانية العامة لسنة ١٩٢٧، بغداد، ١٩٢٦.
٢. تقرير لجنة الأمور المالية عن الميزانية العامة لسنة ١٩٣٢ المالية، بغداد، ١٩٣١.
٣. تقرير لجنة الأمور المالية حول ميزانية وزارة الدفاع لسنة ١٩٣٣، بغداد، ١٩٣٣.
٤. تقرير لجنة الأمور المالية في الميزانية العامة لسنة ١٩٣٣ المالية، بغداد، ١٩٣٣.
٥. تقرير لجنة الأمور المالية عن ميزانية وزارة الدفاع لسنة ١٩٣٤، بغداد، ١٩٣٤.
٦. تقرير لجنة الأمور المالية عن الميزانية العامة لسنة ١٩٣٥، بغداد، ١٩٣٥.
٧. تقرير عن أعمال اللجان الدائمة، لجنة الشؤون المالية، لسنة ١٩٣٩، بغداد، ١٩٣٩.
٨. تقرير لجنة الشؤون المالية عن الميزانية العامة لسنة ١٩٣٩ المالية، بغداد، ١٩٣٩.
٩. تقرير سكرتير المجلس عن أعمال اللجان الدائمة في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، بغداد، ١٩٤٩.
١٠. تقرير المدير العام عن أعمال اللجان الدائمة في الاجتماعين غير الاعتيادي ١٩٤٧-١٩٤٨ والثاني الاعتيادي ١٩٤٨-١٩٤٩.
١١. تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٧ المالية، بغداد، ١٩٤٧.
١٢. تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٨ المالية، بغداد، ١٩٤٨.
١٣. تقرير مدير مجلس النواب عن أعمال اللجان الدائمة لسنة ١٩٤٩، بغداد، ١٩٤٩.
١٤. تقرير مدير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩.
١٥. تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٩ المالية، بغداد، ١٩٤٩.
١٦. تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة الميزانية العامة لسنة ١٩٥٠ المالية، بغداد، ١٩٤٩.
١٧. تقرير مدير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة، بغداد، ١٩٥٠.

١٨. تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥١ المالية، بغداد، ١٩٥٠.
١٩. تقرير مدير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١.
٢٠. تقرير مدير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣.
٢١. تقرير مدير مجلس النواب عن أعمال اللجان الدائمة، ١٩٥٢-١٩٥٣.
٢٢. تقرير مدير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣.
٢٣. تقرير مدير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٤.

ب_ تقارير مراقب الحسابات العام

١. وزارة المالية، التقرير الإداري لدائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٢-١٩٢٣ المالية، مطبعة الفلاح، بغداد.
٢. وزارة المالية، التقرير الإداري لدائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٣-١٩٢٤ المالية، المطبعة الوطنية، بغداد.
٣. وزارة المالية، تقرير مراقب الحسابات العام، عن تدقيق حسابات وزارة الدفاع لسنة ١٩٢٥-١٩٢٦ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٨.
٤. وزارة المالية، تقرير مراقب الحسابات العام، عن تدقيق حسابات الحكومة العراقية للسنة ١٩٣٥ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد.
٥. وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٣٧ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٠.
٦. وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٣٨ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٠.
٧. وزارة المالية، ديوان مراقب الحسابات العمومية، تقرير مراقب الحسابات العام، عن تدقيق حسابات الحكومة النهائية لسنة ١٩٣٩ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٠.
٨. وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤١ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٤.

٩. وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٩ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٣.
١٠. وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥١ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٤.
١١. وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٥٢ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٥.
١٢. وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٥٣ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٦.
١٣. وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٥٧ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٢.
١٤. وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، عن المنهاج العام لمشاريع الإعمار لسنة ١٩٥٨ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٢.

ثانياً: المطبوعات الحكومية

أ_ منشورات وزارة الدفاع

١. وزارة الدفاع ، تاريخ القوات المسلحة ، تأسيس الجيش العراقي، ج ١ ، بغداد، ١٩٨٦.
٢. وزارة الدفاع ، تاريخ القوات المسلحة العراقية، تأسيس القوة الجوية وتطورها ، ج ١٧ ، ط ١ ، ١٩٨٨.
٣. وزارة الدفاع ، تاريخ القوات المسلحة العراقية، الجيش العراقي ابان العهد الملكي، ج ٢، بغداد، ١٩٨٧.
٤. وزارة الدفاع، الجيش العراقي الذكرى الستون ٦ كانون الثاني ١٩٢١-١٩٨١، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١.
٥. وزارة الدفاع، تاريخ القوات المسلحة العراقية، حركات الأمن الداخلي ١٩٢٤-١٩٣٦، ج ٣٢، ٢٠٠٠.
٦. وزارة الدفاع ،تاريخ القوات المسلحة العراقية ،وزارة الدفاع والمقر العام ،ج٣ ، ١٩٩١.

ب_ منشورات وزارة المالية

١. وزارة المالية، ميزانية الحكومة العراقية للسنة ١٩٢١-١٩٢٢، مطبعة دار السلام، بغداد.
٢. وزارة المالية، ميزانية الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٣ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد.

٣. وزارة المالية، ميزانية الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٤ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد.
٤. وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية للسنة ١٩٢٤-١٩٢٥، دار الطباعة الحديثة، بغداد.
٥. وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية للسنة المالية ١٩٢٥، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٧.
٦. وزارة المالية، دائرة الحسابات العمومية، حسابات الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٦، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٧.
٧. وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٦، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٨.
٨. وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، الدولة العراقية لسنة ١٩٢٧.
٩. وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٧، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٢٨.
١٠. وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٢٨ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد.
١١. وزارة المالية، دائرة الحسابات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٢٩، مطبعة دنكور.
١٢. وزارة المالية، دائرة المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٣٠ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٢.
١٣. وزارة المالية، ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٣٥ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٨.
١٤. وزارة المالية، ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٣٨ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٨.
١٥. وزارة المالية، ميزانية الحكومة العراقية لسنة ١٩٣٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٩.
١٦. وزارة المالية، ميزانية الحكومة العراقية لسنة ١٩٤٠ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٠.
١٧. وزارة المالية، ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٤٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٠.
١٨. وزارة المالية، ميزانية الحكومة العراقية لسنة ١٩٤١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٢.

١٩. وزارة المالية، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٤٦ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٦.

٢٠. وزارة المالية، مديرية الميزانية والأموال المالية، تعليمات عن إحضار تخمينات ميزانية السنة ١٩٥٠ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩.

٢١. وزارة المالية، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٥١ المالية، مطبعة الحكومة، ١٩٥١.

٢٢. وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٥٢ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٢.

٢٣. وزارة المالية، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٥٣ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد.

٢٤. وزارة المالية، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٥٤ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٤.

٢٥. وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٥٤ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٦.

٢٦. وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٥٥ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد.

٢٧. وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٥٥ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٥.

٢٨. وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٥٦ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٥.

٢٩. وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٦.

٣٠. وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٥٨ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٨.

جـ. مجموعة القوانين والانظمة

١. قانون انتخاب مجلس النواب لسنة ١٩٢٤، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٤.

٢. الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٢٦، قسم القانون، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٢٧.

٣. الحكومة العراقية ،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٢٩، قسم القانون ،مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٢٩.
٤. الحكومة العراقية ،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣١، قسم القانون ،مطبعة دنكور،بغداد،١٩٣٢.
٥. الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة، لسنة ١٩٣٤، قسم القانون ، مطبعة الحكومة، بغداد ، ١٩٣٥.
٦. الحكومة العراقية ،وزارة العدلية ،مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٧، قسم القانون ،مطبعة الحكومة ، بغداد.

محاضر مجلس النواب العراقي

١. الدورة الانتخابية الأولى ،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٤، بغداد ، ١٩٢٥ .
٢. الدورة الانتخابية الاولى ، الجلسة الاولى ،بتاريخ ٢٧ اذار ١٩٢٤، بغداد ، ١٩٢٥.
٣. الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦، الجلسة السادسة والاربعون، ١٦ نيسان ١٩٢٦.
٤. الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة العاشرة بتاريخ ١٤ اذار ١٩٢٧.
٥. الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع الاعتيادي ١٩٢٦، بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٢٧.
٦. الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٢٨، الجلسة الثانية بتاريخ ٣١ اذار ١٩٢٨.
٧. الدورة الانتخابية الثانية ،الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٢٨، الجلسة الثانية عشر بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٢٨.
٨. الدورة الانتخابية الثانية ،الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٢٨، الجلسة الحادية والعشرون بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٢٨.
٩. الدورة الانتخابية الثانية ،الاجتماع غير اعتيادي سنة ١٩٢٨، الجلسة الثامنة والعشرون بتاريخ ١٨ اب سنة ١٩٢٨.
١٠. الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٢٨، الجلسة الرابعة والثلاثون ،بتاريخ ٢٩ اب ١٩٢٨.

١١. الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٢٨، الجلسة التاسعة والثلاثون بتاريخ ٦ ايلول سنة ١٩٢٨.
١٢. الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الثالثة عشرة بتاريخ ٢٨ كانون الثاني لسنة ١٩٢٩.
١٣. الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الثامنة والأربعون بتاريخ ٢٩ ايار سنة ١٩٢٩.
١٤. الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الثالثة والخمسون، بتاريخ ٤ حزيران ١٩٢٩.
١٥. الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الخامسة والخمسون، بتاريخ ٦ حزيران ١٩٢٩.
١٦. الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة الثانية، بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٣٠.
١٧. الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة، الجلسة العشرون، بتاريخ ٢٩ كانون الاول ١٩٣٠.
١٨. الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة الثالثة والثلاثون، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٣١.
١٩. الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة العشرون، بتاريخ ٢٩ كانون الاول ١٩٣٠.
٢٠. ، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة الخمسون. بتاريخ ٣٠ اذار ١٩٣١.
٢١. الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة السادسة والأربعون بتاريخ ٢٤ اذار ١٩٣١.
٢٢. الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة السابعة والأربعون بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣١.
٢٣. الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة الرابعة بتاريخ ٣٠ ايار ١٩٣١.
٢٤. الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٣١، بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٣٢.
٢٥. الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة السادسة بتاريخ ٢٨ اذار ١٩٣٣.
٢٦. الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة السادسة والثلاثون بتاريخ ٢٩ اذار ١٩٣٢.

٢٧. الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة السابعة بتاريخ ٣٠ اذار ١٩٣٣.
٢٨. الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة السادسة، بتاريخ ٢٨ اذار ١٩٣٣.
٢٩. الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة العشرون، بتاريخ ٢٧ ايار ١٩٣٣.
٣٠. الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة السادسة والعشرون، بتاريخ ٧ حزيران ١٩٣٣.
٣١. الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة الحادية والثلاثون، بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٣٣.
٣٢. الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة الرابعة والثلاثون، بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٣٣.
٣٣. الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة الثامنة والعشرون، بتاريخ ١٧ اذار ١٩٣٤.
٣٤. الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة الرابعة والثلاثون، بتاريخ ٧ نيسان ١٩٣٤.
٣٥. الدورة الانتخابية الخامسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٤، الجلسة الأولى، بتاريخ ٢٩ كانون الأول ١٩٣٤.
٣٦. الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة الخامسة، بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني لسنة ١٩٣٥.
٣٧. الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة العاشرة، بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٣٥.
٣٨. الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة الرابعة والعشرين بتاريخ ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٣٦.
٣٩. الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة الثانية والثلاثين، بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٣٦.
٤٠. الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة الرابعة عشر بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٣٦.

٤١. الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة العشرون، بتاريخ ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٦.
٤٢. الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة الثامنة والأربعين بتاريخ ٢٩ اذار سنة ١٩٣٦.
٤٣. الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة السابعة والثلاثون بتاريخ ٢٧ شباط سنة ١٩٣٦.
٤٤. الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة السادسة والثلاثين ، بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٣٦.
٤٥. الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة السادسة، بتاريخ ٢٥ اذار ١٩٣٧.
٤٦. الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة الثامنة عشر، بتاريخ ٢٧ ايار ١٩٣٧.
٤٧. الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة الأولى، بتاريخ ٦ شباط ١٩٣٧.
٤٨. الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة السادسة، بتاريخ ٢٥ اذار ١٩٣٧.
٤٩. الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة الثامنة عشر، بتاريخ ٢٧ ايار ١٩٣٧.
٥٠. الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة العشرين، بتاريخ ٣١ ايار ١٩٣٧.
٥١. الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة الثانية والعشرين، بتاريخ ٣ حزيران ١٩٣٧.
٥٢. الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة الثانية والعشرين ، بتاريخ ٢٧ اذار ١٩٣٨.
٥٣. الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة الثانية والعشرين، بتاريخ ٣ حزيران ١٩٣٧.
٥٤. الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة الحادية والعشرين بتاريخ ٢٢ اذار ١٩٣٨.

٥٥. الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة الرابعة والعشرين، بتاريخ ٣ نيسان ١٩٣٨.
٥٦. الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة الثامنة والعشرين، بتاريخ ١١ نيسان ١٩٣٨.
٥٧. الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة السادسة عشرة، بتاريخ ١٤ اذار ١٩٤٠.
٥٨. الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة السابعة عشرة، بتاريخ ٢١ اذار ١٩٤٠.
٥٩. الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة السابعة عشرة، بتاريخ ٢١ اذار ١٩٤٠.
٦٠. الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة الحادية والعشرون، بتاريخ ١ نيسان ١٩٤٠.
٦١. الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، الجلسة الثامنة والعشرين، بتاريخ ١ اذار لسنة ١٩٤١.
٦٢. الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، الجلسة السادسة والثلاثين، بتاريخ ٢٣ اذار ١٩٤١.
٦٣. الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، الجلسة الرابعة والثلاثون، بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٤٢.
٦٤. الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، الجلسة الحادية والثلاثين، بتاريخ ٥ اذار ١٩٤١.
٦٥. الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، الجلسة السابعة والعشرين، بتاريخ ٢٣ اذار ١٩٤٢.
٦٦. الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، الجلسة الرابعة والثلاثين، بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٤٢.
٦٧. الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٤٢، الجلسة التاسعة والثلاثين، بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٤٢.
٦٨. الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٢، الجلسة الثالثة والعشرين، بتاريخ ٢٣ اذار ١٩٤٣.

٦٩. الدورة الانتخابية التاسعة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، الجلسة الرابعة والثلاثين ، بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٤٢.
٧٠. الدورة الانتخابية التاسعة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢، الجلسة الثالثة والعشرين، بتاريخ ٢٣ اذار ١٩٤٣.
٧١. الدورة الانتخابية التاسعة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢، الجلسة الحادية والثلاثين، بتاريخ ١١ ايار ١٩٤٣.
٧٢. الدورة الانتخابية التاسعة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢، الجلسة الرابعة والثلاثون ، بتاريخ ٥ اذار ١٩٤٣.
٧٣. الدورة الانتخابية التاسعة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢، الجلسة الرابعة والثلاثين، بتاريخ ٥ اذار ١٩٤٣.
٧٤. الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة الثالثة عشرة، بتاريخ ١٩ اذار ١٩٤٤.
٧٥. الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة الرابعة عشرة، بتاريخ ٢٠ اذار، ١٩٤٤.
٧٦. الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة التاسعة عشرة، بتاريخ ٩ ايار ١٩٤٤.
٧٧. الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة السادسة و العشرين، بتاريخ ١٨ ايار ١٩٤٤.
٧٨. الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة الثامنة والعشرين ، بتاريخ ٢٧ ايار ١٩٤٤.
٧٩. الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة السادسة والعشرين، بتاريخ ٢٤ اذار سنة ١٩٤٥.
٨٠. الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة الثامنة والعشرين ، بتاريخ ٢٧ ايار سنة ١٩٤٥.
٨١. الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة الواحد والأربعين، بتاريخ ٣٠ ايار ١٩٤٥.
٨٢. الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة الثانية والاربعين ، بتاريخ ٣١ ايار ١٩٤٥.

٨٣. الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ ، الجلسة التاسعة والثلاثين ، بتاريخ ٢١ ايار ١٩٤٦ .
٨٤. الدورة الانتخابية الحادية عشرة ،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة الثالثة ، بتاريخ ٢٦ اذار سنة ١٩٤٧ .
٨٥. الدورة الانتخابية الحادية عشرة ،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة السادسة والعشرين ، بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٤٧ .
٨٦. الدورة الانتخابية الحادية عشرة ،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة العاشرة ، بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٤٧ .
٨٧. الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة الثانية والثلاثون ، بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٤٧ .
٨٨. الدورة الانتخابية الحادية عشرة ،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة السادسة والثلاثين ، بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٤٧ .
٨٩. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الاولى ، بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٤٨ .
٩٠. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الثالثة ، بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٤٨ .
٩١. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة العاشرة ، بتاريخ ١٧ تموز ١٩٤٨ .
٩٢. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الخامسة عشر ، بتاريخ ٤ تشرين الاول ١٩٤٨ .
٩٣. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الثانية ، بتاريخ ٥ كانون الاول ١٩٤٨ .
٩٤. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الرابعة ، بتاريخ ١٠ شباط ١٩٤٩ .
٩٥. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الخامسة والثلاثين ، بتاريخ ٧ ايار ١٩٤٩ .
٩٦. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الثانية عشر ، بتاريخ ١٢ شباط ١٩٤٩ .

٩٧. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الحادية والعشرين ، بتاريخ ١٢ اذار ١٩٤٩ .
٩٨. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة السابعة والعشرين ، بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٤٩ .
٩٩. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الأربعين ، بتاريخ ١٢ ايار ١٩٤٩ .
١٠٠. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الحادية والأربعين ، بتاريخ ١٤ ايار ١٩٤٩ .
١٠١. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة التاسعة والأربعين ، بتاريخ ٨ حزيران ١٩٤٩ .
١٠٢. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الحادية والعشرين ، بتاريخ ١٢ اذار ١٩٤٩ .
١٠٣. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة الخامسة عشر ، بتاريخ ١٩ اذار ١٩٥٠ .
١٠٤. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة السادسة عشرة ، بتاريخ ٢٨ اذار ١٩٥٠ .
١٠٥. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة الثامنة والعشرين ، بتاريخ ٨ ايار ١٩٥٠ .
١٠٦. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة الثانية والثلاثين ، بتاريخ ١٣ ايار ١٩٥٠ .
١٠٧. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الجلسة التاسعة والعشرين ، بتاريخ ٢٩ اذار ١٩٥١ .
١٠٨. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة السابعة والثلاثين ، بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٥١ .
١٠٩. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة السابعة والثلاثين ، بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٥١ .
١١٠. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة السابعة والأربعين ، بتاريخ ١٠ ايار ١٩٥١ .

١١١. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة الخمسين ، بتاريخ ١٦ ايار ١٩٥١.
١١٢. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الجلسة الخامسة، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٥٢.
١١٣. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الجلسة السابعة، بتاريخ ٩ شباط ١٩٥٢.
١١٤. الدورة الانتخابية الثانية عشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الجلسة الثالثة عشرة ، بتاريخ ١٨ ايار ١٩٥٢.
١١٥. الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، الجلسة التاسعة ، بتاريخ ٨ اذار ١٩٥٣.
١١٦. الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، الجلسة الاولى ، بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٣.
١١٧. الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، الجلسة العاشرة ، بتاريخ ١٠ اذار ١٩٥٣.
١١٨. الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، الجلسة الحادية والعشرين، بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٥٣.
١١٩. الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ، الجلسة الثلاثين ، بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٥٣ .
١٢٠. الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ ، الجلسة الثالثة والثلاثين، بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٥٣.
١٢١. الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ ، الجلسة السادسة عشر ، بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٥٤.
١٢٢. الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، الجلسة الثانية والعشرين ، بتاريخ ٢١ شباط ١٩٥٤.
١٢٣. الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ ، الجلسة التاسعة والعشرين، بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٥٤.
١٢٤. الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، الجلسة الثلاثين ، بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٥٣.

١٢٥. الدورة الانتخابية الرابعة عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ ، الجلسة الاولى ، بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٥٤.
١٢٦. الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ ، الجلسة الاولى ، بتاريخ ١٦ ايلول ١٩٥٤.
١٢٧. الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ، الجلسة الثانية ، بتاريخ ٤ كانون الاول ١٩٥٤.
١٢٨. الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ، الجلسة التاسعة ، بتاريخ ٢٩ كانون الاول ١٩٥٤.
١٢٩. الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ ، الجلسة الثانية عشر ، بتاريخ ١٤ كانون الثاني ١٩٥٥ .
١٣٠. الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ، الجلسة الرابعة عشر ، بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٥٥.
١٣١. الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ، الجلسة السادسة ، بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٥٥.
١٣٢. الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الاول ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الجلسة السابعة ، بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٥٦.
١٣٣. الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ ، الجلسة السادسة ، بتاريخ ٧ شباط ١٩٥٧.
١٣٤. الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧ ، الجلسة السابعة ، بتاريخ ٢١ شباط ١٩٥٧.
١٣٥. الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٥٨ ، الجلسة الاولى ، بتاريخ ١٠ ايار ١٩٥٨.
١٣٦. الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي من ١ كانون الاول ١٩٥٧ - ٢٧ اذار ١٩٥٨ ، الجلسة التاسعة ، بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٥٨.
١٣٧. الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧ ، الجلسة السابعة عشر ، بتاريخ ٢ تشرين الاول ١٩٥٨ .
١٣٨. الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧ ، الجلسة السابعة والعشرين ، بتاريخ ٢٧ اذار ١٩٥٨.

الوثائق البريطانية

1. Hewett, J. P. 1919. Report for the Army Council on Mesopotamia. British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/MIL/17/15/55, in Qatar Digital Library.
2. UK Parliament. 1925, December 21. Commons debates: Iraq Vol. 189, cols. 104–105. Retrieved from <https://hansard.parliament.uk/Commons/1925-12-21/debates/04cdaa84-8b98-44fb-b656-b59488df7aff/Iraq>.
3. UK Parliament. 1925, December 21. Commons debates: Iraq Vol. 189.
4. British Government, Report on the Administration of Iraq, 1924–1925, London: HMSO, 1926.
5. Iraq, Ministry of Finance, Budget of the 'Iraq Government for the Year 1922–23 Baghdad: Government Press, 1923.
6. British Reports Submitted to the League of Nations on the Progress of the British Administration in Iraq in the years of the Mandate, 1930.

الرسائل والاطاريح الجامعية

١. اثمار عبد الحسين مطلق الموسوي، موقف المجلس النيابي العراقي من الموازنة العامة ١٩٢٥-١٩٣٢، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة ذي قار، ٢٠١٨.
٢. اسامة كاظم مغتاض، المؤسسة العسكرية والامن في مناقشات مجلس النواب ١٩٢٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣، ص ٢٧.
٣. اسامه مهدي ابراهيم ،ثابت عبد النور ودوره السياسي في العراق ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ابن رشد،جامعة بغداد ، ٢٠١٥.
٤. اسماعيل نوري مسير الربيعي ،تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩.

٥. امل مخلص عبد الوهاب ، سياسة العراق المالية في مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المثنى ، ٢٠٢٢ .
٦. اميرة اسماعيل محمد العبيدي، العلاقات السورية-التركية ١٩٢٣-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣ .
٧. اميرة حسن جفات عزيز، المدرسة العسكرية الملكية العراقية ١٩٢٤-١٩٣٩ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.
٨. باسم ياسين مجيد، الدور السياسي المعاصر للعراقيين التركمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧.
٩. بان غانم احمد ، مصطفى العمري ونشاطه الإداري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة الموصل ، ١٩٩٦ منشورة ،كلية التربية ابن رشد ،جامعة بغداد ،٢٠١٥.
١٠. بسام شبيب محمد ، العلاقات العسكرية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية ١٩٤٥ - ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥.
١١. ثائر جاسم محمد السعدي، القضية الكردية الصحافة البغدادية ١٩٤٥-١٩٥٨ رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية ، جامعة القادسية، ٢٠١٤.
١٢. جمعه عليوي فرحان، علي جودة الأيوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٧.
١٣. حامد فرج عبد الحسين، علي ممتاز الدفتري ودوره السياسي في العراق ١٩٤٠-١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤.
١٤. حسن احمد ابراهيم المعموري ، عبد الوهاب مرجان ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠٠٧.

١٥. حسن ضاري سبع الدليمي ، وزارة المالية دراسة في تشكيلاتها الإدارية ودورها في تطوير العراق الحديث ١٩٢٠ - ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٢.
١٦. حسن غانم ردن ، الميزانية العامة في مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٣٣ - ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٨.
١٧. حميد رزاق الموسوي، دور نواب البصرة في المجلس النيابي ١٩٢٥-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٧.
١٨. دعاء صباح بدر ، دور نواب المنتفك في مجلس النواب العراقي ١٩٤٦_١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٦.
١٩. رجاء زامل كاظم الموسوي، جلال بابان ودورة السياسي في العراق حتى ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
٢٠. رنا عاصي نعمة ، دور نواب لواء العمارة في مجلس النواب العراقي ١٩٣٩_١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المثنى ، ٢٠١٣.
٢١. زيد عدنان ناجي ، تمثيل الاقليات الدينية غير المسلمة في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، جامعة القديس يوسف ، ٢٠١٤.
٢٢. زيد نافع الفهد، توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ١٩٩٠.
٢٣. زيد رحمان عبود، الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٢١-١٩٤٥م، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠٢٣.
٢٤. سالار عبد الكريم فندي ، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي ١٩٤٥-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧.

٢٥. سامي عبد الحافظ القيسي ،ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٦ ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ،جامعة بغداد ،١٩٧٤ .
٢٦. سحر كامل خليل ، المؤسسات البرلمانية العراقية بين العهدين الملكي والجمهوري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ .
٢٧. سعيد شخير سوادي، ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢١-١٩٤٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد ،١٩٩٠ .
٢٨. سعيد عبد علي باصي المكصوسي ، دور نواب الكوت في البرلمان العراقي، ١٩٢٥-١٩٣٩ ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠٠٦ .
٢٩. سندس حسن علي، دور المستشارين البريطانيين في وزارتي الدفاع والمالية في العراق ١٩٢٠-١٩٣٢ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٩ .
٣٠. سؤدد كاظم مهدي، ارنولد ولسن ودوره في السياسة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥ .
٣١. طارق يونس عزيز، جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٠-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩١ .
٣٢. عباس فرحان ظاهر الزاملي، رستم حيدر ودوره السياسي في العراق ١٨٩٦-١٩٤٠ ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٧ .
٣٣. عباس كاظم جابر العبودي ، نصرت الفارسي ودوره السياسي في العراق ١٨٩٤-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١١ .
٣٤. عبد الله شاتي عبهول ، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠- ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ .

٣٥. عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥ - ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٣.
٣٦. عدي حميد فهد، دور نواب الدليم في البرلمان العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الانبار، ٢٠١١.
٣٧. عقيل عماد حسين، رؤوف الجادرجي ودوره السياسي الدبلوماسي في العراق ١٨٨٢ - ١٩٥٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢١.
٣٨. علاء عباس كاظم القصير، انتفاضة عشائر الفرات الاوسط واثرها على الاحداث السياسية في العراق ١٩٣٣-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٧.
٣٩. علاء كاظم جاسم سلطان الوائلي، محمود رامز ودوره السياسي في العراق ١٨٧٥-١٩٥٨ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣.
٤٠. علي خليل احمد البياتي، الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٢-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٠.
٤١. علي خماس حسين البزوني، خليل اسماعيل البستاني ودوره الاداري والسياسي في العراق ١٩٠٢ - ١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨.
٤٢. علي صالح عباس منصور الحسناوي، صفقات تسليح الجيش العراقي ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة كربلاء، ٢٠٢٤.
٤٣. علي فهمي اسماعيل، ارشد العمري ١٨٨٨-١٩٧٨ دراسة تاريخية في نشاطه الاداري والسياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية، جامعة الموصل، ١٩٩٧.

٤٤. علي ناصر حسن، الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩١.
٤٥. عمار يوسف عبد الله العكدي، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢.
٤٦. عمر عادل طه لطيف الحياي، القوة الجوية العراقية ١٩٣١-١٩٥٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، ٢٠١٤.
٤٧. عمر محمد مكي، القضية الكردية في سياسات الحكومات العراقية ١٩٣٢-١٩٢٥، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كلمنتش، ٢٠٠٩.
٤٨. فاطمه صادق عباس، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، رسالة غير منشورة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦.
٤٩. فاطمه فالح جاسم، دور نواب المنتفك في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٤٥ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠٠٩.
٥٠. فلاح حسن عاتي البهادلي، الطيران المدني العراقي ١٩٣٣-١٩٧٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٨.
٥١. فهد مسلم زغير، مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٤-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢.
٥٢. فؤاد طارق كاظم، رؤوف البحراني ودوره الساسي والفكري في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠١.
٥٣. قيس جواد علي الغريزي، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٨٩.
٥٤. كاظم جواد احمد، دور نواب بغداد في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤.

٥٥. عمار كريم جبار، دور نواب لواء العمارة في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠١٢ .
٥٦. ماريا حسن مغتاز التميمي ،التجنيد في العراق ١٨٦٩ - ١٩٣٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ .
٥٧. محمد رشيد عباس، مجلس الأعيان العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية بن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٥
٥٨. محمد رضا الشرع، الانتخابات النيابية في العراق ١٩٣٣-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٢ .
٥٩. محمد عويد محسن الدليمي ، الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ .
٦٠. محمد يوسف إبراهيم وينستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى ١٩٤١، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب جامعة بغداد، ٢٠٠٠ .
٦١. منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤-١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥ .
٦٢. مهند كاظم رشيد البديري، الجيش العراقي، تطوره واثره السياسي، ١٩٤١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة ، ٢٠١١ .
٦٣. مؤيد شاكر كاظم الطائي ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية . أبن رشد، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ .
٦٤. ناجح عبد الحسين علوان الرماحي، الشيخ عبد الواحد الحاج سكر ودوره السياسي في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ١٨٨٠-١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٤ .
٦٥. نداء خضير مبارك ، نديم الباجه جي ودوره الاقتصادي والسياسي ١٩١٤-١٩٧٦، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ذي قار، ٢٠١٥ .

٦٦. ندى شهاب محمد هديب المحمدي ، الخبراء والمستشارون البريطانيون في العراق ١٩٣٢ - ١٩٤٥ الدفاع ، المالية ، النفط أنموذجاً، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الانبار ، ٢٠٢٠.

٦٧. نسرین نعمة عبد الأمير الحسناوي ،حركة البعثات العلمية العراقية في العهد الملكي ١٩٢٢-١٩٥٨ ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ، جامعة كربلاء ، ٢٠٢٤.

٦٨. هيو زعيم نجم الدين، سليمان فتاح باشا دراسة بحياتهم ونشاطه العسكري والسياسي والاقتصادي رساله ماجستير غير منشورة كليه الآداب، جامعه كركوك ، ٢٠٢٤.

٦٩. وفاء هادي حبيب، تمثيل الاقليات الدينية غير المسلمة في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٣ .

الكتب العربية والمعرّبة

١. إبراهيم خليل العلاف، تاريخ الجيش العراقي وتطوره دوره الوطني، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٣.
٢. إحسان حميد المفرجي وآخرون، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، ط ٤، القاهرة، ٢٠١١ .
٣. إحسان حميد المفرجي وآخرون، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، ط ٤، القاهرة، ٢٠١١ .
٤. أحمد عبد الباقي، ميزانية الدولة العراقية تحليلها وتحضيرها ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٤٧.

٥. احمد فوزي أشهر الاغتيالات السياسية في العراق، مطبعة الديورني ، بغداد، ١٩٨٧ .
٦. احمد محمد امين قادر ،موقف مجلس النواب العراقي من القضية الكردية ١٩٢٥-١٩٤٥ ، مطبعة مؤسسة سرمد، السليمانية ، ٢٠٠٧.
٧. ايناس سعدي عبد الله ، تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨-١٩١٨ ، مكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٤ .

٨. برهان غزال ، التطور الاقتصادي والاجتماعي في دول الجامعة العربية ، ط ١ ، د. مط ، ١٩٥٧.
٩. توماس بوا، تاريخ الأكراد، ترجمه: محمد تيسير ميرخان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠٠١.
١٠. جمال مصطفى مردان، ملوك العراق، فيصل الأول - غازي - فيصل الثاني، اسرار وخفايا، المكتبة الشرقية، بغداد، ١٩٩٠.
١١. جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١.
١٢. حازم المفتي العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠.
١٣. حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي ١٩١٤ - ٢٠٠٤، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥.
١٤. حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠، دار السلام، لندن، ١٩٨٧.
١٥. حنا بطاطو ، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ج ١ ، ترجمة : عفيف الرزاز ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، ١٩٩٢.
١٦. خلدون ناجي معروف، الاقلية اليهودية في العراق بين سنة ١٩٢١ و ١٩٥٢، ج ٢ ، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، ١٩٧٥.
١٧. خير الدين الزركلي، ما رأيت وما سمعت، المطبعة العربية، مصر، ١٩٦٥.
١٨. خيرى العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٩.
١٩. دارا جمال عصفور، محمد أمين زكي ودوره السياسي والإداري في العراق ١٩٢٤-١٩٤٨، مطبعة شيفان، السليمانية، ٢٠٠٨.
٢٠. رجاء الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٩.
٢١. رجاء الخطاب، مؤتمر القاهرة وتأثيره على تطور الوضع السياسي في العراق ، بغداد ٢٠٠١.
٢٢. رجاء حسين الخطاب، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي، منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد، ١٩٥٨.
٢٣. رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور تشكيلاته خلال مرحلة الانتداب ١٩٢١-١٩٣٢ ، مكتبة رضا التميمي ، بغداد ، ٢٠٠٦.

٢٤. رجاء حسين حسني الخطاب ،تطور تشكيلات الجيش العراقي خلال مرحلة الاستقلال ١٩٣٢-١٩٥٨ ،مطبعة الاديب ، بغداد ، ٢٠٠٦.
٢٥. رجاء حسين حسني الخطاب، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧ دراسة في تطوير العلاقات العراقية-البريطانية واثرها، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، ١٩٧٦.
٢٦. رجاء حسين حسني الخطاب، مؤتمر القاهرة وتأثيره على تطور الوضع السياسي في العراق ، بغداد ، ٢٠٠١ .
٢٧. رحيم كاظم محمد الهاشمي ، محمد فاضل الجمالي دوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام ١٩٥٨ ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠١٢ .
٢٨. رياض رشيد ناجي ، الاشوريين في العراق ١٩١٨-١٩٣٦ ، مطبعة الجيلاوي ، القاهرة ، ١٩٧٧.
٢٩. ساره مالك حميد، أثر انقلاب بكر صدقي في الحياة السياسية العراقية جمعية الإصلاح الشعبي نموذجا ١٩٣٦ - ١٩٣٧، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢١ .
٣٠. ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٥٠ ، ت :سليم طه التكريتي ، ج ١ ، منشورات الفجر ، بغداد ١٩٨٨.
٣١. سعد ناجي - العراق والمسألة الكردية، دار السلام، لندن، ١٩٩٠ .
٣٢. سعيد حماده ، النظام الاقتصادي في العراق ، بيروت ، ١٩٣٨.
٣٣. سعيد عبود السامرائي ، السياسة المالية في العراق ، مطبعة القضاء ، النجف ، ١٩٧٦.
٣٤. سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ ، شركة الخنساء للطباعة ، بغداد ، ٢٠٠٩ .
٣٥. صادق حسن السوداني ، العلاقات العراقية السعودية ١٩٢٠-١٩٣١ ، بغداد ١٩٧٦ .
٣٦. طارق ابراهيم شريف، سيرة حياة الملك فيصل الثاني ١٩٣٥-١٩٥٨ اخر ملوك العراق، دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
٣٧. طارق مجيد تقي العقيلي، مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، ٢٠١٦.
٣٨. عبد الرحمن البزاز، صفحات من الأمس القريب، ثورة العراق هل كانت حتمية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠.
٣٩. عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨.

٤٠. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٧ ، ط ٦ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٢ .
٤١. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٨ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨ .
٤٢. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٩ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨ .
٤٣. عبد الرزاق الحسني، العراق في ضل المعاهدات، دار الكتب، بيروت، ١٩٧٥ .
٤٤. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٢ ، ط ٧ ، مطبعة الرافدين، لبنان، بيروت، ٢٠٠٨ .
٤٥. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١ ، مركز الابجدية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٣ .
٤٦. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٢ ، ط ٢ ، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٣ .
٤٧. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٣ ، ط ٢ ، مطبعة العرفان، لبنان، صيدا، ١٩٥٣ .
٤٨. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤ ، ط ٢ ، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٣ .
٤٩. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٥ ، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٣ .
٥٠. عبد الرزاق الهلالي، الشاعر الثائر الشيخ محمد باقر الشبيبي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٥ .
٥١. عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧، بغداد ، ١٩٥٩ .
٥٢. عبد الكريم العلوجي، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الأمريكي ، دار النهضة ، ٢٠٠٧ .
٥٣. عبد الله الفياض، الثورة العربية الكبرى سنة ١٩٢٠، مطبعة الرشاد، بغداد، ١٩٦٣ .
٥٤. عبد المجيد عبد اللطيف ، حوليات العراق في العهد الملكي ١٩١٤ - ١٩٥٨ ، بغداد ، ٢٠٠٨ .
٥٥. عزيز الحاج ، القضية الكردية في العشرينات ، الموسوعة العربية للنشر ، بيروت ، ١٩٨٤ .

٥٦. عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٥ .
٥٧. عكاب يوسف عليوي الركابي، حكمت سليمان والانقلاب العسكري الأول في العراق عام ١٩٣٦ دراسة تحليلية تاريخية ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠٢٤ .
٥٨. علاء جاسم محمد ،الملك فيصل الاول حياته ودوره السياسي ، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠ .
٥٩. عبد المجيد كامل ، الملك فيصل الاول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ١٩٩١ .
٦٠. علاء جاسم محمد الحربي، جعفر العسكري ودوره السياسي في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ١٩٨٧ .
٦١. علي ابو طحين، ملك العراق الصغير فيصل الثاني، دار ومكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٤ .
٦٢. علي امين الشريف محمد فهمي سعيد ودوره العسكري والسياسي في تاريخ، العراق المعاصر، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢ .
٦٣. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٦، من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٤، ط١، دار الوراق للنشر، لندن، ٢٠٠٧ .
٦٤. علي صالح الكعبي ، فاضل معلقة ودوره السياسي في العراق ، مؤسسة دلتا للطباعة والنشر ، لبنان ، ٢٠٢٤ .
٦٥. علي يوسف الشكري ، الحياة النيابية في العراق تاريخ وتجربة ، منشورات زين الحقوقية ، لبنان ، ٢٠٢٢ .
٦٦. غزوان محمود غناوي، الأمير عبد الإله بن علي الهاشمي الوصي على عرش العراق حياته ودوره السياسي ١٩٣٩-١٩٥٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١ .
٦٧. فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٨ .
٦٨. فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية - البريطانية واثارها السياسية الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨ ، منشورات وزارة الاعلام، بغداد، ١٩٧٧ .
٦٩. فهد أمسلم زغير، مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٠-١٩٣٣ ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

٧٠. كاظم حبيب، لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق، ط ٢، دار ثاراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠٥ .
٧١. كمال مظهر احمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، دار الثقافة والنشر الكردية، بغداد، ٢٠١١ .
٧٢. لطفي جعفر فرج عبد الله ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٨ .
٧٣. لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٧.
٧٤. لطفي جعفر فرج، الملك فيصل الثاني اخر ملوك العراق، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠١ .
٧٥. مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، ترجمة المؤلف مع فيصل نجم الدين الأطرقي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦.
٧٦. محمد حسين الزبيدي ، الملك غازي ومرافقوه، دار السلام، بغداد، ١٩٨٩ .
٧٧. محمد سعيد احمد حمدان ، العلاقات العراقية السعودية بين ١٩١٤-١٩٥٣ ، دار يافا، بيروت، ٢٠١٣ .
٧٨. محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس، لبنان ، ٢٠١٥ .
٧٩. محمد عابدين حمادة، محمد تيسير ظبيان، فيصل بن الحسين من المهد إلى اللحد، المطبعة العصرية، دمشق، ١٩٣٣ .
٨٠. محمد عصفور سلمان، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٢-١٩٦٨، دراسة في الجانب السياسي، المطبعة المركزية، ديالى، ٢٠١٥ .
٨١. محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، دراسة وثائقية في التاريخ السياسي العراقي لمقدمات وانتخابات ومناقشات أول مؤسسة تشريعية في العراق، الانتخابات والمناقشات، ١٩٢٢-١٩٢٤، ج ٢، ط ٢، بغداد، ١٩٨٩.
٨٢. محمد مظفر الأدهمي، تأسيس النظام الملكي وتجربة البرلمانية تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢، مكتبة الذاكرة، بغداد، ٢٠٠٩.
٨٣. محمود العبطة، الديمقراطية في العراق، ج ١، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٦٠.
٨٤. المس بيل، اربع فصول من تاريخ العراق القريب بين سنتي ١٩١٤-١٩٣٠، مطبعة العرفان، صيدا، ٢٠١٣.

٨٥. معن فيصل القيسي ، وزارة الدفاع العراقية ١٩٢٠-١٩٥٨ ، ط ٢ ، دار البيارق ، بغداد ، ٢٠٢٣.
٨٦. ناجي خليفة جاسم الدهان ، الدفاع الجوي العراقي دراسة تاريخية وثائقية لتطوره ودوره الوطني والقومي ١٩٣٩-١٩٩٣ ، دار الأكاديميون ، الاردن ، ٢٠٢٠.
٨٧. نخبة من المؤلفين ، العراق في التاريخ ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٨٣ .
٨٨. نور محمود عبد المجيد العبدلي، ساسون حسيقيل ودوره السياسي والاقتصادي في العراق ١٨٦٠-١٩٣٢، دار النهضة العربية بيروت، ٢٠١٧.
٨٩. نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، بغداد، ١٩٨٠.
٩٠. هشام محمد صفوت ،اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة ، ١٩٨٦.
٩١. وسيم رفعت عبد المجيد، العراق الانقلابي الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق ١٩٢١-٢٠٠٣، دار الجواهري، ٢٠١٥ .
٩٢. وليد حمدي ، الكرد و كردستان في الوثائق البريطانية دراسة وثائقية، مطابع سجل العرب، اربيل، ١٩٩٢.
٩٣. وليد محمد الاعظمي ، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية البريطانية ١٩٤١ ، الدار العربية ، بغداد ، ١٩٨٦.
٩٤. يعقوب سرقيس، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد، القسم الثالث، جمع وتحقيق :معن حمدان علي، بغداد، ١٩٨١.
٩٥. يونس بحري ، أسرار ٢ مارس ١٩٤١ او الحرب العراقية الانكليزية ، مطبعة الحرية ، بغداد ، ١٩٦٨ ،
- الكتب الانكليزية

1. Charles Tripp, A History of Iraq, 3rd ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.
2. Ibrahim Al-Marashi & Sammy Salama, Iraq's Armed Forces: An Analytical History London: Routledge, 2008.
3. yehoshua porath, in search of arab unity 1930-1945, group taylor & francis, new york, 1986.
4. jon woronoff ,oceania , and the middle east ,the scarecrow press , 2004.

البحوث المنشورة

١. اثمار عبد الحسين مطلق الموسوي، الازمة الاقتصادية العالمية واثرها على الميزانية العامة للدولة العراقية. مجلة كلية التربية، جامعة ذي قار، المجلد ٩، العدد ٣، ٢٠١٣ .
٢. اسماعيل نوري الربيعي، العراق والازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ قراءة وثائقية في تقارير الملك فيصل الاول، مجلة اتحاد الجامعات العربية، مجلد ٩.
٣. انوار ناصر حسين، موقف العشائر العراقية من قانون التجنيد الاجباري ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد، العدد ١٠٢ ، ٢٠١٢.
٤. ايناس حمزة الجبلاوي، الموظفون البريطانيون في العراق خلال فترتي الاحتلال البريطاني والانتداب ١٩١٤-١٩٣٢، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل ، العدد ٧ ايار.
٥. بشرى عاشور، خلف عمار مصير، الاقتصاد العراقي بين ازمة الكساد ١٩٢٩-١٩٣٢ والازمة المالية العالمية الاثار والمعالجات، الجامعة المستنصرية، د.ت .
٦. حسن ضاري سبع، محمد هليل الجابري، وزارة المالية والسلطة التشريعية ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل، كلية التربية-صفي الدين الحلي ، المجلد ١، العدد ٢١، ٢٠١٤.
٧. حمد عبد الله، صابرين عبد المحمد، مشاركة الكرد في الحياة النيابية ١٩٢٤-١٩٣٣ في العراق مجلة قهل اي زانست العلمية، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، المجلد السابع، العدد ٢٢، ٢٠٢٢ .
٨. ستار علك الطفيلي، التطورات الاقتصادية في العراق في فترة الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢، بحث منشور في مجلة كلية التربية، جامعة بابل، المجلد ١، العدد ٩ في ٣١ اذار ٢٠١٢.
٩. عبد الأمير هادي العكام، موقف وزارة ياسين الهاشمي الثانية ١٧ اذار ١٩٣٥ - تشرين الأول ١٩٣٦ من مطالب الشيعة، مجلة كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، المجلد ٦ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٧.
١٠. عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، الدور السياسي للقوات المسلحة في الثلاثينيات ، مجلة دراسات تاريخية ، العام الرابع ، العدد ٤ ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

١١. عكاب يوسف عليوي الركابي، عبد اللطيف نوري ودوره في تطوير الجيش العراقي بعد انقلاب عام ١٩٣٦، مجلة الملوية، كلية التربية، جامعة سامراء، المجلد ٦، العدد ٣، تشرين الثاني، ٢٠٠٢ .
١٢. علي رياض كوبر ، وزراء المالية ودورهم في بناء الدولة العراقية ١٩٢٠ - ١٩٣٢ ، مجلة دراسات في الانسانيات والعلوم التربوية ، العدد ٥ ، ايار ، ٢٠٢٤ .
١٣. عمار يوسف عبد الله، بريطانيا والانتفاضات الكردية في العراق ١٩١٩-١٩٣٣، مجلة الدراسات الانسانية، كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، المجلد ٧، العدد ٣، ٢٠١٢ .
١٤. غازي محمود علي حسن، المشاريع الإروائية في العراق من خلال محاضر مجلس النواب (١٩٢٥-١٩٣٦): الغراف، الحبانية، النقارات أنموذجاً، مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية، المجلد ٤٤، العدد ٣، ٢٠٢٤ .
١٥. فلاح حسن حمادي ، السيد محمد الصدر ومواقفه الوطنية والقومية ١٩٢٢-١٩٥٦ ، مجلة نيسان للدراسات الاكاديمية ، جامعة ميسان ، كلية التربية الاساسية ، المجلد ١٦، العدد ٣١ .
١٦. فهد أمسلم زغير ، بهاء الدين نوري الشيرواني حياته ودوره العسكري والسياسي في العراق ١٨٩٧-١٩٦٠ ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، المجلد ١ ، العدد ٢ ، ٢٠٢١ .
١٧. فهد أمسلم زغير ، سعد عمر علوان حياته واثره السياسي في تاريخ العراق ١٩٥٨-١٩٠٣ ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٢٩ ، ٢٠٢١ .
١٨. فهد أمسلم زغير ، علي كمال عبد الرحمن حياته واثره السياسي في مجلس النواب العراقي ١٩٥٨-١٩٠٠ ، مجلة كلية الامام الكاظم ، الجامعة المستنصرية ، المجلد ٤، العدد ٢ ، ٢٠٢٠ .
١٩. فيان حسن احمد، تأثير الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ في المجتمع العراقي واهم ما تناولته الصحف الوطنية عنها، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة المستنصرية، المجلد ٦، العدد ٤ ، ٢٠٢١ .
٢٠. قحطان حميد كاظم العنكي ، القوة الجوية العراقية مرحلة التأسيس واستحداث التشكيلات ومهام العمل التعرطي ٢٢ نيسان ١٩٣١ - ١٩٣٩ ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ١٠٢ ، ٢٠١٢ .
٢١. كاظم جواد احمد ، آراء ومواقف نصرت الفارسي في مجلس النواب العراقي إبان الدورة الانتخابية الاولى ١٩٢٥ - ١٩٢٨ ، مجلة آداب المستنصرية ، العدد ٧٥ ، ٢٠١٦ .

٢٢. كامران اورحمان مجيد، جهود الشيخ محمود في التمهيد لثورة العشرين الكبرى، مجلة حضارة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة السليمانية، العدد ٢٤، ٢٠١٢.
٢٣. نوري عبد الحميد خليل، خدمات وكلاء التاج للحكومة العراقية ١٩٢٩-١٩٤١، المؤرخ العربي، العدد ٢٢، اتحاد المؤرخين العرب، ١٩٨٢.
٢٤. محمود عبد الواحد ذنون، حركة الشيخ محمود الحفيد في السليمانية ١٩١٨-١٩٢٣، مجلة أبحاث ميسان، المجلد ١٣، العدد ٢٦، ٢٠١٧.
٢٥. محمد جواد الجزائري، الانتخابات البرلمانية في لواء الديوانية، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العدد ٦٠، ٢٠٢١.
٢٦. محمد رشيد عباس، التكوين الاجتماعي والسياسي للبرلمانيين الاكراد في العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨، مجلة كلية دجلة الجامعة، العدد ٣، ٢٠١٥.
٢٧. محمد رشيد عباس، نواب لواء الحلة وانحدارهم الاجتماعي والثقافي وانتماهم السياسي في العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٤، العدد ٤، ٢٠١٣.
٢٨. محمد عبد الرحمن نايل، المعاهدة البريطانية - العراقية ١٩٢٢ والمعاهدة الاردنية - البريطانية ١٩٢٨ دراسة مقارنة، المجلة الاردنية للتاريخ والاثار، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠١٦.
٢٩. محمد عبد الله، العراق في مؤتمر القاهرة ١٢-٣٠ مارس ١٩٢١، مجلة روزنامة، العدد ١٢، ٢٠١٤.
٣٠. مدلول علي، سيميل جون ادموندز ودوره السياسي تجاه اكراد العراق ١٩١٨ - ١٩٢٩، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، كلية التربية، جامعة القادسية، المجلد ٢٩، العدد ١١، ٢٠٢١.
٣١. مكي حبيب المؤمن، وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ اسطع صورة لانتصار الشارع على السلطة المقدمات والاحداث والنتائج، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد ١٤، المجلد ١٤.
٣٢. ياسين طه ياسين، اثر الازمة الاقتصادية العالمية بين عامي ١٩٢٩-١٩٣٣ على الحياة الاجتماعية في العراق، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد ٥٣، ٢٠١٠.

كتب الموسوعات

١. حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، ج ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥.

٢. حميد المطبوعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، ج ٣، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
٣. خالد احمد الجوال ، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي ١٩٢٠-١٩٥٨ ، ج ١ ، منشورات وزارة الثقافة بغداد ، ٢٠١٣.
٤. خالد احمد الجوال، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي ١٩٢٠-١٩٥٨ ج ٢ ، وزارة الثقافة، بغداد، ٢٠١٣.
٥. خالد أحمد الجوال، موسوعة وزراء الدفاع في العراق من الاحتلال البريطاني إلى ما بعد الاحتلال الأمريكي، دار البيارق، بغداد، ٢٠٢٢.
٦. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج ١، بيروت، ١٩٧٤.
٧. مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج ١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٥.
٨. مير بصري اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج ٢ ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، ٢٠٠٤.

كتب المذكرات

١. توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١١.
٢. جعفر العسكري ، مذكرات جعفر العسكري ، تحقيق : نجدة فتحي صفوة ، دار السلام ، لندن ، ١٩٨٨ ،
٣. حسن مصطفى احمد ، مذكرات ملحق عسكري في لندن قبل حرب فلسطين الاولى وفي اثنائها ١٩٤٦-١٩٤٩ .
٤. حسن مصطفى احمد ، مذكراتي السياسية في واشنطن كفاح سياسي ضد الصهاينة واعداء العرب ، ط ١ ، بغداد ، ١٩٩٠.
٥. ساطع الحصري، مذكراتي في العراق، ج ٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨.
٦. مذكرات الشيخ محمد رضا الشبيبي ورحلاته، تقديم كامل سليمان الحيدري، الرافدين، ٢٠١١.
٧. مذكرات الفريق طاووزند، تقديم وتعليق حامد أحمد الورد، ط ٢، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٦٨ .
٨. مذكرات صلاح الدين الصباغ ، فرسان العروبة في العراق ، تقديم: سمير السعيد، تانيت للنشر والتوزيع، المغرب، ١٩٩٤.
٩. مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩-١٩٤٣، تحقيق :خلدون ساطع الحصري، ج ١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧.

الجرائد والمجلات

١. جريدة العالم العربي، العدد ٣٣١٢، بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٣٣.
٢. جريدة الاتحاد الدستوري، العدد ٣١، ١١ آذار ١٩٥٠.
٣. جريدة الاتحاد الدستوري، العدد ٣٣، ١٥ آذار ١٩٥٠.
٤. جريدة الإخاء الوطني، العدد ٧٥٧، بتاريخ ١٨ ايلول ١٩٣٤.
٥. جريدة الاستقلال، العدد ٣٣١٥، ٣ نيسان ١٩٣٩.
٦. جريدة الاستقلال، العدد ٣٣١٧، ٦ نيسان ١٩٣٩.
٧. جريدة الاستقلال، العدد ٣٣١٨، ٧ نيسان ١٩٣٩.
٨. جريدة الاستقلال، العدد ٣٤٤٥، ٤ ايلول ١٩٣٩.
٩. جريدة الاستقلال، العدد ٣٤٥٦، ١٨ ايلول ١٩٣٩.
١٠. جريدة الاستقلال، العدد ٣٢٨٤، ٢٤ شباط ١٩٣٩.
١١. جريدة البلاد، ١١ كانون الاول ١٩٣٤.
١٢. جريدة البلاد، العدد ٣٤٣، ٣١ كانون الاول ١٩٣٤.
١٣. جريدة العالم العربي، العدد ١٩٦، ١١ تشرين الثاني ١٩٢٤.
١٤. جريدة العالم العربي، ٢٧ آذار ١٩٣٥.
١٥. جريدة العالم العربي، العدد ١٩٨، ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٤.
١٦. جريدة العالم العربي، العدد ٣٣٨٧، ٢٨ آذار ١٩٣٥.
١٧. جريدة العالم العربي، العدد ٣٣٩١، ٢ نيسان ١٩٣٥.
١٨. جريدة العالم العربي، العدد ٣٣٩٢، ٣ نيسان ١٩٣٥.
١٩. جريدة العالم العربي بغداد، العدد ٢٢٣٢، ٢٤ حزيران ١٩٣١.
٢٠. جريدة العراق، العدد ١٤١٩، ٥ كانون الثاني ١٩٢٥.
٢١. جريدة العراق، العدد ١٤١٩، ٥ كانون الثاني ١٩٢٥.
٢٢. جريدة العراق، العدد ٩٦٧، ٢٠ تموز ١٩٢٣.
٢٣. جريدة العراق، العدد ٢٩١، ٣ أيلول ١٩٢١.
٢٤. جريدة العراق، العدد ٤٩٩، ٢ كانون الأول ١٩٢٢.
٢٥. جريدة العراق، العدد ٤١٧، ٦ تشرين الأول ١٩٢١.
٢٦. جريدة العراق بغداد، العدد ٣٠٢، ٢١ حزيران ١٩٢١.

٢٧. جريدة العراق، العدد ٤٩٨ ، ١ كانون الأول ١٩٢٢ .
٢٨. جريدة الفرات ، العدد ١٣ ، ٢٦ آذار ١٩٣٠.
٢٩. جريدة الفرات ، العدد ٣ ، ٩ آذار ١٩٣٠.
٣٠. جريدة الوقائع العراقية بغداد ، العدد ٨٢٣ ، ٦ كانون الثاني ١٩٣٠ .
٣١. جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٥٨٦ ، ٣٠ آذار ١٩٥٥ .
٣٢. جريدة بغداد ، العدد ١٢ ، ٢٤ تشرين الاول ١٩٣١ .
٣٣. جريدة نداء الشعب بغداد، العدد ٩٧٧، ٢٥ حزيران ١٩٣١.
٣٤. صحيفة الاستقلال ، العدد ٣٥، ١٤ كانون الثاني ١٩٢١
٣٥. صحيفة الجبل ، العدد ٤ ، ٤ شباط ١٩٤٨ .
٣٦. صحيفة العراق، العدد ٢٦٩، ١٨ ايلول ١٩٢١ .
٣٧. مجلة التجارة ، ج ١ ، ٢١ اذار ١٩٥٨ .

Abstract

This study addresses the topic of the financial allocations for the Iraqi army in the state's general budgets during the monarchical era for the period 1925–1958. It does so through an analysis of the minutes of the Iraqi Council of Representatives as a primary source that reflects the nature of parliamentary discussions related to military expenditure and the political and financial implications they carried concerning the Iraqi state's approach to managing its financial resources and determining its priorities in the fields of defense and security. The study aims to trace the development of financial allocations granted to the military institution, analyze the factors influencing their size, and clarify the positions of members of the parliament regarding these allocations in light of the political, military, and economic conditions that Iraq experienced during that period.

The study relies on the historical analytical method, which is based on tracing historical phenomena and analyzing them within their chronological context. This was achieved by examining the Iraqi state's general budgets and the allocations assigned to the Ministry of Defense, as well as analyzing the discussions that took place within the Council of Representatives regarding them. The study depended primarily on the minutes of the parliamentary sessions, which constitute an important documentary source for studying Iraq's political and financial history. In addition, the study utilized a number of primary sources and modern references dealing with the history of Iraq during the monarchical era, as well as documents and specialized studies addressing the development of the Iraqi military institution.

The study also sought to highlight the relationship between the political and military developments that Iraq witnessed during the monarchical period and the size of the financial allocations directed to the Iraqi army. These allocations were closely linked to internal political transformations as well as regional and international developments, which directly influenced the state's financial policy and priorities of public spending.

The study shows that the establishment and development of the Iraqi army since the early years of the modern Iraqi state required the provision of financial resources to cover its various expenses. As a result, the military institution occupied an important position among the items of the state's general budget. These expenditures included salaries of officers and soldiers, military allowances, training and equipment expenses, as well as the establishment of military camps and the expansion and organization of military formations.

The study also demonstrates that the Iraqi state's general budgets since the mid-1920s included regular allocations for the Ministry of Defense, and that these allocations witnessed noticeable variation from one year to another depending on the political and economic conditions that Iraq experienced, in addition to the influence of regional and international events in shaping the state's defense policy.

Furthermore, the study reveals that the Iraqi Council of Representatives represented an important arena for discussing issues of public expenditure, particularly military allocations. The minutes of its sessions included numerous discussions addressing the size of these allocations and the aspects of their expenditure. These discussions reflected differing views among members of parliament, some deputies emphasized the necessity of increasing financial allocations to the Iraqi army in order to strengthen its defensive capabilities and enable it to perform its duties in protecting the country, while others called for reducing or rationalizing military expenditures, particularly in light of the economic conditions facing the country and the need to allocate a larger share of state resources to civil and service sectors.

The study also indicates that the volume of military allocations was significantly influenced by the political developments that Iraq experienced during the monarchical era, particularly during periods that witnessed the growing role of the military institution in political life. Iraq was also affected by major international events such as the Second World War and the accompanying changes in political and military balances of power in the region. This was reflected in increased attention to the military institution and a rise in financial allocations directed to it in certain years.

In the post-Second World War period, particularly during 1945–1958, the Iraqi army witnessed notable development in its organizational structure and an expansion in its military formations. This required an increase in financial allocations directed to the Ministry of Defense. Successive Iraqi governments during this period sought to strengthen the capabilities of the Iraqi army through modernizing its military equipment and developing its training and administrative institutions in accordance with the political and military changes occurring in the region.

The study reached several important conclusions, most notably that financial allocations for the Iraqi army constituted one of the main items in the state's general budget during the monarchical era, and that the size of these allocations was largely influenced by the political and military circumstances experienced by Iraq. It also became clear that Iraqi

governments sought to achieve a balance between the requirements of building a military institution capable of protecting the country and the economic capabilities available to the state.

The study further shows that the Iraqi Council of Representatives played an important role in discussing the state's general budget, including military allocations. Parliamentary debates reflected a level of concern with financial and military issues and demonstrated the nature of the relationship between the executive and legislative authorities in determining priorities of public expenditure.

In light of the above, this study contributes to highlighting an important aspect of Iraq's political, financial, and military history during the monarchical era by analyzing the financial allocations of the Iraqi army in the general budgets and the discussions surrounding them within the Council of Representatives. This helps in understanding the nature of the financial and military policies adopted by Iraqi governments during that period, as well as clarifying the role played by the legislative institution in discussing and evaluating those policies.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific
Research
Wasit University
College of Education for Human Sciences
Department of History



***Military Allocations in Iraqi Budgets
Through the Minutes of the Iraqi
Chamber of Deputies 1925-1958***

A Thesis Submitted by

Afrak Saeed Hleil Al-Rikabi

To the Council of the College of Education for Human
Sciences / Wasit University

In partial fulfillment of the requirements for the degree of
Master of Arts in Modern and Contemporary History

Supervision

Professor Dr.

Akab Yousef Alaiwi Al-Rikabi

1447A.H 2026A.D